صحيح الإمام البخاري بين الحافظين الدارقطني وابن حجر العسقلاني:
دراسة تحليلية مقارنة

محمد رشاد عبد النصير

17P2O2

كلية أصول الدين

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية

سلطنة بروناي دار السلام

١٤٤٢هـ /٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

صحيح الإمام البخاري بين الحافظين الدارقطني وابن حجر العسقلاني: دراسة تحليلية مقارنة

محمد رشاد عبد النصير

17P202

بحث مقدّم للحصول على درجة الدكتوراه في أصول الدين

كلية أصول الدين

جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية

سلطنة بروناي دار السلام

شوال ١٤٤٢هـ- يونيو ٢٠٢١م

الإشراف

صحيح الإمام البخاري بين الحافظين الدارقطني وابن حجر العسقلاني: دراسة تحليلية مقارنة

محمد رشاد بن عبد النصير

17P202

المشرف الرئيسي: الدكتورة ليلي سوزانا بنت الحاج شمسو

التوقيع: ..... **التاريخ:** .....

المشرف المساعد: الدكتور السيوطي بن عبد المناس

التوقيع: ..... **التاريخ:** .....

عميد الكلية: الدكتورة ليلي سوزانا بنت الحاج شمسو

التوقيع: ..... **التاريخ:** .....

إقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إنني أقر وأعترف أن هذا البحث العلمي من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات فلقد أشرت إلى مصادرها في هامش البحث.

التوقيع :

الاسم : محمد رشاد بن عبد النصير

رقم التسجيل : 17P202

تاريخ التسليم : ٢٥ شوال ١٤٤٢هـ – ٦ يونيو ٢٠٢١م

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع © ٢٠٢١م لمحمد رشاد بن عبد النصير

صحيح الإمام البخاري بين الحافظين الدارقطني وابن حجر العسقلاني: دراسة تحليلية مقارنة

لا تجوز إعادة إنتاج استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢. يكون لجامعة السلطان الشريف علي الإسلامية ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣. لمكتبة جامعة السلطان الشريف علي الإسلامية حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحث العلمي الأخرى.

أكّد هذا الإقرار: محمد رشاد بن عبد النصير

التوقيع: ..... التاريخ: .....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا على عظيم عونه، وجليل نعمه، إلى حين إكمال هذا البحث بعد جهد طويل وصبر جميل، سبحانك اللهمَّ لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين؛

أقدم شكري الجزيل إلى مشرفتي الجليلة المحترمة الأستاذة الدكتورة ليلي سوزانا بنت الحاج شمسو على إشرافها على هذا البحث، وما أولتني من العناية، والتوجيه، والنصائح، والتشجيع المستمر، وما بذلته معي من جهد ووقت في سبيل إتمام هذا البحث، فجزاها الله خير الجزاء، ووفقها لكل خير.

ثم أقدم شكري إلى مشرفي الجليل المحترم الجليل الأستاذ الدكتور السيوطي بن عبد المناس الذي أمدّني بتوجيهاته المفيدة ونصائحه القيمة، وإرشاداته النيرة، وملاحظاته العلمية التي كان لها الأثر الحسن في مسيرة هذا البحث —حفظه الله ورعاه.

ومن باب الوفاء بالعهد لن أنسى مرشدي الأستاذ الدكتور عمر النجار علي عبد الحافظ الذي أنار الله بصيرته لوضع اللبنات الأولى لهذه الرسالة، وقام بمساعدتي في إعداد الخطة إعداداً مكنني من السير عليها بسهولة، فجزاه الله خير الجزاء.

ثم أرفع شكري وتقديري إلى رئيس الجامعة المحترم الدكتور نور عرفان بن الحاج زينال. وإلى نائب رئيس الجامعة سماحة الدكتور الحاج محمد حسين بن فيهن فيورات الحاج أحمد، وإلى مساعد رئيس الجامعة سماحة الدكتور أرمان بن الحاج أسمد، وإلى الأساتذة الفضلاء.

وكما أتقدم بالشكر والتقدير إلى والديّ، وشريكة حياتي، وبناتي المحبوبات، والأساتذة الكرام الذين علّموني منذ الصغر، وغيرهم الذين لم أذكر أسماءهم ممن ساعدوني من كل النواحي في هذا البحث. فجزاهم الله خير الجزاء.

وأخيرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدتي المرحومة فوز الفاطمة بنت أحمد المرحوم التي كانت تشجعني لإكمال الدكتوراه، وساعدتني في كل مراحل الحياة، وكانت حريصة على أن أكون طالب علم، ووالدِي الكريم عبد النصير بن سيد محمد الذي أنفق علي جزءً كبيرا مما يملك في تعليمي –وأسأل الله العلي العظيم، أن يجزيهم وإيانا أحسن الجزاء في الدنيا والآخرة.

الملخص

صحيح الإمام البخاري بين الحافظين الدارقطني وابن حجر العسقلاني: دراسة تحليلية مقارنة

يهدف هذا البحث إلى معالجة قضية الصحة الكاملة لكتاب البخاري بين الدارقطني والحافظ ابن حجر، حيث إن كتاب البخاري "الصحيح" تلقته الأمة بالقبول والتسليم فور ظهوره إلى الآن، فتتبع الدارقطني على البخاري في كتابه "الإلزامات والتتبع"، ودافع عنه الحافظ ابن حجر في كتابه "هدي الساري مقدمة فتح الباري" وغيره، والإمام الدارقطني له تضلع وتبحر في الحديث وعلومه، وكما أن الحافظ بن حجر إمام في الحديث، واشتهر من خلال شرحه على صحيح البخاري. يقوم الباحث بمقارنة نقد الإمام الدارقطني مع دفاع الإمام ابن حجر مستعينا بالأدلة من الأحاديث وأقوال الأئمة وغيرهما ليصل إلى النتيجة المقنعة، فهذا النوع من الدراسة تعطي لطلبة وللأمة فائدة في تعاملهم مع كتاب البخاري. اعتمد الباحث على المنهج المقارن والاستقرائي والتحليلي في معالجة قضية انتقادات الدارقطني، ودفاع ابن حجر. توصل الباحث إلى جملة من النتائج، أهمها الآتي: تتبع الدارقطني الأحاديث المعلولة في كتاب البخاري بذكر الروايات المتعددة المتعلقة بالأحاديث لتبيين عللها والصواب منها. كما أن الإمام البخاري لم يشترط في كتابه أن يجمع كل حديث صحيح في بابه، بل اختار من الأحاديث الصحاح أصحها وأشملها، وترك من الصحاح أكثر. ويكشف اهتمام الدارقطني في ألفاظ الحديث بينما البخاري أخرج بعض الأحاديث بالمعنى.

ABSTRACT

SAHIH BUKHARI IN THE VIEW OF DARQUTNI AND IBNU HAJAR AL-ASQALANI: AN ANALYTICAL AND COMPARATIVE STUDY

This study explores the full authenticity of *al-Bukhari's* book, focusing on *Darqutni* and *Ibn Hajar's opinions*. *Al-Bukhari's* book was deemed *'Sahih or* authentic and therefore accepted by the ummah as a hadith book of authentic contents. Despite this, *Darqutni* had commented on the hadiths of *Sahih al-Bukhari* in his work, *al-Ilzamat wa-al-Tatabbu'*. As a reaction to this, *Ibn Hajar* wrote *Hadyu as-Sari Muqaddimah Fath al-Bari* to respond to *Darqutni's* about *Sahih al-Bukhari*. *Darquitni* was a prominent figure in the discipline of hadith. *Ibn Hajar* was a master scholar of hadith. His expertise is evident in his explanation of *Sahih al-Bukhari*. This study compared the criticisms of *Darqutni* to *Ibn Hajar's* response to those criticisms, by using the hadiths and sayings of the Imams to reach credible conclusions. This study used comparative, inductive, and analytical approaches to examine the issues highlighted from the criticisms of *Darqutni* and the responses of *Ibn Hajar*. The research findings found several factors, an important one: *Darqutni* brought some other narrations for hadiths, which he considered to have *'illah*. This finding coincided with the condition of *al-Bukhari's* writings, which did not require a compilation of all authentic hadiths. Instead, he only chose hadiths considered the most authentic and thus left out many others. Finally, this study found that *Darqutni* tended to emphasise the accuracy of hadiths. On the other hand, *al-Bukhari* was more concerned with the narration of hadiths and their meanings.

ABSTRAK

SAHIH BUKHARI ANTARA PANDANGAN DARQUTNI DAN IBNU HAJAR AL ASQALANI: KAJIAN ANALISIS DAN PERBANDINGAN

Kajian ini bertujuan untuk mengupas tentang isu kesahihan lengkap bagi buku al-Bukhari dengan fokus kajian kepada pendapat Imam Daraqutni dan al-Hafiz Ibn Hajar. Sesungguhnya buku al-Bukhari yang dinamakan "Sahih al-Bukhari" telah diterima oleh ummah sebagai kitab hadith yang hadith-hadithnya adalah auntentik. Walau bagaimanapun, Imam Darqutni telah memberi komentar terhadap hadith-hadith dalam Sahih Bukhari dalam karya beliau "al-Ilzamat wa at-Tatabbu'". Sementara itu pula, al-Hafiz Ibn Hajar menulis kitab "Hadyu as-Sari Muqaddimah Fath al-Bari'" sebagai respon kepada karya Imam Darqutni. Adapun imam Darqutni adalah tokoh dan ilmuwan besar dalam disiplin ilmu hadith. Begitu juga al-Hafiz Ibn Hajar merupakan sarjana dan cendekiawan hadith yang tersohor. Ini dapat dilihat dalam karya beliau "Fath al-Bari" syarah kepada kitab Sahih Bukhari. Dalam kajian ini, pengkaji membuat perbandingan antara kritikan yang ditimbulkan oleh Imam Daraquthni dan respon Ibn Hajar kepada kritikan berkenaan. Dalam pada masa sama pengkaji menilai pendapat keduanya dengan menggunakan bukti-bukti yang diambil daripada hadith dan pendapat para ulama bagi mendapatkan jawapan yang saksama dalam penilaian. Justeru, kajian ini akan memberi manfaat kepada pelajar-pelajar dan masyarakat umum apabila mereka menelaah tentang buku al-Bukhari. Dalam kajian ini, pengkaji menggunakan pendekatan secara perbandingan, induktif dan analitikal dalam mengupas tentang isu kritikan yang dilontarkan oleh Daraqutni dan komentar jawapan daripada Ibn Hajar. Hasil kajian ini mendapati beberapa perkara dan antara yang terpenting ialah Darqutni mendatangkan beberapa riwayat lain bagi hadith-hadith yang beliau anggap mempunyai *'illah*. Ini bertepatan dengan syarat penulisan al-Bukhari yang tidak mensyaratkan untuk menghimpun semua hadith-hadith sahih. Bahkan beliau memilih untuk hadith yang paling sahih sahaja untuk dimuatkan dan meninggalkan banyak hadith-hadith sahih lainnya. Di samping itu, kajian ini mendapati bahawa Imam Darqutni mementingkan ketepatan lafaz hadith sementara Bukhari lebih mementingkan periwayatan hadith dengan makna.

محتويات البحث

العنوان	أ
الإشراف	ب
إقرار	ج
حقوق الطبع	د
شكر وتقدير	هـ
ملخص البحث	و
Abstract	ز
Abstrak	ح
محتويات البحث	ط
المقدمة	١
أهمية البحث	٢
أسباب اختيار البحث	٣
مشكلة البحث	٣
أسئلة البحث	٤
أهداف البحث	٤
حدود البحث	٤
منهج البحث	٥
الدراسات السابقة	٥

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري وكتابه الصحيح ومنهجه في إخراج الأحاديث عن الرواة المتكلم فيهم ١٠
المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام البخاري وتعريف بكتابه " الصحيح" ١٠
المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري ١٠
المطلب الثاني: التعريف بكتاب البخاري ١٩
المبحث الثاني: وجه إخراج البخاري عن الرواة المتكلم فيهم في صحيحه ٢٢
المطلب الأول: مراتب رجال البخاري ٢٣
المطلب الثاني: حقيقة الرواة الضعفاء أو الرواة المتكلم فيهم في كتاب البخاري ٢٧
المطلب الثالث: سبب إخراج البخاري عن الرواة المتكلم فيهم في صحيحه ٢٨
المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري وشروطه في قبول الحديث ٢٩
المطلب الأول: شروط قبول الحديث عند المحدثين ٢٩
المطلب الثاني: شروط الإمام البخاري في صحيحه ٣١
المبحث الرابع: عناية العلماء بكتاب الإمام البخاري ٣٤
المطلب الأول: شروح صحيح البخاري ٣٥
المطلب الثاني: كتب رجال صحيح البخاري ٣٦
المطلب الثالث: المستدركات والمستخرجات والتعليقات ومختصرات لكتاب البخاري. ٣٧
الفصل الثاني: التعريف بالإمامين الدارقطني والحافظ ابن حجر وبكتابيهما ٣٨
المبحث الأول: التعريف بالدارقطني وبكتابه "الإلزامات والتتبع" ٣٩
المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الدارقطني ٣٩
المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإلزامات" ٤٥

المطلب الثالث: التعريف بكتاب "التتبع" ٥٠

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن حجر وبمقدمة فتح الباري المسماة "هدي الساري" ٥٣

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر ٥٣

المطلب الثاني: التعريف بمقدمة فتح الباري المسماة بهدي الساري ٥٩

الفصل الثالث: المقارنة بين نقد الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر من الحديث الأول إلى الحديث الثلاثين: دراسة ونقد ٦٣

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من الحديث الأول إلى الحديث الخامس عشر ٦٤

المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد إلى الخامس ٦٤

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس إلى العاشر ٨٣

المطلب الثالث: دراسة الأحاديث المنتقدة من الحادي عشر إلى الخامس عشر ٩٨

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من الحديث السادس عشر إلى الثلاثين ١١٩

المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس عشر إلى عشرين ١١٩

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة الواحد والعشرين إلى الخامس والعشرين ١٣٦

المطلب الثالث: دراسة الأحاديث المنتقدة السادس والعشرين إلى الثلاثين ١٥٩

الفصل الرابع: المقارنة بين نقد الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر من الحديث الواحد والثلاثين إلى الحديث السابع والخمسين: دراسة ونقد ١٧٧

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من الحديث الواحد والثلاثين إلى الحديث الخامس والأربعين ١٧٨
المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد والثلاثين إلى الخامس وثلاثين ١٧٨
المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس والثلاثين إلى الأربعين ١٩٧
المطلب الثالث: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد والأربعين إلى الخامس والأربعين ٢١٨
المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من السادس والأربعين إلى السابع والخمسين ٢٣٩
المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس والأربعين إلى الواحد والخمسين ٢٣٩
المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد والخمسين إلى السابع والخمسين. ٢٥٩
الخاتمة ٢٨٧
النتائج والتوصيات ٢٨٨
فهرس المصادر والمراجع ٢٩٠
فهرس الدوريات والمجلات ٢٩٨

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل على عبده الكتاب ليكون للعالمين نذيرا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله الذي أرسله الله تعالى رحمة للناس، وآتاه الحكمة وجوامع الكلم، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيما، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أهمية علم الحديث لا تخفى على من كان له أدنى اهتمام بأمر الإسلام، ولذا كانت عناية المحدثين من هذه الأمة كثيرا بحديث رسول الله ﷺ، فكثرت فيه المصنفات والمؤلفات، ومن أجلّ هذه المصنفات وأعظمها كتاب البخاري الذي عرف بالصحيح، إذ تلقت الأمة هذا الكتاب بالقبول، ولم يكن هذا التلقي جزافا، ولكنه كان بعد دراسات مستفيضة وعناية بالغة بأمر الكتاب.

والمتأمل في تاريخ تعامل علماء الأمة مع الكتاب يجده في غاية الثراء، إذ ظهر الكثير من الشروح، والمختصرات، والمستدركات، والمستخرجات، والتعليقات التي تخدم صحيح البخاري، لأنه اختار من الشروط أقواها، ومن المناهج أحسنها وأعلاها، فغلبت شهرة كتابه كل كتاب، وأجمع العلماء على تفضيل كتابه على غيره من المصنفات في هذا الباب.

غير أن جماعة من الحفاظ المتقدمين، والمتأخرين تكلموا في أحاديث مخرجة فيه، وانتقدوا عليه أسانيد ومتون خف شرطه فيها، ولم يوافقوا على صحتها، ورأوا أنها أنزل مرتبة مما اشترطه، وأقل منزلة مما التزمه.

ولقد كان من بين أولئك المنتقدين الإمام الدارقطني، إذ ألّف كتابا بعنوان "الإلزامات والتتبع" فذكر فيه أحاديث معلولة اشتمل عليها كتابا البخاري ومسلم، ثم يذكر عللها والصواب منها.

وكما أن جماعة من الحفاظ، قد دافعوا عن مثل هذه الانتقادات مثل الحافظ ابن حجر في كتابه "هدي الساري" مقدمة فتح الباري. وغيره، ولكن موضوعي يتعلق بالحافظ ابن حجر فقط دون غيره من الأئمة الذين قد دافعوا عن كتاب البخاري.

ونحن هنا في حاجة ماسة لتحليل القولين؛ لأن هذين القولين يؤديان إلى شيء متعارض، فكلام الدارقطني ربما يفهم منه عدم الصحة الكاملة لكتاب البخاري، وأن عليه بعض التعقبات، كما أن الحافظ ابن حجر دافع عن هذه الانتقادات، وأجاب عنها، والأمر يحتاج إلى تحرير موقف كل من الإمامين.

ولذا حرص الباحث أن يكون موضوعه للدكتوراه حول هذه القضية الهامة، ويسلك الباحث منهجاً للتحليل بين الموقفين، وهو أن يذكر تعقبات الدارقطني ثم يتبعه بكلام الحافظ ابن حجر في دفاعه،

ثم يليه بتوضيح إشكالية الدارقطني في الحديث كما يثبت المتن بطريق آخر مع عمل تخريج مختصر لكل طريق، وذكر أقوال علماء الجرح والتعديل إن وجد، وأخيرا يقوم بعمل المقارنة والتحليل بين نقد الدارقطني ودفاع ابن حجر.

وما أشار الباحث إليه في هذه المقدمة ستكشف عنه بمشية الله تعالى وتوفيقه هذه الأطروحة المتواضعة التي يرجو الباحث من الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعلها في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون، والله حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

أهمية البحث

من الدوافع العامة التي دعت الباحث إلى هذا البحث، رغبته في علم الحديث وأهله، ورجائه في السير مع ركبهم، وحرصه على خدمة السنة، ومن الدوافع الخاصة لاختيار هذا الموضوع الأمور الآتية:

١) ما ناله كتاب البخاري من المكانة المرموقة بين مصادر التراث الإسلامي الخالد، وما حاز من تقدير الأمة الإسلامية حيث تلقته بالقبول، والتسليم لما له من ميزات وخصائص ما ليس لغيره.
٢) كون هذا الكتاب ذا أهمية عند المجتمع الإسلامي، وعليه معول المحدثين والفقهاء في الاحتجاج، والاستدلال في المسائل الدينية، سواء ما يتعلق بالعبادة، أو العقيدة، أو الفقه، أو الأخلاق، أو غير ذلك من جواب الدين الإسلامي المبارك.
٣) كون هذا الموضوع سيبرز شخصية الأئمة الثلاثة البخاري والدارقطني والحافظ ابن حجر في علل الحديث، ومنهجه في تعاملهم مع السنة النبوية.
٤) التعرف على مدى اهتمام المحدثين بكتاب البخاري من تتبع ودفاع حيث تلقته الأمة بالقبول.
٥) قد انتقد بعض أعداء الإسلام بكتاب البخاري، وكان نيتهم بهذه هدم الإسلام، ولكن تتبع الدارقطني ليس كذلك، وفيه فوائد جليلة ولطيفة، وسوف تكشف هذه الأطروحة عند ذلك إن شاء الله.

أسباب اختيار البحث

من أهم الأسباب التي دعت الباحث إلى القيام بالبحث في هذا المجال.

١. كان من فضل الله على الباحث أن رزقه حبّ السنة وعلومها، وحبّ صحيح البخاري بالذات.
٢. وجد الباحث بعضا من المؤلفات التي كتبت حول تتبع كتاب البخاري وحده دون الدفاع عنه أو كتبت حول دفاع ابن حجر وحده دون نقد الدارقطني.
٣. هذا النوع من الدراسة النقدية، يعطي الطلبة دربة عظيمة في فهم مناهج العلماء النقاد في التعامل مع كتاب البخاري.
٤. من خلال القيام بالدراسة النقدية لكتاب البخاري، يتحصل لدى الطلبة الأمور المهمة، والقواعد الضرورية التي يجب مراعاتها في عملية النقد الحديثي مما يجعلهم على وعي تام، وإدراك كامل عند الشروع في دراسة الأحاديث النبوية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن كتاب البخاري هو أصح الكتب بعد كتاب الله، ورغم ذلك لقي كتاب البخاري في بعض الأزمنة اعتراضات وتحفظات على بعض الروايات من قبل بعض العلماء، مثل الإمام الدارقطني وغيره، فإذا كان صحيح البخاري صحيحا كاملا فما وجه هذه الاعتراضات من الدارقطني؟ كما دافع عنه بعض العلماء مثل الحافظ ابن حجر وغيره، فهل يسلم هذا الدفاع للحافظ ابن حجر في الأحاديث كلها، أم في بعضها ؟ فأصبحنا بين موقفين مختلفين في الصحة الكاملة لكتاب الإمام البخاري، وهنا تكمن مشكلة البحث التي تحتاج إلى دراسة متخصصة للفصل بين الرأيين.

أسئلة البحث:

سيحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية بإذن الله:

١. ما منهج الإمام البخاري في إخراج الأحاديث عن بعض المتكلم فيهم في صحيحه مع اشتراطه بالصحة؟
٢. ما العلل التي ذكرها الدارقطني في بعض أحاديث البخاري؟
٣. ما ردود الحافظ ابن حجر على الدارقطني؟
٤. ما الموقف من انتقادات الإمام الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. إبراز منهج الإمام البخاري في إخراج الأحاديث عن بعض المتكلم فيهم في صحيحه مع اشتراطه بالصحة.
٢. الوقوف على العلل التي ذكرها الدارقطني في أحاديث البخاري،
٣. الوضوح على رورد الحافظ ابن حجر على الدارقطني.
٤. البيان على موقف من انتقادات الإمام الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر.

حدود البحث:

الإمام البخاري علم من أعلام الحديث، وكتابه "الجامع الصحيح" يعتبر أصح الكتب بعد كتاب الله، ولكنه لقي بعض الانتقادات من قبل بعض العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، كما دافع عنه بعض العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، ولكن لا يستطيع الباحث أن يقوم بدراستها كاملا، وهذا صعب جدا، ومن أجل ذلك اختار الباحث أن تكون الدراسة دراسة تحليلية مقارنة بين انتقادات الدارقطني لصحيح البخاري في كتابه "الإلزامات والتتبع" في حدود سبعة وخمسين حديثا، وبين أجوبة الحافظ ابن حجر في كتابه "هدي الساري مقدمة فتح الباري".

منهج البحث

في سبيل إعداد هذا البحث وإنجازه، سوف يتبع الباحث أربعة مناهج، وهي:

١. المنهج الاستقرائي: يستخدم الباحث هذا المنهج في تتبع، واستقراء المواد العلمية في المصادر والمراجع المتاحة اليوم المتعلقة بقضية تتبّع الدارقطني، وأجوبة الحافظ ابن حجر عليه.

٢. المنهج التحليلي: يستخدمه الباحث لتحليل تتبع الدارقطني، ودفاع ابن حجر عنه، ونقد آرائهما المختلفين لتحليل بين القولين، ومن خلال عملية التحيل هذه، يستطيع الباحث أن يقدم المعلومات التي هي أقرب إلى الصحة والصواب إن شاء الله تعالى حول الموضوع المبحوث فيه.

٣. المنهج المقارن: يستخدم الباحث هذا المنهج في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

والخطوات:

وهو أن يذكر تعقبات الدارقطني ثم يتبع بكلام الحافظ ابن حجر في دفاعه، ثم يليه يوضح إشكالية الدارقطني في الحديث كما يثبت المتن بطريق آخر مع عمل تخريج مختصر لكل طريق، وذكر أقوال علماء الجرح والتعديل إن وجد، وأخيرا يقوم بعمل المقارنة والتحليل بين نقد الدارقطني ودفاع ابن حجر.

الدراسات السابقة:

من خلال تتبع الباحث واستقرائه، عثر على بعض دراسة نقدية، تناولت على بعض انتقادات الدارقطني على كتاب البخاري، وأجوبة الحافظ ابن حجر عليه مستقلة، فيذكر الباحث هنا دراسات لها صلة بالموضوع. من أهمها:

١. **بين الإمامين مسلم والدارقطني**، للربيع بن هادي عمير المدخلي[١] هذه رسالة الماجستير أورد المؤلف فيها الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني على صحيح مسلم، ثم يناقش ما قاله الدارقطني، هل هو يصلح للانتقاد، أو لا؟ كما أورد أقوال العلماء المخالفين للدارقطني والموافقين له، وغالبا يؤكد المتن بإخراجه من طريق آخر كما يأتي بمتابعات وشواهد، وأما الباحث يريد أن يقارن بين الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على كتاب البخاري، وبين

(١) ربيع بن هادي عمير المدخلي. (١٤٢٠هـ-١٩٩٠م). **بين الإمامين مسلم والدارقطني**. الرياض: مكتبة الرشد.

أجوبة الحافظ ابن حجر عليه باستخدام أدوات المقارنة والنقد، ويقوم باستخراج المشكلة أولا، ثم سيتأكد متنه بتخريجه من طريق آخر بمتابعات وشواهد إن احتيج، وثم سيذكر رتبة هذا الراوي كما يتوصل أخيرا إلى نتيجة صالحة.

٢. **الأحاديث التي ضعفها الألباني في صحيح البخاري،** لمحمد حمدي أبو عبدة.[٢] بحث مقدم في مؤتمر. وقد سرد فيه المؤلف بعض الأحاديث التي ضعفها الألباني على صحيح البخاري مشيرا أنه قد جرّح بعض رواة البخاري في الإسناد من حيث التكلم في أحد رجاله، أو الاضطراب فيه، وبعض ألفاظ المتون من حيث غرابتها، أو شذوذها، أو نكارتها مع العلم، أن البخاري قد روى عنهم حديثا، أو حديثين، ولكن قد توبعوا عليه، أو أخرج لهم مقرونا بغيرهم. ولكن الباحث يقصد أن يدرس تتبعات الدارقطني وأجوبة الحافظ ابن حجر على كتاب البخاري بالتحليل والمقارنة.

٣. **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلَّل** ليوسف بن جودة يس يوسف الداودي.[٣] هذا الكتاب أصله رسالة ماجستير، وما هذا البحث إلا محاولة للكشف عن منهج الإمام الدارقطني، ومعرفة الطريقة التي كان يسلكها في نقده للأحاديث والآثار، وفيه مبحث عن الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في العلل على أحد الصحيحين، وأورد فيه بعض الأحاديث التي انتقدها الدراقطني في كتاب العلل، وقد أخرجها البخاري في أصل صحيحه، ومراد المؤلف إيراد بعض الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على أحد الصحيحين لإخراج منهج الإمام الدارقطني في العلل، وأما الباحث يريد من خلال هذا البحث أن يدرس الأحاديث التي انتقادها الدارقطني على كتاب البخاري، وأجوبة الحافظ ابن حجر عليه بمنظار المقارنة والنقد لإظهار حقيقة الانتقادات على كتاب البخاري.

٤. **المؤامرة على الصحيحين،** للفاضل أبي عمار علي الحذيفي[٤] تكلم الباحث في هذا الكتاب عن مكانة الصحيحين، والتفضيل بينهما، والمجهودات التي بذلها الإمام البخاري في صحيحه، وحقيقة الانتقادات على الصحيحين، وما هو المطلوب من وراء هذه الانتقادات، فقد تطرق المؤلف في كتابه هذا لمكانة الصحيحين كما أنه اختصر الانتقادات التي وجهت إلى

---

(٢) أبو عبدة، محمد حمدي. **الأحاديث التي ضعفها الألباني في صحيح البخاري**. (بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة ٧-١٥-٢٠١٠م. بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية).

(٣) الداودي، يوسف بن جودة يس يوسف. (٢٠١١م-١٤٣٢هـ). **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلَّل**. د.م: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.

(٤) الحذيفي، علي. (يرى في تاريخ ١٠-٠٤-٢٠١٨). **المؤامرة على الصحيحين**. عدن: موقع نور الإسلام.

الصحيحين من قبل بعض العلماء، ولكن الباحث يريد أن يبحث حقيقة الانتقادات التي انتقدها الدارقطني على كتاب البخاري، وأجوبة الحافظ ابن حجر عليه في مقدمة فتح الباري على طريقة المقارنة والنقد.

٥. **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين،** لأبي سفيان مصطفى باجو،[٥] فقد تكلم المؤلف عن انتقادات الحفاظ لأحاديث الصحيحين، وعن الأجوبة التي أجاب عنها العلماء، كما ذكر بعض الكتب المصنفة في انتقادات أحاديث الصحيحين، وبعض الكتب المصنفة في الجواب عن الأحاديث المنتقدة، وحينما يسرد حديثا في الباب، يخرّج الحديث من كتب أخرى كما يأتي بالشواهد، ولكن الباحث يريد أن يقتصر الانتقادات التي انتقدها الدارقطني على كتاب البخاري، وأجوبة الحافظ ابن حجر عليه في مقدمة فتح الباري على طريقة بالتحليل والمقارنة.

فقد اتضح أن هذه الدراسات والأبحاث لها صلة غير كاملة المقصود، وهي تشهد على أن أصحابها، قاموا فيها بإبراز مكانة الصحيحين، وجميع انتقادات الحفاظ لأحاديث البخاري ومسلم عامة، فالباحث يريد أن يدرس انتقادات الدارقطني على كتاب البخاري، وأجوبة الحافظ ابن حجر عليه، فيتحقق ذلك من خلال تحليل الانتقادات والأجوبة بمنظار المقارنة والنقد، وغاية الباحث من وراء هذه الدارسة الوصول إلى نتيجة صحيحة في شأن تتبعات الدارقطني ودفاع ابن حجر على ضوء الخطوات التي مرت في المنهج إن شاء الله تعالى.

هيكل البحث

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

أهمية البحث

أسباب اختيار الموضوع

مشكلات البحث

أهداف البحث

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

---

(٥) مصطفى باجو، أبو سفيان. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين**. طنطا: مكتبة الضياء.

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري وكتابه الصحيح ومنهجه في إخراج الأحاديث عن الرواة المتكلم فيهم

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام البخاري وتعريف بكتابه " الصحيح"

المبحث الثاني: وجه إخراج البخاري عن بعض المتكلم فيهم في صحيحه

المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري وشروطه في قبول الحديث

المبحث الرابع: عناية العلماء بكتاب الإمام البخاري

الفصل الثاني: التعريف بالإمامين الدارقطني والحافظ ابن حجر وكتابيهما

المبحث الأول: التعريف بالدارقطني وكتابه "الإلزامات والتتبع"

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن حجر وكتابه مقدمة فتح الباري المسماة "بهدي الساري"

الفصل الثالث: المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر من الحديث الأول إلى الحديث الثلاثين: دراسة ونقد

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث الأول إلى الحديث الخامس عشر

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث السادس عشر إلى الثلاثين

الفصل الرابع: المقارنة بين نقد الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر من الحديث الواحد والثلاثين إلى الحديث السابع والخمسين: دراسة ونقد

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث الواحد وثلاثين إلى الحديث الخامس والأربعين

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من السادس والأربعين والثلاثين إلى السابع والخمسين

النتائج والتوصيات

المصادر والمراجع

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري وكتابه الصحيح ومنهجه في إخراج الأحاديث عن الرواة المتكلم فيهم

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام البخاري وتعريف بكتابه " الصحيح"

المبحث الثاني: وجه إخراج البخاري عن بعض المتكلم فيهم في صحيحه

المبحث الثالث: شروط الإمام البخاري في صحيحه

المبحث الرابع: عناية العلماء بكتاب الإمام البخاري

الفصل الأول: التعريف بالإمام البخاري وكتابه الصحيح ومنهجه في إخراج الأحاديث عن الرواة المتكلم فيهم

هذا الفصل يتضمن على أربعة مباحث، يتكلم المصنف فيها على ترجمة البخاري، والتعريف بكتابه، وشروطه في قبول الحديث في صحيحه كما لا يترك الباحث عن الكلام بعناية كتابه الصحيح.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام البخاري والتعريف بكتابه " الصحيح"

الإمام البخاري نهض بالحديث النبوي رواية ودراية حتى يعول إليه المحدثون والعلماء قديماً وحديثاً، ومهما كان المحدثون والعلماء قبله، قد خدموا السنة النبوية، ولكنهم لم يؤلفوا كتابا صحيحا في الحديث النبوي مثل كتاب البخاري، لأنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط دون غيرها في أصول الباب، فصار إجماعا عند علماء أهل السنة أنه أصح الكتب بعد كتاب الله، فضروري للباحث أن يترجم له بمختصر عن حياته ومؤلفاته وجهوده حول السنة وعناية العلماء بعده بكتابه حتى يعم النفع للجميع.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري

هذا المطلب يتحدث عن شخصية الإمام البخاري من خلال تفريعه إلى بعض الفروع من حيث التعريف باسمه ومولده ونشأته ورحلته وشيوخه وتلامذته ومناقبه ومؤلفاته ووفاته.

الأول: اسمه ونسبه

اسمه الكامل: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، بن بردزبه، وقيل: بذدزبه، وهي لفظة بخارية، معناها الزراع، واسمه المشهور: البخاري نسبة إلى بلدته البخارى، وكنيته: أبو عبد الله الجعفي.(٦)

---

(٦) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **سير أعلام النبلاء**. (محقق) مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ١٢. صـ٣٩١. والخطيب، أحمد بن علي أبو بكر البغدادي. (١٤١٧هـ). **تاريخ بغداد**. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ٢. صـ٥.

الثاني: والده

اسم أبيه: إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، كان من رواة الحديث كما قال البخاري: "سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه".(٧)

الثالث: مولده

ولد الإمام البخاري بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة. (١٩٤هـ).(٨)

الرابع: نشأته

نشأ الإمام البخاري في أسرة متدينة مع تربية الوالدين، فكان بصره قد ذهب في صغره، وكانت أمه دائما تفكر في فقدان بصره، وتدعو الله أن يرجع بصره، فيوما رأت في منامها أن الله قد رد بصره، فاستيقظت وقد رد الله إليه بصره كما يقول البخاري: سمعت أبي يقول: "ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام فقال لها: يا هذه، قد رد الله على ابنك بصره لكثرة بكائك، فأصبحنا وقد رد الله عليه بصره".(٩)

وبدأ الإمام البخاري في حفظ الأحاديث لما كان عمره عشر سنين في الكتاب، أو أقل منه، ثم تخرج من ذلك فجعل يدور مكان إلى مكان، وذات يوم سمع شخصاً يقرأ الأحاديث للناس بإسناد خطأ مثلا: كان يقرأ سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقال البخاري: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فرأى إليه رؤية زجرة، فقال البخاري: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قال البخاري: هو الزبير بن عدي، عن إبراهيم، فأعجب به، ثم حفظ كتب ابن المبارك ووكيع، وعرف كلام هؤلاء، ولما كان عمره ست عشرة، خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حج البخاري رجع أخيه بها! وتخلف البخاري في طلب الحديث، فلما بلغ من العمر

---

(٧) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٢. صـ٣٩٢.

(٨) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٢. صـ٥. والمزي. يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ ٢٤. صـ٣٣٨.

(٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. (١٣٧٩هـ). **مقدمة فتح الباري**. (محقق) محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة. جـ ١. صـ ٤٧٨. والذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٢. صـ٣٩٣.

ثمان عشرة جعل يصنف فضائل الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنّف «كتاب التاريخ» إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة.(١٠)

الخامس: رحلته وشيوخه

تعتبر الرحلة من أهم وسائل التعليم الديني في ذاك الوقت، وكان الأئمة قد قطعوا أمصارا وأميالا لحديث واحد، وبالرحلة تثبت الشيوخ والتلاميذ عند أئمة العلل والرجال، وبالرحلة تمتاز الشخص عن الآخرين، فكان الإمام البخاري من ضمن الرحالة لطلب العلم، فقد رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر.(١١) وعليه فإن شيوخ البخاري كثيرون، لا يمكن للباحث أن يذكرهم جميعا في هذا البحث، ولذا يختصر إلى بعض منهم:

١. عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي.

وقال الحاكم عنه: هو إمام في الحديث في عصره بما وراء النهر بلا مدافعة، وهو أستاذ البخاري، مات في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومائتين رحمه الله تعالى يقع لنا حديثه في الجامع الصحيح. (١٢) وعرفت بالمسندي لاعتنائه بالأحاديث المسندة.(١٣)

٢. محمد بن عيسى بن الطباع.

قال أبو حاتم عنه: حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الفقيه المأمون ما رأيت من المحدثين أحفظ للأبواب منه، وروى عنه البخاري تعليقا في صحيحه، وروى عنه أبو داود، وروى الترمذي في الشمائل، والنسائي وابن ماجة له بواسطة عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي.(١٤)

---

(١٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٢. صـ٣٩٣. والخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٢. صـ٥. وابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٧٨. والمزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ٢٤. صـ٣٣٩. والسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. (١٤١٣هـ). **طبقات الشافعية الكبرى**. (محقق) محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. جـ ٢. صـ٢١٧.

(١١) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٢. صـ٣٩٣. والخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٢. صـ٥.

(١٣) انظر: انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). **تذكرة الحفاظ**. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ ٢. صـ ٥٩.

(١٣) ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٤١٧هـ -١٩٩٦م). **طبقات علماء الحديث**. (محقق) أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. جـ٢. صـ١٥٨.

(١٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٩. صـ٣٩٢.

٣. أبو عاصم النبيل.

اسمه: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك، الإمام الحافظ شيخ المحدثين الأثبات أبو عاصم الشيباني مولاهم ويقال: من أنفسهم البصري. وهو أجل شيوخ البخاري وأكبرهم. وقال البخاري عنه: سمعت أبا عاصم يقول: منذ عقلت أن الغيبة حرام ما اغتبت أحدا قط.(١٥)

٤. عبد الرحمن بن حماد الشعيثي صاحب ابن عون.

قال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي،(١٦) وروى البخاري في صحيحه عنه في حديث ((توفيت بنت النبي ﷺ، فقال لنا: «اغسلنها ثلاثا....)).(١٧)

٥. أيوب بن سليمان بن بلال.

مشهور صدوق، وروى عنه: البخاري في صحيحه. وأبو داود، والترمذي والنسائي بواسطة، وأحمد بن شَبُّويْه المَرْوَزِيّ، وإبراهيم بن أبي داود البُرُلُّسيّ، والزُّبَيْر بن بكّار، وَأَبُو حاتم، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن شَبِيب، وجماعة. وذكره ابن حِبّان في " الثقات " وقال: سمع مالكا.(١٨)

وإن شيوخ البخاري كثيرون لا يسع للباحث أن يذكرهم جميعا في هذه الأطروحة المختصرة. كما أن البخاري قد سافر كثيرا في بلدان لم يتطرق لها الباحث ابتعاداً عن الإطالة وبالرحلة يزداد العلم، لأنه استفاد من كل شيخ شيئا غير الذي استفاد من الآخرين، وعادة العلم لا يعطى إلا بالكسب، والكسب لا يأتي إلا بالمشقة والتعب، كما لا يعطى بسهولة، لأن العلم ثقيل لا يحمله إلا من يطيق، فالعلماء اجتهدوا وقضوا حياتهم في طلبه، وصنّفوا كتبا مفيدة للأجيال القادمة إلى يوم القيامة، وهذا خدمة للأمة.

---

(١٥) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ١٧٢.

(١٦) المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ١٧. صـ٧٠.

(١٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل. جـ ٢. صـ ٧٤. رقم الحديث: ١٢٥٧.

(١٨) انظر: الذهبي. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (د.ت). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. (د.م) المكتبة التوفيقية. جـ٥. صـ٥٣٩.

السادس: تلامذته

تتلمذ على يد الإمام البخاري كثير من طلاب العلم والرواة والمحدثين، المقدم منهم الإمام مسلم بن الحجاج صاحب كتاب صحيح مسلم، وكان يريد أن يقبل رجليه احتراماً لأستاذه، فقال له مسلم: "دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله".(١٩)

وسافر البخاري إلى بغداد لأجل تعليم وتدريس الأحاديث في المكان الذي يجتمع فيه الطلبة من كل جانب وقال: صالح بن محمد جزرة: " كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستملى له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفا".(٢٠) فيمكن هذا بعدة مجالس.

فتلامذة الإمام البخاري كثيرون حتى لا يمكن للباحث أن يجمعهم في هذه الأطروحة بل يذكر ممن روى عنه من الأئمة الأعلام الذين تم شهرتهم بين الأنام:

١. مسلم بن الحجاج صاحب كتاب صحيح مسلم.

مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري الحافظ صاحب الصحيح الإمام المبرز والمصنف المميز رحل وجمع وصنف، توفي سنة إحدى وستين ومائتين.(٢١)

٢. أبو عيسى الترمذي صاحب كتاب سنن الترمذي.

محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي. الحافظ أبو عيسى الترمذي الضرير، مصنف كتاب الجامع. ولد سنة بضع ومائتين. وتوفي سنة ٢٨٠هـ.(٢٢)

٣. أبو عبد الرحمن النسائي صاحب كتاب السنن.

أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر أبو عبد الرحمن النّسائي القاضي الحافظ، أحد الأئمة والأعلام، صنف السّنن وغيرها. أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين والأعلام المشهورين. وتوفي بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلاث مائة. (٢٣)

---

(١٩) انظر: الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ١٩. صـ١٨١.

(٢٠) انظر: الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ١٩. صـ١٨١.

(٢١) انظر: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. (١٤١٥هـ -١٩٩٥م). **تاريخ دمشق**. (محقق) عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. جـ٥٨. صـ٨٥-٩٥.

(٢٢) انظر: الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ٦. صـ٦١٧.

(٢٣) انظر: ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٧١. صـ١٧١-١٧٧.

٤. أبو حاتم الرازي الإمام في الجرح والتعديل.

محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو حاتم الرازي الحافظ مولى تميم بن حنظلة الغطفاني الحنظلي، وقيل يعرف بالحنظلي لأنه كان يسكن درب حنظلة بالري أحد الأئمة الأعلام، وأنه مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين.(٢٤)

٥. أبو زرعة الرازي الإمام في الجرح والتعديل.(٢٥)

أبو زرعة الرازي عبيد الله بن عبد الكريم، الإمام، سيد الحفاظ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ: محدث الري. مولده: بعد نيف ومائتين. وتوفي سنة أربع وستين ومائتين.(٢٦)

وأما الآخذون عن البخاري كثيرون منهم من كانوا من شيوخه وأقرانه وطلبته ويصعب على الباحث أن يذكرهم جميعا في هذه الأطروحة كما قال النووي: " أما الآخذون عن البخاري، فأكثر من أن يحصروا وأشهر من أن يذكروا ".(٢٧)

السابع: مناقبه وثناءه

اشتهر الإمام البخاري بذكائه وحفظه للأحاديث بين طلبة الحديث وغيرهم من الناس حتى تتلمذ إليه آلاف من طلبة العلم، وعادة القرين يعارض قرينا آخر، ولا يرضى بقرينه بسبب تحسده عليه ولكن يعجبنا لما سمع من قرين البخاري يمدحه بأجمل ما وقع ما بينهما من القصة: قال حاشد بن إسماعيل وآخر: " كان البخاري يختلف معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أياما، فكنا نقول له فقال: أنكما قد أكثرتما علي فأعرضا علي ما كتبتما فأخرجنا إليه ما كان عندنا فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني اختلف هدرا وأضيع أيامى؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد قالا: فكان أهل المعرفة يعدون خلفه في طلب الحديث وهو شاب حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطريق فيجتمع عليه ألوف أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان شابا لم يخرج وجهه".(٢٨)

---

(٢٤) انظر: ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٥٢. صـ٣-١٦.

(٢٥) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف. (د.ت). **تهذيب الأسماء واللغات**. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ١. صـ٧٣.

(٢٦) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٣. صـ٦٥-٧٧.

(٢٧) النووي. **تهذيب الأسماء واللغات**. جـ١. صـ٧٣.

(٢٨) انظر: السبكي. **طبقات الشافعية الكبرى**. جـ ٢. صـ٢١٧. والذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٦. صـ ١٤٠.

وحفظ البخاري أكثر من سبعين ألف حديث في صغره، وليس حفظه عشوائيا بل حفظه أقوى وأضبط حتى يعرف مولد الرواة ومساكنهم كما لا يحفظ حديثا إلا وله أصل من كتاب الله أو من السنة. وفيه يقول محمد بن أبي حاتم: سمعت سليم بن مجاهد يقول: "كنت عند محمد بن سلام البيكندى فقال لي لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث، قال: فخرجت في طلبه فلقيته فقلت أنت الذي تقول أنا أحفظ سبعين ألف حديث قال: نعم وأكثر، ولا أجيئك بحديث عن الصحابة أو التابعين إلا عرفت مولد أكثرهم، ووفاتهم، ومساكنهم، ولست أروى حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي في ذلك أصل أحفظه حفظا عن كتاب الله، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم".(٢٩)

وفاق صيته واشتهر كتابه باسم الصحيح كما أجمع العلماء بقبوله وتسليمه بأصح الكتاب بعد كتاب الله حتى رأوه بعض العلماء أعلم بالحديث من غيره، كما يقول ابن خزيمة: "ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري".(٣٠)

الثامن: مؤلفاته

ألف الإمام البخاري كتبا كثيرة، وقد هيأه للتأليف والكتابة وأعانه عليها ذكاؤه الحاد، وسعة حفظه، وذاكرته القوية، ومعرفته الواسعة بالحديث النبوي وأحوال رجاله من تعديل وتجريح، وخبرته التامة بالأسانيد من صحيح وضعيف. وقد طبعت بعض كتبه في المكتبات الإسلامية في أنحاء العالم بينما لا يزال بعضها مفقودا. وجلّ مصنفاته وكتبه لا تخرج عن السنة والحديث وعلومه من رواية ودراية ورجال وعلل.

ومن هذه المصنفات المطبوعة

١ –الجامع الصحيح أو صحيح البخاري.

اشتهر كتابه باسم صحيح البخاري، أشهر مصنّفاته وأشهر كتب الحديث النبوي على الإطلاق عند أهل السنة والجماعة. ومكث في تصنيفه وترتيبه وتبويبه ستة عشر عامًا.(٣١)

٢ –الأدب المفرد.

---

(٢٩) انظر: السبكي. **طبقات الشافعية الكبرى**. جـ ٢. صـ٢١٧.

(٣٠) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤١٩هـ–١٩٩٨م). **تذكرة الحفاظ**. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ ٢. صـ ١٠٤.

(٣١) انظر: محمد أبو زهو. (١٣٧٨هـ). **الحديث والمحدثون**. د.م: دار الفكر العربي. جـ١. صـ٣٧٨.

٣ -القراءة خلف الإمام.

٤ -التاريخ الكبير.

٥ -التاريخ الأوسط.

٦ -التاريخ الصغير.

٧ -خلق أفعال العباد.

٩ -كتاب الضعفاء.

١٠-بر الوالدين.[٣٢]

وهذه الكتب العشرة قد طبعت ونشرت في المكتبات الإسلامية، وترك الباحث تعريف كل كتابه لمخافة الطول.

ومن المصنفات المفقودة كما قالها السيوطي ونقلها أبو شبهة في كتابه الوسيط

١١-الجامع الكبير ذكره ابن طاهر.

١٢-المسند الكبير.

١٣-التفسير الكبير ذكره الفربري.

١٤-الأشربة ذكره الدارقطني.

١٥-الهبة ذكره وراقه -يعني الذي يكتب له وينسخ. وقال الذهبي في السير عن محمد بن أبي حاتم الوراق: قال قرأ علينا أبو عبد الله كتاب (الهبة)[٣٣] . فكأن كلام الوراق يشعر أن كتابه قد فقد، وليس موجودا.

١٦-أسامي الصحابة ذكره القاسم بن منده، وأبو القاسم البغوي.

١٧-الوحدان وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ذكره البغوي.

١٨-المبسوط ذكره الخليلي صاحب الإرشاد في علوم الحديث.

١٩-والعلل ذكره ابن منده.

٢٠-الكنى ذكره أبو أحمد الحاكم.

٢١-الفوائد، ذكره الترمذي في جامعه.[٣٤]

---

(٣٢) انظر: أبو شبهة، محمد بن محمد بن سويلم. (د.ت). **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. (د.م) دار الفكر العربي. صـ٦٦٢.

(٣٣) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٢. صـ٤٤٠.

(٣٤) انظر: أبو شبهة. (د.ت). **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. صـ٦٦٢.

وهذه الكتب المذكورة تعتبر مفقودة، وبشهادة بعض العلماء يعرف أسماء كتب الإمام البخاري المفقودة، ويمكن أن يكون للإمام مؤلفات غير الذي ذكرها الباحث كما قال القسطلاني: سارت مؤلفات البخاري مسير الشمس، ودارت الدنيا فما جحد فضلها إلاّ الذي يتخبطه الشيطان من المس. (٣٥)

التاسع: وفاته

كان الإمام البخاري رحالا يزور الشيوخ والعلماء في بلدان كثيرة من أنحاء العالم، فانتفع واستفاد منهم وأفاد الآخرين والأمة كلها بتأليف كتابه الصحيح، ونوى أن يعود إلى مسقط رأسه المولودة (بخارى)، واستقبله أهلها بالحفاوة والتقدير، إلا أنه لم يستقر حاله هناك، لأن أميرها خالد بن أحمد الذهلي سأله أن يأتي إلى منزله ليحدّث أولاده بالجامع الصحيح، فرفض البخاري بقوله المشهورة: "لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين"، فغضب عليه القاضي، وطرده عن بخارى، فدعا عليه بقوله: "اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم" ولم يقض شهر على ذلك الوالي حتى عزّر به، وأحمل على حمار ونودي عليه في أسواق بخارى، إن البخاري قد ذهب إلى سمرقند بطلب من أهلها، وتسبب ذلك بفتنة، فمكث البخاري بقرية خرتنك وهو بعيد من سمرقند بثلاثة فراسخ، ومرض هناك وانتقل إلى جوار الله.(٣٦) وهذا كان ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت لشوال من سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ)، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما.(٣٧)

---

(٣٥) انظر: حمزة محمد قاسم. (١٤١٠ هـ/١٩٩٠م). **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري**. (محقق) عبد القادر الأرناؤوط. دمشق: مكتبة دار البيان. جـ ١. صـ ١٧.

(٣٦) انظر: حمزة. **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري**. جـ ١. صـ ١٧.

(٣٧) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٢. صـ٥. والمزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ٢٤. صـ٣٣٨.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب البخاري

أولا: تسمية الكتاب

اسم الكتاب: سماه البخاري نفسه بالجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وايامه، كما ذكره ابن حجر في مقدمة فتح الباري.(٣٨)

ثانيا: مجموعة الأحاديث التي يحتوى عليها صحيح البخاري:

إن مجموعة الأحاديث في صحيح البخاري قد يختلف الأئمة في عدده، فاختار الباحث ما لخصه عبد المحسن بن حمد من ابن حجر لما يراه أصح من غيره.

قد لخصه عبد المحسن بن حمد في كتابه "عشرون حديثا" ما قاله ابن حجر في مقدمة فتح الباري:

١-عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة ٧٣٩٧ حديثا.

٢-عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة ١٣٤١ حديثا.

٣-عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات ٣٤٤ حديثا.

٤-عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة ٩٠٨٢ حديثا.

٥-عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار ٢٦٠٢ حديثا.

٦-عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار ١٥٩ حديثا.

٧-عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار ٢٧٦١ حديثا.

وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم.(٣٩)

وهناك بعض الاختلافات في عدد أحاديث البخاري: كما أورده ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري: ما حرره ابن الصلاح والنووي في عدد أحاديث صحيح البخاري فقالا: جملة ما فيه من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة (٧٢٧٥)، وبحذفها نحو أربعة آلاف (٤٠٠٠).(٤٠) وقال ابن حجر العسقلانيّ بعد تحري أحاديث صحيح البخاري: إنّها بلغت سبعة آلاف وثلاثمئة وسبعة وتسعين (٧٣٩٧) حديثًا سوى المعلّقات

---

(٣٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٨.

(٣٩) انظر: عبد المحسن بن حمد. (١٤٠٩هـ). **عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة اسانيدها وشرح متونها**. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية. صـ١٦.

(٤٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٦٥.

والمتابعات.[٤١] وقال أيضا: جميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا (٩٢٨٠). وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم.[٤٢] وقد عدد وحسب المحقق محمد فؤاد عبد الباقي بأحاديث البخاري بالمكرر في النسخة التي قام بترقيمها سبعة آلاف وخمسمائة وثلاث وستون حديثا (٧٥٦٣).[٤٣]

وعليه زاد ابن حجر على ابن الصلاح والنووي قرابة مائة أحاديث، وزاد محمد فؤاد عبد الباقي على ابن حجر قرابة مائة وخمسين حديثا، ويبدو للباحث أن هذه الأعداد تختلف بنظرة كل المحدثين على أحاديث البخاري من إضافة بعض الأحاديث إلى بعضهم، وتفريق بعض الأحاديث عن بعضهم. والله أعلم.

ثالثا: السبب الباعث للبخاري على تصنيف جامعه الصحيح وبيان حسن نيته في ذلك.

إن كل شيء له بواعث، وهي التي تحث الشخص إلى فعل شيء ممدوح أو مذموم، ذكر ابن حجر ثلاثة بواعث التي حثت البخاري على تأليف كتابه الصحيح. منها:

أحدها: الترغيب من الأساتذة للطلبة لإنجاز في دراسته بل في حياته فحسب، وهكذا رأى أستاذ البخاري أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن راهويه شيئا يعجبه من بعض طلبته مثل البخاري فعرف شأنهم وذكائهم واشتغالهم بالحديث وعلومه، فأشار إليهم بقوله: " لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ،" فوقع ذلك في قلب البخاري، وأخذ يؤلف كتابه الصحيح.

وثانيها: يقول البخاري نفسه عن بواعث أخرى التي حمله لتأليف كتابه الصحيح، وهى أنه رأى النبي ﷺ في المنام، وكأنه واقف بين يديه، وبيديه مروحة يذب بها عنه، فسأل البخاري عن تعبيره فأجاب عنه: هو سيذب عنه الكذب.

وثالثها: عرف البخاري ضرورة تدوين السنة الصحيحة فى كتاب واحد، لأنه لم يجد إذ ذاك كتابا مؤلفا بمجرد الصحيح، بل كان فيه بعض المؤلفات ممتزجا بين الصحيح وغيره.[٤٤]

وهذه الثلاثة مما حثت البخاري على تأليف كتابه الصحيح كما ذكره ابن حجر، وكما يرى في كتابه الجودة الحسنة لما كان نيته الخالصة لوجه الله الكريم، أن ينتقي الأحاديث الصحيحة لكتاب

---

(٤١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٦٨.

(٤٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٦٩.

(٤٣) انظر: أبو شبهة. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. صـ٢٥٢.

(٤٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٧.

واحد، وكان لا يكتب حديثا إلا بعدما اغتسل، وصلى ركعتين، كما أنه رأى النبي ﷺ في المنام، كأنه يبشر له في تأليفه الصحيح، وهذه العوامل أدت إلى تأليف كتابه الصحيح، ونحن كلنا عيال عليه، ويجزيه الله جزاء وافيا في الداريين.

رابعا: امتيازات صحيح البخاري على سائر كتب الحديث

١. جعل كتابه جامعاً لأنواع علوم الإسلام من عقيدة، وفقه، وتفسير، ومغازي، وسير، وزهد، ورقاق، وفضائل، وآداب، بينما كان من سبقه يركز على علم من العلوم، كالسنن، والمؤطآت وكانت تهتم بما يتعلق بالأحكام الفقهية دون غيرها من العلوم.

٢. العلماء من قبل يجمعون في كتابهم الأخبار، والأحاديث، ولا يلتزم الصحة. فيذكر الصحيح، والحسن، والضعيف، وقد يكون فيها الموضوع أحياناً، ولكن الإمام البخاري اقتصر في جامعه على الصحيح فقط لذا سماه الجامع الصحيح.

٣. كان من سبق من العلماء يجمعون في كتابهم الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة، والمتصل، والمنقطع على حد سواء، لكن البخاري خصّص كتابه لما ورد عن رسول الله ﷺ بالأسانيد المتصلة، وإن كان يذكر فيه الآثار والموقوفات على سبيل التبع للاستشهاد، وقد حوى جملة كثيرة من الموقوفات، والآثار، وعادة يرويها معلّقة، فهي ليست مقصودة أصالة، وإنما بالتبع والاستطراد، لذا سمى البخاري كتابه الجامع الصحيح المسند.(٤٥)

٤. ظهر ميزته في اختيار الرواة المتكلم فيهم في كتابه حيث يذكر ابن حجر: إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم، وجالسهم، وعرف أحوالهم، واطلع على أحاديثهم، وميز جيدها من موهموها بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم.

٥. اختار البخاري الرواة من الطبقة الثانية لمتابعة وشواهد كما يذكر ابن حجر: إن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، ومسلم يخرجها أصولا.(٤٦)

وهذه الأشياء المذكورة وغيرها، قد أعلت درجة صحيح البخاري على غيره من كتب الحديث، فصار كتابه من الدرجة بعد كتاب الله تعالى، وعليه قبله الأمة جميعا.

---

(٤٥) انظر: أبو بكر كافي. (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٠م). **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. بيروت: دار ابن حزم. صـ٣٤.

(٤٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ١١.

المبحث الثاني: وجه إخراج البخاري عن الرواة المتكلم فيهم في صحيحه

يوجد بعض الأحاديث للرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري، مع أن البخاري اشترط في صحيحه الصحة، وهذا المبحث سيتكلم عن هذا بوضوح.

وبه قال الذهبي: كل من أخرج له في "الصحيحين" فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا بدليل واضح. والصحيح مراتب، والثقات طبقات فليس من وثق مطلقا كمن تكلم فيه، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه.(٤٧)

يعني: كل من روى عنه البخاري ثقة، ولا يجرح رجال البخاري إلا بالدليل الواضح، كما الصحيح له مراتب، والثقات لها طبقات. هناك بعض الرواة ثقات مطلقا، وليسوا من مرتبة من تكلم فيهم، وهناك بعض الرواة تكلموا عنهم من الضعف والثقة، وليسوا من مرتبة الضعف، وهناك من رواة الضعفاء، وليسوا من مرتبة المتروك، وهناك من رواة المتروك، ليسوا من مرتبة المتهم والكذاب. فالثقات طبقات.

وقال ابن حجر: تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم.(٤٨)

يعني: إن تخريج صاحب الصحيح لأي راو مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، مقيد بمن أخرج لهم في الأصول، يعني الأحاديث التي يصححها بنفسها ولم يوردها كمتابعة أو شاهد أو لغرض حديثي آخر، وهذا لا يميزه إلا أهل العلم المختصون بالحديث. وإن خرجه في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت فيه الدرجات في الضبط والحفظ.

---

(٤٧) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤١٢هـ). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. (محقق) عبد الفتاح أبو غُدّة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية. جـ١. صـ٨١.

(٤٨) ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨٤.

المطلب الأول: مراتب رجال البخاري

إن لرجال البخاري مراتب، فيهم التفاوت، والدرجات، وليس كل من أخرجه البخاري في الأصول في المتابعات والشواهد، كما أن ليس كل من أخرجه البخاري في المتابعات والشواهد سواء مع من أخرجه البخاري من الرواة المتكلم فيهم، وفيهم الثقة وغير ذلك، وقد أوضح ذلك بعض العلماء أمثال ابن الصلاح في كتابه " صيانة مسلم " على رجال مسلم، وقد يقاس على البخاري، والذهبي في كتابه " الموقظة " عن مراتب رجال البخاري، ودرس الباحث ما كتباه وقسمه الباحث إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الرجال الذين احتج بهم البخاري في الأصول، وفيه بعض الصور:

أحدها: من احتج به البخاري في الأصول، ولم يوثق ولا يطعن، فهو ثقة حديثه قوي. هذا كثير لا يحتاج الباحث لذكر الأمثلة لذلك.

وثانيها: من احتج به البخاري في الأصول وتُكلِّم فيه: يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا. مثل: ثور بن يزيد أبو يزيد الكلاعي

وقال الذهبي في سيره عنه: يقع حديثه عاليا في (البخاري)، وهو حافظ متقن، حتى إن يحيى القطان، قال: ما رأيت شاميا أوثق من ثور، كنت أكتب عنه بمكة في ألواح. وعن وكيع: كان ثور أعبد من رأيت. وقال عيسى بن يونس: كان ثور من أثبتهم. وقال يحيى بن معين، وغيره: ثقة. وقال ابن عدي: وثقوه، ولا أرى بحديثه بأسا، وله من (المسند) نحو مائتي حديث. وقال أبو حاتم: صدوق، حافظ. وقال أحمد: كان ثور يرى القدر، وليس به بأس. (٤٩)

وقال عنه ابن حجر: اتفقوا على تثبته في الحديث مع قوله بالقدر، وقال دحيم ما رأيت أحدا يشك أنه قدري، وقال يحيى القطان: ما رأيت شاميا أثبت منه، وكان الأوزاعي وابن المبارك وغيرهما ينهون عن الكتابة عنه، وكان الثوري يقول: خذوا عنه واتقوا لا ينطحكم بقرنيه يحذرهم من رأيه، وقدم المدينة فنهى مالك عن مجالسته، وكان يرمي بالنصب أيضا، وقال يحيى بن معين: كان يجالس قوما ينالون من علي لكنه هو كان لا يسب، وقال ابن حجر بعده: احتج به الجماعة.(٥٠)

وثالثها: من احتج به البخاري في الأصول وتُكلِّم فيه: يكون في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن الذي هو من أدنى درجات الصحيح. وقال الذهبي: فما في "الكتابين" بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة بل حسنة أو

---

(٤٩) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٦. صـ٣٤٤.

(٥٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٩٤.

صحيحة.[٥١] مثل: إسماعيل بن أبي أويس، وإذا يريد البخاري أن يأخذ منه ينسخ لنفسه، وبه قال البخاري: كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي.[٥٢]

وقال عنه ابن حجر: احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سوى النسائي، فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته... وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه.[٥٣]

وإسماعيل بن أبي أويس هو ممن تكلم فيه، منهم من ضعّفه، ومنهم من وثّقه، ولكن الجمهور على توثيقه، لذا أخرجه البخاري في صحيحه. ولكن أحاديثه لا تنحط عن درجة الحسن.

والقسم الثاني: الرجال الذين أخرج لهم البخاري متابعة وشهادة واعتبارا.

من أخرج له البخاري في الشواهد والمتابعات والاعتبار، ففيهم من في حفظه شيء، وفى توثيقه تردد، وذلك بأن يذكر البخاري الحديث أولا بإسناد نظيف مع كون رجاله ثقات، ويجعله أصلا للباب، ثم يتبع ذلك متابعة أو شاهدا أو اعتبارا بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد أو لزيادة فيه. مثل: فليح بن سليمان.

ونقل ابن حجر بعض أقوال الأئمة حول فليح بن سليمان كما اختلفوا في توثيقه وتضعيفه: وقال: احتج به البخاري، وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثا واحدا وهو حديث الإفك، وضعفّه يحيى بن معين والنسائي، وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدق وكان يهم، وقال الدارقطني: مختلف فيه ولا بأس به، وقال بن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب، وهو

---

(٥١) انظر: الذهبي. **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. جـ١. صـ٨١.

(٥٢) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٢. صـ ٣٢٢.

(٥٣) ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٩١.

عندي لا بأس به. وقال بعده: لم يخرج البخاري عنه في الأحكام إلا متابعة، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق.(٥٤)

وفليح بن سليمان ممن تردد في توثيقه، فأخرج له البخاري في أبواب الأحكام متابعة، وليس غيره، كما أخرجه في غير الأحكام مثل أبواب المناقب والرقاق.

والقسم الثالث: الرجال الذين أخرج لهم في غير الأصول وهم ثقات عنده وضعفاء عند غيره.

عند كل إمام منهج خاص بهم، منهم من يشدد في أمر تضعيف الرواة، ومنهم من يتساهل فيهم، ومنهم من يتوسط ما بينهما، فحين ما يكون الراوي ضعيفا عند إمام معين، فيكون ثقة عند غيره، وإذا وثّقه البخاري رجلا بينما ضعّفه الآخرون، يقدم قول البخاري لأنه إمام الصنعة. مثل: عكرمة مولى ابن عباس.

وقال عنه الذهبي: تكلم فيه لرأيه لا لحفظه، فاتهم برأي الخوارج. وقد وثّقه جماعة، واعتمده البخاري، وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلا مقرونا بغيره، وأعرض عنه مالك وتحايده إلا في حديث أو حديثين.(٥٥) وقال عنه الذهبي أيضا في ديوان الضعفاء: ثقة ثبت، وقد كذبه مجاهد، وابن سيرين، ومالك، وقيل: كان يرى رأي الخوارج.(٥٦) ونقل الذهبي بعض أقوال العلماء في سيره: قال أحمد العجلي: مكي، تابعي، ثقة، بريء مما يرميه به الناس من الحرورية –يعني: من رأيهم. وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة. وقال النسائي: ثقة.(٥٧)

وأما البخاري فقد كان عالما بما يرويه عن عكرمة، لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة إن حدَّث به، فاعتبر بعض حديثه ببعض من رواه هذه الأحاديث عن أصحابه، فلم يجد تناقضاً ولا تعارضاً، ولا اختلافاً لا يقع في أحاديث الثقات، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره،

---

(٥٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٣٥.

(٥٥) انظر: الذهبي، شمس الدين محمد. (١٣٨٢هـ –١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. جـ ٣. صـ٩٣.

(٥٦) انظر: الذهبي، شمس الدين محمد. (١٣٨٧هـ –١٩٦٧م). **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**. (محقق) حماد بن محمد الأنصاري. مكة: مكتبة النهضة الحديثة. صـ٢٧٨.

(٥٧) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٢. صـ٦٠.

بأحاديث الثقات عنهم، فوجدها يصدق بعضها بعضاً، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء، له شاهد في القرآن، أو من حديث صحابي آخر.[٥٨]

فعكرمة ثقة ثبت، واتهمه برأي الخوارج، كما لم يثبت منه أنه رأى رأي الخوارج، ولكن حفظه قوي، لذا أخرجه البخاري في صحيحه.

والقسم الرابع: الرجال الذين أخرجهم البخاري في غير الأصول قبل الاختلاط.

الرجال الذين أخرجهم البخاري قبل الاختلاط في زمان سداده واستقامته غير قادح له، [٥٩] مثل: سعيد بن أبي عروبة.

وقال الزركلي: سعيد بن أبي عروبة مهران، العدويّ بالولاء، البصري، أبو النضر: حافظ للحديث، لم يكن في زمانه أحفظ منه. [٦٠] وقال الذهبي في السير: إمام أهل البصرة في زمانه. ورمي بالقدر. اختلط في آخر عمره.[٦١] وقال الذهبي: هو ثقة مصنف ساء حفظه في آخر عمره، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وقال الحاكم: احتجاجه في الصحيحين إلا أنهما احتاطا فيما أخرجاه عنه فأخرجاه له عمن كتب عنه قبل الاختلاط، وقال أبو نعيم: كتبت عنه بعدما اختلط حديثين.[٦٢]

يعرف مما سبق: إن البخاري عالم بشخصية كل رجاله، وهو أعلم بهم؛ لأنه كان يروي الأحاديث عمن لقيهم، ولا يروي بمن عاصرهم من الرواة، وأما الرواة الذين روى عنهم البخاري في الأصول هم ثقات ومقبولون، وليس في توثيقهم اختلاف، وأما الرواة الذين روى عنهم البخاري في غير الأصول اختلف فيهم أقوال الأئمة من توثيق وتضعيف، كما أن بعض الرواة اختلطوا في آخر عمرهم، ولكنهم ثقات قبل الاختلاط أو يقبل منهم الأحاديث إذا رووا من كتابهم بعد الاختلاط. والله أعلم.

---

(٥٨) إسلام ويب. (٢٠٠٥م). **شبهات حول السنة النبوية**. الدفاع عن الصحيحين دفاع عن السنة. يرى في تاريخ (٢٠٢٠/٠٦/٢٣). الموقع: https://www.islamweb.net/ar/article/64468/2-1- .

(٥٩) انظر: ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن. (١٤٠٨هـ). **صيانة صحيح مسلم**. (محقق) موفق عبد الله عبد القادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي. ص ٩٦-٩٧.

(٦٠) الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. (٢٠٠٢م). **الأعلام**. (د.م). دار العلم للملايين. جـ٣. صـ٩٨.

(٦١) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٦. صـ٤١٤.

(٦٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد. (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م). **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**. (محقق) محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني. الزرقاء: مكتبة المنار. صـ٨٧.

المطلب الثاني: حقيقة الرواة الضعفاء أو الرواة المتكلم فيهم في كتاب البخاري.

إن خرّج البخاري في الأصول يعتبر الراوي ثقة، وإن خرّجه في غير الأصول يتفاوت فيه الدرجات، وليس كل من تُكلِّم فيهم في غير الأصول يعتبر من الرواة الضعفاء، بل قد يختلف اجتهاد الأئمة في تقدير ضعف الراوي ومرتبته، فقد يكون الراوي ضعيفا متروكا عند مسلم بينما يكون عند البخاري ضعيفا ضعفا يسيرا محتملا، أو على العكس كل بحسب اجتهاده.(٦٣) ويذكر الباحث هنا بعض الصور لترجيح صنعة البخاري على غيره من الأئمة في كتابه مع الرواة الضعفاء.

أحدها: أن يكون الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات، وأن تضعيف من ضعفه مردود عليه مثل: عكرمة مولى ابن عباس. هكذا روايته في البخاري...(٦٤) تقدم ذكره في مراتب رجال البخاري

وثانيها: أن يكون الراوي مضعفا(٦٥) في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، وأما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، فيخرج البخاري له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: أفلح بن حميد الأنصاري، هكذا روايته في البخاري....(٦٦)

وثالثها: أن يكون الراوي مضعفا إذا روى عن شيخ معين، أما إذا روى عن غيره، فيقبل العلماء حديثه، فيجتنب البخاري روايته عن الشيخ المضعف فيه، مثل: معمر بن راشد عن ثابت البنانى. هكذا روايته في البخاري....(٦٧)

ورابعها: أن يكون الراوي مضعفا بالاختلاط والتغير، فيروى له البخاري عمن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي. هكذا روايته في البخاري....(٦٨)

وخامسها: أن يكون الراوي ضعيفا، لكن البخاري لم يسق له حديثا من الأحاديث الأصولية، وإنما أورده في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق.(٦٩) مثل: مطر الوراق. هكذا روايته في البخاري....(٧٠)

---

(٦٣) انظر: أبو بكر كافي. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. صـ١٤٥.

(٦٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الوصايا. باب الإشهاد في الوقف والصدقة. جـ ٩. صـ ٤. رقم الحديث: ٢٧٦٢.

(٦٥) المراد به: اختلف العلماء في تعديله وتجريحه. (أبو شبهة. (د.ت). **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. صـ٧٨.

(٦٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الحج. باب المعتمر. جـ ٣. صـ ٥. رقم الحديث: ١٧٨٨.

(٦٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب العلم. باب العلم والعظة بالليل. جـ ١. صـ ٣٤. رقم الحديث: ١١٥.

(٦٨) البخاري. **صحيح البخاري**. أبواب العمل في الصلاة. باب من سمي قوما. جـ ٢. صـ ٦٣. رقم الحديث: ١٢٠٢.

(٦٩) محمد صالح المنجد. (نشرت في الانترنت في ٢٦ ذي القعدة هـ١٤٣٠، ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٩م). القسم العربي من موقع الإسلام، سؤال وجواب.http://www.islamqa.com. يرى في تاريخ (٢٠١٨/٠٩/٢٠).

(٧٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب التوحيد. باب قول الله تعالى: {ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر} [القمر: ١٧]. جـ ٩. صـ ١٥٩. رقم الحديث: ١٢٠٢.

إن هذه الصور الخمسة مما كان البخاري يتعاملها مع الرواة المتكلم فيهم، وكما أن البخاري أخذ رواياتهم حسب شروطه المذكورة من قبل. والله أعلم.

المطلب الثالث: سبب إخراج البخاري عن الرواة المتكلم فيهم في صحيحه.

إن الإمام البخاري هو أعلم بأحاديثه من غيره، فإخراج البخاري من بعض من تُكلِّم فيه بأسباب تؤدي إليه لإخراجه وليس غفلة ولا تساهلا، رغم أنه شرط في كتابه الصحة، والبخاري أخرج لمن فيهم كلام في مواضع معروفة:

أحدها: أن يؤدي اجتهاده إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرجه لعكرمة. تقدم ذكره في مراتب رجال البخاري.

وثانيها: أن يؤدي اجتهاده إلى أن ذلك الكلام، إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويرى أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك.

وثالثها: أن يرى أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس. فيخرج للرجل حيث يصلح، ولا يخرج له حيث لا يصلح.(٧١)

يعرف مما سبق أنه إذا أخرج البخاري حديثا عن بعض الرواة المتكلم فيهم في صحيحه، يرى فيه هل هو أخرجه في الأصول أو في غير الأصول؟ إذا كان في الأصول هو قادح يوجب التوفق فيها، ولكن مثل هذا لا يوجد في كتاب البخاري يقول فيها الذهبي: " ليس فيه هذا النوع " وأما إذا كان في غير الأصول فيتفاوت فيه الدرجات، فيكون مضعفا في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث آخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف. والله أعلم.

---

(٧١) انظر: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م). **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**. (محققون) محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة. (د.م). المكتب الإسلامي. جـ٢. صـ٦٩٢.

المبحث الثالث: منهج الإمام البخاري وشروطه في قبول الحديث

اتبع الإمام البخاري منهجاً محكماً في جمع الأحاديث النبوية الصحيحة، واستنتج العلماء شروط الإمام البخاري في قبول الحديث من منهجه الذي سلك في كتابه، حيث لم يصرح شروط قبول الحديث في صحيحه، كما أن الشروط التي أخذها الإمام البخاري لتأليف كتابه لم يكن جديدا، ولم يقعد شروطا لقبول الحديث لنفسه، بل طبق البخاري تطبيقا غير مألوف من قبل، ومن شرطه اللقاء بين الراويين، ولا يكتفى بالمعاصرة مثل الإمام مسلم.

ويقول فيها أبو بكر كافي في كتابه (منهج الإمام البخاري): يظن الكثير أن للبخاري شروطا خاصة به، وعند الإمام مسلم شروطا خاصة به في صحيحيهما كما عند غيره من العلماء مثل ابن حبان وابن خزيمة شروطا خاصة بهما في صحيحيهما، ولكن الأمر مخالف للواقع العملي التطبيقي عند النقاد.(٧٢)

فحاصل كلامه أن شروط قبول الحديث لا تختلف عند المحدثين، ولكن منهج الذي يتبعه المحدثون لنقل الأحاديث يختلف من شخص إلى آخر، فهذا المبحث سيتكلم عن هذه الأشياء تفصيلا إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: شروط قبول الحديث عند المحدثين

هناك بعض الشروط لقبول الحديث عند المحدثين، فقد أقرها الأئمة واتبعوها كمنهج في كتابهم حينما ينقل الأحاديث من الشيوخ، فهذه الشروط هي التي تجيد نقلة الأحاديث، وبتوفرها يعتبر الكتاب صحيحا. وكان الإمام الشافعي يعتبر من أول من وضع هذه الشروط، وعال عليه المحدثون حتى أجمع العلماء لقبولها وعملوا بها: ومن هذه:

الأول: العدالة

أن يكون الراوي عادلا وثقة في دينه وصادقا في حديثه،(٧٣) فلا يقبل الحديث إذا لم يعرف منه العدل والثقة والصدق في حديثه، لأن هذه من صفات المتقين يمنع صاحبها من الكذب، وإذا اتصف الشخص بهذه الشروط يقبل حديثه.

الثاني: تام الضبط (ضبط الصدر والكتاب) حافظا إن حدث به من حفظه، وحافظا لكتابه إن حدث من كتابه.

---

(٧٢) انظر: أبو بكر كافي. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. صـ١٤٦.

(٧٣) انظر: الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي. (١٣٥٨هـ/١٩٤٠م). **الرسالة**. (محقق) أحمد شاكر. مصر: مكتبة الحلبي. صـ٣٧٠.

أن يكون لدى الراوي معرفة تامة بما يحدث به، وبما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يشترط بنفسه أن يؤدى الحديث بحروفه وليس بمعناه، لأنه إذا يؤدى الحديث بمعناه وهو غير عالم بما يحيل به معناه، لعله يحل الحرام ويحرم الحلال، وإذا أداه بحروفه أمن عليه الفتنة.(٧٤)

فمعنى ضبط الكتاب والصدر: هو أن يحفظ الراوي الحديث في صدره أو كتابه، ثم يستحضره عند الأداء، وهذا الشرط يستدعي عدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والأداء.(٧٥) فهذه الصفة تؤهل الراوي أن يكون ثقة في حديثه عن شيوخه، لأنه يروي الحديث كما سمعه من شيخه.

الثالث: سلامته من الشذوذ

ألا يحدث الراوي حديثا مخالفا بما رواه الثقات.(٧٦) فالشذوذ هو مخالفة راوي الحديث ممن كان أقوى منه، أي إذا خالف من هو أولى منه بقوة حفظه أو كثرة عدده، فكانت رواية الأكثر أو رواية الثقة راجحا، بينما كانت رواية الشاذ مرجوحا، وتظهر بشذوذه وقوع وهم في رواية هذا الحديث.(٧٧) فالشاذ من أنواع الضعف، وبتفرد الرواية من بعض الشيوخ تجعل الرواية شاذا غير مقبول.

الرابع: سلامته من العلة القادحة

ألا يكون الراوي مدلسا، يحدث عن شخص لقيه مما لم يسمع منه.(٧٨) ويقول الشافعي فيه: " لا يقبل من المدلس حديثا حتى يقول: حدثني، أو سمعت".(٧٩)

الخامس: اتصال السند

أن يكون الرواية متصلة، وموصولة من الأعلى إلى أن تنتهي إلى النبي ﷺ أو إلى من تنتهي الرواية من الصحابي أو التابعي.(٨٠)

ثم يشترط في كل طبقة من الطبقات الشروط الأربعة السابقة، حتى تنتهي الرواية متصلة إلى النبي ﷺ، أو إلى من انتهت إلى الصحابي أو التابعي، وأن هذه الشروط الخمسة التي اشترطها

---

(٧٤) انظر: الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي. (١٤٠٠هـ). **مسند الشافعي**. بيروت: دار الكتب العلمية. صـ٢٤٠. رقم الحديث: ١٢٠٨.

(٧٥) انظر: عتر، نور الدين محمد الحلبي. (١٤٠١هـ -١٩٨١م). **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر. ط-٣. صـ٢٤٢.

(٧٦) انظر: الشافعي. **الرسالة**. صـ٣٧١.

(٧٧) انظر: عتر. **منهج النقد في علوم الحديث**. صـ٢٤٢.

(٧٨) انظر: الشافعي. **الرسالة**. صـ٣٧١.

(٧٩) انظر: الشافعي. **الرسالة**. صـ٣٨٠.

(٨٠) انظر: الشافعي. **الرسالة**. صـ٣٧١-٣٧٢.

الشافعي لقبول روايات الخاصة هي الشروط التي أخذ بها علماء مصطلح الحديث، ولقد اتفقوا عليها، ولم يختلفوا فيها.[٨١]

وبوضع الشافعي هذه الشروط الدقيقة لقبول الحديث جعل المحدثون والأصوليون يلتفتون إليه بنظرة عجيبة، لأن هذه ليست من الأمور الميسرة حتى يرضى الجميع. فالأئمة قبل الإمام الشافعي اشترطوا بعض الشروط لخبر الواحد، ولكن شروطهم لم يكن مقتنعا ومكتملا. فالشروط التي جاء بها الشافعي أصبحت لها إجماعا في قبول الحديث، ونرى في المطلب الآتي شروط الإمام البخاري هل هي موافقة لشروط الشافعي أم تخالفه؟

المطلب الثاني: شروط الإمام البخاري في صحيحه

لما يتكلم المحدثون عن الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري، يقولون أنها على شرط البخاري، والمقصود بهذا الشرط ما اشترط به الإمام البخاري توافره في سند الحديث أو متنه أو رواته، وكما أن الشروط التي اتبعها المحدثون لقبول الحديث لا تختلف، بل تتفق بينهم كما ذكر الباحث في المطلب السابق، ولكن المنهج الذى يتبعه المحدثون لتطبيق هذه الشروط تختلف من شخص إلى آخر، وبها يمتاز من عالم إلى آخر، حيث قدّم الأمة البخاري، ومسلم على غيرهما من المحدثين لما رأوا في كتابيهما مما لم توجد في غيرهما، فهذان الكتابان نالا من الشهرة أعلاها، ومن المنزلة أشرفها كما يقال أصح الكتاب بعد كتاب الله هو البخاري ثم مسلم، فهذا المطلب سيتكلم عن شروط الإمام البخاري في صحيحه.

إن الإمام البخاري لم يظهر شروطه في صحيحه أو في كتاب آخر بل عرف من خلال دراسة كتابه وكما لم يظهر غيره من المصنفين مثل الإمام مسلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه، بل عُرف شرط كل منهم من خلال تحليل منهجهم وطريقتهم في كتابهم. كما يقول ابن طاهر المقدسي شروط البخاري في صحيحه بعد تحليله في صحيحه: منها:

الأول: أن يكون الرواة كلهم من الثقات إلى أن ينتهي إلى الصحابي المشهور.
الثاني: أن يكون الإسناد متصلا غير مقطوع.
الثالث: أن يروى الحديث عن النبيﷺ صحابيان، أو صحابي واحد إذا صح الطريق إلى الراوي.[٨٢]

---

(٨١) انظر: أبو زهرة، محمد. (١٩٧٨م). الشافعي حياته وعصره آراؤه الفقهية. القاهرة: دار الفكر العربي. ص٢٣٣.

(٨٢) انظر: ابن طاهر المقدسي، أبو الفضل محمد. (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م). **شروط الأئمة الستة**. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ١٧-١٨.

وهذه الشروط مما استنبطه ابن طاهر المقدسي من كتاب البخاري ومسلم، وقد اعترض عليه بعض الأئمة أمثال النسائي والعرقي:

وقال العراقي:" ليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما".(٨٣)

ودافع عنه السيوطي بقوله: إنه الإمام البخاري قد أخرج من أجمع على ثقته في حين تأليف الكتاب، ولا يعتبر الطعن من تضعيف النسائي بعد وجود الكتاب، كما نقل قول شيخ الإسلام: تضعيف النسائي جماعة ممن أخرج له الشيخان إن كان باجتهاده يقبل، وإن نقل من متقدم فلا يقبل منه، والصحيح ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنيا عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه.(٨٤)

شروط البخاري في كل طبقة كما قاله الحاكم.

الطبقة الأولى: أن يروى الحديث عن النبي ﷺالصحابي المشهور، وله راويان ثقتان.
الطبقة الثانية: أن يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي، وله راويان ثقتان.
الطبقة الثالثة: أن يرويه عنه من أتباع التابعين، حافظ متقن، وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة.
الطبقة الرابعة: أن يرويه عنه شيخ البخاري أو شيخ مسلم حافظا، مشهورا بالعدالة في روايته.(٨٥)

واعترض عليه الحازمي بقوله: بأن في الصحيحين من الغرائب التي تفرد بها بعض الرواة، وليس كل الرواية في الصحيحين تتصف بهذه الصفات.(٨٦)

وقد أجيب: ليس المراد أن يكون لحديث واحد راويان في كل طبقة من طبقات الرواة، بل إنما أراد أن كل راو في الكتابين يشترط أن يكون له راويان، وليس شرطا أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه.(٨٧)

---

(٨٣) انظر: العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم. (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م). **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**. (محقق) عبد اللطيف الهميم -ماهر ياسين فحل. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ ١. صـ١٢٦.

(٨٤) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت). **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. (محقق) أبو قتيبة، نظر محمد الفاريابي. الجدة: دار طيبة ١. صـ١٣٤.

(٨٥) انظر: الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (د.ت). **المدخل إلى كتاب الإكليل**. (محقق) فؤاد عبد المنعم أحمد. الاسكندرية: دار الدعوة. صـ٣٣.

(٨٦) السيوطي. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. جـ ١. صـ١٣٤.

(٨٧) السيوطي. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. جـ ١. صـ١٣٤.

وزاد الحازمي شرطا آخر: هو الملازمة، فتفاوت فيه الدرجات من حيث ملازمة التلميذ شيخه.
الدرجة الأولى: أن يكون الملازمة بين التلميذ والشيخ ملازمة طويلة، فقد أخذ البخاري عنه الكثير.
الدرجة الثانية: أن يكون الملازمة بين التلميذ والشيخ ملازمة يسيرة، فقد يأخذ البخاري عنه قليلا، بينما أخذه الإمام مسلم كثيرا.
الدرجة الثالثة: أن يكون الملازمة بين التلميذ والشيخ ملازمة طويلة، ولكن في رواته كلام عند علماء الجرح والتعديل، وقد يأخذ عنه البخاري قليلا.(٨٨)

ولخص الباحث شروط الإمام البخاري في صحيحه مما مر من أقوال العلماء كالآتي:

١. أن يكون الرواة كلهم من الثقات الذين لا يختلف أحد في توثيق أي واحد منهم.
٢. أن يكون الإسناد متصلا غير مقطوع إلى أن ينتهي الصحابي المشهور.
٣. أن يكون في كل طبقة راويان ثقتان، وليس من اللازم أن يكون راويان في نفس الحديث، بل يكتفى إذا كان في الطبقة راويان.
٤. أن يكون بين الراوي وشيخه ملازمة طويلة، وقد يأخذ البخاري قليلا ممن كان معه ملازمة يسيرة، خلافا بمسلم.
٥. يكتفي الإمام مسلم إذا كان بين الراوي وشيخه معاصرة، بينما البخاري لا يكتفى بالمعاصرة فقط، بل إلى ثبوت اللقاء.

وثبوت اللقاء: هذا الشرط له علاقة بمسألة اتصل السند، والمراد بذلك أن الإمام البخاري يحكم للسند بالاتصال إذا كان الراوي روى بصيغة العنونة، قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بالمعاصرة مع إمكان القاء، وهذا الشرط يرجح كتاب البخاري لأنه يجعله أشد اتصالا وأقوى تحريا. وكما أن ثبوت اللقاء إما أخذها البخاري لصحيحه فقط، لأنه لم يعتبر هذا الشرط في كتبه الأخرى.(٨٩)

وهذه الشروط الدقيقة من البخاري مما جعل الأمة يقدم كتابه وبعتبره أصح الكتب بعد كتاب الله، فإن ثبوت اللقاء هو ميزة البخاري التي تفرد به عن المحدثين عامة وعن الإمام مسلم خاصة.

---

(٨٨) انظر: العراقي. **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**. ج ١. ص١٢٨.

(٨٩) انظر: ياسر الشمالي. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). **الواضح في مناهج المحدثين**. عمان: دار مكتبة حامد. ص٦٥-٦٦.

المبحث الرابع: عناية العلماء بكتاب الإمام البخاري

منذ ظهور كتاب البخاري حتى عصر الباحث لم يعتنِ المسلمون وخاصة العلماء على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم بكتاب بعد كتاب الله بعنايتهم بـ "صحيح البخاري" من حيث السماع والرواية والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده، وطرح ما نقد عليه من شبهات من قبل أعداء الإسلام، ودفاعه عنه كما هو موضوع هذه الأطروحة.

ولقد اهتم البخاري بخدمة سنن النبي ﷺ، كما حاول تنقيها من الشوائب والرذائل، فجعل الله لسانه صدقا في الآخرين، فما زال الناس منذ عصره ولا يزالون حتى الآن يثنون عليه ويترحمون عليه ويعتبرون كتابه الجامع الصحيح بالعناية التامة، وما من مؤلف في التاريخ وتراجم الرجال إلا ويزين مؤلفه بذكر ترجمته والتنويه بشأنه ونقل أخباره.(٩٠)

وقال ابن حجر: " ذكر الفريرى أنه سمع من البخاري تسعون ألفا.(٩١) يمكن هذا بنسبة طلابه ورواته الذين سمعوا من البخاري طول حياته.

المطلب الأول: شروح صحيح البخاري

قد ظهر لكتاب البخاري ميزة عظيمة حتى يرغب المحدثون فيه قديما وحديثا أن يكون عيالا عليه من شرح واختصار واستدراك واستخراج وتعليق ونحوه كما لا يكون مجالا للبحث عن كتاب البخاري إلا في بعض الناحية.

ومن أهم شروحه:

١. أعلام الحديث للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد السبتي (ت٣٨٨هـ).(٩٢)
٢. الكوكب الذراري في شرح صحيح البخاري للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت٧٨٦هـ).(٩٣)
٣. فتح الباري لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ).(٩٤)

---

(٩٠) انظر: عبد المحسن بن حمد العباد. (١٣٩٠هـ). **الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح**. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية. ص٣٦.

(٩١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٩١.

(٩٢) (١٤٠٩هـ -١٩٨٨م). جامعة أم القرى: مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

(٩٣) (١٤٠١هـ -١٩٨١م). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

(٩٤) (١٤١٧ هـ -١٩٩٦م). المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية.

٤. فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وهو أهم شروحه وأجوده.[٩٥]

٥. عمدة القاري للحافظ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي الشهير بالعيني (ت٨٥٥هـ).[٩٦]

٦. إرشاد الساري لشهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بالقسطلاني (ت٩٢٣هـ).[٩٧]

٧. فيض الباري للشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (ت ١٣٥٢هـ).[٩٨]

٨. التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح لزين الدين زبيدي.[٩٩]

٩. التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ).[١٠٠]

١٠. مصابيح الجامع لدماميني.[١٠١]

١١. شرح صحيح البخاري لابن بطال أبو الحسن على بن خلف بن عبد الملك (٤٤٩هـ).[١٠٢]

١٢. المجالس الوعظية لشمس الدين محمد بن عمر بن أحمد السفيرى الشافعي (ت٩٥٦هـ).[١٠٣]

١٣. عون الباري لحل أدلة البخاري لأبى الطيب حسن على الحسيني القنوجى البخاري.[١٠٤]

١٤. شرح صحيح البخاري لمحمد بن صالح العثيمين.[١٠٥]

١٥. شرح صحيح البخاري لعبد المحسن بن حمد عباد.[١٠٦] وغير ذلك من الشروح.

---

(٩٥) (١٣٧٩هـ). (محقق): محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.

(٩٦) (د.ت). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

(٩٧) (١٣٢٣هـ). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

(٩٨) (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م). (محقق) محمد بدر عالم الميرتهي. دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

(٩٩) (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.

(١٠٠) (١٤٢٩هـ -٢٠٠٨ م). (محقق) دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. دمشق: دار النوادر.

(١٠١) (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). (محقق) نور الدين طالب. سوريا: دار النوادر.

(١٠٢) (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣). (محقق) أبو تميم ياسر بن إبراهيم. الرياض: مكتبة الرشد.

(١٠٣) (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). (محقق) أحمد فتحي عبد الرحمن. بيروت: دار الكتب العلمية.

(١٠٤) (د.ت) حلب: دار الرشد.

(١٠٥) (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م). القاهرة: المكتبة الإسلامية، النبلاء للكتاب مراكش.

(١٠٦) نشرت في الإنترنت منذ ٢٠١٦-٠٤-١٢. يرى في تاريخ ٢٠١٨-١١-٠٧ https://ar.islamway.net/collection/١٢٢٦٨/شرح/صحيح-البخاري-الجديد.

المطلب الثاني: كتب رجال صحيح البخاري

العناية برجال البخاري فقد بدأ ذلك مبكرا، حيث ألف الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥هـ) كتابا سماه "من روى عنهم البخاري في الصحيح"[١٠٧] ، ثم تتابع التأليف في ذلك.

ومن أهم تلك الكتب ما يلي:

١. الهداية والإرشاد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت٣٩٨هـ).[١٠٨]

٢. التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ).[١٠٩]

٣. الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ).[١١٠]

ثم ظهرت بعد ذلك الكتب التي تعنى برجال الأئمة الستة جميعا ومنها:

١. الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ).[١١١]

٢. تهذيب الكمال للحافظ المزي (ت٧٤٢هـ).[١١٢]

٣. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر.[١١٣]

---

(١٠٧) (١٤١٤هـ). (محقق) عامر حسن صبري. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

(١٠٨) (١٤٠٧هـ). (محقق) عبد الله الليثي. بيروت: د ار المعرفة.

(١٠٩) (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). (محقق) أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

(١١٠) (١٤٠٥هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.

(١١١) (د.ت). (محقق) شادي بن محمد. كويت: الهيئة العامة لطباعة ونشر.

(١١٢) (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م). (محقق) بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

(١١٣) (١٣٢٦هـ). الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

المطلب الثالث: المستدركات والمستخرجات والتعليقات ومختصرات لكتاب البخاري.

يذكر الباحث بعضا منها حتى لا يطول البحث:

١. المستدرك على الصحيحين للحاكم.[١١٤]

٢. مستخرج أبي عوانة لأبي عوانة.[١١٥]

٣. المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما لضياء الدين المقدسي(ت٦٤٣هـ).[١١٦]

٤. المستخرج على مستدرك الحاكم للعراقي (ت٨٠٦هـ).[١١٧]

٥. تغليق التعليق على صحيح البخاري للحافظ ابن حجر.[١١٨]

٦. الحلل الإبريزية من التعليقات البازية على صحيح البخاري لابن باز.[١١٩]

٧. مختصر صحيح البخاري للألباني (ت١٤٢٠هـ).[١٢٠]

يعرف مما سبق أن العلماء قديما وحديثا ما زالوا يعتنون بكتاب البخاري" الصحيح" من شرح ومختصر وغيره من أنواع المصنفات، وللكتاب عناية فائقة حتى يرجع المسلمون إليه لما يشكل عليه المسائل الخلافية في الحديث خاصة وفي الفقه عامة؛ لأن الإمام البخاري أظهر فقهه في تراجم أبواب كتابه.

---

(١١٤) (١٤١١هـ – ١٩٩٠م). (محقق) مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

(١١٥) (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). (محقق) أيمن بن عارف الدمشقي. بيروت: دار المعرفة.

(١١٦) (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م). (محقق) عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.

(١١٧) (١٤١٠هـ). (محقق) محمد عبد المنعم رشاد. القاهرة: مكتبة السنة.

(١١٨) (١٤٠٥هـ). (محقق) سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. بيروت: دار عمار.

(١١٩) (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م). المملكة العربية السعودية: دار التدمرية للنشر والتوزيع.

(١٢٠) (١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م). الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الفصل الثاني: التعريف بالإمامين الدارقطني والحافظ ابن حجر وبكتابيهما

المبحث الأول: التعريف بالدارقطني وبكتابه "الإلزامات والتتبع"

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن حجر وبمقدمة فتح الباري المسماة "هدي الساري"

الفصل الثاني: التعريف بالإمامين الدارقطني والحافظ ابن حجر وبكتابيهما

هذا الفصل يتضمن على المبحثين، يتكلم الباحث فيهما على ترجمة الدارقطني، والتعريف بكتابه "الإلزامات والتتبع"، كما يذكر عن ترجمة ابن حجر العسقلاني، والتعريف بكتابه "هدي الساري مقدمة فتح الباري".

المبحث الأول: التعريف بالدارقطني وبكتابه "الإلزامات والتتبع"

الإمام الدارقطني قد اجتمع له علوم كثيرة، ونبغ فيها مثل علم القراءة والنحو واللغة والفقه والشعر وخاصة في الحديث، وكان حافظا وأستاذا كبيرا في الحديث وعلومه رواية ودراية حيث وصفه بعض العلماء بحافظ عصره ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل والجرح والتعديل، وحسن التأليف وغيرها من الأوصاف الحميدة، كما أن هذا البحث له تعلق قوي بكتابه "الإلزامات والتتبع" فيضطر الباحث إلى ذكر ترجمته وتعريف بكتابه "الإلزامات والتتبع" مختصرا.

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الدارقطني

هذا المطلب سوف يتكلم عن ترجمة الإمام الدارقطني مختصرا.

الأول: اسمه ونسبه ومولده

اسمه ونسبه: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، أبو الحسن لقب بالدارقطني.

مولده: ولد سنة ست وثلاثمائة (٣٠٦هـ) وهو من أهل محلة دار القطن ببغداد.(١٢١)

الثاني: نشأته

طلب العلم منذ صغره، واهتم بالحديث وعلومه والعلل والقراءة والنحو والشعر، وكان يجلس في مجالس العلماء والمحدثين كما يقول ابن عساكر: سمعت القواس يقول: "كنا نمر إلى ابن منيع

(١٢١) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٦. صـ٤٤٩.

والدراقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ[١٢٢] فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه فقعد على الباب يبكي".[١٢٣]

وكان الإمام الدارقطني في صغره نشيطا وماهرا وذكيا حتى لا يترك مجالس العلماء، ويلازم مجالسهم كما حضر إلى مجلس إسماعيل الصفار، فأخذ ينسخ جزءا كان عنده، وكان شيخه إسماعيل يملى عليه، فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ في نفس الوقت، فقال له الدارقطني: ليس فهمك مثل فهمى، فسأل الحاضرين: كم أملى الشيخ حتى الآن فكانوا لا يعرفون، فأجاب الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثا، فسرد الدارقطني الأحاديث مع إسنادها من بداية إملائه له إلى آخر ما سمعه من شيخه إسماعيل فتعجب الناس به، ويقول فيها الأزهري: فعدت الأحاديث فوجدتها كما قال الدارقطني.[١٢٤]

الثالث: أهم شيوخه

استفاد الدارقطني من كثير من علماء بغداد، وكان لا يكفيه، بل أراد أن يسافر ويأخذ من علماء بلدة أخرى كما سافر في كهولته إلى الشام ومصر، فيذكر الباحث هنا بعضا من أهم شيوخه لكيلا تطول هذه الترجمة:

منهم:

١. أبو القاسم البغوي.

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، أبو القاسم البغوي الأصل البغدادي، ولد ببغداد في أول رمضان سنة أربع عشرة، ومائتين، وقال الدارقطني: كان البغوي قلّ إن يتكلم على الحديث، فإذا تكلم كان كلامه كالمسمار في الساج. وقال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني، عن أبي القاسم البغوي فقال: ثقة، جبل، إمام، أقل المشايخ خطأ، وكلامه في الحديث أحسن من كلام ابن صاعد.[١٢٥]

---

(١٢٢) وهو (إدام). مرتضى الزبيدي، (د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس**. (محقق) مجموعة من المحققين. (د.م). دار الهداية. جـ٧. صـ٣٣٠.

(١٢٣) انظر: ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٤٣. صـ٩٨.

(١٢٤) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ١٢. صـ ٣٦.

(١٢٥) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٧. صـ ٣٢٣.

٢. يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب.

مولى أبي جعفر المنصور الهاشمي، أبو محمد البغدادي الحافظ، روى عنه أبو القاسم البغوي مع تقدمه، ومحمد بن عمر الجعابي، وابن المظفر، والدارقطني وغيره. وسئل الدارقطني عن يحيى فقال: ثقة، ثبت، حافظ. توفي سنة ٣١٨ هـ.(١٢٦)

٣. عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني أبو بكر بن أبي داود.

الحافظ الثقة صاحب التصانيف. وثّقه الدارقطني فقال: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث. وتوفي سنة ٣١٦ هـ.(١٢٧)

٤. المحاربي، أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا.

الشيخ، المحدث، المعمر، أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، الكوفي، السوداني. وحدث عنه: الدارقطني، ومحمد بن عبد الله الجعفي، وجماعة. قال ابن حماد الحافظ: توفي في صفر سنة ست وعشرين وثلاث مائة (٣٢٦هـ)، قال: ما رؤي له أصل قط، وحضرت مجلسه، وكان ابن سعيد يقرأ عليه كتاب (النهي)، عن حسين بن نصر بن مزاحم، قال: وكان يؤمن بالرجعة.(١٢٨)

٥. ابن مُبَشِّرٍ علي بن عبد الله بنِ مُبشّر الواسطي.

الإمام، الثقة، المحدث، أبو الحسن علي بن عبد الله بن مبشر الواسطي. وحدث عنه: أبو بكر بن المقرئ، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، وزاهر بن أحمد، وآخرون كثيرون. وتوفي سنة ٣٢٤هـ.(١٢٩)

---

(١٢٦) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٧. صـ ٣٤٨.

(١٢٧) انظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (٢٠٠٢م). **لسان الميزان**. (محقق: عبد الفتاح أبو غدة). (د.م). دار البشائر الإسلامية.جـ٤. صـ٤٩٠-٤٩١.

(١٢٨) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٥. صـ٧٣.

(١٢٩) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٥. صـ٢٦-٢٧.

الرابع: أهم تلامذته:

كان الإمام الدارقطني حافظا في الحديث وعلومه ولا يخفى من عينه علة في الحديث، واشتهر في عصره حافظا في الحديث وعلومه، واجتمع عنده الطلبة من أنحاء البلد ليستفيدوا منه الحديث وعلومه خاصة، وعددهم كان كثيرا، لذا اختصر الباحث إلى بعض من أهم تلاميذه فقط دون ذكر غيرهم.

١. الحافظ أبو عبد الله الحاكم

محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الحافظ، المعروف بابن البيع. وصاحب التصانيف في علوم الحديث، منها: معرفة علوم الحديث، والمستدرك على الصحيحين. توفي في سنة ٤٠٥هـ.(١٣٠)

٢. القاضي أبو الطيب الطبري

طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، الفقيه الشافعي، سمع ببغداد من أبي الحسن الدارقطني، واستوطن بغداد، ودرس وأفتى، وولي قضاء ربع الكرخ بعد موت القاضي الصيمري، وكان مولده بآمل طبرستان سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. وقال الخطيب: مات أبو الطيب في ربيع الأول، صحيح العقل، ثابت الفهم، وله مائة وسنتان. توفي سنة ٤٥٠هـ.(١٣١)

٣. الفقيه أبو حامد الإسفراييني

أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد، الإمام أبو حامد الإسفراييني الشافعي، قدم بغداد وهو صبي فتفقه على أبي الحسن ابن المرزبان، وأبي القاسم الداركي حتى صار أحد أئمة وقته، وعظم جاهه عند الملوك. وحدث عن عبد الله بن عدي، وأبي بكر الإسماعيلي، وأبي الحسن الدارقطني، وجماعة. وقال الخطيب: حدثونا عنه، وكان ثقة، رأيته، وحضرت تدريسه في مسجد عبد الله بن المبارك، وسمعت من يذكر أنه كان يحضر درسه سبعمائة فقيه، وكان

(١٣٠) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٩. صـ ٨٩.

(١٣١) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٩. صـ ٧٤٥.

الناس يقولون: لو رآه الشافعي لفرح به، ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وقدم بغداد سنة أربع وستين. وتوفي سنة ٤٠٦هـ.(١٣٢)

٤. أبو نصر بن الجندي

محمد بن أحمد بن هارون بن موسى بن عبدان أبو نصر بن الجندي الغساني، سمع من الدارقطني وغيرهم من الأئمة في بغداد. إمام جامع دمشق وخليفة القاضي بها. وتوفي سنة ٤١٧ هـ.(١٣٣)

٥. الحافظ عبد الغنى

عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان، أبو محمد الأزدي المصري. قال البرقاني: سألت الدارقطني بعد قدومه من مصر: هل رأيت في طريقك من يفهم شيئا من العلم؟ قال: ما رأيت في طول طريقي إلا شابا بمصر يقال له: عبد الغني، كأنه شعلة نار. وجعل يفخم أمره ويرفع ذكره. وقال البرقاني: ما رأيت بعد الدارقطني أحفظ من عبد الغني. توفي سنة ٤٠٩هـ.(١٣٤)

وسمع من الدارقطني خلق سواهم من البغدادية والدمشقية والمصريين والرحالين وذكرها الذهبي مطولا في سير أعلام النبلاء.(١٣٥)

الخامس: ثناء العلماء عليه

كان الدارقطني وحيد عصره في الحفظ والفهم والورع، وكما أنه كان إماما في القراء والنحويين، وكان عمره لما يدخل إلى مجالس العلم دون العشرة، فحج شيخ الحاكم أبو عبد الله بن أبى ذهل سنة (٣٥٠هـ)، وكان قد رأى الدارقطني وتعجب بحفظه، فكان شيخه يصف حفظه، وتفرده بالتقدم بعد انصرافه حتى استنكر الحاكم وصفه إلى أن حج سنة ٣٦٧ هـ، فذهب الحاكم إلى بغداد وطال إقامته هناك أكثر من أربعة أشهر، وكثر لقاءاتهم واجتماعاتهم في الليالي والنهار، فوجده أكثر ما وصف به شيخه، وسأل عن العلل والشيوخ، كما دوّن الحاكم أجوبته في كتابه "سؤلات".(١٣٦)

---

(١٣٢) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٩. صـ ١٠١.

(١٣٣) انظر: ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٥١. صـ١٦١.

(١٣٤) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٩. صـ ١٤٠.

(١٣٥) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٦. صـ٤٥١.

(١٣٦) انظر: ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٤٣. صـ٩٦.

فالدارقطني كان وحيد دهره في معرفة الحديث حتى قال الدارقطني بنفسه لما سأله عن علة حديث أو اسم فيه، فأجابه ثم قال له: "يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري".(١٣٧)

وكان الدراقطني قد نبغ في علوم كثيرة، مثلا في معرفة علل الحديث ورجاله، والقراءات وطرقها، والفقه والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك.(١٣٨)

ومرة كان الدارقطني يصلى النفل قائما، فقرأ عليه أبو عبد الله الكاتب حديثا لعمرو بن شعيب فأبدل مكان شعيب بسعيد، فقال الدارقطني: سبحان الله، فأعاد كاتبه الإسناد فأخطأ فيه مرة ثانية، فقرأ الدارقطني ﴿ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾ ﴾ (سورة هود:٨٧). (١٣٩)

يعرف مما سبق أن الدارقطني قد نبغ في علوم الحديث خاصة، وفي العلوم عامة، وكان حريصا على طلب الحديث وعلله، كما ألف كتابا قيما في علل الحديث، ألا وهو كتابه "العلل للدارقطني"

السادس: أبرز مؤلفاته:

صنّف الإمام الدارقطني أكثر من ثمانين مصنفا كما قال الحافظ عبد الغني الأزدي، يذكر الباحث أبرز مؤلفاته فقط:

١. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، طبع عام ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م. بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفى. نشر في دار طيبة، الرياض.
٢. **المؤتلف والمختلف**، طبع عام ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م. بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. نشر في دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٣. **الإلزامات والتتبع**، طبع عام ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م. بتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي. نشر في دار الكتب العلمية، بيروت.
٤. **الضعفاء والمتروكون**، طبع عام ١٤٠٣هـ بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقري. نشر في مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

---

(١٣٧) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ١٢. صـ٣٨.

(١٣٨) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٦. صـ٤٥٠.

(١٣٩) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ١٢. صـ٣٨.

٥. **السنن،** طبع عام ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م بتحقيق شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. نشر في مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦. **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري مسلم،** طبع عام ١٤٠٦ هـ -١٩٨٥م بتحقيق بوران الضناوي/ كمال يوسف الحوت. نشر في مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٧. **سؤلات الحاكم النيسابوري،** طبع عام ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م. بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. نشر في مكتبة المعارف، الرياض.

٨. **الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله في كتابه الصحيح،** طبع عام ١٤٢٧ بتحقيق سعد عبد الله عبد الحميد. نشر في دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.

السابع: وفاته

انتقل إلى جوار الله الدارقطني سنة (٣٨٥هـ) ببغداد، يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة وقيل ذي الحجة، وصلى عليه الشيخ أبو حامد الإسفرايني الفقيه المشهور. ودفن قريبا من مقبرة الكرخي.(١٤٠)

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الإلزامات"

سيتكلم الباحث في هذا المطلب عن كتاب الدارقطني "الإلزامات" حيث ذكر موضوعه ومثاله وموقف الشيخين من هذا الكتاب

الأول: تسمية الكتاب

سمي هذا الكتاب بـ " الإلزامات " هو كتاب ألّفه الإمام الدارقطني على الصحيحين، وقد طبع مع كتابه "التتبع" وقد ضمن هذا الكتاب أحاديث قليلة، وهذه التسمية معبرة عن مضمون الكتاب، وهو يلزم فيه الدارقطني على الشيخين أن يخرجا الأحاديث التي تشبه رجالهما رغم كونهما لم يرويا هذا الحديث في صحيحهما تحت هؤلاء الرجال، مثل المستخرج والمستدرك على الصحيحين. ولذا سمي بهذا الاسم.

---

(١٤٠) انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر. (١٩٩٤م). **وفيات الأعيان**. (محقق) إحسان عباس. بيروت: دار صادر. جـ٣. صـ٢٩٨.

والثاني: موضوع الكتاب

موضوع كتاب الإلزامات: أن يلزم الدارقطني الشيخين بتخريج أحاديث لم يخرج الشيخان في كتابيهما، بل يرى الدارقطني أن هذه الأحاديث مثل أحاديثهما التي أخرجاه في كتابيهما، ولهذا فإنه يقول في الكتاب: "يلزم مسلما إخراج حديث كذا"، أو "يلزم البخاري إخراج حديث كذا"، أو "يلزمهما إخراج حديث كذا ".(١٤١)

ويؤكده قول الدارقطني في كتابه "الإلزامات والتتبع": أن الأحاديث التي ألزمها الدارقطني هي مما أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيها به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما.(١٤٢)

فالإلزامات التي ألزم الدارقطني عل الشيخين في كتابه، وهي على ثلاثة أقسام.

القسم الأول: إذا وجد الدارقطني أسانيد مثل أسانيد الشيخين ولم يخرجاها في صحيحيهما، فيلزم الدارقطني بتخريجها على الشيخين في صحيحيهما.

مثال ذلك: يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن الحسن عن عمرو بن تغلب ولم يرو عنه غير الحسن، ويلزم على البخاري إخراج حديث الحسن عن أحمر بن جزء إن كنا لنأوي لرسول الله ﷺ مما يجافي من حديث عباد راشد عن الحسن. (١٤٣)

وفي البخاري حديث عن الحسن البصري عن عمرو بن تغلب قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ الشَّعَرَ، وَتُقَاتِلُونَ قَوْمًا كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المِجَانُّ المُطْرَقَةُ».(١٤٤)

فيلزم على البخاري إخراج رواية الحسن البصري عن أحمر بن جزء أيضا وهي الرواية التي أخرجها ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع قال: حدثنا عباد بن راشد، عن

---

(١٤١) انظر: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. (د.ت). **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**. الجدة: دار الاندلس الخضراء. ج ١. ص١٦٣.

(١٤٢) انظر: الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م). **الإلزامات والتتبع**. (محقق) مقبل بن هادي الوداعي. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ٦٤.

(١٤٣) انظر: الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م). **الإلزامات والتتبع**. (محقق) مقبل بن هادي الوداعي. بيروت: دار الكتب العلمية. ص ٧٥.

(١٤٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المناقب. باب علامات النبوة في الإسلام. ج ٤. ص١٩٧. رقم الحديث: ٣٥٩٢.

الحسن قال: حدثنا أحمر صاحب رسول الله ﷺ قَالَ: «إِنْ كُنَّا لَنَأْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا يُجَافِي بِيَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ إِذَا سَجَدَ».(١٤٥)

فوجد الدارقطني إسنادا مثل حديث البخاري ولكنه لم يخرجه في صحيحه، فألزمه في إخراجه في صحيحه.

والقسم الثاني: إذا وجد الدارقطني أحاديث بأعيانها يقول الدارقطني: أنها على شرطهما، أو يلزمهما تخريجها في صحيحيهما.

مثال ذلك: يقول الدارقطني: حمل بن مالك بن النابغة روى حديثه ابن جريج عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس عنه وخالف ابن جريج ابن عيينة وحماد بن زيد ومحمد بن مسلم فلم يذكروا ابن عباس.

وقد أخرج الشيخين مثل هذا حديث هشام بن عروة عن أبيه أن عمر نشد الناس. زاد وكيع فيه المسور بن مخرمة وأسقطه غيره. (١٤٦)

رواية ابن جريج:

أخرجه الدارمي في سننه عن ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرٍو هُوَ ابْنُ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ، نَشَدَ النَّاسَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ فَقَامَ حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ «فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِهَا بِغُرَّةٍ، وَأَنْ تُقْتَلَ بِهَا».(١٤٧)

رواية البخاري:

قال البخاري: حدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السِّقْطِ؟ فَقَالَ المغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ «قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ، عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ» قَالَ: ائْتِ مَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا. (١٤٨)

---

(١٤٥) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **سنن ابن ماجه**. (محقق) شعيب الأرناؤوط، وغيرهم. (د.م) دار الرسالة العالمية. أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها. باب السجود. جـ٢. صـ٥٧. رقم الحديث: ٨٨٦.

(١٤٦) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١١١.

(١٤٧) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد. (١٤١٢هـ -٢٠٠٠م) **سنن الدارمي**. (محقق) حسين سليم أسد الداراني. المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع. جـ٣. صـ ١٥٣٩. رقم الحديث: ١٥٣٩.

(١٤٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الديات. باب جنين المرأة. جـ ٩. صـ١١. رقم الحديث: ٦٩٠٧.

فيقول الدارقطني أن رواية ابن جريج يشبه رواية هشام بن عروة فيلزم على البخاري إخراجه في صحيحه.

والقسم الثالث: إذا وجد الدارقطني رواة ثقات ولم يخرج الشيخان عنهم، ويقول الدارقطني: يلزم على البخاري ومسلم تخريج حديثهم، وخرجا لمثلهم أو من هو دونهم.(١٤٩)

مثاله: ما يلزم فيه الدراقطني على الشيخين بإخراج جميع أحاديث قيس بن أبى حازم:

وموضع الإلزام: أن البخاري أخرج حديث مرداس ولم يرو عنه قيس بن أبي حازم، وأخرج مسلم حديث عدي بن عميرة ولم يرو عنه غير قيس.

والرواة اللذين لم يرووا عنهم إلا قيس بن حازم: عدي بن عميرة، والصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد الزبي، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبو شهم، وأبو حازم، ولم يرو عنهم غير قيس بن أبى حازم.

فيلزم على مذهبهما جميعا إخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وغيرهم مما روي عنه قيس بن حازم. إذ كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة، ورواها جماعة من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد عن الصنابح عن دكين، وعن أبيه كل واحد منهم.(١٥٠)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث مرداس إلا عن قيس بن أبي حازم، كما أن الإمام مسلم أخرج حديث عدي بن عميرة إلا عن قيس بن أبي حازم، فالرواة الذين لم يرووا إلا عن قيس بن أبي حازم، يلزم للشيخين إخراج حديث جميع من روى إلا عن قيس بن أبي حازم.

يعرف مما سبق أن الدارقطني يلزم الشيخين على إخراج أحاديث تشبه رجالهما مع رجاله من الثقة والعدل والضبط وغيرها من الصفات الشبيهة، ولكن طريقة الشيخين في كتابيهما تختلف؛ لأنهما لم يستوعبا الصحيح كله في كتابيهما، بل تركا من الصحاح أكثر لمخافة الطول. والله أعلم.

---

(١٤٩) انظر: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. (٢٠٠٤-١٠-١٤). **شرح الإلزامات**. (المسموعة الصوتية). https://ar.islamway.net/collection/3477/شرح- كتاب- الإلزامات-للدارقطني. سمع الباحث في تاريخ (١٣-١١-٢٠١٨).

(١٥٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٦٧.

والرابع: موقف الشيخين من الإلزامات

إن موقف الشيخين من الإلزامات التي أخرجها الدارقطني لا تلزم عليهما بتخريجها، ولا تعتبر قدحا لكتابيهما، لأنهما ما اشترطا على أن يرويا جميع أحاديث الصحاح، ولا أن يكثرا الرواية المعينة، فبرأ الشيخان من هذه الإلزامات.

فقال الإمام النووي: هذا الإلزام ليس يلازمهما في الحقيقة، فإن الشيخان لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صرحا بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر، أصلا في بابه ولم يخرجا له نظيرا ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالها أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا رواياه، ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو إيثارا لترك الإطالة أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده أو لغير ذلك.(١٥١)

كما أن الشيخين عرف عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا الصحيح، ومن ثم فلا يلزمهما إخراج الأحاديث الملزمة والمستدركة عليهما حتى لو كانت على شرطهما مع العلم أن حوالي نصف ما استدركه الحاكم مثلا عليهما ليس على شرطهما، ولا على شرط أحدهما كما يرى الذهبي.(١٥٢)

يعرف مما سبق أنه ليس للشيخين ولكتابيهما قدح وذلة بعدم إخراج هذه الأحاديث الملزمة على الشيخين، كما أنهما لم يشترطا بجمع الأحاديث الصحاح، ويحتمل أنهما عرفا علة أو شيئًا غامضا في بعض هذه الأحاديث، أو أنهما تركاه نسيانا أو إيثارا لترك الإطالة أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده أو لغير ذلك، فتركا لأجله أو وجدا فيه شيئا يمنعهما من إخراجهما، فأخرجا ما يشبهها من الأحاديث. والله أعلم.

---

(١٥١) النووي، محيي الدين يحي بن شرف. (١٣٩٢هـ). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. جـ١. صـ٢٤.

(١٥٢) أكرم بن ضياء العمري. (د.ت). **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**. بيروت: بساط. صـ٢٥٣.

المطلب الثالث: التعريف بكتاب "التتبع"

الأول: تسمية الكتاب

سمي هذا الكتاب ب "التتبع" لما تتبع فيه الإمام الدارقطني على كتابي البخاري ومسلم، ووجد الدارقطني فيهما بعض الأخطاء، إما في الصناعة الحديثية، وإما هناك أحاديث ضعيفة في الصحيحين. وهو من تأليف الإمام الدارقطني طبع مع كتابه "الإلزامات" ويوجد منفردا مترجما عنه بهذه الترجمة، وهو في النسخة المسموعة على السلفي مضموم مع الإلزامات التي قبله في جزء واحد ذكر الإلزامات أولا، ثم ذكر هذا الكتاب بعدها على سياقه من غير إفراد بترجمة.(١٥٣)

والثاني: موضوع الكتاب

يذكر الإمام الدراقطني الأحاديث المعلولة التي احتوى البخاري ومسلم أو واحد منهما، ثم يبين عللها وطرقها، والصواب فيها.

قال الدارقطني في أول كتابه "التتبع" عن منهج كتابه: يبدأ بذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، ويبين عللها والصواب منها.(١٥٤)

وهذا الكلام من الدارقطني واضح جدا، لأن موضوع الكتاب هو ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما مع بيان عللها والصواب منها، وأنه لم يلمح فيه أن الانتقاد سوف يصحح صنيع الشيخين في صحيحهما على أساس، أن كلا منهما قد أخلا في شرط كتابهما، لأنه قال "اشتمل عليها" ولم يوضح على أي وجه اشتمل عليها، وهو شامل لجميع أنواع الأحاديث، سواء اشتمل عليها على وجه الاحتجاج أم على وجه الاستئناس والاحتياط والاستشهاد، أم على وجه التتبع وشرح العلل، ولم يقل الدارقطني لفظة ((ذكر أحاديث معلولة احتج بها الشيخان وهي مخالفة لشروطهما)).(١٥٥)

يعرف مما سبق أن صنيع الدارقطني يشعر أنه أراد أن يوضح بعض الأوهام الموجودة في الصحيحين عامة، ولا يريد أن يخصص هذه الانتقادات في أصول الباب وغيره، بل قد أطلق بقوله "اشتمل" وكان الدارقطني منصفا وتواضعا في انتقاد الشيخين. والله أعلم.

---

(١٥٣) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص١١٩.

(١٥٤) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص١٢٠.

(١٥٥) أبو بكر كافي. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. ص٢٢١.

والثالث: التقسيمات لانتقادات الدارقطني.

قال ابن حجر: قد انتقد بعض الأئمة على بعض أحاديث الشيخين، بأنهما قد أخطآ في إخراج بعض الأحاديث، ولكن أكثرها لا تقدح في أصول الباب، فإنها وارد من جهة أخرى، كما قال أبو عمرو بن صلاح وغيره: صار الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع المنتقدة متنازع في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره.(١٥٦)

وقسّم الحافظ ابن حجر في " مقدمة فتح الباري " انتقادات الدارقطني إلى ستة أقسام، وأجاب عنها بأجوبة مقنعة، واختصر الباحث أهم ما فيها لكيلا يطول المبحث:(١٥٧)

القسم الأول: منها ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، وفيه صورتين:

الصورة الأولى: إن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعللّه الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود.

والصورة الثانية: إن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه بدعوى انقطاع فيما صححه صاحب الصحيح، فينظر فيه بعض الأمور:

الأول: أن يكون ذلك الراوي صحابيا.

والثاني: أو أن يكون ثقة غير مدلس، قد لقي من روى عنه إدراكا بينا.

والثالث: أو أن يكون ثقة ومدلسا، ولكن صرح بالسماع من طريق آخر.

فإن وجدت هذه الأمور ينتفي عنه الاعتراضات، وإن لم توجد هذه الأمور في الحديث، يعتبر أن الانقطاع فيه ظاهر، فالجواب عن صاحب الصحيح: إنما أخرج ذلك في باب ما له متابعة أو معاضد أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، كما أن ذلك التصحيح وقع من حيث المجموع.

والقسم الثاني: منها ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد. وفيه صورتان:

الصورة الأولى: إن أمكن الجمع بينهما بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما صاحب الصحيح ولم يقتصر على أحدهما حينما كان المختلفون متعادلين في الحفظ والعدد.

---

(١٥٦) ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٤٦.

(١٥٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٤٧-٣٤٨.

والصورة الثانية لا يمكن الجمع بينهما بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج صاحب الصحيح الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليه.

والقسم الثالث: منها ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه خلافا من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، وفيه بعض الصور:

الصورة الأولى: إن كانت الزيادة في الحديث لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل، فهذا لا يؤثر التعليل به.

والصورة الثانية: إن كانت الزيادة في الحديث منافية بحيث يتعذر الجمع، فهذا يؤثر فيه.

والصورة الثالثة: إن وجد فيه الدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فهو أيضا مؤثر.

والقسم الرابع: منها ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين. ولكن قد توبع هذين الحديثين.

والقسم الخامس: منها ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا، ومنه ما لا يؤثر.

والقسم السادس: منها ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح على أن الأئمة مثل الدارقطني وغيره لم يتعرضوا استقاء بذلك في كتابهم. (١٥٨)

يعرف مما سبق أن كتاب التتبع يتكلم عن الانتقادات الموجودة في الصحيحين، فليس كل ما وردت من الانتقادات تعتبر صحيحا، منها ما كان جوابه سهلا ميسورا، ومنها ما كان جوابه يحتاج إلى جهد طويل، وعقل سليم، ومنها ما كان جوابه صعبا متعسفا، ولكن هذه الانتقادات من الدارقطني لا ينزل درجة الصحيح لكتابيهما، لأن هذه الانتقادات تعتبر قليلا وشاذا بالنسبة لمعظم الأحاديث الموجودة في الكتاب، وأكثر الانتقادات التي وجهت إلى الكتابين ليست في الأصول، بل هي في غير الأصول، كما أن الكتابين تلقيا بالقبول والتسليم من الأمة لصحة جميع ما فيها. كما أن التقسيمات التي قسّمها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه توضح على الانتقادات التي انتقدها الدارقطني في التتبع، وبها تسهل معرفة حقيقة انتقادات الدارقطني وغيره باستخدام هذه القواعد والخطوات التي قعدها الحافظ ابن حجر، وليس صنعته هذه تميل إلى تصحيح البخاري أو تضعيفه، بل تؤدي إلى قاعدة عامة في الانتقادات. والله أعلم.

---

(١٥٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٤٧-٣٤٨.

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن حجر وبمقدمة فتح الباري المسماة "هدي الساري"

كان الحافظ ابن حجر العسقلاني عالما كبيرا في الحديث وعلومه حتى لا يخفى عنه علة صغيرة في الحديث، ونبغ فيه، وصنّف فيه كتبا مفيدة مثل فتح الباري شرح صحيح البخاري، ونال هذا الشرح أعلى منزلة من الشروح التي كتبت حول صحيح البخاري، وكتابه "هدي الساري" جعله مقدمة لفتح الباري يتكلم فيه القضايا التي تتعلق بصحيح البخاري، ومن ضمنها يتكلم عن الأحاديث المنتقدة، وأجاب فيها بأجوبة مقنعة بعد ذكر كل من الانتقادات، وموضوع الباحث يتعلق بهذه المقدمة فاحتيج إلى ذكر ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني، وتعريف مقدمته "هدي الساري".

المطلب الأول: ترجمة موجزة عن الحافظ ابن حجر

سيتحدث هذا المطلب عن ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني مبتدئا باسمه ومختتما بوفاته.

الأول: اسمه ونسبه ومولده

أما اسمه: فهو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد شيخ الأستاذ إمام الأئمة الشهاب ونسبه: أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن حجر (وهو لقب لبعض آبائه).[١٥٩] واشتهر الإمام بهذا اللقب.

وأما مولده: فهو ولد في مصر سنة (٧٧٣هـ) الثاني والعشرين من شعبان على شاطئ النيل بمصر، والمنزل الذي ولد فيه بمصر معروف.[١٦٠]

والثاني: نشأته

نشأ الحافظ ابن حجر يتيما، ومات أبوه لما كان عمره أربعة سنة، وماتت أمه قبل ذلك، وعاش بعدهما في كنف بعض وصيئته الزكي الخروبي إلى أن مات، وقبل موت أبيه بقليل حج هو مع أبيه وزار بيت المقدس واستصحب معه في كل منهما، فظن الحافظ ابن حجر أن أباه أحضره إلى

---

(١٥٩) انظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة. جـ٢. صـ٣٦.

(١٦٠) انظر: السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٩هـ -١٩٩٩م). **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. (محقق) إبراهيم باجس عبد المجيد. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. جـ١. صـ١٠٤.

مكانين بهما إلى شيء ما، فبعدما رهق الإمام في السن الخامسة، فدخل المكتب ليتعلم العلوم الشرعية وغيرها من العلوم.(١٦١)

وقد تم حفظ القرآن في سن مبكر، حينما كان عمره لم يتجاوز التسعة، ثم لم يقف حفظه، بل واصل في حفظ بعض الكتب في الأصول مثل العمدة، وألفية الحديث للعراقي، والحاوي الصغير، ومختصر ابن الحاجب، وتتلمذ عند البلقيني، والبرماوي، وابن الملقن، والعز بن جماعة، وعليه أخذ غالب العلوم الآلية والأصولية كالمنهاج، وجمع الجوامع، وشرح المختصر، والمطول، ثم لفّ انتباه إلى علم الحديث، فجهد فيه برمته من سنة (٧٨٣هـ) وما بعدها، فمكث عند شيخه أبو الفضل زين الدين العراقي' وأخذ منه جملة نافعة من علم الحديث سندا ومتنا وعللا واصطلاحا، كما سافر إلى بلاد الشام والحجاز، واليمن، ومكة وما بين هذه النواحي، وأكثر جدا من المسموع والشيوخ، وسمع السند العالي، والنازل، واجتمع له من ذلك ما لم يجتمع لغيره، ووجد من الشيوخ جماعة كل واحد رأس في فنه الذي اشتهر به، فالتنوخي في معرفة القراءات، والعراقي في الحديث، والبلقيني في سعة الحفظ، وكثرة الاطلاع، وابن الملقن في كثرة التصانيف، والمجد صاحب القاموس في حفظ اللغة، والعز بن جماعة في تفننه في علوم كثيرة، بحيث كان يقول الحافظ ابن حجر: "أنا أقرأ في خمسة عشر علما لا يعرف علماء عصري أسمائها،" ثم جلس لنشر الحديث، وقصر نفسه عليه مطالعة، واقراء، وتصنيفا وإفتاء، وتفرد بذلك، وشهد له بالحفظ، والإتقان من القريب، والبعيد، والعدو، والصديق حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع، ورحل الطلبة إليه من أنحاء العالم، كما نشرت مؤلفاته في حياته.(١٦٢)

والثالث: أهم شيوخه

أما شيوخ الحافظ ابن حجر فهم كثيرون حتى جمعهم ورتبهم ابن حجر نفسه في كتاب سماه "المجمع المؤسس للمعجم المفهرس" وقسّم فيه شيوخه إلى أقسام، منهم: من حمل عنه على الطريق الرواية، ومنهم: من أخذ عنه شيئا على طريق الدراية، ومنهم: من أخذ عنه شيئا في المذاكرة من الأقران، وقسمهم أيضا من حيث العلو إلى خمس مراتب. وجاء بعده تلميذه السخاوي بترجمة شيخه في كتاب سماه "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" وقسّم السخاوي شيوخ

(١٦١) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ١. صـ١٢١.

(١٦٢) انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني. (د.ت). **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. بيروت: دار المعرفة. جـ ١. صـ٨٧.

الحافظ ابن حجر إلى ثلاثة أقسام، ولم يستطع الباحث أن يذكرهم جميعا في هذه الأطروحة، بل يذكر أهم شيوخه فقط. منهم:

١. البرماوي، عثمان بن إبراهيم ابن أحمد ابن عبد اللطيف بن نجم بن عبد المعطي، فخر الدين. (ت٧٨٦هـ)

٢. التنوخي، برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن البعلي، كان مشهورا في القراءات (ت٨٠٠هـ).

٣. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم أبو الفضل زين الدين الحافظ الكبير في الحديث (ت٨٠٦هـ).

٤. البلقيني، سراج الدين عمر كان مشهورا في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع (ت٨٠٥هـ).

٥. ابن الملقن، عمر بن علي ابن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي الأصل المصري نزيل القاهرة سراج الدين ابن الملقن عنده كثير من المؤلفات (ت٨٠٤هـ).

٦. المجد، محمد بن يوسف ابن احمد بن أبي المجد ابن أبي الثناء شمس الدين ابن صلاح الدين المعروف بابن الحكار صاحب القاموس في حفظ اللغة (ت٨٤٢هـ).[١٦٣]

والرابع: أهم تلامذته

قد رحل الحافظ ابن حجر إلى بلدان كثيرة، وجلس للتعلم عند شيوخ كل بلد، واستفاد منهم، وأخذ عند كل عالم علما نافعا حتى اجتمع له علوم كثيرة، واشتهر بين العلماء بتصنيفه، واشتغاله بالحديث وعلومه، فجاء إليه الطلبة من أقطار شتى ليأخذوا منه الإسناد العالي خاصة، وعلم الحديث عامة، وممن أخذ عنه كثيرون، فاختصر البحث إلى ذكر أهم تلامذته فقط دون غيره لكيلا يطول البحث.

منهم:

١. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت٩٠٢هـ) صاحب "كتاب الجواهر والدرر".

٢. البقاعي، الحافظ برهان الدين إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر (ت٨٨٤هـ) صاحب كتاب "النكت علي شرح ألفية العراقي".

---

(١٦٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. (١٤١٥هـ -١٩٩٤م). **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**. (محقق) يوسف عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار المعرفة. جـ١. صـ٧٦.

٣. زكريا الأنصاري، هو شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحافظ زكريا محمد بن أحمد بن السنيكي الأزهري الشافعي (ت٩٢٦هـ) صاحب كتاب "تحفة الباري بشرح صحيح البخاري".

٤. الخضيري، محمد بن عبد الله بن خيضر بن سليمان بن داود بن فلاح بن ضميدة البلقاوي الأصل الدمشقي الشافعي (ت٨٩٤هـ) صاحب "كتاب المنهل الجاري من فتح الباري بشرح البخاري".(١٦٤)

والخامس: أبرز مؤلفاته

انتشر بعض تأليف الحافظ ابن حجر في حياته، ووجد مكانا أعلى حتى أجمعه الأمة بندائه الحافظ في فن الحديث، لما وجدوا عنده شيئا جديدا في شرحه فتح الباري بشرح صحيح البخاري الذي لم يوجد عند غيره، وكان من أهم شروح البخاري حتى يقبله الأمة من غير تفريق بينهم، كما أصبح مرجعا لما أشكل في صحيح البخاري.

وبدأ الحافظ ابن حجر بالتأليف سنة ٧٩٦هـ، فألّف ما يزيد على مائة وخمسين تصنيفا، منها ما كمل ومنها ما لم يكمل.(١٦٥)

وكان الحافظ ابن حجر يقلل شأنه تواضعا لما يقول عن مصنفاته المكتوبة، فقال: ليس هو راض عن مصنفاته، لأنه عملها في ابتداء الأمر ثم لم يجد وقتا من يصحح معه، سوى شرحه للبخاري، ومقدمته، و"والمتشبه"، و"التهذيب"، و"لسان الميزان"، وأما سائر المجموعات، فهي كثيرة العدد، واهية العدد، ضعيفة القوى.(١٦٦)

وأورد السخاوي مؤلفاته في كتابه "الجواهر والدرر" منها ما كمل، ومنها ما لم يكمل، وهي كثيرة جدا حتى تبلغ ٢٧٣ كتبا، ويذكر الباحث بعضا منها.

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري.

٢. زوائد ما في الكتب الأربعة.

٣. بلوغ المرام من أدلة الأحكام.

---

(١٦٤) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد. (١٤٠٥هـ). **تغليق التعليق على صحيح البخاري**. (محقق) سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. بيروت، وعمان: المكتب الإسلامي، دار عمار. جـ١. صـ١٥٤-١٦٠. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. بيروت: المكتبة العلمية. جـ١. صـ٢٤.

(١٦٥) انظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني. (٢٠١٠م). **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**. (محقق) محمود عبد القادر الأرناؤوط. إستانبول: مكتبة إرسيكا. جـ١. صـ١٨١.

(١٦٦) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ٢. صـ٦٥٩.

٤. مقدمته المسماة بهدي الساري.
٥. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
٦. الإصابة في معرفة الصحابة.
٧. تهذيب التهذيب.
٨. تقريب التهذيب.
٩. النكت على ابن الصلاح.
١٠. إتحاف المهرة بأطراف العشرة.(١٦٧)

والسادس: ثناء العلماء عليه

الثناء من شخص إلى غيره لا يأتي إلا ممن عرف وشاهد فيه شيئا أو فعلا أعجبه أو لم يره ذلك إلا عنده، وإن مكانة ابن حجر العلمية، وسمو آدابه وأخلاقه، جعلت أقلام العلماء من شيوخه وأقرانه وتلاميذه ومن بعدهم، تفيض ثناء عليه وتشييدا بمكانته ورسوخ قدمه في العلم والفضل، فأكثر من يثني على الحافظ ابن حجر، ومنها:

سجل من ذلك برهان الدين الأبناسي: "لما عنيت به عناية التوفيق، ورعاية التحقيق، نظر في العلوم الشرعية، فأتقن جلها، وحل مشكلها، وكشف قناع معضلها، وصرف همته العلية إلى أشرفها؛ علم الحديث، وهو أفضلها، فاجتمع على المشايخ الجلة، وكل مسند ورحلة. فاستفاد منهم وأفاد، وانتقى الأسانيد الجياد".(١٦٨)

وقال السيوطي: فريد زمانه وحامل لواء السنة في أوانه، وإمام لهذا الفن للمتقدمين، ومقدم عساكر المحدثين، وعمدة الوجود في التوهية والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح، وشهد له بالانفراد خصوصا في شرح البخاري كل مسلم.(١٦٩)

---

(١٦٧) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ٢. صـ٦٦٠-٦٩٥. وانظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. (محقق) فيليب حتى. بيروت: المكتبة العلمية. جـ١. صـ٤٦.

(١٦٨) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ١. صـ٢٦٤.

(١٦٩) انظر: السيوطي. (د.ت). **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. جـ١. صـ٤٥.

وكتب العراقي عن الحافظ ابن حجر: " جمع الرواة والشيوخ، وميّز بين الناسخ والمنسوخ، وجمع الموافقات والأبدال، وميز بين الثقات والضعفاء من الرجال، وأفرط بجده الحثيث، حتى انخرط في سلك أهل الحديث، وحصل في الزمن اليسير على علم غزير".(١٧٠)

وشهد الحافظ الهيثمي لابن حجر العسقلاني بالتقدم في الفن، واستفاد منه، وما وقف على عبارته.(١٧١)

وكان ابن حجر أولا وقبل كل شيء إماما في الحديث وحسبه شرح البخاري الذي نبه ابن خلدون من قبل على أنه دين على هذه الأمة، وله إلى جانب جهوده في علوم الحديث مشاركة في كثير من العلوم والفنون، وهو شاعر مجيد.(١٧٢)

وصف القاضي ولي الدين أبو زيد بن خلدون المالكي على ابن حجر العسقلاني في جماعة بالسيادة والعلم والفضل والإجادة، والإبدال في الكمال والإعالة.(١٧٣)

وكان يدعو تقي الدين الكرماني على ابن حجر العسقلاني بقوله: "المستدعي الشيخ العلامة الحبر البحر الفهامة، أسبغ الله ظله الوارف، وصرف عن ساحته الصوارف، حسبما أشار به ورسم، وهو أولي بأن يجيز لكاتبه، وغيره من فضلاء الأمم، إلى أن قال: أسبغ الله ظل والدهم عليهم، وعلى كاتبه ".(١٧٤)

يعرف مما سبق أن احترام العلماء الكبار وغيرهم للحافظ ابن حجر لخدمته للسنة النبوية، وجهوده في شرح صحيح البخاري، كما أن هذا الفن ليس سهلا على الجميع، وليس كل من يحفظ الأحاديث، يعرف العلل الخفية في الأحاديث، ولكن الحافظ في الحديث هو الذي يعرف هذه الأشياء كما يرجع إليه لتعديل الرواة وتجريحهم، فاستحق ابن حجر أن يُثني عليه ويسمى بالحافظ في الحديث، والله أعلم.

---

(١٧٠) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ١. صـ٢٧١.

(١٧١) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ١. صـ٢٧٤.

(١٧٢) انظر: طاهر سليمان حمودة. (١٤١٠هـ -١٩٨٩م). **جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي**. بيروت: المكتب الإسلامي. صـ٩٨.

(١٧٣) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ١. صـ٢٧٤.

(١٧٤) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ١. صـ٢٩٠.

والسابع: وفاته

مرض الحافظ ابن حجر في آخر حياته، واشتد مرضه يوم الثلاثاء، استدعي بماء للوضوء وصلى الفرض جالسا، وصرع يوم الأربعاء، كأنه مغمي عليه يومي الخميس والجمعة فقط، سمع منه إجابة المؤذن لأذان الجمعة، فانتقل إلى جوار الله ليلة السبت الثامنة عشر من ذي الحجة سنة (٨٥٢هـ)، بنحو ساعة ظهر، بعد أن جلس حوله سبطه، ومن جماعته الفخر بن جوشن، والشيخ شمس الدين السباطي، والشهاب الدوادار، وقرأوا عنده سورة يس مرة، ثم أعيدت إلى قوله تعالى ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ (سورة يس: ٥٨). ثم مات، وتولى السباطي المذكور تغميضه، وأخذ ولده يوم السبت في تجهيزه، فغسل بحضرة زين الدين البوتيجي، ويقال: إنه لم يخرج منه كثير شيء.[١٧٥] يعني: لم يخرج من بدنه عند الغسل شيء كثير.

المطلب الثاني: التعريف بمقدمة فتح الباري المسماة بهدي الساري

سيتكلم الباحث في هذا المطلب عن كتاب هدي الساري مقدمة فتح الباري بذكر مضمونه وموضوعه ومنهجه فيه.

الأول: تسمية الكتاب

سمي هذا الكتاب ب "هدي الساري" هو كتاب ألفه الحافظ ابن حجر مقدمة على فتح الباري شرح البخاري، وقد طبع مع كتابه "فتح الباري" في طبعة دار المعرفة، بيروت. وهو بمثابة مفتاح لكتاب البخاري، قد نال من المنزلة أعلاها حيث أخرج الحافظ ابن حجر فيه منهج البخاري وطريقته وكيفية معاملته مع كتاب البخاري كأنه يعتبر منهجا ومقدمة لفتح البخاري.

وكما قال همام عبد الرحيم سعيد في تحقيق كتاب شرح علل الترمذي: إن كتاب شرح علل الترمذي يشابه "هدي الساري" الذي قدّم به ابن حجر مقدمة لفتح الباري، وتكلم فيه عن منهج البخاري في صحيحه، كما أن شرح العلل يتكلم أيضا عن منهج الترمذي في سننه، فهذان الكتابان: شرح العلل، وهدي الساري يستحقان اهتمام الباحثين في السنة، وفيها المقدمة الضرورية التي على ضوئها تكون الفائدة المرجوة من كتب السنة كبيرة.[١٧٦]

---

(١٧٥) انظر: السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ٣. صـ١١٩٣.

(١٧٦) انظر: ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م). **شرح علل الترمذي**. (محقق) همام عبد الرحيم سعيد. الزرقاء: مكتبة المنار. جـ١. صـ ٥١.

والثاني: مضمون الكتاب

يتضمن مقدمة فتح الباري المسماة بهدي الساري على بعض المواضيع الضرورية لتعامل مع كتاب البخاري خاصة، وعلى السنة عامة، وقسم فيه الحافظ ابن حجر المواضيع إلى عشرة فصول، منها:

١. السبب الباعث الذي يرغب البخاري في تصنيف جامعه الصحيح.(١٧٧)

٢. بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه وتسمية المؤلف لكتابه الجامع الصحيح.(١٧٨)

٣. وضّح فيه تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره.(١٧٩)

٤. بيّن السبب في إيراده للأحاديث المعلق: مرفوعه وموقوفه بدء من كتاب الوحي وانتهاء بكتاب التوحيد.(١٨٠)

٥. أورد الألفاظ الغريبة الواردة في صحيح البخاري مشروحة على ترتيب حروف المعجم.(١٨١)

٦. بيّن فيه المؤتلف والمختلف من الأسماء والكني والألقاب والأنساب مما وقع فى صحيح البخاري على ترتيب الحروف.(١٨٢)

٧. أوضح فيه الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها.(١٨٣)

٨. أورد الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني وغيره من النقاد على ترتيب الكتاب، وأجاب عنه ابن حجر حديثا وحديثا كما يوضح أنه ليس فيها ما يخل بشرطه الذي حقّقه.(١٨٤)

٩. أورد أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم وأجاب عنه بالإنصاف والعدل والاعتذار.(١٨٥)

١٠. عد فيه أحاديث الجامع بالمكرر، وغير المكرر تبعا للنووي والبلقيني فيه.(١٨٦)

---

(١٧٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٦.

(١٧٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٨.

(١٧٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ١٥.

(١٨٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ١٧.

(١٨١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٧٣.

(١٨٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٢٠٩.

(١٨٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٢٢٢.

(١٨٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٤٦.

(١٨٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٨٤.

(١٨٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٤٦٥.

والثالث: موقف الشيخين من الانتقادات

هناك بعض من يشارك الدارقطني في انتقاداته على الصحيحين مثل أبي علي الغساني، وابن حزم الظاهري وغيرهما، ولكن انتقاداتهم لا تقدح في صحة كتابي البخاري ومسلم من القبول. وهنا بعض هذه الأقوال:

قال النووي: قد انتقد بعض الأئمة على الشيخين، بأنهما قد أخلا بشروط فيهما، ونزلت عن درجة ما التزماه، وكأنهم يريدون أن يقولوا إنهما قد اشترطا في كتابهما بعض الشروط، ولكنهما لم يطبقا بعض الشروط في كتابيهما، فهذا ما قاله الدارقطني في كتابه الإلزامات والتتبع في مائتي حديث، وأبو على الغساني في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، ولكن أكثر الانتقادات على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره.(١٨٧)

وإن هذه الانتقادات وإن كثرت ما تقارب بمائتي أحاديث، وبينوا عللها، إلا أن الأمة لم تقبل هذه الانتقادات بل تعامل مع الكتابين باسم الصحيح من غير اعتبار أن فيها بعض الانتقادات، فقد صرح كثير من العلماء بزيف هذه الانتقادات ووضحوا بطلانها وردوها بأدلة مقنعة كما بينوا الخطأ الذي وقع فيه.(١٨٨)

فقد انتقد الدارقطني على بعض أحاديث الشيخين، ولكن هذه الطعن والانتقادات مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك كذا قاله النووي، ورد عليه ابن حجر بقوله: "أنها ليست كلها كذلك"، وقوله في شرح مسلم وقد أجيب عن ذلك أو أكثره هو الصواب.(١٨٩)

وأخيرا قد لخص الحافظ ابن حجر قضية تأثير الانتقادات على الكتابين، فقال: هذه الانتقادات كلها ما تتبعها الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق، وليس كل هذه الانتقادات للبخاري فقط، بل شارك فيه مسلم، وليس كل ما انتقدوها من القادحة، بل الأكثر منها ظاهر، والقدح فيها مندفع، وبعضا محتمل يحتمل فيه وجهان، والقليل منها تعسف وصعب، فهذا ما شرحه ابن حجر في أول الفصل كما وضح إثر كل حديث، فقال: فإذا تأمل

---

(١٨٧) انظر: النووي. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. جـ١. صـ٢٧.

(١٨٨) الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. (د.ت). **مجلة البحوث الإسلامية**. (د.م). (د.ن). جـ١٨. صـ٣١٦.

(١٨٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٤٦.

الشخص ما كتبته عن ذلك عظم مقدار هذا الكتاب، ورفع شأنه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم.(١٩٠)

يعرف مما سبق أن هذه الانتقادات لا تؤثر على صحة كتابي البخاري ومسلم، لأنه ليس كل ما انتقده الأئمة من القوادح، فأكثرها ظاهر، فأجاب عنه العلماء، فالقليل منها صعب لإجابتها، فلا عبرة للقليل، كأنه معدوم، كما أن الحافظ ابن حجر اجتهد في كتابه هدي الساري لدفاع صحيح البخاري عن هذه الانتقادات التي وجهت من قبل بعض العلماء مثل الدارقطني وغيره، وأيضا أن طريقة ابن حجر فيه تساعد الآخرين في التعامل مع السنة عامة.

(١٩٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٨٣.

الفصل الثالث: المقارنة بين نفد الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر من الحديث الأول إلى الحديث الثلاثين: دراسة ونقد

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث الأول إلى الحديث الخامس عشر

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث السادس عشر إلى الثلاثين

الفصل الثالث: مقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر من الحديث الأول إلى الحديث الثلاثين: دراسة ونقد

انتقد الدارقطني على البخاري ومسلم قرابة مائتين وعشرة أحاديث، واختص البخاري منها سبعا وخمسين حديثا، ودافع عنه الحافظ ابن حجر في كتابه هدي الساري مقدمة فتح الباري، وفي هذا المبحث يورد الباحث الحديث المنتقدة أولا ثم يأتي بتتبع الدارقطني، ودفاع ابن حجر، ويذكر أقوال العلماء إن وجدت في هذا الحديث، ثم يخرج الحديث من مصادر الحديث، ثم يقارن الباحث بينهما ويحلل بما فهم الباحث من تتبع الدارقطني، ودفاع ابن حجر، وأقوال العلماء، والتخريج، وقسم الباحث الأحاديث المنتقدة إلى الفصلين، وجعل لكل فصل ثلاثة مباحث، وهذه الفصول والمباحث قسمها الباحث بمخافة طول الفصول والمباحث، ولم يجد الباحث أي جانب آخر لتقسيم الأحاديث.

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث الأول إلى الحديث الخامس عشر

هذا المبحث يشتمل على خمسة عشر حديثا، يورد الباحث فيها الأحاديث على الترتيب الذي سار به الدارقطني في كتابه الإلزامات والتتبع، ثم يأتي ما أجابه الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري مقدمة فتح الباري.

المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد إلى الخامس

الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي، حدثنا أبي، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُحَلَّئُونَ عَنِ الحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّكَ لاَ عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ القَهْقَرَى".[١٩١] وحدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، أنه كان يحدث عن أصحاب النبي ﷺ: أن النبي ﷺ قال مثله. وقال شعيب عن الزهري، كان أبو هريرة، يحدث عن النبي ﷺ:

---

(١٩١) البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). **صحيح البخاري**. (محقق) محمد زهير بن ناصر الناصر. (د.م) دار طوق النجاة. كتاب الرقاق. باب (في الحوض). جـ ٨. صـ١٢٠. رقم الحديث: ٦٥٨٥.

«فيجلون» وقال عقيل: «فيحلئون»، وقال الزبيدي عن الزهري، عن محمد بن علي، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ.(١٩٢)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق شبيب بن سعيد، وابن وهب، وفيهما يونس قد روى عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، أو عن أصحاب النبي ﷺ، وأنه خالف هذا العدد من الرواة مثل معمر وشعيب وعقيل وعبد الله بن سالم كلهم رووه عن الزهري ولم يتابعوا بعده عن سعيد بن مسيب.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: " يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ القِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي" الحديث. وعن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أصحاب النبي ﷺ ولم يقل عن أبي هريرة. وقد خالف يونس جماعة منهم معمر، رواه عن الزهري عن رجل عن أبي هريرة ولو كان عن ابن المسيب لم يكن عنه الزهري ولصرح به. والله أعلم. ورواه شعيب وعقيل عن الزهري قال: كان أبو هريرة يحدث مرسلاً. وقال عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عن أبي جعفر محمد بن علي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة ولم يتابع يونس على سعيد.(١٩٣)

وقال الدارقطني في العلل: يروي هذا الحديث الزهري واختلف عنه؛ فرواه شبيب بن سعيد، عن يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة. وخالفه ابن وهب، فرواه عن يونس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أصحاب النبي ﷺ. وأرسله عقيل، عن الزهري، عن أبي هريرة. ورواه الزبيدي، عن الزهري، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي هريرة. وقول يونس والزبيدي معروفان.(١٩٤)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث شبيب بن سعيد وابن وهب، كلاهما يروي عن يونس عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أو عن أصحاب النبي ﷺ. بينما

---

(١٩٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الرقاق. باب (في الحوض). جـ ٨. صـ ١٢٠. رقم الحديث: ٦٥٨٦.

(١٩٣) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٢٣.

(١٩٤) الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م). **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. (محقق) محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الدمام: دار ابن الجوزي. جـ ٧. صـ٢٠٢.

الآخرون الذين يروون عن الزهري مثل معمر وشعيب وعقيل لن يذكروا سعيد بن المسيب، بل رووه مرسلا أو عن رجل عن أبي هريرة كما يقول قول يونس والزبيدي معروفان.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. أجاب لحديث معمر أنه يمكن أن يطرأ النسيان على معمر.(١٩٥)
٢. حاصل الاختلاف بين رواية أحمد بن شبيب وأحمد بن صالح اتفقا في روايتهما عن يونس عن بن شهاب عن سعيد بن المسيب ثم اختلفا فقال أحمد بن شبيب عن بن سعيد: عن أبي هريرة وقال أحمد بن صالح عن بن وهب: عن أصحاب النبي ﷺ، وهذا لا يضر، لأن في رواية شبيب عن بن سعيد زيادة على ما يقتضي رواية ابن وهب.
٣. أما رواية عقيل وشعيب فإنما تختلف في بعض الألفاظ.
٤. رواية الزبيدي تخالف جميع الروايات التي أشارها الدارقطني، فيحتمل على أنه كان عند الزهري بسندين فإنه حافظ وصاحب حديث، ودلت رواية الزبيدي على شبيب بن سعيد حفظ فيه أبا هريرة.(١٩٦)

تخريج الأحاديث:

أخرجه معمر بن راشد في جامعه عن الزهري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: « لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلَّئُونَ....(١٩٧)

أخرجه مسلم في صحيحه عن وهيب عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ قال: " لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ رِجَالٌ مِمَّنْ صَاحَبَنِي، حَتَّى إِذَا رَأَيْتُهُمْ وَرُفِعُوا إِلَيَّ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَلَأَقُولَنَّ: أَيْ رَبِّ أُصَيْحَابِي، أُصَيْحَابِي، فَلَيُقَالَنَّ لِي: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ".(١٩٨)

---

(١٩٥) ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨٠.

(١٩٦) ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١١. صـ ٤٧٤.

(١٩٧) معمر، أبو عمرو بن راشد الأزدي. (١٤٠٣هـ). **جامع معمر بن راشد**. (محقق) حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: توزيع المكتب الإسلامي. باب (الحوض) جـ ١١. صـ٤٠٦. رقم الحديث: ٢٠٨٥٤.

(١٩٨) مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د.ت). **صحيح مسلم**. (محقق) محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.كتاب الفضائل. باب إثبات حوض. جـ٤. صـ١٨٠٠. رقم الحديث: ٢٣٠٤.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر

١. يقول الدارقطني: أن أحمد بن شبيب بن سعيد وابن وهب كلاهما يروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أو رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولكن الآخرون مثل معمر وشعيب وعقيل يروون عن الزهري مرسلا أو رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه سعيد بن المسيب ولكن قول يونس والزبيدي معروفان.

٢. يقول الحافظ ابن حجر: إن روايات معمر وعقيل وشعيب تختلف عن رواية أحمد وابن وهب، لأن رواية عقيل وشعيب تختلف فيه الألفاظ، كأنهما رواية أخرى. وأما رواية معمر فيمكن أن يطرأ النسيان عليه، كما أن هناك راوية أخرى عن الزبيدي، التي تخالف كل هذه الروايات، كأن عند الزهري سندين مختلفين، وليس له تعلق برواية أحمد وابن وهب، ولكنه تدل على أن أحمد بن شبيب حفظ فيه أبا هريرة.

٣. يعرف من تتبع الدارقطني أنه يريد أن يحلل الروايات التي أخرجها البخاري في صحيحه، كما أنه صحح روايات يونس والزبيدي، والحافظ ابن حجر حلّل وأتقن في تحليلها حتى لا يحتاج القارئ بتخريج أحاديثها، وطريقتهما في تحقيق أحاديث البخاري يختلف بأن الدارقطني عرض على الاختلافات ولم يجب عليها في كتابه الإلزامات والتتبع، ولكن الحافظ ابن حجر حقّق وأجاب بأجوبة سليمة بتقديم البخاري حديث يونس في صحيحه على الآخر.

التحليل:

إن الدارقطني تتبع هذا الحديث على البخاري، ثم تكلم على الاختلافات التي توجد في الحديث، ولكنه لم يجب عليها في كتابه الإلزامات والتتبع بل وسع كلامه في كتابه العلل، فصحح فيه قول يونس والزبيدي من هذه الروايات، وأما ابن حجر مدافع عن كل الروايات التي أخرجها البخاري، فبين فيه الفرق بين الروايات، فيبدو للباحث الجمع بين هذه الروايات من أن شبيب بن سعيد وابن وهب اتفقا في اللفظ، واختلفا في آخر السند بذكر أبي هريرة وعدمه وهذا لا يضر؛ لأن في رواية شبيب زيادة على ما يقتضي رواية ابن وهب، وأما رواية شعيب وعقيل فإنهما تختلفان في اللفظ من أنهما يرويان بلفظ (فيجلون فيحلؤون). كأنهما رواية أخرى، ولا يكون معارض لحديث شبيب بن سعيد وابن وهب، وأما رواية معمر فيمكن أن يطرأ إليه النسيان كما قال ابن حجر، وأما رواية الزبيدي فتختلف عن الروايات كلها، فيحتمل على أنه كان عند الزهري روايتان، وحفظ الزبيدي رواية بينما الآخرون حفظوا الرواية الأخرى، ودلت رواية الزبيدي على أن راوي الحديث هو أبو هريرة، فتكون رواية الزبيدي شاهدا لرواية شبيب بن سعيد، وهذا واضح في معاملة البخاري مع

الأحاديث، من أنه أخرج حديث شبيب بن سعيد بينما علّق الروايات الأخرى بذكر الاختلافات الموجودة في حديث الحوض. والله أعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام البخاري: حدثا محمد، وأحمد بن سعيد، قالا: حدثنا عثمان بن عمر، أخبرنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» وقال عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن عبد الله بن يزيد: سمع أبا سلمة: سمع أبا هريرة، عن النبي ﷺ.(١٩٩)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث مسندا من طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ثم ذكر معلقا عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن كثير، عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فكلاهما علي بن المبارك وعكرمة بن عمار يرويان عن يحيى، ولكن علي بن المبارك يرويه عن يحيى عن أبي سلمة، أما عكرمة فيرويه عن يحيى عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بزيادة عبد الله بن يزيد في رواية عكرمة بن عمار.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: يحيى بن أبي كثير يدلس كثيراً، ويشبه أن يكون قول عكرمة بن عمار أولى بالصواب، لأنه زاد رجلاً وهو ثقة.(٢٠٠) وقال الدارقطني في كتابه العلل: والأشبه أن يكون النضر بن محمد (٢٠١) (هو الراوي عن عكرمة) حفظه، عن عكرمة.(٢٠٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني علق هنا بتدليس يحيى بن أبي كثير، ورأى أن غياب عبد الله بن يزيد من طريق علي بن المبارك ربما يكون من تدليس يحيى بن أبي كثير، والملاحظ أن هذا لم يكن على

---

(١٩٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (من كفر أخاه بغير تأويل كما قال). جـ ٨. صـ٢٦. رقم الحديث: ٦١٠٣.

(٢٠٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٢٦.

(٢٠١) مسلم بن الحجاج. (د.ت). **صحيح مسلم**. كتاب الإيمان. باب (بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها). جـ١. صـ١٢١. رقم الحديث: ١٣٥.

(٢٠٢) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٨. صـ٣٣.

(٤) ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧٩.

سبيل القطع من الدارقطني بل على سبيل الاحتمال ولذا عبر بقوله ((الأشبه))، وبقوله ((أولى بالصواب)).

دفاع ابن حجر:

ردّ عليه الحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري قائلا: قد أخرج البخاري طريق عكرمة تعليقا فهو عنده على الاحتمال.(٢٠٣)

كما اعتمده في فتح الباري كلام الدارقطني على عدة أمور:

١. أن مسلما أخرج في صحيحه عن النضر بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ليس فيه بين يحيى وأبي سلمة واسطة.
٢. تعليق البخاري عن عكرمة دال على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبي سلمة لم تقدح في رواية علي بن مبارك عن يحي بدون ذكر عبد الله بن يزيد فيه، فذلك لاحتمال أن يكون يحيى سمعه عن أبي سلمة بواسطة، ثم سمعه من أبي سلمة، وإما أن يكون البخاري لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنده.
٣. الذي قاله الدارقطني" لا يتعقب به البخاري لأنه لم تخف عليه العلة" بل عرفها وأبرزها وأشار إلى أنها لا تقدح.
٤. أن ظاهر ما قاله الدارقطني القدح في الحديث لكن حقيقته ليس بقادح في صحة الحديث.(٢٠٤)

تخريج الحديث:

أما طريق يحيى بن أبي كثير فقد رواه البزار في مسنده، فقال عقبه: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن يحيى إلا علي بن المبارك).(٢٠٥) وليس فيه

---

(٢٠٤) ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٥١٥.

(٢٠٥) البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. (١٩٨٨م). **مسند البزار**. (محقق) محفوظ الرحمن زين الله، وغيره. مسند أبي همزه أنس بن مالك جـ ١٥. صـ ٢١٠. رقم الحديث: ٨٦١٨.

عبد الله بن يزيد، وأما المتابعة التامة لهذا الحديث من طريق ابن عمر فقد رواه البخاري [٢٠٦] وابن المقرئ في كتابه المعجم.[٢٠٧]

رتبة يحيى بن أبي كثير

قال أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون. وقال مرة أخرى بخ بخ نقي الحديث جدا.[٢٠٨] قال سليمان بن داود: «أصح الأسانيد كلها عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة».[٢٠٩]

وقال يحيى بن معين: قال بعض البصريين إن علي بن المبارك عرض على يحيى بن أبي كثير عرضا وهو ثقة وليس أحد في يحيى بن أبي كثير مثل هشام الدستوائي والأوزاعي وبعدهما علي بن المبارك.[٢١٠]

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول يحيى بن أبي كثير لم يدرك أحدا من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسا فإنه رآه رؤية ولم يسمع منه.[٢١١]

وأورد عنه الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام: أن أبا سلمة هو ممن روى عنه يحيى بن أبي كثير.[٢١٢]

---

(٢٠٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (من كفر أخاه بغير تأويل كما قال). جـ ٨. صـ٢٦. رقم الحديث: ٦١٠٤.

(٢٠٧) ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان. (١٤١٩هـ -١٩٩٨م). **المعجم لابن المقرئ**. (محقق) عادل بن سعد. الرياض: مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع. جـ١. صـ٩٩. رقم الحديث: ٢٣٢.

(٢٠٨) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤١٤هـ). **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**. (محقق) زياد محمد منصور. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. جـ١. صـ٣٢٤.

(٢٠٩) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (١٤٠٩هـ). **الكفاية في علم الرواية**. (محقق) أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية. جـ١. صـ٣٩٩.

(٢١٠) الباجي، سليمان بن خلف بن سعد. (هـ١٤٠٦ – ١٩٨٦م) **التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**. (محقق) أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع. جـ٣.صـ٩٦٠.

(٢١١) ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر. (١٣٩٧هـ). **المراسيل**. (محقق) شكر الله نعمة الله قوجاني. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ٣١. صـ٢٤٤.

(٢١٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م). **تاريخ الإسلام**. (محقق) بشار عوّاد معروف. (د.م). دار الغرب الإسلامي. جـ٣. صـ٥٥٦.

وقال ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين: يحيى بن أبي كثير اليماني من صغار التابعين حافظ مشهور كثير الارسال، ويقال لم يصح له سماع من صحابي ووصفه النسائي بالتدليس.(٢١٣)

يعرف مما سبق من الأقوال إن يحيى بن أبي كثير مختلف فيه من تعديل وتجريح، بينما يقول عنه سليمان بن داود: أن روايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة من أصح الأسانيد، كما أثبت الذهبي لقاء يحيى بن أبي كثير مع أبي سلمة.

وأما رتبة عكرمة بن عمار:

فقال أحمد بن حنبل: عكرمة بن عمار مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير.(٢١٤) وقال أيضا: أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليس بصحاح، قلت له من عكرمة أو من يحيى؟ قال: لا إلا من عكرمة.(٢١٥)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر

١. يقول الدارقطني: أن يحيى بن أبي كثير يدلس كثيرا، ورأى أن غياب عبد الله بن يزيد من طريق علي بن المبارك ربما يكون من تدليس يحيى بن أبي كثير، فالأشبه أن يكون رواية عكرمة أولى بالصواب.
٢. قال الحافظ ابن حجر: تخريج البخاري رواية عكرمة معلقا، لاحتمال أن يتوسط بين يحي وبين أبي سلمة عبد الله يزيد. كما يمكن أنه سمع أولا بالواسطة ثم بالمباشرة.
٣. هذه نظرة من الدارقطني، وليس هذا من اليقين، لأن يحيى بن أبي كثير كان مدلسا، ففال الدارقطني: يحتمل أن يدلس فيه، وروى بغير واسطة، ولكن البخاري أعلم منه في رجاله بأن يحيى بن أبي كثير إذا روى عن أبي سلمة، لم يدلس فيه ويعتبر روايته ثقة ومقبولا، ولكنه فيه احتمالين بذكر الواسطة بينهما، وعدمه كما قاله ابن حجر.

---

(٢١٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م). **طبقات المدلّسين**. (محقق) عاصم بن عبد الله القريوتي. عمان: مكتبة المنار. جـ١. صـ٣٦.

(٢١٤) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤٢٢هـ –٢٠٠١م). **العلل ومعرفة الرجال**. (محقق) وصي الله بن محمد عباس. الرياض: دار الخاني. جـ٣. صـ١١٧.

(٢١٥) أحمد بن حنبل. **العلل ومعرفة الرجال**. جـ٢. صـ٤٩٤.

التحليل:

إن قول الدارقطني "الأشبه أن يكون النضر بن محمد قد حفظه عن عكرمة" هذه نظرة من الدارقطني وليس هذا باليقين، وذلك لما لا يوجد في رواية صحيح مسلم عن النضر بن محمد عن عكرمة واسطة بين يحيى وبين أبي سلمة، كما قال الحافظ ابن حجر يحتمل أن يكون يحيى سمعه من أبي سلمة بواسطة، ثم سمعه من أبي سلمة مباشرة، بيد أن رواية عكرمة بزيادة عبد الله بن يزيد قد أخرجه الإسماعيلي بهذا الزيادة موقوفا غير ذكر النبي ﷺ، ولكن النضر بن محمد قد رفعه عن عكرمة، فأخطأ برفعه عن النبي ﷺ، وكما أن رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ضعيف ومضطرب، ولكن يحتمل أن سمع يحيى عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة أولا، ثم سمع يحيى عن أبي سلمة مباشرة بغير واسطة بينهما. كما أن الدارقطني قدم على الرواية التي فيها الزيادة بناء على أن الذي زادها (هو عكرمة) أوثق من يحيى بن أبي كثير لأنه يدلس. والله أعلم بالصواب.

الحديث الثالث:

قال الإمام البخاري: حدثنا إسحاق، حدثنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ» وَزَادَ غَيْرُهُ: «يَجْهَرُ بِهِ».(٢١٦)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا المتن من طريق أبي عاصم بخلاف ما رواه الآخرون عن الزهري.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: الصواب ما رواه الزهري ومحمد بن إبراهيم ويحيى بن أبي كثير ومحمد بن عمرو وغيرهم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: " مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ أَذَنَهُ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ". وقول أبي عاصم وهم، وقد رواه عقيل ويونس وعمرو بن الحارث وعمرو بن دينار وعمرو ابن عطية وإسحاق بن راشد ومعمر وغيرهم عن الزهري بخلاف ما رواه أبو عاصم عن ابن جريج باللفظ ذكره.

---

(٢١٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب التوحيد. باب قول الله تعالى﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦ﴾.ج٩. ص١٥٤. رقم الحديث: ٧٥٢٧.

وإنما روى ابن جريج هذا اللفظ الذي ذكره أبو عاصم عنه بإسناد آخر رواه عن ابن أبي مليكة عن أبي نهيك عن سعيد قاله ابن عيينة عنه.(٢١٧)

قال الدارقطني في علله:

في متنه وهم، يقال: إنه من أبي عاصم لكثير من رواه عنه كذلك، والمحفوظ عن الزهري بهذا الإسناد "ما أذن الله لشيء".(٢١٨)

يلاحظ هنا أن الدارقطني علّق على هذا الحديث بوهم أبي عاصم فيه لأن الآخرين الذين يروون عن الزهري وغيرهم رووا بلفظ " مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ أَذَنَهُ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِه ". وإنما هذه اللفظة التي رواها عاصم « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» قد رواها ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي نهيك عن سعيد قاله ابن عيينة عنه.

دفاع ابن حجر:

قال ابن حجر: الحديث واحد إلا أن البعض من رواه بلفظ "ما أذن الله" وبعضهم من رواه بلفظ" ليس منا".(٢١٩)

تكلم العلماء حول هذا الحديث:

قال أبو بكر النيسابوري: إن حديث أبي عاصم بلفظ " لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ" وهم من أبي عاصم لكثرة من رواه عنه، وأما المتن الذي ذكره أبو عاصم، فإنما يرويه عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ عن أحمد بن محمد بن غالب .(٢٢٠)

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال: قال بن زياد: شك أبو عاصم في متنه وغيّر متنه بمتن آخر بوهم وقع إليه يعنى إنما متنه "ما أذن الله لشيء" ... الحديث. كذا رواه ابن جريج من طريق عمار بن محمد، وعبد الرزاق ثم الزبيدي، وشعيب، وعقيل، ويونس، ومعمر، وجماعة عن الزهري، عن أبي

---

(٢١٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ١٢٨

(٢١٨) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٩. صـ٢٤٠.

(٢١٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٣. صـ ٥٠٣.

(٢٢٠) انظر: الخطيب. (١٤١٧هـ). **تاريخ بغداد**. جـ٢. صـ٢٧٩.

سلمة. وأما المتن الذي أورده أبو عاصم فجاء عن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص – مرفوعا.[٢٢١]

وقال الترمذي في علله الكبير: سأل البخاري عن هذا الحديث أي: حديث ابن عباس « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ» فقال: هذا حديث خطأ، وحديث ابن أبي مليكة عن عائشة فيه خطأ، والصحيح ما رواه عمرو بن دينار وابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص عن النبيﷺ " لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ ".[٢٢٢]

تخريج الحديث:

لفظة " لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ "

أخرجه النسائي في سننه الصغرى[٢٢٣] عن أبي عاصم عن ابن جريج عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ...

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه[٢٢٤] عن ابن جريج، عن عطاء عن عبد الله بن عمر القاري، عن المتوكل بن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في سننه عن الليث ويزيد[٢٢٥] عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده[٢٢٦] عن الليث عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ.

---

(٢٢١) انظر: الذهبي، شمس الدين محمد. (١٣٨٢هـ -١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. جـ ٣. صـ٤٤٧.

(٢٢٢) انظر: الترمذي، محمد بن عيسى. (١٤٠٩هـ). **علل الترمذي الكبير**. (محقق) صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية. صـ٣٥٠.

(٢٢٣) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (هـ١٤٠٦ -مـ١٩٨٦). **السنن الصغرى**. (محقق) عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. كتاب الشهادات. باب من تجوز شهادته. جـ ٤. صـ ١٨٠. رقم الحديث: ٣٣٦٧.

(٢٢٤) عبد الرزاق، بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. (١٤٠٣م). **مصنف عبد الرزاق**. (محقق) حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي. باب النائم والسكران والقراءة على الغناء. جـ٢. صـ٢٨٢. رقم الحديث: ٤١٧٠.

(٢٢٥) أبو داود، سليمان بن الأشعث. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **سنن أبي داود**. (محقق) شعيب الأرناؤوط-محمّد كامل قره بللي. (د.م). دار الرسالة العالمية. أبواب فضائل القرآن. باب كيف يستحب الترتيل. جـ ٢. صـ٥٩٥. رقم الحديث: ١٤٦٩.

(٢٢٦) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤١٦هـ -١٩٩٥م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. (محقق) أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث. مسند يأبي إسحاق سعد بن أبي وقاص. جـ٢. صـ٢٤٠. رقم الحديث: ١٥١٢.

أخرجه البزار في مسنده[٢٢٧] عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعد عن النبي ﷺ وقال بعده: وهذا الحديث عن سعد لا نعلم له إسنادا أحسن من هذا الإسناد.

لفظة " مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ أَذَنَهُ لِنَبِيٍّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِه ".

أخرجه البخاري في صحيحه[٢٢٨] عن يحيى بن بكير، قال: حدثني الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ. وعن علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ. [٢٢٩]

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى[٢٣٠] عن سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ...

وأخرجه البزار في مسنده[٢٣١] عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ...

وأخرجه أبو داود في سننه[٢٣٢] عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ...

وأخرجه أحمد في مسنده[٢٣٣] عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ...

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: قد أخرج البخاري لفظة «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» بطريق عاصم عن ابن جرير، فأخطأ فيه عاصم، وإنما هو من رواية ابن جرير عن ابن أبي مليكة عن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ..

---

(٢٢٧) البزار. **مسند البزار**. جـ٤. صـ٦٨. رقم الحديث: ١٢٣٤.

(٢٢٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فضائل القرآن. باب لم يتغن بالقرآن. جـ٦. صـ١٩١. رقم الحديث: ٥٠٢٣.

(٢٢٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فضائل القرآن. باب لم يتغن بالقرآن. جـ٦. صـ١٩١. رقم الحديث: ٥٠٢٤.

(٢٣٠) النسائي. **السنن الكبرى**. جـ٢. صـ ٢٧. رقم الحديث: ١٠٩٢.

(٢٣١) البزار. **مسند البزار**. جـ١٥. صـ٢٠٦. رقم الحديث: ٨٦٠٩.

(٢٣٢) أبو داود. **سنن أبي داود**. جـ٢. صـ٥٩٨. رقم الحديث:١٤٧٣.

(٢٣٣) أحمد. **مسند أحمد**. جـ١٣. صـ١٠٢. رقم الحديث: ٧٦٧٠.

٢. يقول الحافظ ابن حجر: إن الحديث واحد، البعض رووه بلفظ "ما أذن...." والبعض رووه بلفظ " ليس منا من لم يتغن..".

٣. إن الصواب على الدارقطني لأن هاتين الروايتين مختلفتين، لفظة " ليس منا من لم يتغنى بالقرآن" أكثرهم رووها بطريق ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ. وأما طريق عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ جاءت بلفظة" "ما أذن....".

التحليل:

يقول الدارقطني "إن هذين حديثان، وليس هما حديث واحد"، ولكن الحافظ ابن حجر يقول "إن الحديث واحد"، فالبعض يروُوْن بلفظة، فالبعض يروُوْن بلفظة أخرى، ولكن هذين الحديثين مما أخرجهما البخاري في صحيحه، وحديث أبي عاصم أخرجه البخاري مفسرا على قول الله تعالى ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦ﴾ (سورة الملك١٣) ولم يخرجه في الأصول، وأما حديث ابن جرير عن ابن أبي مليكة أخرجه البخاري في الأصول، وفي باب من لم يتغنى بالقرآن، ويظهر منه أنه عرف هذه العلة، ولذا لم يخرجه في الأصول، ويحتمل أنه روى بمعنى الحديث، وليس نيته لفظ الحديث كما ذكره ابن حجر، ويكشف عناية الدارقطني في ألفاظ الحديث حيث تتبع على البخاري في اختياره معنى الحديث تاركا ألفاظ الحديث. والله أعلم بالصواب.

الحديث الرابع:

قال الإمام البخاري: حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: قرأت على ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه أنه سأل أبا هريرة ﷺ، فقال: سمعت النبي ﷺ، ح حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد، قال: حدثني أبي، حدثنا يونس، قال ابن شهاب: وحدثني عبد الرحمن الأعرج، أن أبا هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ " «مَنْ شَهِدَ الجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَلَهُ قِيرَاطٌ.." (٢٣٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة. وعن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة عن النبيﷺ.

(٢٣٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (سنة الصلاة على الجنازة). جـ٢. صـ٨٨.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري وحده عن سعيد عن أبيه أنه سأل أبا هريرة فقال سمعت النبي (ﷺ) يقول: " مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ " قال: وقد رواه عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة قال: نصر بن علي، وغيره عن عبد الأعلى.

يلاحظ هنا أن الدارقطني علّق على هذا الحديث بأن البخاري فقط روى عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة بينما الآخرون رووا عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر في فتح الباري كلام الدارقطني بعدة أمور:

١. يحتمل أن سمع سعيد المقبري من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمع من أبي هريرة مرة ثانية، فلا يكون هذا الاختلاف قادحا، وقد اختلف فيه على مالك، فرواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث بشر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقال بعده لم يقل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عمر. وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من حديث بشر بن عمر أيضا، وصحح ابن حبان الطريقين معا.(٢٣٥)

٢. أما رواية عبيد الله بن عمر في هذه القضية غير مشهورة، فرواية ابن أبي ذئب هي المعتمدة، التي أسندها البخاري، وهي من إفراد الصحيح، وإنما أوردها المصنف مقرونة برواية الأعرج عن أبي هريرة.(٢٣٦)

تخريج الأحاديث:

قد ثبتت روايات سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وبغير أبيه أيضا عن أبي هريرة من الأحاديث غير هذه الرواية، ومنها.

١. سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رواه أبو داود(٢٣٧) وابن خزيمة في صحيحه.(٢٣٨)

---

(٢٣٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٥٤.

(٢٣٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٥٥.

(٢٣٧) أبو داود. **سنن أبي داود**. أبواب النوم. باب (ما يقال عند النوم). جـ ٧. صـ٣٩١. رقم الحديث: ٥٠٥٠.

(٢٣٨) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري. (١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م). **صحيح ابن خزيمة**. (محقق) محمد مصطفى الأعظمي. د.م: المكتب الإسلامي. كتاب الصلاة. باب (التكبير لافتتاح الصلاة). جـ ١. صـ ٢٦٤. رقم الحديث: ٤٦١.

٢. سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بغير أبيه رواه أبو داود، وقال شعيب الأرناؤوط لما يحقق هذا الإسناد: إسقاط أبي سعيد من إسناده كرواية القعنبي عن أنس بن عياض، ولا يضر ذلك فكلاهما –سعيد وأبوه –سمع من أبي هريرة. (٢٣٩)

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" عن هاتان الروايتان، فقد رواه جماعة عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وكما رواه بشر بن عمر عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان سعيد بن أبي سعيد، قد سمع من أبي هريرة، وسمع من أبيه عن أبي هريرة، كذا قاله ابن معين وغيره، فجعلها كلها أحيانا عن أبي هريرة أو أبيه عن أبي هريرة.(٢٤٠)

ونقل ابن حبان في "صحيحه" قول أبي حاتم، وقال: سمع هذا الحديث سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وسمعه من أبيه، عن أبي هريرة، فالطريقان جميعا محفوظان.(٢٤١)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. أن الدارقطني علّق على هذا الحديث بأن البخاري فقط روى عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة بينما الآخرون رووا عن سعيد عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: يحتمل أن سمع سعيد من أبيه أولا، ثم سمع من أبي هريرة مباشرة. كما يقول عن حديث عبيد الله بن عمر غير مشهورة.
٣. الوجهان في رواية سعيد من إضافة أبيه أو بدونها ثبتا في السنة، وأخرج أبو داود وابن خزيمة مثل رواية البخاري بإضافة أبيه بعد سعيد.
٤. وقال ابن حبان وابن عبد البر وشعيب الأرناؤوط: أن سعيد سمع من أبيه، وسمع من أبي هريرة أيضا بغير واسطة أبيه.
٥. كأن الدارقطني يريد أن يظهر اختلافات التي توجد في الحديث، بثبيت أبي سعيد بعد سعيد وعدمه في رواية أخرى.

---

(٢٣٩) أبو داود. **سنن أبي داود**. جـ ٢. صـ ١٤٣.

(٢٤٠) انظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد. (١٣٨٧هـ). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. (محقق) مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. جـ ٢١. صـ ٥٠.

(٢٤١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. (١٤٠٨هـ–١٩٨٨م). **صحيح ابن حبان**. (محقق) شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ٦. صـ٤٣٨.

التحليل:

يقول الدارقطني "إن البخاري تفرد بزيادة أبي سعيد بعد سعيد، ولكن الآخرون رووه بغير أبي سعيد"، ودافع عنه ابن حجر بقوله: يحتمل أن سمع سعيداً من أبيه أولا، ثم عن أبي هريرة مباشرة. كما أن هاتين الروايتين اللتين "عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بغير أبيه" ثبتتا في السنة. ولا يكون هذا الاختلاف قادحا لصحة كتاب البخاري، وكما أن رواية عبيد الله بن عمر غير مشهورة، فيرى الباحث أن يقدم رواية ابن أبي ذئب على رواية عبيد الله بن عمر. والله أعلم بالصواب.

الحديث الخامس:

قال الإمام البخاري: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبيﷺ، قال: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ»، وقال محمد بن بشار، حدثنا عبد الله بن حمران، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد المقبري، عن عمر بن الحكم، عن أبي هريرة قوله.(٢٤٢)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث مرفوعا وقدّمه على الموقوف.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ» قال: وقد رواه عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفاً غير مرفوع.(٢٤٣)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه قد أخرج حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا بينما روى عبد الحميد عن سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفا.

---

(٢٤٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأحكام. باب (ما يكره من الحرص على الإمارة). جـ٩. صـ٦٣. رقم الحديث: ٧١٤٨.

(٢٤٣) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٣٥.

دفاع ابن حجر:

قال ابن حجر: قد أخرجه البخاري موقوفا بعد حديث بن أبي ذئب، فهو عنده على الاحتمال، لأن بن أبي ذئب زاد على عبد الحميد في الرفع، وعبد الحميد زاد على بن أبي ذئب في الإسناد رجلا لكن صنيعه يشعر بترجيح رواية بن أبي ذئب لحفظه.(٢٤٤)

اعتمد الحافظ ابن حجر في فتح الباري كلام الدارقطني بعدة أمور: قال

١. روى ابن أبي ذئب هذا الحديث مرفوعا.
٢. أدخل عبد الحميد بن جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلا ولم يرفعه.
٣. ابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد، وأعرف بحديث المقبري منه، فروايته هي المعتمدة.
٤. تعقيب البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين.
٥. رواية الوقف لا تعارض رواية الرفع لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف.(٢٤٥)

رتبة ابن أبي ذئب

ابن أبي ذئب هو أثبت الناس عند سعيد بن أبي المقبري، ويقدمه عند تعارض الأصحاب كما قال ابن معين أثبت الناس في سعيد المقبري ابن أبي ذئب،(٢٤٦) وقال يحيى بن معين: ابن أبي ذئب أثبت من ابن عجلان في سعيد بن أبي سعيد المقبري، اختلطت على ابن عجلان فأرسلها.(٢٤٧) وكما حزن الشافعي بفوات لقائه مع ابن أبي ذئب، قال يونس بن عبد الأعلى فيه: أنه الشافعي يقول: ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث، وابن أبي ذئب.(٢٤٨)

رتبة عبد الحميد بن جعفر

كان عبد الحميد بن جعفر قدريا وضعّفه ابن معين.(٢٤٩) وكما قال إنه سمع أن يحيى بن سعيد القطان يضعفه.(٢٥٠)

---

(٢٤٤) ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨١.

(٢٤٥) ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٣. صـ ١٢٦.

(٢٤٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٤. صـ٣٨-٤٠.

(٢٤٧) انظر: الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٣. صـ١٠٥.

(٢٤٨) انظر: المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ٢٤. صـ٢٧٠.

(٢٤٩) انظر: ابن معين، يحيى بن معين. (١٣٩٩هـ -١٩٧٩م). **تاريخ ابن معين**. (محقق) أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. جـ ٣. صـ ١٩٠.

(٢٥٠) انظر: ابن معين. **تاريخ ابن معين**. جـ٤. صـ ١٩٧.

وقد أورد أبو بكر كافي في كتابه "منهج الإمام البخاري" هذه القضية وناقش فيه على عدة أمور:

١. اختلاف الرواة فيما بينهم على حديث واحد برفع ووقف، ولا يعتبر دائما أن الرفع زيادة من الثقة لتقديم الرفع على الوقف، بل إنما هو دائر مع القرائن والمرجحات فتارة يرجع الوقف وتارة يرجح الرفع، وهذا الحديث يوضح هذا الأمر.
٢. إن قول ابن حجر بإمكان تصحيح الروايتين معا، وذكر لذلك أوجها كلها مبنية على مجرد الاحتمال والتجويز العقلي.
٣. احتمال وجود الحديث عن سعيد مرفوعاً وموقوفاً احتمال ضعيف، لأن رواية عبد الحميد وهي مخالفة لرواية من هو أوثق وأثبت منه، فتكون روايته خاطئة وشاذة، ومما يقوي الخطأ في روايته أنه زاد فيها رجلاً لم يذكره ابن أبي ذنب.
٤. قول الحافظ " إذا وجدت عند كل من الروايتين زيادة" لا يبرر قبول زيادة عبد الحميد في الإسناد رجلاً، والواقع أن ابن أبي ذئب حدث كما سمع ولم يزد شيئاً، وإنما عبد الحميد هو الذي زاد ونقص.
٥. على التسليم بقبول زيادة ابن أبي ذنب الرفع في هذا الحديث، لا يبرر قبول زيادة عبد الحميد رجلاً في الإسناد، لأنه ليس عنده من الوثاقة والحفظ ما يرشحه لقبول زيادته، وخاصة وقد خالف فيها من هو أثبت منه وأحفظ.
٦. قول الحافظ: "ورواية الرفع لا تعارض رواية الوقف".

كلا بل الوقف يعارض الرفع، لأن الوقف معناه أن الحديث من قول الصحابي، والرفع معناه من قول النبي ﷺ فكيف يكون الحديث الواحد بالإسناد الواحد قولاً للصحابي وقولاً للرسول ﷺ في آن واحد.

٧. ثم قال الحافظ: "لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف". ليس هذا فحسب بل هناك أسباب أخرى منها:
   أ. إن الراوي قد يخطئ ويهم، فيرفع ما يقفه غيره، أو يقف ما يرفعه غيره.
   ب. إن الراوي قد يشك فيقف الحديث وهذا دأب كثير من الثقات، فإنهم إذا شكوا في الحديث وقفوا أو أرسلوه، والظاهر هنا في هذا الحديث أن عبد الحميد أخطأ في وقفه.(٢٥١)

(٢٥١) انظر: أبو بكر كافي. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. صـ ٢٨٠.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا، بينما روى عبد الحميد عن سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفا.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: أخرجه البخاري موقوفا بعد حديث ابن أبي ذئب، فهو عنده على الاحتمال، لأن بن أبي ذئب زاد على عبد الحميد في الرفع، وعبد الحميد زاد على ابن أبي ذئب في الإسناد رجلا، لكن صنيعه يشعر بترجيح رواية بن أبي ذئب لحفظه.
٣. وفي الموقوف زيادة رجل مع أنه موقوفا، ولكن ابن أبي ذئب هو أتقن منه وأوثق عند سعيد، ويحتمل أن أراد الدارقطني أن يبرز منهج البخاري بتقديم أوثق الرواية مهما وجدت في رواية أخرى زيادة علم على المرفوع.

التحليل:

يقول الدارقطني إن ابن أبي ذئب رفع هذا الحديث عن سعيد عن أبي هريرة، وبينما عبد الحميد وقفه عن سعيد عن عبد الحميد عن أبي هريرة، وفيه زيادة رجل. وقال الحافظ ابن حجر: تعقيب البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين، ولكن الباحث يرى أن يقدم حديث ابن أبي ذئب على رواية عبد الحميد؛ لأن ابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد بن جعفر عند سعيد بن أبي سعيد المقبري، وأن عبد الحميد قد زاد رجلا خلاف ما أخرجه الثقات، فيكون خطأ وشاذا، كما أن البخاري قدم رواية ابن أبي ذئب لإشعار أن روايته أثبت من رواية عبد الحميد بن جعفر، والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس إلى العاشر

الحديث السادس:

قال البخاري: حدثنا إسماعيل بن عبد الله، قال: أخبرني أخي عبد الحميد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: "يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...."(٢٥٢)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق إسماعيل عن أخيه عبد الحميد عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة قال: " يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ " الحديث. قال وقد رواه إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. (٢٥٣)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج من طريق إسماعيل عن أخيه عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة بينما روى إبراهيم عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة. وليس في رواية إسماعيل ذكر أبيه بعد سعيد بينما في رواية إبراهيم تثبت أب بعد سعيد.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر في فتح الباري كلام الدارقطني بعدة أمور:

١. أما رواية ابن أبي أويس أخرجها البخاري معتمدا عليها، وأما رواية إبراهيم بن طهمان أخرجها البخاري معلقا، بأن فيها زيادة رجل بين سعيد وأبي هريرة، ولم يجعلها معتمدة وأصلا للباب، ووصلها النسائي في سننه.
٢. يحتمل منه بعض الوجوه: لعل هذا مما سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمعه من أبي هريرة أو سمعه من أبي هريرة مختصرا، ومن أبيه عنه تاما، أو سمعه من أبي هريرة ثم ثبته فيه أبوه، وكل ذلك لا يقدح في صحة الحديث.

---

(٢٥٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أحاديث الأنبياء. باب قول الله تعالى:﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾. جـ٤. صـ١٣٩. رقم الحديث: ٣٣٥٠.

(٢٥٣) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٣٧.

٣. وجد لحديث ابن أبي أويس أصل عند البزار من حماد بن سلمة عن أيوب عن بن سيرين عن أبي هريرة، وشاهد لحديث أبي سعيد أيضا.(٢٥٤)

تخريج حديث إسماعيل بن أبي أويس

هذا من إفراد البخاري، ما وجد الباحث هذا الحديث في كتب المسانيد إلا في صحيح البخاري، وأورد الحاكم في مستدركه.(٢٥٥) وله أصل عند البزار من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن بن سيرين عن أبي هريرة.(٢٥٦)

تخريج حديث إبراهيم بن طمهان

وصلها النسائي في سننه الكبرى،(٢٥٧) هذا أيضا من أفراد النسائي لم يصله غيره.

رتبة إسماعيل بن أبي أويس

هو بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الإمام، الحافظ، قد سمع من أبيه عبد الله، وأخيه أبو بكر، وخاله مالك بن أنس، وغيره، وسمع منه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والقزويني، وغيره، وكان ممن يحدّث في المدينة في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به وأخرجا حديثه لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن.(٢٥٨)

واختلف أقوال العلماء بتضعيفه وتوثيقه: هناك من ضعّفه مثل النسائي، والدارقطني، وسئل الدارقطني عن سبب تضعيف النسائي، فقال له محمد بن موسى الهاشمي عن النسائي عن سلمة سمع من إسماعيل بن أبي أويس يقول:" ربّما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم". وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلا. وقال ابن معين: صدوق، ضعيف العقل، ليس بذاك. يعني أنّه لا يحسن الحديث، ولا يعرف يؤدّيه أو يقرأ من غير كتابه، وكما وثقّه أحمد بقوله: لا بأس به، وقال مرة أخرى: هو ثقة، عالم كثير العلم، وقام في المحنة مقاما محمودا.(٢٥٩)

---

(٢٥٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. صـ ٥٠٠.

(٢٥٥) انظر: الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه. (هـ١٤١١ – ١٩٩٠م). **المستدرك على الصحيحين**. (محقق) مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ٢. صـ٢٦٠. رقم الحديث: ٢٩٣٦.

(٢٥٦) البزار. **مسند البزار**. جـ١٧. صـ٢١٣. رقم الحديث: ٩٨٦٤.

(٢٥٧) النسائي. **السنن الكبرى**. جـ١٠. صـ ٢٠٦. رقم الحديث: ١١٣١١.

(٢٥٨) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٠. صـ٣٩١-٣٩٢.

(٢٥٩) انظر: الذهبي. **تاريخ الاسلام**. جـ ٥. صـ ٥٣٤.

هذا إسماعيل بن أبي أويس اختلف في تضعيفه وتوثيقه، بل تضعيفه أكثر من توثيقه، ولولا الشيخان ما احتجا به لم يقبله الأئمة كما يجعله من الرواة الضعفاء.

رتبة إبراهيم بن طهمان

إبراهيم بن طهمان بن شعبة الهروي، الإمام، عالم خراسان، كنيته: أبو سعيد الهروي، نزيل نيسابور. وكان مرجئا، وصادقا في رواية الحديث، وثقّه ابن المبارك، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو داود، وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثا منه، وهو ثقة، وقال الذهبي: شذ عنه مقولة الضعف إلا أنه يرمى بالإرجاء، وقال أحمد بن حنبل: صحيح الحديث، مقارب، وقال الذهبي بعدما نقل عنه بعض الأقوال، عنده ما ينفرد به، هذا ينزل إلى درجة الحسن لا إلى غيره.(٢٦٠)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني أن البخاري أخرج هذا الحديث عن إسماعيل عن أخيه عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، بينما روى إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

٢. يقول ابن حجر: إن رواية ابن أبي أويس أخرجها في أصل الباب معتمدا عليها، وأما رواية إبراهيم بن طهمان أخرجها البخاري معلقا بزيادة رجل بين سعيد وبين أبي هريرة. وقال أيضا يحتمل الوجهين في هذا الحديث بذكر أب وعدمه، بإمكانية سماع سعيد من أبيه عن أبي هريرة، أو من أبي هريرة مباشرة. كما وجد ابن حجر شاهدا وأصلا لحديث ابن أبي أويس في مسند البزار.

٣. إن إسماعيل بن أبي أويس اختلف في تضعيفه وتوثيقه، منهم من ضعفه، ومنهم من وثقه، وأما إبراهيم بن طهمان صادقا في الحديث، وعنده أحاديث منفردة أيضا، وحينما يقارن بين هذين الراويين إبراهيم بن طهمان هو أوثق منهما، ولكن لم يجد الباحث غير حديثه يروي مثله، ورواية إسماعيل بن أبي أويس مهما أنه مختلف، ووجد شاهدا وأصلا في البزار، وهذا يؤيد قول ابن حجر.

٤. تتبع الدارقطني هنا يفيد علما زائدا في الحديث، من أنه يروى بالوجهين مع أبيه وبدون أبيه.

---

(٢٦٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ١٠. صـ٣٧٨-٣٨٣.

التحليل:

يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج في الأصول رواية إسماعيل بن عبد الله، وفيه سمع سعيد عن أبي هريرة مباشرة، وعلّق رواية إبراهيم بن طهمان، وفيه زيادة رجل على ما كان في رواية إسماعيل بن عبد الله، ودافع عنه الحافظ ابن حجر بقوله يحتمل فيه الوجهان، فيمكن أنه سمع من أبيه أولا، ثم من أبي هريرة ثانيا، كما أن إسماعيل بن عبد الله يختلف في تضعيفه وتوثيقه، بل تضعيفه أكثر من توثيقه، لكن أخرجه البخاري معتمدا عليه، وإبراهيم بن طهمان مهما أنه صادقا في الحديث إلا أنه لم يصلها غير النسائي بيد أن البخاري علّقه في صحيحه، فيبدو للباحث أن يجمع بين هاتين الروايتين كما فعل الحافظ بن حجر من أنه يحتمل أن سعيداً سمع المقبري من أبيه عن أبي هريرة أولا ثم سمع من أبي هريرة مباشرة، أو سمع من أبي هريرة مختصرا ثم سمع من أبيه تماما، أو عكسه. والله أعلم.

الحديث السابع:

قال البخاري: حدثنا قيس بن حفص، حدثنا عبد الواحد، حدثنا الحسن بن عمرو، حدثنا مجاهد، عن عبد الله بن عمرو ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».(٢٦١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث عبد الواحد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ وليس فيه رجل بين مجاهد وبين عبد الله بن عمرو.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: "مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا ". وقال: خالفه مروان بن معاوية، فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو، وهو الصواب.(٢٦٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج رواية عبد الواحد التي تخالف رواية مروان بن معاوية، وفيها بين مجاهد وبين عبد الله بن عمرو رجل اسمه جنادة بن أبي أمية.

---

(٢٦١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجزية. باب (إثم من قتل معاهدا). جـ٤. صـ٩٩. رقم الحديث: ٣١٦٦.

(٢٦٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٥٤.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر في فتح الباري كلام الدارقطني على عدة أمور:

١. مروان أثبت من عبد الواحد، وقد زاد في الإسناد رجلا.

٢. قد تابع عبد الواحد أبا معاوية أخرجه بن ماجة [٢٦٣] من طريقه، وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي في مسند البزار،[٢٦٤] فهؤلاء الثلاثة رووه بغير جنادة بن أبي أمية.

٣. إن رواية عبد الواحد أرجح لمن تابعه، وأما رواية مروان بن معاوية التي زاد فيها جنادة فأخرجها النسائي[٢٦٥] وغيره، ووهم الحاكم[٢٦٦] فاستدركه. [٢٦٧]

٤. يحتمل أن يكون مجاهد سمعه أولا من جنادة، ثم لقي عبد الله بن عمرو، أو سمعاه معا وثبته فيه جنادة، فحدث به عن عبد الله بن عمرو تارة، وحدث به عن جنادة أخرى.

٥. لعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ، فإن لفظ النسائي من طريقه من قتل قتيلا من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة، فقال من أهل الذمة ولم يقل معاهدا، وهو بالمعنى ووقع في رواية أبي معاوية بغير حق كما تقدم، ووقع في رواية الجميع أربعين عاما إلا عمرو بن عبد الغفار.

٦. رجّح الدارقطني رواية مروان لما فيه الزيادة، ولكن ثبت سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو فلا يكون بمدلس.[٢٦٨]

ثبوت لقاء مجاهد مع عبد الله بن عمرو

قال مغلطاي: ذكر المزي أن عبد الله بن عمرو من بين من روى عنه مجاهد بن جبر، وقال بعده: اختلف بين الأئمة بسماع مجاهد مع عبد الله بن عمرو، منهم من يقول: أنه سمع منه، ومنهم من يقول إنه لم يسمع منه لما أدخل بينهما جنادة بن أبي أمية.[٢٦٩] ولكن الحافظ بن حجر قال: ثبت سماع بين مجاهد وعبد الله بن عمرو.[٢٧٠]

---

(٢٦٣) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. أبواب الديات. باب من قتل معاهدا.جـ٣. صـ٦٩٢. رقم الحديث: ٢٦٨٦.

(٢٦٤) البزار. **مسند البزار**. مسند عبد الله بن عمرو بن العاص. جـ ٦. صـ ٣٦٨. رقم الحديث: ٢٣٨٣.

(٢٦٥) النسائي. **السنن الصغرى**. كتاب القسامة. تعظيم قتل المعاهد. جـ ٨. صـ ٢٥. رقم الحديث: ٤٧٤٨.

(٢٦٦) الحاكم. **المستدرك على الصحيحين**. كتاب الجهاد. جـ ٢. صـ١٣٧. رقم الحديث: ٢٥٨٠

(٢٦٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٤.

(٢٦٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٦. صـ ٢٧٠.

(٢٦٩) مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله. (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م). **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. (محقق) عادل بن محمد -أبو محمد أسامة بن إبراهيم. (د.م). الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. جـ١١. صـ٧٦.

(٢٧٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٦. صـ ٢٧٠.

تخريج الأحاديث

أخرجها أبن ماجه في سننه عن أبي معاوية، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».(٢٧١)

وأخرجها البزار في مسنده عن عمرو بن عبد الغفار الفقيمي عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يُرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَمَنِ ادُّعِيَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ – أَحْسِبُهُ قَالَ – لَمْ يُرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».(٢٧٢)

أخرجها النسائي عن مروان، قال: حدثنا الحسن وهو ابن عمرو عن مجاهد، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».(٢٧٣)

أما رواية عبد الواحد عند البخاري، ورواية أبي معاوية عند ابن ماجه، وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي عند مسند البزار، تتحد فيه الألفاظ، أما رواية مروان عند النسائي تختلف عن الروايات كلها.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: "مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا..." خالفه مروان بن معاوية، فرواه عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو، وهو الصواب.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: إن مروان أثبت من عبد الواحد، ولكن تابع لعبد الواحد أبو معاوية وعبد الغفار معا، ولم تتابع لمروان، كما أن رواية مروان تختلف في ألفاظ الحديث، ولكن يحتمل فيه الوجهين، من أن مجاهد يمكن أنه سمع من جنادة أولا، ثم عن عبد الله بن عمرو مباشرة.

---

(٢٧١) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. أبواب الديات. باب من قتل معاهدا.جـ٣. صـ٦٩٢. رقم الحديث: ٢٦٨٦.

(٢٧٢) البزار. **مسند البزار**. مسند عبد الله بن عمرو بن العاص. جـ ٦. صـ ٣٦٨. رقم الحديث: ٢٣٨٣.

(٢٧٣) النسائي. **السنن الصغرى**. كتاب القسامة. تعظيم قتل المعاهد. جـ ٨. صـ ٢٥. رقم الحديث: ٤٧٤٨.

٣. الدارقطني يرى أن هذه الروايات على معنى واحد، كما أنه أراد أن يقدم الرواية التي فيها الزيادة على الرواية التي أخرجها البخاري، ظانا أن مجاهد دلس وانقطع بينه وبين عبد الله بن عمرو، ولكن ثبت سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو، ومن جنادة بن أمية معا.

التحليل:

يقول الدراقطني: إن البخاري أخرج رواية عبد الواحد، وفيها روى مجاهد عن عبد الله بن عمرو بدون جنادة بن أبي أمية، وأما رواية مروان وفيها روى مجاهد عن جنادة بن أبي أمية، ولكن البخاري لم يخرجه، وقال الحافظ ابن حجر إن مروان أثبت من عبد الواحد، ولكن تابع لعبد الواحد أبو معاوية وعبد الغفار معا، ولم تتابع لمروان، كما أن رواية مروان تختلف في ألفاظ الحديث، ولكن يحتمل فيه الوجهين. فيرى الباحث أن يقدم رواية عبد الواحد على رواية مروان؛ لأن روايته لم تتابع عليها كما أن فيها زيادة رجل، واختلاف لفظ. وأما رواية عبد الواحد قد تابعه أبو معاوية في سنن ابن ماجة، وتابعه أيضا عمرو بن عبد الغفار الفقيمي في مسند البزار. كما ثبت سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو. فيمكن الجمع بين هذين الحديثين كما قال الحافظ بن حجر من أنه سمع من جنادة أولا ثم سمع من عبد الله بن عمرة ثانيا، فحدّث مرة بطريق جنادة ثم حدّث مباشرة عن عبد الله بن عمرو، وإن مثل هذه لا يقدح لصحة كتاب البخاري. والله أعلم.

الحديث الثامن:

قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرو قال: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةُ....(٢٧٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث بطريق سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو بغير واسطة ما بينهما.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةُ. وسالم يروي عن أخيه

(٢٧٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد والسير. باب (القليل من الغلول). جـ٤. صـ٧٤. رقم الحديث: ٣٠٧٤.

عن عبد الله بن عمرو حديثاً يرويه عمار الدهني عنه، وحديث ابن عيينه ليس فيه سماع سالم بن أبي الجعد من عبد الله بن عمرو.(٢٧٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو، ولكن رواية عمار الدهني عن سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غير هذا، فقال الدارقطني: ليس في رواية سفيان سماع سالم من عبد الله بن عمرو.

دفاع ابن حجر:

قال الحافظ بن حجر: هذا التعليل من الدارقطني على البخاري بأنه أخرج حديث سفيان بن عيينة، وليس فيه سماع سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو لا يرد على البخاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثا بواسطة أنه لا يروي عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له.(٢٧٦)

وإذا ثبت لقاء بين الشخصين، وليس مانع أن يحدث عنه بواسطة أو غيره.

ثبوت اللقاء بين سالم وبين عبد الله بن عمرو

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: أن سالم بن أبي الجعد هو من الثقات، ولكن يدلس ويرسل، وذكر بعض حديثه الصحيحة عن النعمان بن بشير، وعن جابر في الصحيحين، وحديثه في البخاري عن عبد الله بن عمرو، وعن ابن عمر، وحديثه عن علي في سنن النسائي وأبي داود.(٢٧٧)

وذكر ابن المديني: لم يلق سالم بن أبي الجعد عائشة، ولكن لقي: ابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والمغيرة بن شعبة، وابن عمر، وطائفة.(٢٧٨)

فثبت لقاء بين سالم بن أبي الجعد وبين عبد الله بن عمرو.

---

(٢٧٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ١٥٥.

(٢٧٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. ص ٣٦٣.

(٢٧٧) انظر: الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. جـ ٢. ص١٠٩.

(٢٧٨) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٥. ص١١٠.

تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه من طريق سالم عن عبد الله بن عمرو.[٢٧٩] وأحمد في مسنده من طريق سالم عن عبد الله بن عمرو.[٢٨٠]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج عن سفيان بن عيينة عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو، ولكن يروي الدهني عن سالم بن أبي الجعد عن أخيه عن عبد الله بن عمرو، ويقول أيضا ليس فيه سماع سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو.
٢. يقول الحافظ بن حجر: لا يقبل هذه العلة لأن البخاري قد اشترط اللقاء في التحديث، وإذا ثبت عند راويين لقاء يجوز أن يحدث به، فثبت لقاء بين سالم بن أبي الجعد وبين عبد الله بن عمرو.
٣. إن سالم بن أبي الجعد عادته أن يدلس ويرسل الأحاديث، وحينما وجد الدارقطني نفس الحديث عند الدهني بزيادة شخص فظن أنه من تدليسه، ولكن ثبت لقاءه مع عبد الله بن عمرو، ويمكن أنه روى من أخيه عن عبد الله بن عمرو أولا ثم عبد الله بن عمرو مباشرة.

التحليل:

اعترض الدارقطني على البخاري في هذا الحديث بعدم وجود شخص بين سالم وبين عبد الله بن عمرو في رواية سفيان، ولكن ابن حجر دافع عنه بقوله اشترط البخاري في التحديث اللقاء بين الراويين، فمستحيل أن يقبل البخاري مثل هذا الحديث مع المقطوع، فاعتراض الدارقطني يؤكد أن للحديث رواية أخرى، وكما يمكن أن يجمع بينهما؛ لأن هناك اللقاء بين سالم وبين عبد الله بن عمرو، ويمكن أنه قد حدّث مرة عن أخيه بواسطة، وحدّث عن عبد الله بن عمرو بغير واسطة، وهذا لا يقدح في صحة كتاب البخاري، والله أعلم.

---

(٢٧٩) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. أبواب الجهاد. باب الغلول. جـ٤. صـ١١٣. رقم الحديث: ٢٨٤٩.

(٢٨٠) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م). **مسند أحمد**. (محقق) شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. مسند عبد الله بن عمرو بن العاص. جـ ٦. صـ٤٦. رقم الحديث: ٦٤٩٣.

الحديث التاسع:

قال البخاري: حدثني إسحاق، حدثنا خالد، عن الشيباني، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ بعثه إِلَى اليَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِبَةٍ تُصْنَعُ بِهَا، فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: البِتْعُ وَالمِزْرُ، فَقُلْتُ لِأَبِي بُرْدَةَ: مَا البِتْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ العَسَلِ، وَالمِزْرُ نَبِيذُ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» رواه جرير، وعبد الواحد، عن الشيباني، عن أبي بردة.(٢٨١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث خالد عن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى الأشعري خلاف ما رواه الأخرون بترك سعيد بن أبي بردة في الرواية.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن إسحاق بن شاهين عن خالد عن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه إِلَى اليَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِبَةٍ تُصْنَعُ بِهَا،... فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ح قال البخاري وقال جرير وعبد الواحد عن الشيباني عن أبي بردة، قال أبو الحسن: رواه جماعة من الحفاظ عن الشيباني فخالفوا خالداً، منهم جرير، وعبد الواحد، وابن فضيل، وعلي بن مسهر، وعمرو بن أبي قيس، والثوري، وإبراهيم بن الزبرقان، وورقاء، وإبراهيم بن طهمان، وسعيد بن حازم، ومنصور بن أبي الأسود، وغيرهم، رووه عن الشيباني عن أبي بردة عن أبيه ولم يذكروا في الإسناد سعيد بن أبي بردة.(٢٨٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث خالد الذي يخالف الجميع من إثبات سعيد بن أبي بردة بينما الأخرون الذين يروون عن الشيباني لم يذكروا في الإسناد سعيد بن أبي بردة.

ثبوت اللقاء بين الشيباني وبين سعيد بن أبي بردة وبين أبي بردة

قد أثبت الحافظ ابن حجر سماع الشيباني من أبي بردة وعن ابنه سعيد أيضا.(٢٨٣)

---

(٢٨١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب (بعث أبي موسى والمعاذ إلى اليمن). جـ٥. صـ١٦١. رقم الحديث: ٤٣٤٣.

(٢٨٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٦١.

(٢٨٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. تهذيب التهذيب. جـ٤. صـ١٩٧.

(٢٨٣) الخطيب. **تاريخ بغداد**. جـ٣. صـ١٠٥.

تخريج الأحاديث:

أثبت البخاري في صحيحه سعيد بن أبي بردة في روايته عن خالد عن الشيباني، وآخرون لم يثبتوا في رواياتهم سعيد بن أبي بردة عن الشيباني.

منهم النسائي أخرجه عن محمد بن فضيل عن الشيباني عن أبي بردة، عن أبيه بَعَثَنِي ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ بِهَا أَشْرِبَةً يُقَالُ لَهَا: الْبِتْعُ وَالْمِزْرُ، قَالَ: «وَمَا الْبِتْعُ، وَالْمِزْرِ؟»، قُلْتُ: شَرَابٌ يَكُونُ مِنَ الْعَسَلِ، وَالْمِزْرُ: يَكُونُ مِنَ الشَّعِيرِ، قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».(٢٨٤) وابن أبي شيبة في مصنفه عن علي بن مسهر عن الشيباني، عن أبي بردة، عن أبيه، قَالَ: بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِبَةٍ يُصْنَعُ بِهَا: الْبِتْعُ، وَالْمِزْرُ مِنَ الذُّرَةِ؟ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».(٢٨٥)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج الحديث عن خالد عن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى بينما الآخرون رووه عن الشيباني عن أبي بردة بغير سعيد بن أبي بردة.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: ثبت لقاء بين الشيباني وبين أبي بردة وبين ابنه سعيد أيضا.
٣. تعليق الدارقطني على البخاري في هذا الحديث تعليق حسن بأن أكثر من روى هذا الحديث روى عن أبي بردة إلا خالدا روى عن ابن أبي بردة سعيد، وهذا من إفراد البخاري، بيد أنه ثبت لقاء بين الشيباني وبين سعيد بن أبي بردة.

التحليل:

يقول الدارقطني: إن أكثر من روى الحديث رووا عن الشيباني عن أبي بردة إلا خالدا روى عن سعيد بن أبي بردة، ودافع عنه الحافظ ابن حجر فقال قد ثبت اللقاء بين الشيباني وبين سعيد بن أبي بردة، فتبين أن الدارقطني قدم على قرينة العدد إذا كانوا حفاظا، فقدم الدارقطني رواية غير خالد، فيمكن الجمع بين هذه الروايات من أن الشيباني سمع من سعيد بن أبي بردة أولا، ثم سمع من أبي بردة مباشرة، ويمكن أن يجد أكثر الرواة عن أبي بردة بغير سعيد إلا خالدا أنه سمع من ابنه عن أبيه، وهذا ليس فيه المخالفة مع أنه من رواية أبيه، وهناك إمكانيات أكثر بمعرفة الابن رواية أبيه من غيره. والله أعلم.

---

(٢٨٤) النسائي، **السنن الصغرى**. كتاب الأشربة. (تفسير البتع والمزر). جـ٨. صـ ٣٠٠. رقم الحديث: ٥٦٠٤.

(٢٨٥) ابن أبي شيبة. **مصنف ابن أبي شيبة**. كتاب الأشربة. (من حرم المسكر). جـ ٥. صـ٦٦. رقم الحديث: ٢٣٧٣٨.

الحديث العاشر:

قال البخاري: حدثنا مطر بن الفضل، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا العوام، حدثنا إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي، قال: سمعت أبا بردة، واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: سمعت أبا موسى مرارا يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَرِضَ العَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا».(٢٨٦)

يلاحظ هنا أن البخاري أسند حديث العوام عن إبراهيم عن أبي بردة عن النبي ﷺ.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث العوام بن حوشب عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إِذَا مَرِضَ العَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا». قال: لم يسنده غير العوام، وخالفه مسعر رواه عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة قوله ولم يذكر أبا موسى ولا النبي ﷺ.(٢٨٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث العوام مسندا بينما المسعر لم يسنده ولم يذكر أبا موسى ولا النبي ﷺ.

دفاع ابن حجر:

رجح ابن حجر حديث العوام على حديث مسعر لما فيها بعض الأمور: منها

١. إنّ مسعر أحفظ من العوام بلا شك إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي فهو في حكم المرفوع.
٢. في الحديث قصة تدل على أن العوام حفظه، كما قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة تدل على أن الرواية محفوظة. القصة في الحديث: (واصطَحَبَ هو ويزيدُ بنُ أبي كَبْشَةَ في سَفَرٍ، فكانَ يزيَدُ يصومُ في السفرِ(٢٨٨))
٣. إن في حديث العوام اصطحاب يزيد بن أبي كبشة وأبو بردة، وهما صاحبا هذه القضية.

---

(٢٨٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد. باب (يكتب للمسافر مثل ما يعمل في الإقامة). جـ٤. صـ٥٧. رقم الحديث: ٢٩٩٦.

(٢٨٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٦٦.

(٢٨٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد. باب (يكتب للمسافر مثل ما يعمل في الإقامة). جـ٤. صـ٥٧. رقم الحديث: ٢٩٩٦.

٤. إن عبارة حديث العوام توضح هذه القضية بأن يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة أفطر فإني سمعت أبا موسى مرارا يقول فذكره.[٢٨٩]

رتبة العوام بن حوشب

العوام بن حوشب بن يزيد الربعي الواسطي قال عنه أحمد: ثقة ثقة.[٢٩٠] وقال العِجليّ في الثقات: العوام بن حوشب بن يزيد بن رويم الشيباني من أنفسهم، كوفيّ، ثقة، رجل صالح، وكان أبوه على شرطة الحجاج، وكان رجل سوء، وكان العوام صاحب سُنّة ثبت صالح.[٢٩١]

رتبة مِسعَر بن كِدام بن ظُهير بن عبيدة الهلالي

كان ثقة وثبت، وأثبت من العوام، والثناء عليه كثير، واختصر الباحث على أهم ثنائه له، وهي: قال يحيى بن سعيد: ما رأيت أحدا أثبت من مسعر. وقال أحمد بن حنبل: الثقة كشعبة ومسعر. وقال وكيع: شك مسعر كيقين غيره. وقال سفيان بن عيينة: قالوا للأعمش: إن مسعرا يشك في حديثه. قال: شكه كيقين غيره. وقال مرة: ما رأيت مسعرا في يوم إلا وهو أفضل من اليوم الذي كان بالأمس.[٢٩٢]

تخريج الأحاديث:

أخرجه أحمد في مسنده،[٢٩٣] والبيهقي في شعبه[٢٩٤] من طريق العوام وبلفظ البخاري نفسه، وأخرجه الطبراني في معجمه الصغير من طريق أحمد بن أبي الحواري، حدثنا حفص بن غياث، عن مسعر بن كدام، والعوام بن حوشب، عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى عن النبي ﷺ الحديث. قال بعده: لم يرو عن مسعر إلا حفص تفرد به ابن أبي الحواري.[٢٩٥]

---

(٢٨٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٣.

(٢٩٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٦. صـ٣٥٤.

(٢٩١) العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح. (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م). **تاريخ الثقات**. (د.م). دار الباز. صـ٣٧٦.

(٢٩٢) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٧. صـ١٦٣-١٦٥.

(٢٩٣) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. مسند الكوفيين. جـ٣٢. صـ٤٥٧. رقم الحديث: ١٩٦٧٩.

(٢٩٤) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م). **شعب الإيمان**. (محقق) عبد العلي عبد الحميد حامد. باب في الصبر على المصائب. فصل في ذكر ما في الأوجاع. جـ١٢. صـ٣٢١. رقم الحديث: ٩٤٥٩.

(٢٩٥) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م). **المعجم الصغير**. (محقق) محمد شكور محمود الحاج أمرير. بيروت: المكتب الإسلامي. جـ ٢. صـ٥٩. رقم الحديث: ٧٧٨.

وقال الدارقطني عن هذه الرواية: حمل حديث أحدهما على الآخر، ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده، ورواه أبو هشام الرفاعي، عن حفص، عن العوام، عن إبراهيم، عن ابن أبي أوفى، والصواب حديث العوام، عن إبراهيم، عن أبي موسى.(٢٩٦)

وقال الطبراني في معجمه الأوسط عن محمد بن أبي السري العسقلاني عن رواد بن الجراح، عن مسعر بن كدام، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ لِلْمَرِيضِ أَفْضَلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ مَا دَامَ فِي وَثَاقِهِ، وَلِلْمُسَافِرِ أَحْسَنَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي حَضَرِهِ».(٢٩٧) وقال الطبراني بعده: لم يرو هذا الحديث عن مسعر، عن سعيد بن أبي بردة إلا رواد، تفرد به: محمد بن أبي السري «ورواه حفص بن غياث، عن مسعر، عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى» لم يروه عن حفص إلا أحمد بن أبي الحواري"(٢٩٨)

ولرواية العوام بن حوشب شاهد عند الحاكم، من طريق إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، عن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري، قال: سمعت النبي ﷺ ولفظه: «إِذَا كَانَ الْعَبْدُ يَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا فَشَغَلَهُ عَنْ ذَلِكَ مَرَضٌ، أَوْ سَفَرٌ، كُتِبَ لَهُ كَصَالِحِ مَا كَانَ يَعْمَلُ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ». وقال بعده: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه.(٢٩٩)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج هذا الحديث عن العوام بن حوشب عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ مسندا، وخالفه مسعر رواه عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة مرسلا. وقال أيضا: لم يسنده غير العوام.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: إن مسعر بن كدام أثبت من العوام بن حوشب بلا شك، ولكن في رواية العوام بن حوشب زيادة العلم بذكر القضية والقصة والأصحاب الذين لهم تعلق بالحديث.

---

(٢٩٦) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ ٧. صـ٢٠٢.

(٢٩٧) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (١٤١٥هـ). **المعجم الأوسط**. (محقق) طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. القاهرة: دار الحرمين. باب الميم. جـ٨. صـ٢٧١. رقم الحديث: ٨٦٠٩.

(٢٩٨) الطبراني. **المعجم الأوسط**. باب الميم. جـ٨. صـ٢٧١.

(٢٩٩) الحاكم. **المستدرك على الصحيحين**. كتاب الجنائز. جـ١. صـ٤٩١. رقم الحديث: ١٢٦١.

٣. قال الدارقطني في رواية الطبراني في معجمه الصغير "عن حفص بن غياث عن مسعر والعوام عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ" حمل حديث أحدهما على الآخر، ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده، والصواب ما رواه العوام بن حوشب.

٤. يظهر منه أنه حديثين مختلفين، إن العوام رواه مسندا وكاملا، أما مسعر رواه مختصرا بدون ذكر القضية والقصة.

٥. أراد الدارقطني أن يوضح الاختلاف الذي يوجد بين الروايتين، ولذا صوب طريق العوام بن حوشب في علله.

التحليل:

تتبع الدارقطني في هذا الحديث رواية البخاري بأن أسندها العوام، بينما المسعر لم يسندها، كما قال الحافظ ابن حجر: إن مسعر أثبت من العوام ولكن في رواية العوام زيادة الوضوح بذكر القصة والقضية وغيرها. فيرى الباحث أن يقدم حديث العوام على حديث مسعر بن كدام ولو كان مسعر أثبت منه، فرواية العوام زيادة في الوضوح بذكر الواقعة والأصحاب الذين لهم تعلق مباشر بالحديث كما أن رواية مسعر بن كدام تفرد به ابن أبي الحواري عن حفص بن غياث، واعترف الدارقطني أن رواية العوام هو الصواب فقال: العوام يسنده والمسعر لا يسنده، والصواب ما رواه العوام عن إبراهيم عن أبي موسى، والله أعلم بالصواب.

المطلب الثالث: دراسة الأحاديث المنتقدة من الحادي عشر إلى الخامس عشر

يذكر الباحث في هذ المطلب الأحاديث المنتقدة من الحادي عشر إلى الخامس عشر، ويناقشها ويقارنها بذكر تتبع الدارقطني ودفاع الحافظ ابن حجر، ويحللها بتخريج الأحاديث وأقوال العلماء.

الحديث الحادي عشر:

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن وهب بن كيسان أبي نعيم، قال: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». (٣٠٠)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث مالك عن وهب بن كيسان مرسلا رغم وجود حديث متصل عن مالك عن وهب بن كيسان.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن وهب بن كيسان: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «سَمِّ اللَّهَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». قال: وهذا الحديث أرسله مالك في الموطأ، ووصله عنه خالد بن مخلد ويحيى بن صالح وهو صحيح متصل. وقد رواه الوليد بن كثير ومحمد بن عمرو بن حلحلة عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة متصلا كرواية خالد ويحيى عن مالك، وأخرجه البخاري إلا أنه لم يخرج حديث من وصله عن مالك.(٣٠١)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث مالك عن وهب بن كيسان مرسلا، بينما فيه الأحاديث التي وصلها عن مالك مثل حديث يحيى وخالد وكما فيه الأحاديث المتصلة عن الوليد بن كثير ومحمد بن عمرو عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة.

دفاع ابن حجر:

قال ابن حجر: اشتهر مالك بالإرسال، وعادته أن يرسل الأحاديث، وأخرج البخاري حديث مالك مرسلا ليبين الخلاف بين حديث هذا وبين حديث محمد بن عمرو بن حلحة عن مالك. كما أخرجه النسائي متصلا عن خالد بن مخلد ومرسلا عن قتيبة كلاهما عن مالك. (٣٠٢)

---

(٣٠٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأطعمة. باب الأكل مما يليه. جـ ٧. صـ٦٨. رقم الحديث: ٥٣٧٨.

(٣٠١) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٧٤.

(٣٠٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧٦.

تخريج الأحاديث

أخرج البخاري حديث محمد بن عمرو بن حلحلة،[٣٠٣] وقد أخرجه النسائي موصولا عن خالد بن مخلد[٣٠٤] ومرسلا عن قتيبة[٣٠٥] كلاهما عن مالك.

مرسل مالك

مالك بن أنس لا يرسل إلاّ عن الثقة كذا قاله إبراهيم الحربي، وكما يعتبر مراسيله صحيحا وإسنادا متصلا كذا قاله يحي بن سعيد، ومرسلاته أصح من مراسيل سعيد بن المسيب، ومن مراسيل الحسن ومالك أصح الناس مرسلاً، وقال سفيان: إذا قال مالك بلغني فهو إسناد.[٣٠٦]

والمرسل عنده حجة بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمة، والمرسل عند الشافعي يقبل إذا اعتضد بعواضد كما قال السيوطي: ما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد.[٣٠٧]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث مالك عن وهب بن كيسان مرسلا، بينما فيه الأحاديث التي وصلها عن مالك مثل حديث يحي وخالد وكما فيه الأحاديث المتصلة عن الوليد بن كثير ومحمد بن عمرو عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: اشتهر مالك بالإرسال، وعادته أن يرسل الأحاديث، كما أخرج البخاري حديث مالك مرسلا لتبيين الخلاف بين حديث هذا وبين حديث محمد بن عمرو بن حلحة قبله.
٣. إن البخاري لم يخرجه في الأصول، بل أخرجه شاهدا لحديث متصل قبله عن محمد بن عمرو بن حلحة، كما أن مرسل مالك يعتبر متصلا عند الأئمة.

---

(٣٠٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأطعمة. باب (الأكل مما يليه). جـ ٧. صـ٦٨. رقم الحديث: ٥٣٧٨.

(٣٠٤) النسائي. **السنن الكبرى**. كتاب عمل اليوم والليلة. باب (ما يقول لمن يأكل). جـ ٩. صـ١١٣. رقم الحديث: ١٠٠٣٨.

(٣٠٥) النسائي. **السنن الكبرى**. كتاب عمل اليوم والليلة. ما يقول لمن يأكل. جـ ٩. صـ١١٣. رقم الحديث: ١٠٠٣٩.

(٣٠٦) انظر: القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي. (١٩٨٣م). **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. (محقق) ابن تاويت الطنجي وغيره الآخرون الثلاثة. المغرب: مطبعة فضالة، المحمدية. جـ١. صـ١٦٥.

(٣٠٧) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (هـ١٣٨٩-١٩٦٩م). **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**. مصر: المكتبة التجارية الكبرى. جـ١. صـ٨.

٤. هذا تخريج حسن من الدارقطني، ذكر مجموعة من الأحاديث التي لها تعلق بالأكل مما يليه ليبين الاختلاف فيه.

٥. ظهر اهتمام الدارقطني بإيراد جميع الأحاديث المتعلقة لحديث مالك، كما ذكر عدة من الأحاديث المتصلة الصحيحة إلا أن البخاري اختار حديث مالك الإرسال.

التحليل:

تتبع الدارقطني هنا من باب تخريج وبيان الاختلاف بين الأحاديث، ويمكن أن البخاري أخرج وقدّم رواية مالك على رواية غيره من الأئمة الذين رووها متصلا لعلو شأنه وبمعرفة مرتبة حديثه المرسل، والله أعلم.

الحديث الثاني عشر:

قال البخاري: حدثنا إسحاق بن نصر، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبيه: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: لاَ أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي قَالَ ابْنُ المسَيِّبِ: «فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ». وحدثنا علي بن عبد الله، ومحمود هو ابن غيلان، قالا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبيه، عن جده، بهذا (٣٠٨)

وقال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا هشام، أن ابن جريج، أخبرهم قال: أخبرني عبد الحميد بن جبير بن شيبة، قال: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ المسَيِّبِ، فَحَدَّثَنِي: أَنَّ جَدَّهُ حَزْنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ» قَالَ: اسْمِي حَزْنٌ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: مَا أَنَا بِمُغَيِّرٍ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي قَالَ ابْنُ المسَيِّبِ: «فَمَا زَالَتْ فِينَا الحُزُونَةُ بَعْدُ». (٣٠٩)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه متصلا بينما أخرجه عن ابن جريج عن عبد الحميد عن سعيد بن المسيب مرسلا.

---

(٣٠٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (اسم الحزن). جـ ٨. صـ٤٣. رقم الحديث: ٦١٩٠.

(٣٠٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (اسم الحزن). جـ ٨. صـ٤٣. رقم الحديث: ٦١٩٣.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده، "«مَا اسْمُكَ» قَالَ: حَزْنٌ، وأخرجه أيضاً من حديث ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد أن جده حزناً. وهذا مرسل. وكذلك قال قتادة وعلي بن زيد عن ابن المسيب.(٣١٠)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده موصولا بينما أخرجه البخاري أيضا عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد مرسلا كما أرسله قتادة وعلي بن زيد عن ابن المسيب.

دفاع ابن حجر:

١. اختار البخاري هذه الصيغة لما رأى فيه قرينة تقتضي الاتصال لأن الزهري وصله صريحا، فإخراج البخاري الوجهين (المتصل والمرسل) على الاحتمال. (٣١١)
٢. هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد، ولما حدث به الزهري وصله عن أبيه.
٣. فهذا على قاعدة الشافعي: إن المرسل إذا جاء موصولا من وجه آخر تبين صحة مخرج المرسل.
٤. وقاعدة البخاري إن الاختلاف في الوصل والإرسال: لا يقدم المرسل على الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد.(٣١٢)

رتبة عبد الحميد

عبد الحميد بن جبير بن شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، وكان ثقة، ولكنه قليل الحديث، روى عنه ابن جريج وسفيان.(٣١٣)

---

(٣١٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ١٨٤.

(٣١١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. ص ٣٧٩.

(٣١٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. ص ٥٧٦-٥٧٧.

(٣١٣) انظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع. (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). **الطبقات الكبرى**. (محقق) محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ٦. صـ٢٧.

رتبة الزهري

ابن شهاب الزهري ثقة، وصاحب الحديث، قد جمع كثيرا من الأحاديث حتى قال سعد: "ما أرى أحدا جمع بعد رسول الله ﷺ ما جمع ابن شهاب الزهري". وأنه كان فقيها أيضا كما يقول مالك بن أنس: "ما أدركت بالمدينة فقيها محدثا غير واحد. فقلت له: من هو؟ فقال: ابن شهاب الزهري".(٣١٤)

هناك راويان في الحديث منهما يدور الحديث إلى موصول ومرسل. هما: عبد الحميد. والزهري

المرسل إنما رواه عبد الحميد عن سعيد، والمتصل والموصول إنما رواه الزهري عن سعيد عن أبيه، فهذا على قاعدة الشافعي: إن المرسل إذا جاء موصولا من وجه آخر تبين صحة مخرج المرسل، وقاعدة البخاري إن الاختلاف في الوصل والإرسال: لا يقدم المرسل على الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد.(٣١٥)

كأنه يقول المرسل في مرتبة الوصل، فلا قدح ولا مانع بتقديمها على الموصول إذا كان وصله أحفظ من رواه المرسل.

تخريج الأحاديث

هناك صيغتان في الحديث

الصيغة الأولى: عن أبيه عن جده. هذه متصلة. والصيغة الثانية: عن سعيد أن جده حزناً. هذه مرسلة

---

(٣١٤) انظر: ابن سعد. **الطبقات الكبرى**. جـ٢. صـ٢٩٦.

(٣١٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٥٧٧.

الصيغة الأولى: عن سعيد عن أبيه عن جده.

أخرجها البخاري عن إسحاق بن نصر[٣١٦] وأبو داود عن أحمد بن صالح[٣١٧]، عن عبد الرزاق. وابن حبان من طريق محمد بن السري عن عبد الرزاق [٣١٨] والبخاري عن علي بن عبد الله ومحمود بن غيلان[٣١٩] والبخاري في الأدب المفرد عن علي بن عبد الله[٣٢٠] عن عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبيه: أن أباه جاء.....

الصيغة الثانية: عن سعيد أن جده حزناً

أخرجه البخاري عن بن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد. أن جده حزناً [٣٢١] كما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن جده حزناً.[٣٢٢]

تعارض الوصل والمرسل.

إذا تعارض الوصل والمرسل يرى فيه عدد الرواة الذين وصلوه وأرسلوه كما يرى فيها من هو أوثق منه. كما قال الخطيب في تعارض الوصل والإرسال: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه فيقدم المرسل على الوصل، وقال بعضهم: إن كان من أرسله أحفظ من الذي وصله فيقدم المرسل.[٣٢٣] ولكن هنا من وصله أحفظ من الذين أرسلوه.

---

(٣١٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (اسم الحزن). جـ ٨. صـ٤٣. رقم الحديث: ٦١٩٠.

(٣١٧) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. (د.ت). **سنن أبي داود**. (محقق) محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية. كتاب الأدب. باب (في تغيير الاسم القبيح). جـ٤. صـ٢٨٩. رقم الحديث: ٤٩٥٦.

(٣١٨) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. (١٤٠٨هـ -١٩٨٨م). **صحيح بن حبان**. (محقق) شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة. باب الأسماء والكنى. جـ١٣. صـ١٣٧. رقم الحديث: ٥٨٢٢.

(٣١٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (اسم الحزن). جـ ٨. صـ٤٣. رقم الحديث: ٦١٩٠.

(٣٢٠) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري. (هـ١٤٠٩ – ١٩٨٩م). **الأدب المفرد**. (محقق) محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار البشائر الإسلامية. باب (حزن). جـ ١. صـ٢٩٢. رقم الحديث: ٨٤١.

(٣٢١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (اسم الحزن). جـ ٨. صـ٤٣. رقم الحديث: ٦١٩٣.

(٣٢٢) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (١٤١٥ هـ -١٩٩٤م). **المعجم الكبير**. (محقق) حمدي بن عبد المجيد السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية. ط-٣. حزن بن أبي وهب. جـ٤. صـ٤٦. رقم الحديث: ٣٦٠٠.

(٣٢٣) انظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (١٤٠٩هـ). **الكفاية في علم الرواية**. (محقق) أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. بيروت: دار الكتب العلمية. صـ٤١١.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه متصلا، بينما أخرجه في موضع آخر عن بن جريج عن عبد الحميد بن جبير عن سعيد مرسلا، وكذلك قال قتادة وعلي بن زيد عن ابن المسيب مرسلا.

٢. يقول الحافظ ابن حجر: اختار البخاري الصيغة المتصلة لما رأى فيه قرينة تقتضي الاتصال لأن الزهري وصله صريحا، فإخراج البخاري الوجهين (المتصل والمرسل) على الاحتمال.

٣. ذكر ابن حجر قاعدة البخاري: إن الاختلاف في الوصل والإرسال: لا يقدح المرسل على الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل.

٤. هناك راويان في الحديث منهما يدور الحديث إلى موصول ومرسل. هما: عبد الحميد. والزهري. والزهري أحفظ من عبد الحميد.

٥. المرسل إنما رواه عبد الحميد عن سعيد، والمتصل والموصول إنما رواه الزهري عن سعيد عن أبيه.

٦. قصد الدارقطني بتتبعه هذا أن أكثر الروايات في هذه رويت مرسلة، ولكن البخاري اختار رواية مالك المتصلة، هذه تؤكد رواية مالك المتصل.

التحليل:

يعرف مما سبق أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه قدم رواية الموصول على المرسل رغم كون الآخرين رووها مرسلا، ولكن البخاري بقي على قاعدته لم يقدم المرسل على الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل، والزهري أحفظ من عبد الحميد، وكما يوجد في رواية الزهري لفظة صراحة بأنه سمع منه، وأيضا أخرج البخاري حديثين معا باحتمال أن الطريقين صحيحان عنده. وكأن الدارقطني أراد أن يورد جميع الأحاديث المتعلقة لهذه، كما أنه وضح الفرق بين حديث البخاري وغيره. والله أعلم.

الحديث الثالث عشر:

قال البخاري: حدثنا عاصم بن علي، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي شريح، أن النبي ﷺ قال: وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ» تَابَعَهُ شَبَابَةُ، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى، وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ الأَسْوَدِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.(٣٢٤)

يلاحظ هنا أن البخاري عنده وجهان في الحديث، الوجه الأول: طريقة ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح، وقدّمه على الثاني، والوجه الثاني: طريقة ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح: وَاللَّهِ لاَ يُؤْمِنُ «الَّذِي لاَ يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ». وقد تابعه شبابة وأسد بن موسى. وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، وتابعهم ابن أبي فديك وروح. وقال يزيد بن هارون وحجاج الأعور وأبو النضر كقول عاصم ومن تابعه.(٣٢٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبّع على البخاري بأنه أخرج حديث عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح، وقد تابعه شبابة وأسد بن موسى بينما الآخرون رووه عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة.

دفاع ابن حجر:

السبب الذي روى البخاري هذا الحديث على الطريقين لما ترجح عنده الوجهان عند بن أبي ذئب فذكر.(٣٢٦)

من روى عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح:

١. عاصم بن علي
٢. شبانة.

---

(٣٢٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأدب. باب (اثم من لا يؤمن جاره بوائقه). جـ ٨. صـ١٠. رقم الحديث: ٦٠١٦.

(٣٢٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٨٥.

(٣٢٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٣٧٨.

٣. أسد بن موسى

ومن روى عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة

١. حميد بن الأسود
٢. عثمان بن عمر
٣. أبو بكر بن عياش
٤. شعيب بن إسحاق

ومن الذين تابعوا ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة.

١. ابن وهب
٢. عبد العزيز الداوردي
٣. أبو عمر العقدي
٤. إسماعيل بن أبي أويس
٥. ابن معن
٦. ابن أبي فديك.

ومن الذين تابعوا ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح ببغداد

١. يزيد بن هارون
٢. أبو داود الطيالسي
٣. حجاج بن محمد
٤. روح بن عبادة
٥. آدم بن أبي إياس.

الملاحظة: كلهم ذهبوا إلى بغداد وسمعوا من أبي شريح. (٣٢٧)

تخريج الحديث:

رواية ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة:

أخرجها أحمد في مسنده عن إسماعيل بن عمر،(٣٢٨) وقال محققو مسند أحمد: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير إسماعيل بن عمر-وهو أبو المنذر الواسطي،

---

(٣٢٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. (١٣٧٩هـ). **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٤٤٣.

(٣٢٨) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١٣. صـ٢٦١. رقم الحديث: ٧٨٧٧.

وقال بعده: إذا اختلف في الصحابي في الرواية لا يضر، كما قال أحمد شاكر: إن الروايتين محفوظتان، وصنيع البخاري يشير إلى ذلك.(٣٢٩)

وأخرجه الحاكم عن ابن وهب بطريقة أبي هريرة، وقال بعده: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا الشكل.(٣٣٠)

وأخرجه أحمد عن روح وحجاج بطريقة أبي هريرة وأبي شريح، وقال محققو مسند أحمد: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقول روح عن أبي هريرة لا يضر، لأن الروايتين محفوظتان.(٣٣١)

رواية ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح:

أخرجها الطبراني في معجمه الكبير عن عاصم بن علي،(٣٣٢) وأحمد في مسنده عن يزيد بن هارون،(٣٣٣) وقال محققو مسند أحمد: إسناده صحيح على شرط الشيخين.(٣٣٤) والبيهقي في شعب الإيمان عن يحيى بن أبي بكير.(٣٣٥)

أقوال بعض الأئمة:

قال أحمد بن حنبل: أن من سمع بالمدينة، فإنه يقول عن أبي هريرة، وأن من سمع بالبغداد، فإنه يقول عن أبي شريح.(٣٣٦) فقال ابن حجر: الأكثر قالوا عن أبي هريرة فينبغي ترجيحهم، لأن الراوي إذا روى في بلده كان أتقن لما يحدث به في حال سفره، ولكن يعارضه أن سعيدا اشتهر بالرواية عن أبي هريرة، فمن قال عنه عن أبي هريرة فقد سلك الجادة، ومن قال عن أبي شريح فعنده زيادة العلم الذي ليس عند الآخرين، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه "عن أبي شريح" ومع ذلك صنيع البخاري يقتضي بتصحيح الوجهين، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح.(٣٣٧)

---

(٣٢٩) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١٣. صـ٢٦١.

(٣٣٠) انظر: الحاكم. **المستدرك على الصحيحين**. جـ٤. صـ١٨٢.

(٣٣١) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٢٦. صـ٢٩٢.

(٣٣٢) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الهاء. جـ٢٢. صـ١٨٧. رقم الحديث: ٤٨٧.

(٣٣٣) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. مسند القبائل. جـ٤٥. صـ١٣٩. رقم الحديث: ٢٧١٦٢.

(٣٣٤) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٤٥. صـ١٣٩.

(٣٣٥) البيهقي. **شعب الإيمان**. جـ١٢. صـ٨٦. رقم الحديث: ٩٠٨٧.

(٣٣٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٤٤٣.

(٣٣٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٤٤٣.

ما هو سلوك الجادة:

فإنه إذا اختلف على قتادة –مثلا –في حديث، فرواه بعض أصحابه عنه بسند غير مشهور، وآخر رواه عنه عن أنس ﷺ، فإنّ جانب من رواه بالوجه الأخير يضعُف، لاحتمال أن يكون وهِم بسبب شهرة هذا السند عن قَتادة.(٣٣٨) مثله اختلاف الرواة عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، وغيره عن أبي شريح، فيحتمل أن يقع الخطأ في رواية سعيد عن أبي هريرة لتعلقه بذهن من روى عنه بشهرته مع أبي هريرة.

فكان الإمام أحمد يرى أن الحديثين صحيحان لما رأى أنهما في كتاب الصحيح.(٣٣٩)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح، وقد تابعه شبابه وأسد بن موسى، بينما الآخرون رووه عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة. وتابعهم كثير.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: السبب الذي روى البخاري هذا الحديث على الطريقين لما ترجح عنده الوجهان عند بن أبي ذئب فذكر الحديثين معا، وذكر أيضا كل من تابع ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، وعن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي شريح.
٣. قال أحمد بن حنبل: أن من سمع بالمدينة، فإنه يقول عن أبي هريرة، وأن من سمع بالبغداد، فإنه يقول عن أبي شريح.
٤. قال ابن حجر: فمن قال عنه عن أبي هريرة فقد سلك الجادة، ومن قال عن أبي شريح فعنده زيادة العلم الذي ليس عند الآخرين.
٥. قال ابن حجر: صنيع البخاري يدل على تصحيح الوجهين، مع أن رواية أبي شريح أصح.
٦. صنيع الدارقطني يظهر أنه جاء بشيء غامض الذي لا يعرفه إلا من كان عنده دقة في الأحاديث، كما أنه يريد أن يوضح الفرق بين روايتين، لأن البعض يروي عن أبي شريح والبعض عن أبي هريرة.

---

(٣٣٨) انظر: عادل بن عبد الشكور. (١٤٢٥هـ). **قواعد العلل وقرائن الترجيح**. (د.م) دار المحدث للنشر والتوزيع. صـ٧٤.

(٣٣٩) انظر: إبراهيم النحاس. (١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م). **الجامع لعلوم الإمام أحمد**. الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث. جـ١٥. صـ٣١٤.

التحليل:

إن الدارقطني تتبع على رواية أبي شريح وأبي هريرة بسبب اشتباه الألفاظ فيه، كما أن رواية أبي هريرة أخرجها كثيرون عن ابن أبي ذئب، فيظهر ترجيحه على الآخر، ولكن قد وهم فيه سلك الجادة، لأن المقبري قد أكثر عن أبي هريرة، ونادر عنه عن أبي شريح، فإنّ جانب ما رواه بوجه أبي هريرة يضعُف لاحتمال أن يكون وهِم بسبب شهرة هذا السند، وأما حديث أبي شريح ففيه زيادة العلم الذي لم يوجد في حديث أبي هريرة، فيرجح الرواية التي فيه الزيادة خاصة إذا اختلف بين الثقات، ولكن كل من الروايتين محفوظتان، كما يؤكد ذلك صنيع البخاري في صحيحه.

الحديث الرابع عشر:

قال البخاري: حدثني إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي، عن أبيه، وكان أبوه من أهل بدر قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ، فقال: " مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ، قَالَ: مِنْ أَفْضَلِ المسْلِمِينَ أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ المَلاَئِكَةِ ".(٣٤٠)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة عن أبيه مرفوعا.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة عن أبيه وكان أبوه من أهل بدر: "مَا تَعُدُّونَ أَهْلَ بَدْرٍ فِيكُمْ ". وأخرجه من حديث حماد ويزيد بن هارون معا عن يحيى بن سعيد عن معاذ مرسلا ولم يسنده غير جرير، وقد خالفه الثوري فقال عن يحيى عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج.(٣٤١)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أسند حديث جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة عن أبيه. بينما الآخرون لم يسندوا الحديث بل رووه مرسلا مثل حماد عن يحيى عن معاذ مرسلا، ويزيد عن يحيى عن معاذ مرسلا، وخالفه سفيان الثوري عن يحيى عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج.

---

(٣٤٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب (شهود الملائكة بدرا). جـ ٥. صـ٨٠. رقم الحديث: ٣٩٩٢.

(٣٤١) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٨٧.

دفاع ابن حجر:

يفهم من صنيع البخاري أن طريقة حماد متصلة تقوي رواية جرير، لأن فيه "كان يقول لابنه يعني لرفاعة، يظهر أنه من أبيه. وكما رواية ابن منده عن عمارة بن غزية عن يحيى عن سعيد عن رفاعة بن رافع غير معاذ، ولعله عن ابن رفاعة بن رافع، وهذا يقوي رواية جرير في الجملة. وأما حديث الثوري، فإنه حديث آخر غير حديث بن رفاعة بن رافع.[٣٤٢]

تخريج الأحاديث:

الوجه الأول: رواية جرير عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع بن مالك الزرقي، عن أبيه، مرفوعا.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة،[٣٤٣] والبيهقي في دلائل النبوة[٣٤٤]من طريق الحسن بن سفيان، عن إسحاق بن إبراهيم، به. وابن ثرثال في جزئه،[٣٤٥] من طريق يوسف بن موسى. وابن حبان في صحيحه[٣٤٦]. والبيهقي في دلائل النبوة[٣٤٧] رواية يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد به.

ونقل ابن حبان قول أبي حاتم: فقال: هذا الحديث رواه جرير بن عبد الحميد، عن يحيى بن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع، عن أبيه، وكان أبوه وجده من أهل العقبة، قال: أتى جبريل النبي ﷺ، ورواه أيضا سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج، ولكن سفيان أحفظ من جرير وأتقن، وأفقه، وكان إذا حفظ الشيء لم يبال بمن خالفه.[٣٤٨]

---

(٣٤٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٩.

(٣٤٣) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. (١٤١٩هـ -١٩٩٨م). **معرفة الصحابة**. (محقق) عادل بن يوسف العزازي. الرياض: دار الوطن للنشر. معرفة فضيلة أهل بدر. جـ١. صـ١٠. رقم الحديث: ١٦.

(٣٤٤) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (١٤٠٥هـ). **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. بيروت: دار الكتب العلمية. باب (فضل ما شهد بدر). جـ٣. صـ١٥١.

(٣٤٥) ابن ثرثال، أبو الحسن أحمد بن عبد العزيز. (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م). **جزء ابن ثرثال**. (محقق) خلاف محمود عبد السميع. جـ١. صـ٧١. رقم الحديث: ١٦١.

(٣٤٦) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. جـ١٦. صـ٢٠٧. رقم الحديث: ٧٢٢٤.

(٣٤٧) البيهقي. **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. باب (فضل ما شهد بدر). جـ٣. صـ١٥٢.

(٣٤٨) انظر: ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. جـ١٦. صـ٢٠٧-٢٠٨.

والوجه الثاني: رواية حماد عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة بن رافع مرسلا.

أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط،[٣٤٩] والبيهقي في دلائل النبوة[٣٥٠] من طريق إسماعيل بن إسحاق، عن سليمان بن حرب، به. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق[٣٥١] من طريق آدم بن أبي إياس، عن حماد بن زيد، به، ولم يذكر كلام رفاعة ورافع.

والوجه الثالث: رواية سفيان عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع مرسلا:

أخرجه الطبراني في معجمه،[٣٥٢] وابن ماجه في سننه،[٣٥٣] وأحمد في مسنده،[٣٥٤] وابن حبان في صحيحه،[٣٥٥] عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن رافع بن خديج، قال: جاء جبريل أو ملك إلى النبي ﷺ. وابن أبي شيبة في مصنفه[٣٥٦] عن عبد الرحيم بن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة بن رافع الأنصاري، عن جده، أن ملكا أتى رسول الله ﷺ.

والوجه الرابع: رواية عبد الله بن لهيعة عن عمارة بن غزية عن يحيى بن سعيد، عن رفاعة بن رافع بن مالك الزرقي، عن أبيه، مرفوعًا:

رواه ابن منده في معرفته [٣٥٧] عن عمارة بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن رفاعة بن رافع بن مالك، قال: سمعت أبي يقول: أن جبريل قال: يا رسول الله، كيف أهل بدر فيكم؟.. والبغوي في

---

(٣٤٩) البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م). **التاريخ الأوسط**. (محقق) محمود إبراهيم زايد. القاهرة: مكتبة دار التراث. ممن مات في عهد النبي. جـ١. صـ٢٤. رقم الحديث: ٧٦.

(٣٥٠) البيهقي. (١٤٠٥هـ). **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. باب (فضل ما شهد بدر). جـ٣. صـ١٥١.

(٣٥١) ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٥. صـ١٨٤.

(٣٥٢) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الراء. جـ٤. صـ٢٧٧. رقم الحديث: ٤٤١٢.

(٣٥٣) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. باب (في فضائل أصحاب رسول الله). جـ١. صـ٥٦. رقم الحديث: ١٦٠.

(٣٥٤) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. مسند المكيين. جـ٢٥. صـ١٣٦. رقم الحديث: ١٥٨٢٠.

(٣٥٥) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. كتاب أخباره ﷺ. باب (فضل الأمة). جـ١٦. صـ٢٠٧. رقم الحديث: ٧٢٢٤.

(٣٥٦) ابن أبي شيبة. **مصنف ابن أبي شيبة**. كتاب الفضائل. باب (ما جاء في أهل بدر من الفضل). جـ٦. صـ٣٩٧. رقم الحديث: ٣٢٣٤٥.

(٣٥٧) ابن منده، محمد بن إسحاق. (١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م). **معرفة الصحابة**. (محقق) عامر حسن صبري. الإمارات العربية المتحدة: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة. باب الراء. جـ١. صـ٥٨٥.

معجم الصحابة[٣٥٨] والطبراني في الأوسط،[٣٥٩] والطبراني في الكبير،[٣٦٠] وأبو نعيم في معرفة الصحابة،[٣٦١] وعليه الوجه الأول والثاني رواية يحيى عن معاذ بن رفاعة بن رافع عن أبيه، وعن يحيى عن معاذ بن رفاعة بن رافع مرسلا، والوجه الثالث والرابع رواية يحيى عن عباية بن رفاعة وعن رفاعة بن رافع عن أبيه.

أما الوجه الأول والثاني: يشتركان فيه معاذ بن رفاعة، فالوجه الأول رواه جرير موصولا، وقد تفرد به جرير بن عبد الحميد، والوجه الثاني رواه حماد بن زيد مرسلا، وتابعه يزيد بن هارون، وعبد الرحيم بن سليمان، فيقدم المرسل في بعض الأوجه، وفيه إن كان من يرسله أتقن وأوثق على من أوصله الحديث. فينظر رتبة من روى الحديث عن معاذ بن رفاعة

أما الوجه الثالث: رواية سفيان عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خديج، وهو حديث آخر غير حديث رفاعة بن رافع[٣٦٢]

أما الوجه الرابع تفرد به ابن لهيعة عن عمارة، فقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عمارة بن غزية إلا ابن لهيعة.[٣٦٣] فابن لهيعة ليس هو ثقة حتى يحتج به، فقال ابن أبي حاتم: ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه.[٣٦٤] فالوجه الأخير يعتبر غير صحيح.

رتبة جرير بن عبد الحميد:

كان محدثا، وصدوقا، واختلط عليه حديث البعض، وكما تغير حاله في آخر عمره، وقال عنه أحمد بن حنبل: لم يكن بالذكي في الحديث، اختلط عليه حديث أشعث، وعاصم الأحول، حتى قدم عليه بهز فعرفه. وقال أبو حاتم، صدوق، تغيّر قبل موته وحجبه أولاده. وذكر البيهقي: قد نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ.[٣٦٥]

---

(٣٥٨) البغوي، عبد الله بن محمد. (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م). **معجم الصحابة**. (محقق) محمد الأمين بن محمد الجكني. الكويت: مكتبة دار البيان. باب الراء. جـ٢. صـ٣٣٤. رقم الحديث: ٦٨٥.

(٣٥٩) الطبراني. **المعجم الأوسط**. باب الألف. جـ١. صـ٤٧. رقم الحديث: ١٣١.

(٣٦٠) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الراء. جـ٥. صـ١٧. رقم الحديث: ٤٤٥٥.

(٣٦١) أبو نعيم. **معرفة الصحابة**. باب الراء. جـ٢. صـ١٠٤٢. رقم الحديث: ٢٦٤١.

(٣٦٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٩.

(٣٦٣) انظر: الطبراني. **المعجم الأوسط**. جـ١. صـ٤٨.

(٣٦٤) انظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (١٢٧١هـ-١٩٥٢م). **الجرح والتعديل**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. جـ٥. صـ١٤٨.

(٣٦٥) انظر: الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. جـ١. صـ ٣٩٤.

رتبة حماد بن زيد بن درهم الأزدي:

العلامة، الحافظ، الثبت، الثقة، محدث الوقت، أبو إسماعيل، الأفقه، وكان قد حفظ أكثر من أربعة آلاف حديث، ولا يعرف منه الخطأ في الأحاديث، وقال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت من حماد بن زيد. وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: ما رأيت شيخا أحفظ من حماد بن زيد. وقال أحمد بن حنبل: حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين، هو أحب إلي من حماد بن سلمة. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: حماد بن زيد ثقة، وحديثه أربعة آلاف حديث، كان يحفظها، ولم يكن له كتاب. وقال عبد الرحمن بن خراش الحافظ: لم يخطئ حماد بن زيد في حديث قط. قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أعلم من حماد بن زيد، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وما رأيت بالبصرة أحدا أفقه منه –يعني: حماد بن زيد.(٣٦٦)

رتبة يزيد بن هارون بن زاذي. الإمام أبو خالد السلمي، مولاهم الواسط:

كان ثقة، وعالما، ومحدثا، وحفظ أكثر من عشرين ألف حديث، ولم يعرف منه التدليس إلا الواحد. وقال علي ابن المدينيّ: ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون. قال يحيى بن يحيى: يزيد بن هارون أحفظ من وكيع. وقال أحمد بن حنبل: كان يزيد حافظا متقنا. وقال السّرّاج: سمعت علي بْن شعيب يقول: سمعت يزيد بن هارون يقول: أحفظ أربعة وعشرين ألف حديث بالإسناد ولا فخر، وأحفظ للشّاميّين عشرين ألف حديث، لا أسأل عنها. وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: ما دلست حديثا قطّ، إلّا حديثا واحدا عن عوف، فما بورك لي فيه. وقال أبو حاتم: يزيد ثقة إمام لا يسأل عن مثله.(٣٦٧)

رتبة عبد الرحيم بن سليمان

كان ثقة، صالح الحديث. قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، وأبو داود: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان عنده مصنفات قد صنف الكتب. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". (٣٦٨)

---

(٣٦٦) الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٧. صـ٤٥٩.

(٣٦٧) الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ٥. صـ٢٢٨.

(٣٦٨) المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ١٨. صـ٣٩.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث جرير عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة عن أبيه متصلا. بينما الآخرون لم يسندوا الحديث بل رووه مرسلا مثل حماد عن يحيى عن معاذ مرسلا، ويزيد عن يحيى عن معاذ مرسلا، وخالفهم جميعا سفيان الثوري عن يحيى عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج.

٢. يقول ابن حجر: أن طريقة حماد متصلة تقوي رواية جرير، لأن فيه "كان يقول لابنه يعني لرفاعة، يظهر أنه من أبيه. كما أن رواية ابن منده عن عمارة بن غزية عن يحيى عن سعيد عن رفاعة بن رافع غير معاذ، ولعله عن ابن رفاعة بن رافع، وهذا يقوي رواية جرير في الجملة. وأما حديث الثوري، فإنه حديث آخر غير حديث بن رفاعة بن رافع.

٣. هذا تحقيق حسن من الدارقطني حيث أشار إلى كل الروايات المتعلقة لحديث البخاري، وأما دفاع ابن حجر من باب الاحتمال، لأنه ذكر علة تؤيد على قوله.

التحليل:

حقّق الدراقطني هذا الحديث تحقيقا حسنا حيث أشار إلى الروايات المتعلقة بهذا الحديث كما أخرج حديث جرير متصلا، بينما الآخرون رووه مرسلا مثل حماد بن زيد، ويزيد بن هارون، وعبد الرحيم بن سليمان، وسبق في الحديث السابق، إذا تعارض الوصل والإرسال في حديث واحد، يقدم المرسل إذا كان من أرسله أوثق من الذي أوصله. فرواة المرسل هم أوثق من جرير بن عبد الحميد، فيرى الباحث أن يقدم رواية المرسل على رواية المتصل، ولكن جواب ابن حجر يستدعي أن حديث حماد بن زيد المرسل يقوي حديث جرير، فقال: يمكن أن يقول معاذ بن رفاعة "سمعت أبي" فيكون متصلا يقوي حديث ما قبله، فيظهر من جواب ابن حجر أنه حاول لمدافعة البخاري عن هذا الإشكال.

الحديث الخامس عشر:

قال البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن سعد الزهري، قال: حدثني صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد الساعدي، أنه قال: رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ جَالِسًا فِي المِسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمْلَى عَلَيْهِ: {لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ} [النساء: ٩٥] {وَالمجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} [النساء: ٩٥] "، قَالَ: فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَسْتَطِيعُ

الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ – وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى – فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنَّ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} [النساء: ٩٥]. (٣٦٩)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث الصحابي سهل بن الساعدي عن التابعي مروان عن الصحابي زيد بن ثابت.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث مروان عن زيد ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد، وهو صحيح إلا عن مروان. مسند سعد بن أبي وقاص.(٣٧٠)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث الأكابر عن الأصاغر، وهو الصحابي سهل بن سعد الساعدي روى عن التابعي مروان بن الحكم يروي عن الصحابي زيد بن ثابت.

دفاع ابن حجر

قال ابن حجر: عدم سماع مروان بن الحكم من النبي ﷺ لا ينفي الصحبة، كما قال فيه البخاري لم ير مروان بن الحكم النبي ﷺ، وقد ذكره ابن عبد البر في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ قبل عام أحد، وقيل عام الخندق، وثبت عن مروان نفسه أنه قال لما طلب الخلافة، فذكروا له بن عمر فقال: ليس بن عمر بأفقه مني ولكنه أسن مني، وكانت له صحبة، فهذا اعتراف منه بعدم صحبته، والسبب الذي يجعله لا يسمع من النبي ﷺ بيد أن سماعه كان ممكنا، هو أن النبي ﷺ نفى أباه إلى الطائف وما جاء إلا في أيام استخلاف عثمان، فقال ابن حجر: قد مرت رواية مروان بن الحكم مقرونة بالمسور بن مخرمة، ونبه هناك أيضا على أنها مرسلة.(٣٧١)

---

(٣٦٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد والسير. باب (قول الله تعالى: لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ). جـ ٤. صـ٢٥. رقم الحديث: ٢٨٣٢.

(٣٧٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٨٨.

(٣٧١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. صـ ٢٦٠. وانظر: وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م). **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل. جـ٣. صـ١٣٨٧.

رتبة مروان بن الحكم

مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، هو من كبار التابعين روى عن عمر، وعثمان، وعلي، وزيد. وأخذ عنه: سهل بن سعد –وهو أكبر منه –وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وعروة، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله،(٣٧٢) فثبت سماعه من زيد بن ثابت كما ثبت سماع سهل بن سعد منه. فحدث الصحابي عن التابعي يروي عن الصحابي عن النبي ﷺ.

رواية الأكابر عن الأصاغر

وهي أن يروي الراوي عن دونه في السن، واللقى أي زمن التلقي كرواية الزهري عن مالك، ويدخل فيها رواية الآباء عن الأبناء، كرواية العباس عمّ النبي ﷺ عن ابنه الفضل في حديث الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة، وهذا النوع قليل. وفائدة ضبط هذا النوع: الأمن من ظنّ الانقلاب في السند، وتنزيل الناس منازلهم.(٣٧٣)

أقسامها وأمثلتها:

١. رواية الصحابة عن التابعين: كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار. ورواية سهل بن سعد عن مروان بن الحكم.
٢. رواية التابعي عن تابعيه: كرواية يحي بن سعيد الأنصاري عن مالك.(٣٧٤)

---

(٣٧٢) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٣. صـ٤٧٦.

(٣٧٣) انظر: السبكي، محمود محمد خطاب. (١٣٥٣هـ). **المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود**. (محقق) أمين محمود محمد خطاب. القاهرة: مطبعة الاستقامة. جـ١. صـ١١.

(٣٧٤) انظر: محمود الطحان، أحمد النعيمي. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). **تيسير مصطلح الحديث**. (د.م) مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. جـ١. صـ٢٣٣.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير[٣٧٥] والترمذي في سننه[٣٧٦] والبيهقي في سننه الكبرى،[٣٧٧] والنسائي في سننه،[٣٧٨] وفي سننه الكبرى.[٣٧٩] والطحاوي في مشكل الأثار،[٣٨٠]

وكلهم رووه عن إبراهيم بن سعيد. وأحمد في مسنده عن سهل بن الساعدي عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت [٣٨١]

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، «وفي هذا الحديث رواية رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن رجل من التابعين رواه سهل بن سعد الأنصاري، عن مروان بن الحكم» ومروان لم يسمع من النبي ﷺ وهو من التابعين " هكذا روى غير واحد عن الزهري، عن سهل بن سعد نحو هذا».[٣٨٢] وفيه متابعة في طريق معمر، عن الزهري، أخرجه أحمد هذا الحديث من طريق قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت.[٣٨٣] وفيه شاهد عند أحمد من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء.[٣٨٤]

---

(٣٧٥) الطبراني. **المعجم الكبير**. ج ٥. ص١٢٣. رقم الحديث: ٤٨١٥.

(٣٧٦) الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٨م). **سنن الترمذي**. (محقق) بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. أبواب تفسير القرآن. باب (ومن سورة النساء). ج٥. ص٩٢. رقم الحديث: ٣٠٣٣.

(٣٧٧) البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤٣٢هـ -٢٠١١م). **السنن الكبرى**. (محقق) عبد الله بن عبد المحسن التركي. (د.م). مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية. كتاب السير. باب (من اعتذر بالضعف والمرض). ج٩. ص٤٠. رقم الحديث: ١٧٨١٦.

(٣٧٨) النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م). **سنن النسائي**. (محقق) عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. كتاب الجهاد. (فضل المجاهدين على القاعدين). ج٦. ص٩. رقم الحديث: ٣٠٩٩.

(٣٧٩) النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م). **السنن الكبرى**. (محقق) حسن عبد المنعم شلبي. بيروت: مؤسسة الرسالة. كتاب الجهاد. (فضل المجاهدين على القاعدين). ج٤. ص٢٧١. رقم الحديث: ٤٢٩٣.

(٣٨١) الطحاوي، أحمد بن محمد. (١٤١٥هـ، ١٤٩٤م). **شرح مشكل الأثار**. (محقق) شعيب الأرناؤوط. (د.م). مؤسسة الرسالة. ج٤. ص١٤٢. رقم الحديث: ١٤٩٧.

(٣٨١) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج٣٥. ص٤٨٠. رقم الحديث: ٢١٦٠٢.

(٣٨٢) انظر: الترمذي. **سنن الترمذي**. ج٥. ص٢٤٢.

(٣٨٣) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج٣٥. ص٤٨٠. رقم الحديث: ٢١٦٠١.

(٣٨٤) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج٣٠. ص٤٦٧. رقم الحديث: ١٨٥٠٧.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث مروان عن زيد ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد، وهو صحيح إلا عن مروان.

٢. يقول الحافظ ابن حجر: عدم سماع مروان بن الحكم من النبي ﷺ لا ينفي الصحبة، كما قال فيه البخاري لم ير مروان بن الحكم النبي ﷺ.

٣. يظهر من تتبع الدارقطني أنه يرجح حديث البخاري، وقال الصحيح ما رواه مروان، والحديث الذي في البخاري هو عن مروان، كأنه يريد أن يبين حكم رواية الأكابر عن الأصاغر.

التحليل:

أراد الدارقطني أن يوضح القاعدة التي وجدت في هذا الحديث، كما أنه أراد أن يكشف منهج البخاري في مثل هذا الحديث، فهذا النوع من الأحاديث ليس كثيرا بل هو قليل، وليس كل هذه الأحاديث مما تحتج بها، ولكن حديث سهل بن سعد عن مروان بن الحكم، قد صححه الترمذي في سننه،(٣٨٥) وكما ثبت اللقاء بين مروان بن الحكم، وبين سهل بن سعد، وليس هذا يقلل شأن الكتاب، بل يزيل الالتباس الذي وجد في هذا الحديث، كما صححه الدارقطني بقوله: الصحيح ما رواه مروان، كأنه يؤيد البخاري باختيار هذه الرواية بدلا عن غيره. والله أعلم.

(٣٨٥) انظر: الترمذي. **سنن الترمذي**. جـ٥. صـ٢٤٢.

المبحث الثاني: الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري وعرضها من الحديث السادس عشر إلى الثلاثين

سيتكلم الباحث في هذا المبحث من الحديث السادس عشر إلى الثلاثين، يتكلم فيها عن الأحاديث المنتقدة حسب ترتيب الدارقطني في كتابه الإلزامات والتتبع، كما يذكر الباحث دفاع ابن حجر من كتابه فتح الباري مقدمة فتح الباري، وأقوال العلماء إن وجدت، وتخريج الأحاديث حتى يصل الباحث إلى الجواب المقنع.

المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس عشر إلى عشرين

الحديث السادس عشر:

قال البخاري: حدثنا مكي بن إبراهيم، حدثنا هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلُثُ الإِسْلاَمِ».(٣٨٦)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق مكي بن إبراهيم عن هاشم عن عامر عن بن سعد عن أبيه.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن مكي بن إبراهيم عن هاشم عن عامر بن سعد عن سعد: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلُثُ الإِسْلاَمِ». قال: خالفه ابن أبي زائدة ويحيى الأموي وأبو أسامة رووه عن هاشم عن ابن المسيب عن سعد.(٣٨٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث مكي بن إبراهيم عن هاشم عن عامر عن سعد عن أبيه بينما الآخرون رووه عن هاشم عن ابن المسيب عن سعد.

---

(٣٨٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب (سعد بن أبي وقاص). ج ٥. ص٢٢. رقم الحديث: ٣٧٢٦.

(٣٨٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ١٩١.

دفاع ابن حجر:

قد أخرج البخاري حديث بن أبي زائدة بعد حديث مكي، وعلّقه رواية أبي أسامة والأموي التي أخرجها الإسماعيلي، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال لسبب معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه وصحة سماع هاشم منه ومن سعد جميعا.(٣٨٨)

تخريج الحديث:

يمكن لنا أن نخرج هذا الحديث بثلاثة طرق.

الطريقة الأولى: طريقة مكي بن إبراهيم عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن وقاص، قد تقدم تخريجه في أصل الحديث من قبل، أخرج البخاري في صحيحه.(٣٨٩)

والطريقة الثانية: طريقة ابن أبي زائدة عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب عن سعد بن وقاص. أخرجه البخاري في صحيحه (٣٩٠) وابن ماجه في سننه(٣٩١)، وتابعه أسامة، أخرجه البزار في مسنده (٣٩٢).

وقال البزار: هذا الحديث من طريقة ابن أبي زائدة عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب عن سعد بن وقاص، وقد روي عن بن سعد، من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد أحسن إسنادا يروى في ذلك، وأيضا أن هاشم بن هاشم هذا، فليس به بأس، وقد روى عنه غير واحد.(٣٩٣)

والطريقة الثالثة: طريقة مكي بن إبراهيم عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب، عن سعد بن أبي وقاص. أخرجه أحمد في فضائل الصحابة.(٣٩٤) والدولابي في الكنى والأسماء.(٣٩٥)

---

(٣٨٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٧.

(٣٨٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب (سعد بن أبي وقاص). جـ ٥. صـ٢٢. رقم الحديث: ٣٧٢٦.

(٣٩٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب (سعد بن أبي وقاص) جـ ٥. صـ٢٢. رقم الحديث: ٣٧٢٧.

(٣٩١) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. باب (في فضائل أصحاب الرسول). جـ١. صـ٩٤. رقم الحديث: ١٣٢.

(٣٩٢) البزار. **مسند البزار**. جـ٣. صـ٢٨٧. رقم الحديث: ١٠٧٩.

(٣٩٣) البزار. **مسند البزار**. جـ٣. صـ٢٨٧. رقم الحديث: ١٠٧٩.

(٣٩٤) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م). **فضائل الصحابة**. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ٢. صـ٧٥٣. رقم الحديث: ١٣٢٠.

(٣٩٥) الرازي، محمد بن أحمد. (١٤٢١هـ –٢٠٠٠م). **الكنى والأسماء**. (محقق) أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. بيروت: دار ابن حزم. جـ١. صـ٢٨. رقم الحديث: ٧٩.

وقد ثبت سماع هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب، وعن عامر بن سعد جميعا.[٣٩٦]

رتبة ابن أبي زائدة:

يحيى بن زكريا، الحافظ، العلم، الحجة، وثّقه أحمد، ويحيى بن معين: وقال ابن المديني: هو من الثقات. وقال مرة: لم يكن أحد بالكوفة بعد الثوري أثبت من ابن أبي زائدة. وقال أيضا: انتهى العلم إلى الشعبي في زمانه، ثم إلى الثوري في زمانه، ثم إلى يحيى بن أبي زائدة في زمانه. وقال النسائي: ثقة، ثبت. وقال أبو حاتم: مستقيم الحديث، ثقة.[٣٩٧]

رتبة مكي بن إبراهيم

مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد التميمي، الإمام، الحافظ، الصادق، وأورد الذهبي أقوال العلماء بتعديله بأنه ثقة، وصالح، ومحله الصدق، وليس به بأس، ومأمون، وقال الكوسج: سألت أحمد عن مكي، فقال: ثقة. وروى: أحمد بن زهير، عن يحيى: صالح، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال العجلي: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، قال الدارقطني: مكي: ثقة، مأمون.[٣٩٨]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث مكي بن إبراهيم عن هاشم عن عامر عن سعد عن أبيه بينما الآخرون رووه عن هاشم عن ابن المسيب عن سعد.
٢. يقول ابن حجر: قد أخرج البخاري حديث بن أبي زائدة بعد حديث مكي، وعلّقه رواية أبي أسامة والأموي التي أخرجها الإسماعيلي، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال لسبب معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه، وصحة سماع هاشم منه ومن سعد جميعا.
٣. أخرج البخاري طريقين معا في كتابه، وقدم رواية ابن سعد على رواية سعيد بن المسيب بسبب معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه على غيره.
٤. يشير الدارقطني إلى البخاري أنه أخذ الرواية التي تخالف الجميع، كلهم رووه عن هاشم عن سعيد بن المسيب، إلا مكي بن إبراهيم رووه عن هاشم عن بن سعد عن أبيه.

---

(٣٩٦) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٦. صـ٢٠٦.

(٣٩٧) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٧. صـ٣٣٧.

(٣٩٨) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. صـ٥٤٩-٥٥٢.

٥. ثبت في السنة روايتين معا، وليس فيه الإشكال، كما قال البزار: ثبت عن ابن أبي زائدة عن هاشم بن هاشم عن سعيد بن المسيب عن سعد بن وقاص، وقد روي عن بن سعد، من غير هذا الوجه.

التحليل:

اعترض الدارقطني على البخاري بأنه تفرد بروايته عن عامر بن سعد، وأما غير البخاري أخرج عن ابن المسيب، وقال ابن حجر أخرج البخاري على الاحتمال لسبب معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه، وصحة سماع هاشم منه ومن سعد جميعا. وكأن الدارقطني قصد هنا لبيان أن الطريقين صحيحان، وذلك أن هاشم بن هاشم قد ثبت سماعه من سعيد بن المسيب، ومن عامر بن سعد معا، وأيضا مكي بن إبراهيم، وابن أبي زائدة هما ثقتان، ولكن مكي بن إبراهيم، خالفه ابن أبي زائدة، وأبي أسامة، ويحيى بن أمية في روايتهم عن سعيد بن المسيب، وثبت في رواية أحمد، والدولابي، عن مكي بن إبراهيم عن هشام عن سعيد بن المسيب عن سعد بن وقاص بدون عامر بن سعد. فيحتمل أن يكون الحديث قد روي من عامر، وعن سعيد بن المسيب معا. فيمكن أن يعرف عامر بن سعد حديث أبيه سعد بن وقاص. والله أعلم.

الحديث السابع عشر:

قال البخاري: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا محمد بن طلحة، عن طلحة، عن مصعب بن سعد، قال: رأى سعد ﷺ، أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ» فقال النبي ﷺ: «هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعَفَائِكُمْ».(٣٩٩)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث سليمان بن حرب، عن محمد بن طلحة، عن طلحة، عن مصعب بن سعد مرسلا.

تتبع الدارقطني:

أخرج البخاري عن سليمان بن حرب عن محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب رأى سعد أن له فضلا، فقال النبي ﷺ.... وقال الدارقطني: هذا مرسل.(٤٠٠)

---

(٣٩٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد والسير. باب (من استعان بالضعفاء). جـ ٤. صـ٣٦. رقم الحديث: ٢٨٩٦.

(٤٠٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ١٩٤.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج في أصل الباب حديثا مرسلا دون الموصول.

دفاع ابن حجر:

قال ابن حجر: إن صورة هذا الحديث مرسل، لأن مصعبا لم يدرك زمان هذا القول، لكنه موصول في الأصل، وقد عرف من رواية مصعب بن سعد عن أبيه، وقد ذهب البخاري في كتابه مثل هذا كثيرا، وذلك لو كان الراوي معروفا أو مشهورا برواية عن شخص معين، يكتفي بذكر رجل دون غيره، ولكن سيعرف أنه منه. وقد روي مقرونا بأبيه أكثر من كتاب، وقد روي في سنن النسائي، وفي مستخرج الإسماعيلي، وأبي نعيم في الحلية، وفي الجزء السادس من حديث أبي محمد بن صاعد من حديث مصعب بن سعد عن أبيه أنه رأى فذكره، وقد عمل مثل هذا الدارقطني في كتابه، ولكن لا يتتبعها. (٤٠١)

تخريج الحديث:

قد وجد الباحث هذا الحديث روي مرة عن مصعب بن سعد، ومرة عن مصعب بن سعد عن أبيه.

الطريقة الأولى: مصعب بن سعد: رواه أبو نعيم في الحلية بغير أبيه من طريق مصعب بن سعد بن أبي وقاص، قال: رأى سعد أن له، فضلا على من دونه....(٤٠٢) والبيهقي في سننه الكبرى عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد أن له فضلا على من دونه،(٤٠٣) والبغوي في شرح السنة عن طريق مصعب بن سعد، قال: رأى سعد أن له فضلا على من دونه، فقال بعده: هذا حديث صحيح.(٤٠٤)

الطريقة الثانية: مصعب بن سعد، عن أبيه: أخرجه النسائي من طريق مصعب بن سعد، عن أبيه، أنه ظن أن له فضلا على من دونه من أصحاب النبي ﷺ،.... بزيادة لفظ، وهي: فقال نبي الله

---

(٤٠١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٢. جـ ٦. صـ ٨٨.

(٤٠٢) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (١٣٩٤هـ -١٩٧٤م). **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. مصر: السعادة. جـ٥. صـ٢٦.

(٤٠٣) البيهقي. **السنن الكبرى**. جـ٣. صـ٤٨٠. رقم الحديث: ٦٣٨٩.

(٤٠٤) البغوي، الحسين بن مسعود. (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م). **شرح السنة**. (محقق) شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش. دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي. كتاب الرقاق. باب (الفقراء). جـ١٤. صـ٢٦٤. رقم الحديث: ٤٠٦١.

ﷺ: «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم». [٤٠٥] وأخرج البيهقي في سننه الكبرى عن مصعب بن سعد، عن أبيه: " أنه ظن أن له فضلا على من دونه.[٤٠٦]

وقال ابن حجر: " قد اعتمد البخاري كثيرا من أمثال هذا السياق، فأخرجه على أنه موصول إذا كان الراوي معروفا بالرواية عمن ذكره".[٤٠٧] وقال السخاوي: من اشتهر بصحبة أبيه أو قريبه أو مولاه إذا جاءت الرواية عنه بأي صيغة كانت، حملت على أنه أخذ ذلك عنه، كهذه وكرواية عروة عن عائشة، ورواية عكرمة عن ابن عباس ﷺ، حيث لا يكون في السياق ما يقتضي أنه أخذ ذلك عنه صريحا.[٤٠٨]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن سليمان بن حرب عن محمد بن طلحة عن أبيه عن مصعب رأى سعد أن له فضلا، فقال النبي ﷺ.... وقال: هذا مرسل.
٢. ويقول ابن حجر: "قد اعتمد البخاري كثيرا من أمثال هذا السياق، فأخرجه على أنه موصول إذا كان الراوي معروفا بالرواية عمن ذكره.
٣. إن الدارقطني كان يعمل مثل هذه كما قال ابن حجر، فتتبعه على البخاري يشعر أنه لا يقبل مثل هذه، أو كان نيته لإظهار القاعدة مثل هذا الحديث حتى لا يشك أحد في حديث البخاري.

التحليل:

انتقد الدارقطني رواية سليمان بن حرب بأن البخاري روى عن مصعب يروي عن سعد يشبه المرسل؛ لأنه لم يكن موجودا في ذلك الزمن، فعمل الدارقطني هنا يشعر على أنه يريد أن يستنبط مذهب البخاري من هذا. فهذه الصورة في الحديث تشبه صورة المرسل، لأن مصعب لم يكن في زمن سعد، مع أنه يحدث عنه، ولكنه موصول باحتمال أنه أخذ من أبيه، كما ثبت أيضا في السنة عن مصعب عن أبيه، وهذا مما ينتهج به البخاري في صحيحه، بأن من اشتهر بصحبة أبيه أو قريبه أو مولاه، إذا جاءت الرواية عنه بأي صيغة كانت، حملت على أنه أخذ ذلك عنه. فهذه الرواية من

---

(٤٠٥) النسائي. **سنن النسائي**. جـ٦. صـ٤٥.

(٤٠٦) البيهقي. **السنن الكبرى**. جـ٣. صـ٤٨٠.

(٤٠٧) ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٢.

(٤٠٨) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٩هـ -١٩٩٩م). **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. (محقق) إبراهيم باجس عبد المجيد. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. جـ٢. صـ٩١٧.

رواية مصعب بن سعد، قد رواه عن أبيه واشتهر به، وإذا حذفت من رواية مصعب بن سعد أبوه، لا يعتبر أنه مرسل، بل إنه متصل. فيحتمل أن الدارقطني وجد الروايتين عن مصعب، مرة عن مصعب عن أبيه، ومرة عن مصعب مرسلا، ووجد عند البخاري رواية مصعب مرسلا بدون أبيه فتتبعه لذكر الاختلاف بينهما. والله أعلم.

الحديث الثامن عشر:

قال البخاري: حدثنا أصبغ، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: "مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلاَ اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى"، وقال سليمان، عن يحيى، أخبرني ابن شهاب، بهذا، وعن ابن أبي عتيق، وموسى، عن ابن شهاب، مثله، وقال شعيب، عن الزهري، حدثني أبو سلمة، عن أبي سعيد، قوله، وقال الأوزاعي، ومعاوية بن سلام، حدثني الزهري، حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وقال ابن أبي حسين، وسعيد بن زياد، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، قوله، وقال عبيد الله بن أبي جعفر، حدثني صفوان، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب، قال: سمعت النبي ﷺ.(٤٠٩)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث الزهري عن يونس ثم أورد الاختلافات التي توجد في الحديث.

الأول: يونس، ويحيى بن سعيد، وابن أبي عتيق، وموسى: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

والثاني: شعيب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد موقوفا.

والثالث: الأوزاعي، ومعاوية بن سلام، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

والرابع: ابن أبي حسين، وسعيد بن زياد، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، موقوفا.

والخامس: صفوان، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب، قال: سمعت النبي ﷺ.

---

(٤٠٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأحكام. باب (بطانة الإمام وأهل مشورته). جـ ٩. صـ٧٧. رقم الحديث: ٧١٩٨.

تتبع الدارقطني:

يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ: "مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ،" مرفوعا، وتابعه سليمان بن بلال عن يحيى وابن أبي عتيق وموسى عن الزهري بهذا، ووقّفه شعيب عن الزهري. وتابعه ابن أبي الحسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد في الموقوف، بينما الأوزاعي ومعاوية بن سلام رويا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وقال عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي أيوب عن النبي ﷺ.(٤١٠)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث الزهري عن يونس مرفوعا، ثم ذكر الموقوفات والمرفوعات في ذلك الحديث.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. نقل قول الكرماني: "محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة". وهي: الأول: أبو سعيد، والثاني: أبو هريرة، والثالث: أبو أيوب، ثم قال ابن حجر بعده: هذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد، واختلف على التابعي في صحابيه، (وهي: أبو سعيد، وأبو هريرة) فأما صفوان فجزم بأنه عن أبي أيوب، وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة؟

٢. أما الاختلاف في وقفه ورفعه فلا تأثير له، لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد.

٣. الرواية الموقوفة لفظا مرفوعة حكما، ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقة بن أبي حسين، وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد.

٤. إذا لم يبق إلا الزهري وصفوان، فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات.

٥. أخرج البخاري طريق أبي سعيد موصولة لما يترجح عنده هذه الطريقة، وأورد البقية بصيغ التعليق.

٦. إن الخلاف المذكور لا يقدح في صحة الحديث، إما على الطريقة التي بيّنها ابن حجر من الترجيح، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح.

---

(٤١٠) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ١٩٧.

٧. وجد في الأدب المفرد للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل.(٤١١)

٨. حكى البخاري هذه الأوجه كلها، وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رووه كذلك، ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم.(٤١٢)

قال الأثيوبي: خلاصة هذه القضية أن هذا الحديث صحيح بطرقه الثلاثة، وإنما الكلام في ترجيح واحد منها، فظاهر صنيع البخاريّ ترجيح كونه من مسند أبي سعيد الخدريّ، ومال إليه ابن حجر، لكن كونه من مسند أبي هريرة ﷺ أيضا وجد مرجحا، كما ذكر ابن حجر في آخر كلامه عند تخريجه من الأدب المفرد، فبقيت رواية صفوان عن أبي أيوب مرجوحة.(٤١٣)

تخريج الحديث:

هناك ثلاثة من الصحابة، رووه هذا الحديث: منهم:

الأول: أبو سعيد: رواه يونس،(٤١٤) ويحيى بن سعيد،(٤١٥) وابن أبي عتيق، وموسى(٤١٦) : عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ،(٤١٧)

الثاني: أبو هريرة: رواه الأوزاعي، ومعاوية بن سلام، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.(٤١٨)

الثالث: أبو أيوب: رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب، قال: سمعت النبي ﷺ.(٤١٩)

---

(٤١١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٣. صـ ١٩٢.

(٤١٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨١.

(٤١٣) انظر: الإثيوبي: محمد بن علي بن آدم بن موسى الوَلَّوِي. (١٤١٦هـ -١٩٩٦م). **ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**. روم: دار آل للنشر والتوزيع. جـ٣٢. صـ٣١٨.

(٤١٤) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. باب (بدء الخالق). جـ١٤. صـ٧٢. رقم الحديث: ٦١٩٢.

(٤١٥) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب آداب القاضي. باب (ما يشاور). جـ١٠. صـ١٩٠. رقم الحديث: ٢٠٣١٧.

(٤١٦) البيهقي. **شعب الإيمان**. طاعة أولي الأمر. جـ٩. صـ٥٠١. رقم الحديث: ٧٠١٩.

(٤١٧) الطحاوي. **شرح مشكل الآثار**. جـ٥. صـ٣٥٦. رقم الحديث: ٢١١٣.

(٤١٨) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب آداب القاضي. باب (ما يشاور). جـ١٠. صـ١٩٠. رقم الحديث: ٢٠٣١٧.

(٤١٩) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب آداب القاضي. باب (ما يشاور). جـ١٠. صـ١٩٠. رقم الحديث: ٢٠٣١٨.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ: مرفوعا، وتابعه سليمان بن بلال عن يحي وابن أبي عتيق وموسى عن الزهري بهذا، ووقّفه شعيب عن الزهري. وتابعه ابن أبي الحسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد في الموقوف، بينما الأوزاعي ومعاوية بن سلام رويا عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وقال عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي أيوب عن النبي ﷺ.

٢. يقول ابن حجر: حكى البخاري هذه الأوجه كلها، وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رووه كذلك، ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم. كما أن البخاري أخرج طريق أبي سعيد موصولة لما يترجح عنده هذه الطريقة، وأورد البقية بصيغ التعليق.

٣. أراد الدارقطني أن يظهر صنيع البخاري بإخراج حديث يونس عن الزهري موصولا، ثم علّق الروايات كلها الموقوفة والمرفوعة من صحابيين مختلفين. كما كان دفاع ابن حجر محتملا، لذا نقل أدلة عن العلماء لدفاع عن البخاري.

التحليل:

اعترض الدارقطني على هذه الروايات من أنها رويت مرفوعة وموقوفة، وذلك أن لهذا الحديث ثلاثة أوجه، رووه عن ثلاثة من الصحابة، فجزم في رواية صفوان على أنه أبو أيوب، واختلف عند الزهري أهو أبو سعيد أو أبو هريرة. فرجح رواية أبي سعيد عند الزهري لما رووه أكثر من اثنين عن الزهري، فبقي رواية أبي هريرة عن الزهري مرجحا، إلا أن البخاري رجح رواية أبي هريرة عن الزهري في الأدب المفرد، فالقضية هنا بترجيح رواية من بعض ثلاث روايات، فبقي رواية الزهري عن أبي سعيد، ورواية أبي أيوب عن الصفوان، من بين هذه الروايات يقدم الباحث رواية الزهري عن أبي سعيد؛ لأن الزهري أحفظ من الصفوان. والله أعلم.

الحديث التاسع عشر:

قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال الزهري عن سهل بن سعد، قال: "شَهِدْتُ المتَلاَعِنَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ

أَمْسَكْتُهَا" قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَاكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ:" إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا، كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ، فَهُوَ. وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ.(٤٢٠)

يلاحظ هنا أن البخاري قد أخرج حديث ابن عيينة عن الزهري عن سهل بن سعد. وفيه فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري من حديث ابن عيينة عن الزهري عن سهل: فرّق بين المتلاعنين. وهذا مما وهم فيه ابن عيينة من أصحاب الزهري. قالوا: فطلقها قبل أن يأمره النبي ﷺ، فكان فراقه إياه سنة. ولم يقل أحد منهم أن النبي ﷺ فَرَّقَ بينهما.(٤٢١)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث ابن عيينة عن الزهري عن سهل، وفيه وهم ابن عيينة من أصحاب الزهري، لأنه تفرد بقول "إن النبي ﷺ فَرَّق بين المتلاعنين".

دفاع ابن حجر:

قال ابن حجر: ما رأيت هذا الحديث في البخاري بتمامه، وإنما ذكر البخاري بهذا الإسناد طرفا منه، وكأنه اختصره لهذه العلة، فبطل الاعتراض عليه.(٤٢٢)

تخريج الأحاديث:

حديث سفيان عن الزهري عن سهل بن سعد:

أخرجه أبو داود في سننه عن مسدد ووهب بن بيان وأحمد بن عمرو بن السرح وعمرو بن عثمان، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سهل بن سعد، –قال مسدد: نفس الفظ عند البخاري (فيه فَرَّقَ النبي ﷺ). وقال بعده: لم يتابع ابن عيينة أحد على أنه فرق بين المتلاعنين.(٤٢٣)

---

(٤٢٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الحدود. باب (من أظهر الفاحشة). جـ ٨. صـ١٧٤. رقم الحديث: ٦٨٥٤.

(٤٢١) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٠٠.

(٤٢٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨١.

(٤٢٣) أبو داود. **سنن أبي داود**. أول كتاب النكاح. باب (اللعان). جـ٣. صـ٥٦٥. رقم الحديث: ٢٢٥١.

وأخرجه الشافعي في مسنده عن سفيان، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد قال: شهدت المتلاعنين.....فقال بعده: ثم ساق الحديث فلم يتقنه إتقان هؤلاء.(٤٢٤)

حديث سفيان عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر

أخرجه البخاري في صحيحه عن عمرو بن زرارة، أخبرنا إسماعيل، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عمر: رجل قذف امرأته، فقال: «فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيِ بَنِي عَجْلَانَ».(٤٢٥)

وأخرجه البيهقي في سننه عن سفيان عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: فيه «فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيِ بَنِي عَجْلَانَ». (٤٢٦)

وأخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان، قال: ثنا أيوب السختياني، أنه سمع سعيد بن جبير، يقول: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَجُلٌ لَاعَنَ امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ بِيَدِهِ هَكَذَا بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى: «فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيِ بَنِي عَجْلَانَ».(٤٢٧)

وقال البيهقي: على قول أبي داود (لم يتابع ابن عيينة...) يعني بذلك في حديث الزهري عن سهل بن سعد، لا ما رويناه عن الزبيدي، عن الزهري. يريد أن ابن عيينة لم ينفرد بها، وقد تابعه عليها الزبيدي. وذكر البيهقي بعد هذا حديث ابن عمر المذكور،(٤٢٨) والمراد من هذا أن الفرقة لم تقع بالطلاق، ومعنى التفريق تبيينه ﷺ الحكم لإيقاع الفرقة بدليل قوله: قبل أن يأمره ﷺ بذلك.(٤٢٩)

وقال المقبل هادي في تحقيق كتاب الإلزامات والتتبع: قد أخرج البخاري الموضع المنتقد وهو قوله: ففرق بينهما. فالظاهر صحة الاعتراض. هذا بالنظر إلى رواية الزهري عن سهل وإلا فقد جاء في حديث ابن عمر أَنَّ رَجُلًا قَذَفَ امْرَأَتَهُ فَأَحْلَفَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا».(٤٣٠)

---

(٤٢٤) الشافعي. **مسند الشافعي**. جـ١. صـ٢٦٩.

(٤٢٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (صداق الملاعنة). جـ ٧. صـ٥٥. رقم الحديث: ٥٣١١.

(٤٢٦) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب اللعان. باب (سنة اللعان). جـ٧. صـ٦٥٩. رقم الحديث: ١٥٣٢٥.

(٤٢٧) الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير. (١٩٩٦م). **مسند الحميدي**. (محقق) حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. دمشق: دار السقا. جـ١. صـ٥٤٣. رقم الحديث: ٦٨٧.

(٤٢٨) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب اللعان. باب (سنة اللعان). جـ٧. صـ٦٥٩. رقم الحديث: ١٥٣٢٥.

(٤٢٩) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. (١٤٣١هـ -٢٠١٠م). **مختصر سنن أبي داود**. (محقق) محمد صبحي بن حسن. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. كتاب الطلاق. باب (في اللعان). جـ٢. صـ٦٦. رقم الحديث: ٢٢٥١.

(٤٣٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٠٠.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أن في حديث سفيان بن عيينة عن الزهري عند البخاري فيه لفظة فرّق بين المتلاعنين، بينما أصحاب الزهري قالوا: فطلّقها قبل أن يأمره النبي ﷺ، فكان فراقه إياه سنة. ولم يقل أحد منهم أن النبي ﷺ فرّق بينهما.

٢. يقول ابن حجر: إنما ذكر البخاري بهذا الإسناد طرفا منه، وكأنه اختصره لهذه العلة، فبطل الاعتراض عليه.

٣. كأن ابن حجر لم يقبل قول الدارقطني على أنه من تفرد ابن عيينة، بل قال على أن البخاري ذكره مختصرا، ولكن الأصل كما يقول أصحابه، فلا ينبغي الاعتراض.

٤. لكن البيهقي قال ليس هو تفرد ابن عيينة، وإنما تابعه الزبيدي، والمراد من هذا أن الفرقة لم تقع بالطلاق، ومعنى التفريق: تبيينه ﷺ الحكم لإيقاع الفرقة بدليل قوله: قبل أن يأمره ﷺ بذلك.

٥. على قول البيهقي أن الحديث هكذا ليس مختصرا، ولكن معناه التبيين قبل التفريق.

٦. الملاحظة التي أعطى الدارقطني هنا أن رواية البخاري عن ابن عيينة مخالف للجميع، كأنه تفرد به.

التحليل:

اعترض الدارقطني هنا على البخاري بأنه روى حديثا فيه فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين، مخالفا ما رواه الآخرون، وفيه "طلقها قبل أن يأمرها النبيﷺ"، وذلك أن الانتقادات التي وجهت إلى البخاري بأنه أخرج حديث ابن عيينة عن الزهري عن سهل، وفيه تفرد بابن عيينة عن غير من روى عن الزهري بأن النبي ﷺ فرق بين المتلاعنين، فأجابه الحافظ ابن حجر: لم يخرجه البخاري بتمامه في صحيحه، كما أنه اختصره لهذه العلة، فالاعتراض على هذا الأمر باطل. ويمكن أن يؤول التفريق بالتبيين كما ذكره البيهقي، فعرف البخاري هذه العلة فأخرجه مختصرا ليظهر الاختلاف فيها، وهذه العلة خاصة في رواية ابن عيينة عن الزهري عن سهل، أما في رواية ابن عمر فقد ثبت أنه فرّق بين المتلاعنين. والله أعلم.

الحديث العشرون:

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن منير، سمع أبا النضر، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، قال: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا العَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوِ الغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا».(٤٣١)

يلاحظ هنا أن البخاري قد أخرج حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي عن النبي ﷺ.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل: "رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا" لم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه وباقي الحديث صحيح.(٤٣٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، خالف فيه غيره مما أوثق منه.

دفاع ابن حجر:

قد تكلم ابن حجر عنه نقلا عن بعض العلماء:

١. قال الدوري عن بن معين في حديثه عندي ضعف.
٢. وقد حدث عنه يحي القطان ويكفيه رواية يحي عنه.
٣. وقال عمرو بن علي: لم أسمع عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه قط.
٤. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.
٥. وقال بن المديني صدوق.
٦. وقال الدارقطني: خالف فيه البخاري الناس وليس هو بمتروك.
٧. وذكره بن عدي في الكامل وأورد له أحاديث.
٨. وقال بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء.
٩. وقال ابن حجر: احتج به البخاري كما قال الدارقطني وأبو داود والنسائي والترمذي.(٤٣٣)

---

(٤٣١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد والسير. باب (فضل رباط يوم في سبيل الله). جـ ٤. صـ٣٥. رقم الحديث: ٢٨٩٢.

(٤٣٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٠١.

(٤٣٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٦. صـ ٨٦.

١٠. قد تفرد عبد الرحمن بهذه الزيادة.(٤٣٤)

رتبة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار

كان البخاري ممن يحتج به في كتابه، فأخرج عنه في الوضوء، والزكاة، والبيوع، والجهاد، وغير موضع عن علي بن عبد الله، وسالم بن قتيبة، وعبد الصمد، وأبي النضر هاشم بن القاسم، وقرة بن حبيب، والحسن بن موسى الأشيب، وأبي علي الجعفي عنه عن أبيه، وزيد بن أسلم، وأبي حازم سلمة بن دينار.(٤٣٥)

وقال ابن حبان: يروي عن أبيه، وزيد بن أسلم، وروى عنه العراقيون، وكان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ في روايته لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وكان يحيى القطان يحدث عنه، وكان البخاري ممن يحتج به في كتابه، ويتركه حماد بن سلمة، وقال: أخبره الهمداني، قال عن عمرو بن علي، قال: لم أسمع عبد الرحمن يحدث عن عبد الله بن دينار بشيء قط.(٤٣٦)

اختلف أقوال الأئمة بتعديله وتجريحه، منهم يحتجون به مثل يحي القطان، وابن المديني، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، ومنهم لا يحتجون به مثل ابن حبان، وابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني، وقال ابن حبان: لا يحتج بحديثه إذا انفرد كما أنه ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ في روايته.

تخريج الحديث:

رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار

أخرجه الترمذي عن أبي بكر بن أبي النضر، عن أبي النضر البغدادي، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال: رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا.... وقال الترمذي بعده: هذا حديث حسن صحيح.(٤٣٧)

---

(٤٣٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٢.

(٤٣٥) الباجي، سليمان بن خلف. (هـ١٤٠٦ -١٩٨٦م). **التعديل والتجريح**. (محقق) أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع. جـ٢. صـ٨٧٠.

(٤٣٦) انظر: بن حبان، محمد بن أحمد. (١٣٩٦هـ). **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. (محقق) محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي. جـ ٢. صـ ٣١.

(٤٣٧) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب فضائل الجهاد. باب (ما جاء في فضل المرابط). جـ٤. صـ١٨٨. رقم الحديث: ١٦٦٤.

وأخرجه أحمد في مسنده عن هاشم بن القاسم، عن عبد الرحمن يعني بن عبد الله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي، أن رسول الله ﷺ قال: " رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرُوحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوِ الْغَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا.. (٤٣٨)

وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيق مسند أحمد: قد احتج به البخاري فأخرج له حديث:"رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها"، وهذا حديث صحيح، وهذا إسناد حسن في المتابعات والشواهد من أجل عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.(٤٣٩)

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن عبدان بن أحمد، عن محمد بن عبد الرحمن السلمي، عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَلَقَابُ قَوْسِ أَحَدِكُمْ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».(٤٤٠)

ورواية غير عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار

أخرجه أحمد في مسنده عن أبي بشر عاصم بن عمر بن علي المقدمي، قال: حدثنا أبي، عن أبي حازم المدني، عن سهل بن سعد الساعدي، قال: قال رسول الله ﷺ: " أَوْ رَوْحَةٌ – فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا ".(٤٤١)

وأخرجه أحمد أيضا في مسنده عن سويد بن سعيد، وأبو إبراهيم الترجماني، قالا: حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: مَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا، وَلَغَدْوَةٌ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَا فِيهَا ".(٤٤٢)

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن عبد الرحمن بن سلم، ثنا سهل بن عثمان، ثنا عمر بن علي قال: سمعت أبا حازم يحدث عن سهل بن سعد قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَغَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ

---

(٤٣٨) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣٧. صـ٥١٣. جـ١٠. صـ٢٣٤.

(٤٣٩) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣٧. صـ٥١٣. جـ١٠. صـ٢٣٤.

(٤٤٠) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الراء. جـ٦. صـ٢٥٢. رقم الحديث: ٦١٣٤.

(٤٤١) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٢٤. صـ٣٣٧. رقم الحديث: ١٥٥٦٦.

(٤٤٢) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٢٤. صـ٣٣٧. رقم الحديث: ١٥٥٦٧.

اللهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».(٤٤٣)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي حازم عن سهل: "رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا" لم يقل هذا غير عبد الرحمن، وغيره أثبت منه، وباقي الحديث صحيح.
٢. يقول الحافظ ابن حجر: تفرد عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار هذه اللفظة، وذكر أقوال العلماء بتعديله وتجريحه، ومن بينه البخاري كان يحتج بحديثه.
٣. هذه الملاحظة من الدارقطني يظهر مدى دقته في علم الرجال والحديث خاصة.

التحليل:

يقول الدارقطني: تفرد عبد الرحمن بلفظة" رباط يوم.." والآخرون لم يقولوا هذه اللفظة، ولكن البخاري أخرجه في صحيحه كما أن عبد الرحمن اختلف في تعديله وتجريحه، ولكنه احتج به البخاري، وذلك أن عبد الرحمن بن عبد الرحمن تفرد بلفظ "رباط يوم .." وخالف من هو أوثق منه في الرواية، واعترف ابن حجر بقوله "تفرد بزيادة" وكما نقل كلاما عن بعض العلماء، أكثرهم لا يحتجون به، وبعض منهم يحتجون به أمثال البخاري والترمذي وأبي داود، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما من ناحية هذا الحديث، فقد احتج البخاري في صحيحه، وحسّنه الترمذي في سننه، فيرى الباحث أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مهما ضعّفه الأكثرون، احتج به البخاري، فالبخاري أدرى من غيره في العلل والرجال، فإخراج البخاري عنه في كتابه يشير على أنه موثوق به عنده خاصة. والله أعلم.

(٤٤٣) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الراء. جـ٦. صـ١٩٠. رقم الحديث: ٥٩٥٩.

المطلب الثاني: عرض الأحاديث المنتقدة الواحد والعشرين إلى الخامس والعشرين

الحديث الواحد وعشرون:

قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ، عن أبيه، عن جده، قال: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: " وَقَالَ بَعْضُهُمُ: اللُّخَيْفُ".(٤٤٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده في كتابه.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث أُبَيُّ بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، قال: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ اللُّحَيْفُ». أُبَيُّ هذا ضعيف.(٤٤٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث أُبَيُّ بن عباس، رغم كونه ضعيفا.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. إن لفظة " اللُّحَيْفُ واللُّخَيْفُ" رويت على وجهين، أما لفظة "اللُّحَيْفُ" هي من رواية عبد المهيمن بن عباس بن سهل، وهو أخو أُبَيُّ بن عباس، ولفظه عند بن منده كان لرسول الله ﷺ عند سعد بن سعد والد سهل ثلاثة أفراس فسمعت النبي ﷺ...(٤٤٦)

٢. وقال ابن حجر: عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس، وروى له الترمذي وبن ماجة.(٤٤٧)

---

(٤٤٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجهاد والسير. باب (اسم الفرس والحمار). جـ ٤. صـ٢٩. رقم الحديث: ٢٨٥٥.

(٤٤٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٠٣.

(٤٤٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٦. صـ ٥٩.

(٤٤٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨٩.

رتبة أُبَيُّ بْنُ عَبَّاس:

نقل ابن حجر كلاما عن أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسِ بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني، وقال: ضعّفه أحمد، وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي.(٤٤٨)

وقال الذهبي: أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسٍ، وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث، وأخوه عبد المهيمن واه.(٤٤٩) وقال أيضا في تاريخ الإسلام: أنه موثوق. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال الدولابي: ليس بالقوي، وذكره النسائي في كتاب "الضعفاء". وهو أول من أورده العقيلي في كتاب الضعفاء له، فذكر قول بن معين، وقال: ولأُبَيُّ بن عباس أحاديث لا يتابع منها على شيء.(٤٥٠)

وقال ابن حجر في النكت: أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسٍ، قد ضعّفه أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، والنسائي لسوء حفظه لا لغيره، ولكن تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس، أخرجه ابن ماجه من طريقه. وعبد المهيمن أيضا فيه ضعف، فاعتضد. وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث الأحكام، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصحته.(٤٥١)

وقال الحسيني عبد المجيد في كتابه "الإمام البخاري فقيها ومحدثا": قسم الانتقادات إلى ستة أقسام، ومن قسم الرابع تكلّم عن الرواية التي انفردت في البخاري عن بعض الضعفاء، وقال: ليس في البخاري من هذا الوجه سوى الحديثين، وهما قد تتبعا، وأورد هذا الحديث، وقال عقبه: ذكر ابن حجر عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ، وهو هذا الحديث، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن ابن العباس، كما روى الترمذي، وابن ماجه، فاندفع الاعتراض عليه.(٤٥٢)

وقال المقبل هادي في الإلزامات والتتبع: عبد المهيمن لا يصلح للمتابعات، لأنّ البخاري، قال عنه: منكر الحديث: وقال النسائي: ليس بالثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفا لتفرد أُبَيُّ بْنُ عَبَّاسٍ، وليس هو ممن يحتمل تفرده، وأما متابعة عبد المهيمن فإنها لا

---

(٤٤٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨٩.

(٤٤٩) انظر: الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. جـ١. صـ ٧٨.

(٤٥٠) الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ٥. صـ٢٢٨.

(٤٥١) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **النكت على كتاب ابن الصلاح**. (محقق) ربيع بن هادي عمير المدخلي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. جـ١. صـ٤١٨.

(٤٥٢) انظر: الحسيني، عبد المجيد هاشم. (د.ت). **الإمام البخاري محدثا وفقيها**. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع. صـ٢١٨.

تنفع، وقد قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال السخاوي عن البخاري: كل من قال فيه منكر الحديث، لا يحتج به، وفي لفظ لا تحل الرواية عنه.(٤٥٣)

رتبة عبد المهيمن بن عباس:

قال ابن عدي عن بن حماد يقول: قال البخاري عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد منكر الحديث.(٤٥٤)

ونقل المزي عن النّسائي أنه: ليس بثقة. وقال أيضا عن أبي أحمد بن عدي: له عشرة أحاديث أو أقل.(٤٥٥)

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي عن أبي علي الروذباري، عن إسماعيل بن محمد الصفار عن عباس بن محمد، عن سعيد الجرمي، عن أبي عمرو البسطامي، عن أبي بكر الإسماعيلي، عن عمران بن موسى، عن إبراهيم بن المنذر، قالا: ثنا معن بن عيسى، عن أبي بن العباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده،.....نفس اللفظ.(٤٥٦)

وأخرجه الطبراني عن جعفر بن سليمان النوفلي، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن معن بن عيسى، عن أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده قال:.....نفس اللفظ.(٤٥٧)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث أُبَيٌّ بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، الحديث... وأُبَيٌّ هذا ضعيف.
٢. يقول ابن حجر: عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ، وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس، وروى له الترمذي وابن ماجة.
٣. أُبَيٌّ بن عباس ضعفه العلماء إلا أن البخاري أخرج روايته لذكر خيل النبيﷺ فقط، وليس لثبوت الحلال والحرام، ويوجد مثله حديثان فقط في صحيح البخاري.

---

(٤٥٣) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٠٤.

(٤٥٤) انظر: ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. (١٤١٨هـ١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**. (محقق) عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ٧. صـ٤٦.

(٤٥٥) انظر: المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ١٨. صـ٤٤١.

(٤٥٦) البيهقي. **السنن الكبرى**. جـ١٠. صـ٤٣. رقم الحديث: ١٩٨٠١.

(٤٥٧) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الراء. جـ٦. صـ١٢١. رقم الحديث: ٥٧٠٠.

٤. لم يقتنع الدارقطني بتخريج البخاري عن رواة الضعفاء مهما أنه من غير الأصول.
٥. دفاع ابن حجر في هذا المكان ليس مقنعا، بل حاول أن يدافع عن صحيح البخاري بأحسن وجه.

التحليل:

اعترض الدراقطني في هذا الحديث على إخراج البخاري عن أُبَيُّ بْنُ عَبَّاس، بأنه ضعيف، ولكن أجابه ابن حجر بأنه لم يوجد غير هذا الحديث يتكلم عن خيل النبي ﷺ، وكما تابعه رواية أخيه عبد المهيمن، فيظهر من هذا أن الدارقطني لم يرض بإخراج البخاري عن بعض المتكلم فيهم، ولو تابعها رواية أخرى. وذلك أن أُبَيُّ بن عباس اتفق على ضعفه، وقد تابعه أخوه المهيمن، واعتبره أيضا ضعيفا، ولكن بمثل هذا الحديث لا يثبت حراما ولا حلالا، بل فيه ذكر اسم فرس النبي ﷺ فقط، وكما شاركه الترمذي، وابن ماجه في تخريجه، ولا يخفى هذا الأمر عن البخاري لأنه عالم بهذا، كما أنكر البخاري حديث عبد المهيمن، فإخراج البخاري في صحيحه ليس مجهولا عن الرواة، بل إخراجه في صحيحه لأجل أن يكون هذا الحديث قد توبع، كما أنه ليس من ضمن أحاديث الأحكام. والله أعلم.

الحديث الثاني وعشرون:

قال البخاري: حدثنا آدم، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، قال: أخبرني أبي، عن ابن وديعة، عن سلمان الفارسي، قال: قال النبي ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طُهْرٍ، وَيَدَّهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الإِمَامُ، إِلا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الأُخْرَى».(٤٥٨)

يلاحظ هنا أن البخاري قد أخرج هذا الحديث من طريق آدم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن ابن وديعة عن سلمان الفارسي عن النبي ﷺ.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: اختلف في هذا الحديث على سعيد المقبري كما اختلف فيه على ابن أبي ذئب أيضا، فقال: أخرج البخاري عن آدم عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن

(٤٥٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجمعة. باب (الدهن للجمعة). جـ ٢. صـ٣. رقم الحديث: ٨٨٣.

سلمان عن النبي ﷺ في غسل الجمعة، فقال بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن بن وديعة عن أبي ذر، وأرسله أبو معشر عنه، فلم يذكر أبا ذر ولا سلمان، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن المقبري عن النبي ﷺ، ولم يذكر بينهما أحدا، وقال عبد الله بن رجاء عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. (٤٥٩)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث غسل الجمعة من طريق آدم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان عن النبي ﷺ، ولكن اختلفت الرواية عن ابن أبي ذئب، منهم ابن عجلان روى عن سعيد المقبري عن أبيه عن بن وديعة عن أبي ذر، وكما أرسله أبو معشر عنه فلم يذكر أبا ذر ولا سلمان، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن المقبري عن النبي ﷺ، ولم يذكر بينهما أحدا، وقال عبد الله بن رجاء بن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة. فأكثر الروايات بغير سلمان، وأبي ذر.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. قال أبو داود الطيالسي: في مسنده عن بن أبي ذئب عن سعيد بن المقبري عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن سلمان، وهذه رواية شاذة لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبد الله بن وديعة لا لعبيد الله بن عدي.
٢. أما بن عجلان فلا يقارب بن أبي ذئب في الحفظ، ولا تعلل رواية بن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية بن عجلان مع سوء حفظه، ولو كان بن عجلان حافظا لأمكن أن يكون بن وديعة سمعه من سلمان، ومن أبي ذر، فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا، وقد اختار بن خزيمة في صحيحه هذا الجمع، وأخرج الطريقين معا طريق بن أبي ذئب من مسند سلمان، وطريق بن عجلان من مسند أبي ذر ﷺ.
٣. أما أبو معشر فضعيف لا معنى للتعليل بروايته.
٤. أما رواية عبيد الله بن عمر فهو من الحفاظ إلا أنه اختلف عليه.
٥. فرواية الدراوردي لا تنافي رواية بن أبي ذئب لأنها قصرت عنها، فدل على أنه لم يضبط إسناده فأرسله.
٦. رواية عبد الله بن رجاء إن كانت محفوظة، فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري.

---

(٤٥٩) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٠٦.

٧. فقال عن أبي هريرة، فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد آخر، وقد أورده بن خزيمة في صحيحه من رواية صالح بن كيسان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وإذا تقرر ذلك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات.(٤٦٠)

تخريج الأحاديث:

الرواية الأولى: ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن وديعة، أو عبد الله بن وديعة عن سلمان عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في مسنده عن حجاج بن محمد، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، قال: أخبرني أبي، عن عبد الله بن وديعة عن سلمان الخير، عن النبي ﷺ أنه قال: (نفس لفظ البخاري). وقال المحققون: إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن وديعة، فمن رجال البخاري.(٤٦١)

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده: عن بن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان الخير، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَادَّهَنَ مِنْ دُهْنِهِ وَتَطَيَّبَ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَلَّى فَإِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ اسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».(٤٦٢)

وسأل ابن أبي حاتم أباه: فإن يونس بن حبيب قال: حدثنا عن أبي داود، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن سلمان، عن النبي ﷺ. قال: أخطأ أبو داود؛ حدثنا آدم العسقلاني وغير واحد، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن عبيد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ.(٤٦٣)

وسأل أيضا ابن أبي حاتم أباه: أيهما الصحيح؟ حديث سلمان أو أبي ذر، فقال أبو حاتم: اتفق نفسان على سلمان؛ وهو الصحيح. وسأل ابن أبي حاتم: فعبيد الله بن وديعة، أو عبد الله؟

---

(٤٦٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٥٢.

(٤٦١) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣٩. صـ١١٤. رقم الحديث: ٢٣٧١٠.

(٤٦٢) أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. (١٤١٩هـ -١٩٩٩م). **مسند أبي داود الطيالسي**. (محقق) محمد بن عبد المحسن التركي. مصر: دار هجر. جـ٢. صـ٤٨. رقم الحديث: ٦٩٤.

(٤٦٣) انظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م). **علل الحديث**. (محقق) فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي. (د.م). مطابع الحميضي. جـ٢. صـ٥٤٥-٥٥٠.

قال: الصحيح: عبيد الله بن وديعة، عن سلمان، عن النبي ﷺ. وقال أبو زرعة: حديث ابن أبي ذئب أصح؛ لأنه أحفظهم. وسأل ابن أبي حاتم: عن سلمان؟ قال: نعم. وسأل ابن أبي حاتم: فعبيد الله أصح، أو عبد الله؟ قال: عبد الله بن وديعة أصح. وسأل ابن أبي حاتم: فابن أبي ذئب يقول: عبيد الله؟ قال: حفظي عنه: عبد الله.(٤٦٤)

والرواية الثانية: رواية ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن بن وديعة عن أبي ذر.

أخرجه ابن ماجه عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله ابن وديعة عن أبي ذر. ((نفس لفظ البخاري)).(٤٦٥)

وقال شعيب الأرناؤوط في التحقيق: حديث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات غير محمد بن عجلان، وهو وإن كان صدوقا قد خالفه من هو أوثق منه، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، فرواه عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن سلمان الفارسي كما عند البخاري.(٤٦٦)

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح": ابن عجلان دون ابن أبي ذئب في الحفظ، فروايته مرجوحة، مع أنه يحتمل أن يكون ابن وديعة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعا، ويرجح كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه.(٤٦٧)

والرواية الثالثة: صالح بن كيسان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

أخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن سليمان بن بلال، عن صالح بن كيسان، عن سعيد المقبري، أن أباه حدثه، أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ تَطَيَّبَ مِنْ أَطْيَبِ طِيبِهِ، وَلَبِسَ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِلْإِمَامِ غُفِرَ لَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».(٤٦٨)

---

(٤٦٤) انظر: ابن أبي حاتم. **علل الحديث**. جـ٢. صـ٥٤٥-٥٥٠.

(٤٦٥) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. باب أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها. باب (ما جاء في الزينة يوم الجمعة). جـ٢. صـ١٩٦. رقم الحديث: ١٠٩٧.

(٤٦٦) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. جـ٢. صـ١٩٦.

(٤٦٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٥٢.

(٤٦٨) ابن خزيمة. **صحيح ابن خزيمة**. كتاب الجمعة. باب (فضل الإنصات والاستماع للخطبة). جـ٣. صـ١٥٢. رقم الحديث: ١٨٠٣.

وقال ابن رجب في فتح الباري: لا ريب أن الذي رووه عن أبي هريرة جماعة من الحفاظ، لكن الوهم يسبق كثيرا إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أو عن أبيه، عن أبي هريرة سلسلة معروفة، تسبق إليها الألسن، بخلاف رواية سعيد المقبري عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان؛ فإنها سلسلة غريبة، لا يقولها إلا حافظ لها متقن في هذا الأمر.(٤٦٩)

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن بلال، عن صالح بن كيسان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ وتَطَيَّبَ وَلَبِسَ مِنْ خَيْرِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاَةِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِلإِمَامِ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ وَزِيادَةُ ثَلاَثَةِ أيّامٍ فَقَالا: هَذَا خطأٌ؛ هُوَ: عَنْ سَعِيدٍ المِقْبُرِي، عن أبيه، عن عبد الله بْنِ وَدِيعَة؛ ثم استمع للإمام، غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام. فقالا: هذا خطأ؛ هو: عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة.(٤٧٠)

والرواية الرابعة: عبد الله بن رجاء عن عبيد الله بن عمر عن المقبري عن أبي هريرة.

قال أبو يعلى في مسنده: حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله بن عمر، عن المقبري، عن أبي هريرة قال: قال ﷺ: «مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَبِسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ وَغَدَا وَابْتَكَرَ حَتَّى يَأْتِيَ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى» قَالَ: فَحَدَّثْتُ أَبَا بَكْرٍ عَمْرَو بْنَ حَزْمٍ بِهَذَا فَقَالَ: «وَزِيَادَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ» حكم حسين سليم أسد: إسناده ضعيف.(٤٧١)

والرواية الخامسة: الضحاك بن عثمان عن سعيد المقبري عن أبيه عن بن وديعة، عن سلمان عن النبي ﷺ.

أخرج الطبراني في معجمه الكبير عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن الضحاك بن عثمان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبد الله بن وديعة، حدثني سلمان الخير، أن رسول الله ﷺ قال: (نفس لفظ البخاري).(٤٧٢) وهذه الرواية قد تابعت رواية ابن أبي ذئب.

---

(٤٦٩) انظر: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٤١٧هـ -١٩٩٦م). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. (محقق) محمود بن شعبان بن عبد المقصود وغيره. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية. جـ٨. صـ١١١.

(٤٧٠) انظر: ابن أبي حاتم. **علل الحديث**. جـ٢. صـ٥٤٥-٥٥٠.

(٤٧١) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى. (هـ١٤٠٤ -م١٩٨٤). **مسند أبي يعلى**. (محقق) حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث. جـ١١. صـ٤٢٦. رقم الحديث: ٦٥٤٩.

(٤٧٢) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الراء. جـ٦. صـ٢٧١. رقم الحديث: ٦١٨٩.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: اختلف فيه على سعيد المقبري كما اختلف فيه ابن أبي ذئب أيضا. فقال: أخرج البخاري عن آدم عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن سلمان عن النبي ﷺ في غسل الجمعة، فقال بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن بن وديعة عن أبي ذر، وأرسله أبو معشر عنه، فلم يذكر أبا ذر ولا سلمان، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن المقبري عن النبي ﷺ، ولم يذكر بينهما أحدا، وقال عبد الله بن رجاء عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

٢. يقول ابن حجر: أما بن عجلان فلا يقارب بن أبي ذئب في الحفظ، وأما أبو معشر فضعيف لا معنى للتعليل بروايته، وأما رواية عبيد الله بن عمر فهو من الحفاظ إلا أنه اختلف عليه. فرواية الدراوردي لا تنافي رواية بن أبي ذئب لأنها قصرت عنها، فدل على أنه لم يضبط إسناده فأرسله. ورواية عبد الله بن رجاء إن كانت محفوظة، فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري. وقال عن أبي هريرة، يجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد آخر، وإذا تقرر ذلك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات.

٣. قصد الدارقطني بتتبعه على البخاري بإعطاء نظرة سريعة عن الروايات الأخرى التي لم يخرجه البخاري في صحيحه.

٤. قد دافع ابن حجر عن البخاري بتعليل كل الروايات حتى أصبحت رواية البخاري أتقن الروايات في هذه.

التحليل:

يعرف مما سبق أن الروايات التي تتبعها الدارقطني، وقد وجدت فيها أنواعا من الضعف، وأما الروايات التي قد تصلح للاحتجاج: وهي ما أخرجه البخاري من رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن بن وديعة، عن سلمان. والثاني: ما أخرجه ابن ماجه من رواية ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن بن وديعة عن أبي ذر. فيقدم الباحث رواية ابن أبي ذئب لمتابعة الضحاك بن عثمان عنه، وأن ابن أبي ذئب أتقن من ابن عجلان عند المقبري، وكما يحتمل أن ابن وديعة سمع عن سلمان وأبي ذر معا، وقال ابن حجر في رواية صالح بن كيسان عن أبي هريرة، يمكن أن يكون عند المقبري حديث آخر مثل حديث ابن أبي ذئب. وأما رواية عبد الله بن رجاء هي ضعيفة. فتقرر أن رواية ابن أبي ذئب التي أخرجها البخاري هي أصح الروايات. والله أعلم.

الحديث الثالث وعشرون:

قال البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا همام، عن الأعلم وهو زياد، عن الحسن، عن أبي بكرة، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلاَ تَعُدْ».(٤٧٣)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث الحسن عن أبي بكرة...

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكرة: منها الكسوف، ومنها «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلاَ تَعُدْ»، ومنها «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، ومنها «ابني هذا سيد» والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة.(٤٧٤) أي: فيكون ما رواه البخاري منقطعا.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج أحاديث الحسن عن أبي بكرة، ولم يثبت لقاء الحسن مع أبي بكرة، فسقط من بينهم الأحنف، فيعتبر روايته منقطعا.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. هذا الحديث مخرج عن الحسن من طرق عنه، وإنما اعتمد البخاري رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكرة.
٢. قال البخاري عن علي بن عبد الله: إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث.
٣. قال الحافظ ابن حجر: أعرض الدارقطني عن تعليله بالاختلاف على الحسن فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي ﷺ مرسلا، لأن الأسانيد بذلك لا تقوى.
٤. تعجب الحافظ ابن حجر من جزم الدارقطني: بأن الحسن لم يسمع من أبي بكرة مع أن في هذا الحديث في البخاري، قال الحسن سمعت أبا بكرة يقول.
٥. قال الحافظ ابن حجر: أورد أبو الوليد الباجي في كتابه "رجال البخاري" ترجمة للحسن بن علي بن أبي طالب، وقال فيها: أخرج البخاري قول الحسن سمعت أبا بكرة، فتأول أبو

---

(٤٧٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأذان. باب إذا ركع دون الصف. جـ ١. صـ١٥٦. رقم الحديث: ٧٨٣.

(٤٧٤) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٢٢.

الحسن الدارقطني وغيره على أنه الحسن بن علي، لأن الحسن عندهم لم يسمع من أبي بكرة، وحمله البخاري وبن المديني على أنه الحسن البصري، وبهذا صح عندهم سماعه منه.

٦. تعجب الحافظ ابن حجر من اختيار الباجي على أن الحسن الذي سمعه من أبي بكرة، إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب، وقال: لم يره يتأول لغير الباجي، وهو حمل مخالف للظاهر بلا مستند.

٧. ثم إن راوي هذا الحديث عند البخاري عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاع فيه.

٨. فما فر منه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة، ولكن وقع في الانقطاع بين الحسن بن علي والراوي عنه، ومن تأمل سياقه عند البخاري تحقق ضعف قول الباجي.

٩. أما احتجاج الدارقطني بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، فليس بين الإسنادين تناف، لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بكرة زيادة علم، لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا ظاهر بين السياقين.[٤٧٥]

تخريج الأحاديث:

هناك أربعة من الأحاديث التي تتبعها الدارقطني على البخاري: منها

الأول: حديث «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلاَ تَعُدْ».

أخرجه أبو داود السجستاني في سننه[٤٧٦] وأبو داود الطيالسي في مسنده[٤٧٧] وأحمد في مسنده[٤٧٨] عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ بنفس اللفظ...

والثاني: حديث الكسوف

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن الحسن، عن أبي بكرة: عن الحسن، عن أبي بكرة قال: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ إِلَى الْمَسْجِدِ يَجُرُّ رِدَاءَهُ مِنَ الْعَجَلَةِ، وَلَاثَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَمَا تُصَلُّونَ، فَلَمَّا كُشِفَ عَنْهَا، خَطَبَنَا، فَقَالَ: "إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، وَإِنَّهُمَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمَا شَيْئًا

---

(٤٧٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٧.

(٤٧٦) أبو داود. **سنن أبي داود**. كتاب الصلاة. باب (الرجل يركع دون الصف). جـ٢. صـ٢٠. رقم الحديث: ٦٨٤.

(٤٧٧) أبو داود الطيالسي. **مسند أبي داود الطيالسي**. جـ٢. صـ٢٠٤. رقم الحديث: ٩١٧.

(٤٧٨) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣٤. صـ٤٤. رقم الحديث: ٢٠٤٠٥.

فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ".[٤٧٩] والدارقطني في سننه عن الحسن، عن أبي بكرة، قال: كَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ» الْحَدِيثَ , وَقَالَ فِيهِ: «وَلَكِنَّ اللَّهَ إِذَا تَجَلَّى لِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ خَشَعَ لَهُ فَإِذَا كَسَفَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا».[٤٨٠]

والثالث: حديث «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة».

أخرجه البخاري في صحيحه[٤٨١] والبيهقي في سننه[٤٨٢] عن الحسن، عن أبي بكرة.....: "لَنْ يُفْلِحَ قومٌ وَلَّوْا أمرَهُمُ امرأةً"..

والرابع: «ابني هذا سيد».

أخرجه البخاري في صحيحه عن الحسن، عن أبي بكرة ﷺ، خرج النبي ﷺ ذات يوم الحسن، فصعد به على المنبر، فقال: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين». وأخرجه البخاري في ثلاثة مواضع: منها: الأول: باب علامات النبوة.[٤٨٣] والثاني: باب مناقب الحسن والحسين.[٤٨٤] والثالث: باب قول النبي ﷺ للحسن.[٤٨٥]

ثبوت اللقاء وعدمه

تتبع الدارقطني بأنه لم يثبت اللقاء بين أبي بكرة والحسن، فيضطر إلى الباحث أن يذكر ترجمة كل منهما بموجز.

الأول: أبو بكرة الثقفي الطائفي نفيع بن الحارث، هو من كبار الصحابة، ومولى النبي ﷺ، وأسلم على يده، وأعلمه أنه عبد، فأعتقه. وحدث عنه: بنوه الأربعة؛ عبيد الله؛ وعبد الرحمن؛ وعبد العزيز؛ ومسلم، وأبو عثمان النهدي، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين.[٤٨٦]

---

(٤٧٩) ابن خزيمة. **صحيح ابن خزيمة**. كتاب الصلاة. باب (الأمر بالدعاء مع الصلاة عند كسوف الشمس والقمر). جـ١. صـ٦٧٠-٦٧١. رقم الحديث: ١٣٧٤.

(٤٨٠) الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي. **سنن الدارقطني**. (محقق) شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ٢. صـ٤١٩. رقم الحديث: ١٧٩٣.

(٤٨١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب (كتاب النبي ﷺإلى كسرى وقيصر). جـ ٦. صـ٨. رقم الحديث: ٤٤٢٥.

(٤٨٢) البيهقي. **السنن الكبرى**. باب لا يأتم رجل بامرأة. جـ٣. صـ١٢٧. رقم الحديث: ٥١٢٨.

(٤٨٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المناقب. باب (علامات النبوة في الإسلام). جـ ٤. صـ٢٠٤-٢٠٥. رقم الحديث: ٣٦٢٩.

(٤٨٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المناقب. باب (مناقب الحسن والحسين). جـ ٥. صـ٢٦. رقم الحديث: ٣٧٤٦.

(٤٨٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الصلح. باب قول النبي ﷺ للحسن. جـ ٣. صـ١٨٦. رقم الحديث: ٢٧٠٤.

(٤٨٦) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٣. صـ٧.

والثاني: الحسن البصري أبو سعيد،

هو مولى زيد بن ثابت، وكان سيد أهل زمانه علما وعملا، قال معتمر بن سليمان: كان أبي يقول: الحسن شيخ أهل البصرة. وروى عن: عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن بن سمرة، وسمرة بن جندب، وأبي بكرة الثقفي، والنعمان بن بشير، وجابر، وجندب البجلي، وابن عباس، وعمرو بن تغلب، ومعقل بن يسار، والأسود بن سريع، وأنس، وخلق من الصحابة.(٤٨٧)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري أحاديث الحسن عن أبي بكرة: والحسن لا يروي إلا عن الأحنف عن أبي بكرة. أي: فيكون ما رواه البخاري منقطعا.
٢. يقول ابن حجر: إن الحسن الذي في الحديث هو الحسن البصري، وظن الدارقطني والباجي على أنه الحسن بن علي، لذا وجدهما منقطعا بين الشخصين، أما بين الحسن البصري وابي بكرة ليس هناك انقطاع كما ثبت من قوله سمعت أبا بكرة. كما أن الرواية عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة فلا تناف هذه الرواية. لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بكرة زيادة علم، لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا ظاهر بين السياقين.
٣. تتبع الدارقطني على البخاري اعتبارا على أنه من الحسن بن على، ولكنه من الحسن البصري، وإذا كان من الحسن بن علي كما يقول به الدارقطني، فيقع فيه الانقطاع. فيظهر دقة الدارقطني على رجال الحديث.

التحليل:

إن الذي تتبعه الدارقطني على رواية موسى بن إسماعيل اعتبارا أنه الحسن بن علي، قد روى عن أبي بكرة، وليس هو كما يظنه، وإنما هو الحسن البصري، هو الذي روى عن أبي بكرة، وقد ثبت اللقاء بين أبي بكرة وبين الحسن البصري، وإذا فرضنا أنه الحسن بن علي، يروي عنه الأحنف عن أبي بكرة كما يقوله الدارقطني: يلزم الانقطاع فيه بين راوي هذا الحديث عند البخاري، وبين الحسن بن علي، وسبب انتقاد الدارقطني على البخاري، إنما هو: إن أبا بكرة من كبار الصحابة، والحسن بن علي هو من صغار الصحابة، فظن الدارقطني أنه الحسن بن علي، وليس الحسن البصري لأنه التابعي، ولكن قد ثبت أنه أخذ من أبي بكرة، فزال الإشكال على رواية البخاري. وأما الإسناد الذي ذكر الدارقطني لا يعارض هذا الإسناد الذي لم يوجد فيه الأحنف، وإنما هو يعطي فائدة

(٤٨٧) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٤. صـ٥٦٥.

أكثر كما يقول الحافظ ابن حجر. وأيضا إذا كان الراوي عن أبي بكرة: هو الحسن بن علي، فلا يحتاج إلى ذكر أبي بكرة في الاسناد، فيمكن له أن يرويه مباشرة بغير أبي بكرة. والله أعلم.

الحديث الرابع وعشرون

قال البخاري: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: -ليس أبو عبيدة ذكره -ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنه سمع عبد الله يقول: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الغَائِطَ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ» وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ» وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه، عن أبي إسحاق، حدثني عبد الرحمن.(٤٨٨)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، وعلّقه برواية إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن، فقال فيه " ليس أبو عبيدة ذكره" كأنه يشير إلى الاختلاف الذي وجد في الحديث.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن أبي نعيم عن زهير عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله، قال «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الغَائِطَ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ....» الحديث في الاستجمار، قال: فقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه بهذا.

ثم ساق الدارقطني وجوه الاختلاف فيه على أبي إسحاق. فمنها

١. رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة عن أبيه.
٢. رواية مالك بن مغول وغيره عنه عن الأسود عن عبد الله من غير ذكر عبد الرحمن.
٣. رواية زكريا بن أبي زائدة عنه عن عبد الله بن يزيد عن الأسود.
٤. رواية معمر عنه عن علقمة عن عبد الله.
٥. رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي الأحوص عن عبد الله.

(٤٨٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الوضوء. باب (لا يستنجى بروث). جـ ١. صـ٤٣. رقم الحديث: ١٥٦.

ثم قال الدارقطني وأحسنها سياقا الطريق الأولى التي أخرجها البخاري، ولكن في النفس منها شيء لكثرة الاختلاف فيه على أبي إسحاق.(٤٨٩)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على رواية البخاري عن أبي إسحاق، فذكر الاختلافات التي وجدت في الحديث، ثم ذكر أحسنها سياقا هي طريقة البخاري عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود، ولكن في نفسه اضطراب لكثرة الاختلاف على أبي إسحاق.

دفاع ابن حجر:

تكلم ابن حجر في مقدمة فتح الباري كلاما طويلا حول هذه الروايات التي أشارتها الدارقطني، فأجاب عنها ابن حجر:

أولا: أخرج الترمذي في جامعه حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة، وحكى بعض الخلاف فيه، ثم قال هذا حديث فيه اضطراب، وسأل الترمذي عبدَ الله بن عبد الرحمن يعني الدارمي عنه فلم يقض فيه بشيء، وسأل الترمذي محمدا يعني البخاري عنه فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير أشبه ووضعه في الجامع. وقال الترمذي: الأصح عندي حديث إسرائيل، وقد تابعه قيس بن الربيع. وقال الترمذي: زهير إنما سمع من أبي إسحاق في الأخير. وحكى بن أبي حاتم عن أبيه، وأبي زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل، وكأن الترمذي تبعهما في ذلك، والذي يظهر لابن أبي حاتم أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح.

والثاني: إن مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها إما طريق إسرائيل وهي عن أبي عبيدة عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعا، أو رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود، فيكون متصلا وهو تصرف صحيح لأن الأسانيد فيه إلى زهير، وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد.

والثالث: إذا تقرر أنهما أثبت من بقية الأسانيد كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية، لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث، لا يوجب أن يكون مضطربا إلا بشرطين:

أحدهما: استواء وجوه الاختلاف فمتى رجح أحد الأقوال قدم، ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

---

(٤٨٩) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٢٧.

وثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ، لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك.

فأجاب ابن حجر:

هنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه، لأن الروايات المختلفة عنه، لا يخلو إسناد منها من مقال غير الطريقين المقدم ذكرهما عن زهير، وعن إسرائيل مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير، والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير، لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيرا. قد تابع البعض زهيرا منه.(٤٩٠)

والرابع: يعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلا، ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولا عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريح في أن أبا إسحاق كان مستحضرا للسندين جميعا عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق عبد الرحمن، وأضرب عن طريق أبي عبيدة، فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي عبيدة، أو كان سمعه منه، وحدث به عنه، ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعا، فأعلمهم أن عنده فيه إسنادا متصلا، أو كان حدث به عن أبي عبيدة مدلسا له، ولم يكن يسمعه منه.

والخامس: السؤال: فإن قيل إذا كان أبو إسحاق مدلسا عندكم فلم تحكمون لطريق عبد الرحمن بن الأسود بالاتصال مع إمكان أن يكون دلسه عنه أيضا:

فقال ابن حجر: أن هذا هو السبب الحامل لسياق البخاري للطريق الثانية عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق التي قال فيها أبو إسحاق حدثني عبد الرحمن، فانتفت ريبة التدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث وبين حفيده عنه، أنه صرح عن عبد الرحمن بالتحديث، ويتأكد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في مستخرجه على الصحيح من طريق يحيى بن سعيد القطان عن زهير، استدل بذلك على أن هذا مما لم يدلس فيه أبو إسحاق، قال: لأن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لشيخه، وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى. وإذا تقرر ذلك لم يبق لدعوى التعليل عليه مجال لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما

(٤٩٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٤٨-٣٤٩.

إلا أن رواية زهير أرجح لأنها اقتضت الاضطراب عن رواية إسرائيل، ولم تقتض رواية إسرائيل فترجحت رواية زهير.

والسادس: إنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح، فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة. فمراد أبي إسحاق هنا بقوله ((ليس أبو عبيدة ذكره)) أي لست أرويه الآن عن أبي عبيدة، وإنما أرويه عن عبد الرحمن قوله عن أبيه هو الأسود بن يزيد النخعي صاحب بن مسعود.(٤٩١)

تخريج الأحاديث:

رواية زهير عن أبي إسحاق قال ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله.

أخرجه ابن ماجه في سننه(٤٩٢) وابن أبي شيبة في مسنده(٤٩٣) والطبراني في معجمه الكبير(٤٩٤) عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود... نفس لفظ البخاري.(٤٩٥)

رواية إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه.

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٤٩٦) والترمذي في سننه(٤٩٧) عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن أبيه عن عبد الله، قال: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ لِي: «الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ»، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، قَالَ: فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ».

---

(٤٩١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٢٥٧.

(٤٩٢) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. كتاب الطهارة. باب (الاستنجاء بالحجارة). جـ١. صـ١١٤. رقم الحديث: ٣١٤.

(٤٩٣) ابن أبي شيبة. **مسند ابن أبي شيبة**. جـ١. صـ٢٨١. رقم الحديث: ٤٢٤.

(٤٩٤) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب (الاختلاف عن أبي إسحاق السبيعي). جـ١٠. صـ٦١. رقم الحديث: ٩٩٥٣.

(٤٩٥) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٤. صـ١٠٢. رقم الحديث: ٣٩٦٦.

(٤٩٦) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب الاختلاف عن أبي إسحاق السبيعي. جـ١٠. صـ٦١. رقم الحديث: ٩٩٥٢.

(٤٩٧) الترمذي. (١٩٩٨م). **سنن الترمذي**. أبواب الصلاة. باب في الاستنجاء. جـ١. صـ٢٥. رقم الحديث: ١٧.

المتابعة لحديث زهير:

الأول: ما رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير.(٤٩٨)

والثاني: منه ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن بن مسعود كرواية زهير عن أبي إسحاق وليث، وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يعتبر به، ويستشهد.(٤٩٩)

والثالث: ما رواه الطبراني في المعجم الكبير عن شريك، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله... (٥٠٠)

المتابعة لحديث إسرائيل

أورده الترمذي عن قيس بن الربيع هذا الحديث، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله نحو حديث إسرائيل.(٥٠١)

وقال ابن حجر: أما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل، فإن شريكا القاضي تابع زهير أو شريك أوثق من قيس على أن الذي حررناه لا يرد شيئا من الطريقين إلا أنه يوضح قوة طريق زهير واتصالها وتمكنها من الصحة وبعد إعلالها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه.(٥٠٢)

الشاهد لحديث زهير

أخرجه البخاري في صحيحه عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو المكي، عن جده، عن أبي هريرة، قال: اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَكَانَ لاَ يَلْتَفِتُ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: «ابْغِنِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضْ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلاَ تَأْتِنِي بِعَظْمٍ، وَلاَ رَوْثٍ، فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ بِهِنَّ».(٥٠٣)

---

(٤٩٨) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب (الاختلاف عن أبي إسحاق السبيعي). جـ١٠. صـ٦١. رقم الحديث: ٩٩٥٥.

(٤٩٩) ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة. (١٩٩٧م). **مسند ابن أبي شيبة**. (محقق) عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي. الرياض: دار الوطن. جـ١. صـ٢٧٩. رقم الحديث: ٤٢١.

(٥٠٠) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب (الاختلاف عن أبي إسحاق السبيعي). جـ١٠. صـ٦١. رقم الحديث: ٩٩٥٤.

(٥٠١) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب الصلاة. باب (في الاستنجاء). جـ١. صـ٢٦. رقم الحديث: ١٧.

(٥٠٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٤٨-٣٤٩.

(٥٠٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الوضوء. باب (الاستنجاء بالحجارة). جـ ١. صـ٤٣. رقم الحديث: ١٥٥.

وقال ابن حجر: قد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث بن مسعود، فازداد قوة بذلك فأنظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي حاتم وأبي زرعة، وهما إماما التعليل وتبعهما الترمذي وتوقف الدارمي، وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع أبو أيوب الشادكوني، ومع ذلك فتبين بالتنقيب والتتبع التام أن الصواب في الحكم له بالراجحية فما ظنك بما يدعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقاد من العلل هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مسلما كلا.(٥٠٤)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن أبي إسحاق، وفيه "ليس أبو عبيدة ذكره" فذكر الاختلافات التي وجدت في الحديث، ثم ذكر أحسنها سياقا هي طريقة البخاري عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود، ولكن في نفسه اضطراب لكثرة الاختلاف على أبي إسحاق.
٢. تكلم ابن حجر في مقدمة فتح الباري كلاما طويلا حول هذه الروايات التي أشارتها الدارقطني.
٣. يلاحظ هنا أن الدارقطني أشار إلى وجود روايات أخرى، وليس نيته الانتقاد عليه، كما صحح رواية البخاري في الأخير.
٤. حقق ابن حجر كل الروايات التي أشارها الدارقطني، وأجاب بأجوبة مقنعة.

التحليل:

إن هذه الروايات التي قد تتبعها الدارقطني ليست كلها مما تحتج بها، وإنما الروايات التي تحتج بها هي رواية زهير وإسرائيل، لذا قد أشار البخاري بكلمته ((ليس أبو عبيدة ذكره))، وبالمقارنة بين هاتين الروايتين ففي رواية إسرائيل أبو عبيدة يحدث عن أبيه، ولكن لم يثبت سماعه من أبيه، فيعتبر أنه منقطعا، وتابعه قيس بن الربيع، ورواية زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن عبد الله، يعتبر روايته متصلة، كما تابعه من أمثال يوسف بن إسحاق، ويحيى بن أبي زائدة، وليث بن أبي سليم، وشريك، فشريك أوثق من قيس كما قاله ابن حجر فأبو إسحاق عنده روايتان عن أبي عبيدة، وعبد الرحمن بن الأسود، فعرف عند التحديث أن رواية أبي عبيدة منقطعة، لأنه لم يسمع

(٥٠٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٤٨-٣٤٩.

من أبيه، فبدأ يحدث أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن عبد الله بن مسعود. فسمعه زهير منه في الأخير، فيمكن أن يحدث أبو إسحاق عن أبي عبيدة قبل أن يجد رواية عبد الرحمن بن الأسود، فلما وجدها ترك رواية أبي عبيدة كما قال الترمذي، فرواية البخاري عن زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن عبد الله بن مسعود هي أحسن وأرجح هذه الروايات. والله أعلم.

الحديث الخامس وعشرون

قال البخاري: حدثنا عبدة بن عبد الله، أخبرنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن منصور عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَنَزَلَتْ {وَالمُرْسَلاَتِ عُرْفًا} [المرسلات: ١] فَإِنَّا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ، إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ مِنْ جُحْرِهَا، فَابْتَدَرْنَاهَا لِنَقْتُلَهَا، فَسَبَقَتْنَا فَدَخَلَتْ جُحْرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وُقِيَتْ شَرَّكُمْ كَمَا وُقِيتُمْ شَرَّهَا». وعن إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله مثله، وتابعه أسود بن عامر، عن إسرائيل، وقال حفص، وأبو معاوية، وسليمان بن قرم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود عن عبد الله،(٥٠٥) وقال يحيى بن حماد: أخبرنا أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، وقال ابن إسحاق: عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبد الله.(٥٠٦)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث بطريقين، الواحد عن الإسرائيل عن منصور والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، والثاني عن حفص، وأبو معاوية، وسليمان بن قرم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله. فاختلفت الرواية عند شيخهم إبراهيم.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث إسرائيل عن منصور، وعن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله: كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت {وَالمُرْسَلاَتِ عُرْفًا} حديث الحية، ولكن أصحاب الأعمش رواه منهم أبو معاوية وحفص وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن

---

(٥٠٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب بدء الخلق. باب (خمس من الدواب فواسق). جـ ٤. صـ١٢٩. رقم الحديث: ٣٣١٧.

(٥٠٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٤. صـ١٢٩.

الأسود عن عبد الله، ولم يتابع إسرائيل عن علقمة. فأما منصور فقد رواه عنه شيبان كقول إسرائيل. وقال أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة كقول إسرائيل أيضا.(٥٠٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث إسرائيل عن منصور والأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بينما رواه أصحاب الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، ولا يوجد متابعة لإسرائيل عن علقمة، بل وجد متابعة لرواية منصور من شيبان. كما رواه أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة كقول إسرائيل أيضا.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. إن يحيى بن آدم زاد لإسرائيل فيه شيخا، وهو الأعمش، وصله الإمام أحمد عنه به، قال الإسماعيلي: وافق إسرائيل على هذا شيبان، والثوري، وورقاء، وشريك.
٢. إن حفصا وأبا معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش يروون عن إبراهيم عن الأسود، وخالفوا رواية إسرائيل عن الأعمش في شيخ إبراهيم، فإسرائيل يقول عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة، وهؤلاء يقولون عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود.
٣. أما رواية حفص وهو بن غياث، فوصلها البخاري بعد هذا الباب.
٤. أما رواية أبي معاوية، فتقدم في بيان من وصلها في بدء الخلق.
٥. أما رواية سليمان بن قرم، وهو بفتح القاف وسكون الراء بصري ضعيف الحفظ، وتفرد أبو داود الطيالسي بتسمية أبيه معاذا، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق.
٦. إن مغيرة وافق إسرائيل في شيخ إبراهيم، وأنه علقمة، ورواية يحيى بن حماد هذه وصلها الطبراني في معجمه الكبير.
٧. إن لهذا لحديث أصلا عن الأسود من غير طريق الأعمش ومنصور، وهو رواية بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله، قد وصلها أحمد كما أخرجها بن مردويه. وقال أبو إسحاق: وهو تصحيف، والصواب بن إسحاق وهو محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي ثم ساق الحديث المذكور عن قتيبة عن جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بتمامه.(٥٠٨)

---

(٥٠٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٣٤.

(٥٠٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. ج ٨. ص٦٨٧.

تخريج الأحاديث:

رواية إسرائيل ومنصور عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله

أخرجه أحمد في مسنده[٥٠٩] والبزار في مسنده، وقال البزار بعده: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن منصور والأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله إلا إسرائيل. [٥١٠] والطبراني في معجمه الكبير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثله.[٥١١]

المتابعة لرواية إسرائيل

تابعه الورقاء، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله أخرجه الطبراني في معجمه الكبير[٥١٢] كما تابعه أبو عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله أخرجه الطبراني في معجمه الكبير.[٥١٣]

ورواية حفص بن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله

أخرجه البخاري في صحيحه[٥١٤] وأحمد في مسنده.[٥١٥] وابن حبان في صحيحه[٥١٦] والبيهقي في سننه[٥١٧] وأبو عوانة في مستخرجه.[٥١٨]

رواية أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله.

أخرجه أحمد في مسنده.[٥١٩]

---

(٥٠٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج٧. ص١٥٣. رقم الحديث: ٣٣١٧.

(٥١٠) البزار، **مسند البزار**. ج٤. ص٣٠٠. رقم الحديث: ١٤٧٧.

(٥١١) الطبراني. (**المعجم الكبير**. ج١٠. ص١١٩. رقم الحديث: ١٠١٥٦.

(٥١٢) الطبراني. (**المعجم الكبير**. ج١٠. ص١١٩. رقم الحديث: ١٠١٥٩.

(٥١٣) الطبراني. (**المعجم الكبير**. ج١٠. ص١١٩. رقم الحديث: ١٠١٥٨.

(٥١٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب جزاء الصيد. باب (ما يقتل المحرم من الدواب). ج٣. ص١٤. رقم الحديث: ١٨٣٠.

(٥١٥) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج٦. ص٦٥. رقم الحديث: ٣٥٨٦.

(٥١٦) ابن حبان. **الصحيح**. كتاب الرقائق. باب (الفقراء). ج٢. ص٤٨٤. رقم الحديث: ٧٠٨.

(٥١٧) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الحج. (جماع أبواب جزاء الطير). ج٥. ص٣٤٥. رقم الحديث: ١٠٠٤٥.

(٥١٨) أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. (١٤٣٥هـ -٢٠١٤م). **مستخرج أبي عوانة**. (محقق) فريق من الباحثين. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية. كتاب الطب والرقى. باب (الخبر الموجب). ج١٧. ص٥٧٨. رقم الحديث: ٩٨٩٠.

(٥١٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج٧. ص١٥٣. رقم الحديث: ٤٠٦٣.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث إسرائيل عن منصور، وعن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بينما رواه أصحاب الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، ولا يوجد متابعة لإسرائيل عن علقمة، بل وجد متابعة لرواية منصور من شيبان. كما رواه أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة كقول إسرائيل أيضا. وكما قال في العلل ((الصحيح حديث علقمة والأسود)).

٢. أجاب ابن حجر لكل هذه الروايات منفردا تفصيلا في مقدمة فتح الباري.

٣. أراد الدارقطني أن يحلل هذه الروايات التي أخرجها البخاري، وصحح طريقين معا عن علقمة والأسود.

٤. ما كان نية الدارقطني أن ينتقد الروايات التي أخرجها البخاري، بل يحللها حتى يجد الروايات الصحيحة فيها.

٥. أما ابن حجر هنا حقق وحلل كل الروايات التي أخرجها البخاري، وكان توضيح واضح.

التحليل:

إن الدارقطني اعترض على كل الروايات التي تشبه رواية البخاري، كما أنه صحح رواية علقمة والأسود في علله، فيعرف من تخريج الأحاديث المذكورة أعلاها، وقد ثبت لهذا الحديث طريقين: إما طريق إسرائيل، ومنصور عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة. وإما طريق حفص، وأبو معاوية، وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله، فيرجح البخاري في صحيحه طريقين معا، لأنه أخرج الطريقين في أصل الباب، وكما صحح الدارقطني الطريقين في علله، فقال: بعدما ذكر الاختلاف في الأعمش: ((الصحيح حديث علقمة والأسود)).[٥٢٠] فأزال الإشكال على رواية البخاري بأنه قد أراد أن يبين الاختلاف في شيخ إبراهيم، منهم من يقول إنه علقمة، ومنهم من يقول: أنه الأسود. والله أعلم.

(٥٢٠) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٥. صـ٨١.

المطلب الثالث: دراسة الأحاديث المنتقدة السادس والعشرين إلى الثلاثين

الحديث السادس وعشرون:

قال البخاري: حدثنا صدقة، أخبرنا عبدة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه: أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، «فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا» وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا، مِنَ الأَنْصَارِ: يُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ: بِهَذَا. (٥٢١)

وقال البخاري: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن نافع، عن رجل، من الأنصار، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، أخبره أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكَتْهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوهَا».(٥٢٢)

وقال البخاري: حدثنا موسى، حدثنا جويرية، عن نافع، عن رجل، من بني سلمة أخبر عبد الله أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، «فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا».(٥٢٣)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طرق، رغم وجود الاختلاف بين أصحاب النافع.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث عبيد الله عن نافع عن ابن كعب عن أبيه: أن جارية لكعب. وعن مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ: أن جارية لكعب. وعن موسى عن جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله: أن جارية لكعب. قال الليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله أن جارية لكعب، وهذا اختلاف بيّن وقد أخرجه. قال: وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه. اختلف فيه على عبيد الله، وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب، وعلى قتادة، وعلى موسى بن عقبة، وعلى إسماعيل بن أمية، وعلى غيرهم فقيل عن نافع عن ابن عمر ولا يصح. والاختلاف فيه كثير.(٥٢٤)

---

(٥٢١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. باب (ذبح المرأة والأمة). جـ ٧. صـ٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٤.

(٥٢٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. باب (ذبح المرأة والأمة). جـ ٧. صـ٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٥.

(٥٢٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ القَصَبِ وَالمَرْوَةِ وَالحَدِيدِ. جـ ٧. صـ٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٢.

(٥٢٤) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٤٥-٢٤٦.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه قد أخرج حديث المرأة التي ذبحت الشاة بحجر، وفيه اختلاف ظاهر بين النافع وبين أصحابه.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. قال الحافظ ابن حجر: علته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف.(٥٢٥)

٢. أن عبدة وافق معتمر على روايته عن عبيد الله بن عمر، وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن نافع أن رجلا من الأنصار.

٣. علّقه البخاري في "صحيحه" -عن الليث، فقال: «وقال الليث: حدثنا نافع: أنه سمع رجلا من الأنصار يخبر عبد الله، عن النبي ﷺ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ...، بهذا، كما وصله الإسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث به.

٤. قال الدارقطني: قال محمد بن إسحاق عن نافع وهو أشبه وسلك الجادة، ومنهم من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب.

٥. أغفل الدارقطني ما ذكره البخاري أواخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية لكعب، وقد جاء في الموطآت. كما أخرجه بن وهب في غير الموطأ، فقال أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الأنصار أن جارية لكعب بن مالك فذكره، وقال الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون بن وهب أراد الليث، وحمل رواية مالك على روايته.

٦. أغرب بن التين فقال: يوجد فيه رواية صحابي عن تابعي لأن بن كعب تابعي وبن عمر صحابي، قال الحافظ ابن حجر: لكن ليس في شيء من طرقه أن بن عمر رواه عنه، وإنما فيها أن بن كعب حدث بن عمر بذلك فحمله عنه نافع، وأما الرواية التي فيها عن بن عمر فقال راويها فيها عن النبي ﷺ، ولم يذكر بن كعب وقد تقدم أنها شاذة. (٥٢٦)

---

(٥٢٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٧٦.

(٥٢٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٩. صـ٦٣٢.

تخريج الأحاديث:

توجد لهذا الحديث طرق كثيرة، كما أخرجها البخاري في صحيحه أيضا.

الموضع الأول:

أخرجه البخاري عن محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا معتمر، عن عبيد الله، عن نافع، سمع ابن كعب بن مالك، يخبر ابن عمر، أن أباه، أخبره: أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لاَ تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ - أَوْ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ - «فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ - فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا».(٥٢٧)

والموضع الثاني:

أخرجه البخاري عن صدقة، أخبرنا عبدة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه: أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، «فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا» وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا، مِنَ الأَنْصَارِ: يُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ: بِهَذَا.(٥٢٨)

والموضع الثالث:

أخرجه أحمد في مسنده عن أبي معاوية، عن حجاج، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، " أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ سَوْدَاءَ ذَكَّتْ شَاةً لَهُمْ بِمَرْوَةٍ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ " فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا".(٥٢٩)

والموضع الرابع:

أخرجه البخاري عن موسى، حدثنا جويرية، عن نافع، عن رجل، من بني سلمة أخبر عبد الله: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، «فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا».(٥٣٠)

والموضع الخامس:

أخرجه البخاري عن إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، أخبره: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ

---

(٥٢٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. باب (ذبح المرأة والأمة). جـ ٧. صـ٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٢.

(٥٢٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. باب (ذبح المرأة والأمة). جـ ٧. صـ٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٤.

(٥٢٩) انظر: أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٢٥. صـ٤٧. رقم الحديث: ١٥٧٦٨.

(٥٣٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. باب (ذبح المرأة والأمة). جـ ٧. صـ٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٣.

شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكْتُهَا فَذَبَحْتُهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «كُلُوهَا».[٥٣١] وأخرجه مالك في موطئه.[٥٣٢]

أشكال الاختلاف في أصحاب النافع:

الأول: معتمر عن عبيد الله، عن نافع، سمع ابن كعب بن مالك، يخبر ابن عمر، أن أباه، أخبره

الثاني: عبدة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه

الثالث: أبو معاوية عن حجاج، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه.

الرابع: جويرية عن نافع، عن رجل، من بني سلمة أخبر عبد الله أن جارية لكعب بن مالك.

الخامس: مالك، عن نافع، عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، أخبره

نلخص من هذه الروايات ثلاثة طرق:

الأول: نافع عن ابن كعب عن أبيه.

الثاني: نافع عن رجل عن عبد الله بن عمر.

الثالث: مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ.

وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن حديث مالك وحديث أبي معاوية. قال أبو زرعة: رواية نافع عن ابن كعب عن أبيه، ورواية نافع عن ابن عمر: هذا خطأ، أما الرواية الصحيحة هي رواية مالك عن نافع عن رجل من الأنصار، عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ.[٥٣٣]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج حديث المرأة التي ذبحت الشاة بحجر، عن النافع وفيه اختلاف ظاهر بينه وبين أصحابه، منهم من حدث عن نافع عن ابن كعب عن أبيه، ومنهم من روى عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، ومنهم من روى عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبد الله، فقيل روي عن نافع عن ابن عمر ولا يصح. والاختلاف فيه كثير.

٢. يقول ابن حجر: علته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلف وتعسف.

---

(٥٣١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الذبائح والصيد. باب (ذبح المرأة والأمة). ج ٧. ص٩٢. رقم الحديث: ٥٥٠٥.

(٥٣٢) مالك، بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م). **الموطأ**. (محقق) محمد مصطفى الأعظمي. أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية. ج٣. ص٦٩٨. رقم الحديث: ١٧٨٥.

(٥٣٣) انظر: ابن أبي حاتم. **علل الحديث**. ج٤. ص٥٠٢.

٣. ركّز الدارقطني على كل الروايات التي تتعلق بذبح المرأة الشاة، وقال فيه اختلاف كثير.
٤. هذا تحليل جيد من الدارقطني على هذه الروايات، وكما قبلها ابن حجر بقوله الجواب عنه صعب.

التحليل:

اعترض الدارقطني على رواية البخاري بقوله الاختلاف فيه كثير، فالجواب في هذا المكان صعب، كما قاله ابن حجر؛ لأن البخاري قد أخرج رواية نافع عن ابن كعب عن أبيه، فيعتبر روايته خطأ كما قاله أبو زرعة، ولكن دافع عنه الباحث؛ بأنه البخاري أخرج أيضا رواية مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ كما علّقه بعد إخراج رواية عبيد الله عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه. فيظهر من هذه الأحوال أن هذا الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه ليس ضعيفا، بل يعتبره خطأ، وفرق كبير بين الخطأ والضعف، لأن الخطأ سيقع للحفاظ وعالم بالعلل والجرح والتعديل وغيرهم، وأما الضعف فيقع لغير من كان حافظا وعالما بالعلل والجرح والتعديل. والله أعلم بالصواب.

الحديث السابع وعشرون:

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن محمد بن عبد الرحمن، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة ﵂: شكوت إلى رسول الله ﷺ ح وحدثني محمد بن حرب، حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا الغساني، عن هشام، عن عروة، عن أم سلمة ﵂ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتِ الخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلاَةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». فَفَعَلَتْ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجَتْ.(٥٣٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث عن طريق مالك عن محمد عن عروة عن زينب عن أم سلمة، وعن طريق ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن عروة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال وهو بمكة.

(٥٣٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الحج. باب (من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد). جـ ٢. صـ١٥٤. رقم الحديث: ١٦٢٧.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلاَةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». وهذا مرسل، ووصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، وقال ابن سعيد عن محمد بن عبد الله بن نوفل عن أبيه عنه، ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ.(٥٣٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ مرسلا، بينما الآخرون رووه متصلا مثل: حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، كما وصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ، وهي رواية الأصيلي في هذا عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولا، وعلى هذا اعتمد المزي في الأطراف.

٢. إن معظم الروايات على إسقاط زينب كذا قاله أبو علي الجياني: وهو الصحيح ثم ساقه من طريق أبي علي بن السكن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه على الموافقة وليس فيه زينب، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان ومحاضر وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب وهو المحفوظ من حديث هشام.

٣. إنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب، ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيا للخلاف فيه على عروة، كعادته مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد.(٥٣٦)

٤. يحتمل أن يكون حديث عروة عن زينب عن أم سلمة، وحديث عروة عن أم سلمة فيه تغاير، وحكى الأثرم عن أحمد بن حنبل، وقال: وبين هذين الحدثين فرق، فإذا عرف ذلك

---

(٥٣٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٥٣٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. ج ١. ص٣٥٨.

تبين التغاير بين القصتين، فإن إحداهما صلاة الصبح يوم النحر، والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة.

٥. قد أخرج الإسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم، وعلي بن هاشم، ومحاضر بن المورع، وعبدة بن سليمان، وهو عند النسائي أيضا من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ، وسماع عروة من أم سلمة ممكن، فإنه أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد.(٥٣٧)

تخريج الأحاديث:

هناك روايتان عن عروة: اختلف فيه:

الأولى: عروة عن أم سلمة ﵂ أخرجه النسائي في سننه الصغرى نفس لفظ البخاري، وقال عقبه: عروة لم يسمعه عن أم سلمة.(٥٣٨)

والثانية: عروة، عن زينب، عن أم سلمة ﵂ أخرجه أحمد في مسنده عن أبي معاوية عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة غير لفظ البخاري. ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تُوَافِيَ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ».(٥٣٩)

أقوال بعض الأئمة:

ونقل العيني عن الغساني: رواه أبو علي بن السكن عن الفربري مرسلا، لم يذكر بين عروة وأم سلمة زينبا، وكذا هو في نسخة عبدوس الطليطلي عن أبي زيد المروزي، ووقع في نسخة الأصيلي عروة عن زينب عنها متصلا، ورواية ابن السكن المرسلة أصح في هذا الإسناد، وهو المحفوظ. قيل: سماع عروة عن أم سلمة ممكن، لأن مولده سنة ست وعشرين، وتوفيت أم سلمة قريبا من الستين، وهو قطين بلدها فما المانع من أن يكون سمعه أولا من زينب عنها، ثم سمعه منها؟(٥٤٠)

وقال أحمد بن فارس السلوم في تحقيق كتاب ((المحتضر النصيح)): هكذا وقع للأصيلي: عن عروة عن زينب عن أم سلمة، والأكثر من رواة الصحيح لم يذكروا زينبا في حديث محمد بن حرب، ويظهر لي أن ذكرها في الاسناد أصح، لا سيما مع دعوى الدارقطني أن عروة لم يسمع من أم

---

(٥٣٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٣. صـ٤٨٧.

(٥٣٨) النسائي. **سنن** النسائي. كتاب مناسك الحج. باب (طواف الرجل مع النساء). جـ٥. صـ٢٢٣. رقم الحديث: ٢٩٢٦.

(٥٣٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٤٤. صـ٩٦. رقم الحديث: ٢٦٤٩٢.

(٥٤٠) انظر: بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى. (د.ت). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. جـ٩. صـ٢٧٠.

سلمة، وإن كانت دعوى بعيدة، فعروة أدرك من حياتها ما يزيد على ثلاثين سنة، وكان طالبا للعلم ملازما لبيوتات زوجات النبي ﷺ فأستبعد ألا يكون سمع منها.(٥٤١)

وذكر ملا خاطر في كتابه)) مكانة الصحيحين)) الأشياء التي يتعلق بهذا الحديث:

الأول منها: إما أن يحمل هذا الحديث إلى متعدد، وإما إلى قصة واحدة، أما المتعددة: فهي رواية هشام عن عروة عن زينب عن أم سلمة تقول شيئا آخر، ورواية عروة عن أم سلمة شيئا آخر كما ذكر الحافظ ابن حجر: الأول: طواف الوداع، والثاني: طواف الإفاضة. وأما القصة الواحدة: هي يمكن أن سمع عروة من زينب أولا، ثم من أم سلمة مباشرة، لأنه في إمكانيته أن يلتقي بها، لأنه كان يعيش في زمنها ثلاثين عاما كما قاله ابن حجر.

والثاني منها: عطف البخاري رواية مالك التي فيها زينب (هي اعتماده) برواية ابن حرب التي لا توجد فيها زينب ليبين الخلاف التي توجد في هذه الرواية، وهذا لا يضر لأصل الحديث، لأن هذا الحديث، قد ثبت عنده في خمس طرق في صحيح البخاري.

والثالث منها: كما قال ابن حجر: علّل بعض النقاد لرواية التي لا توجد زينب منقطعا لكونها غير مسموعة عروة عن أم سلمة كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، بل لا يعتبر هذا منقطعا عند من يسوغ الرواية بالإجازة، كما يعتبر هذا دليلا للإجازة بتخريج البخاري في صحيحه.(٥٤٢)

وقال مقبل هادي في تحقيق كتاب ((الإلزامات والتتبع)): البخاري يشترط لقبول الحديث البقاء، فهل تحقق في شأن عروة عن أم سلمة، فأجابه بنفسه: لم يتحقق البقاء، ولو تحقق لقال عنه ابن حجر.(٥٤٣)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج حديث ابن حرب عن أبي مروان عن هشام عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ مرسلا، بينما الآخرون رووه متصلا مثل: حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، كما وصله مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أم سلمة في الموطأ.

---

(٥٤١) انظر: المربي، المهلب بن أحمد. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح**. (محقق) أحمد بن فارس السلوم. الرياض: دار التوحيد، دار أهل السنة. جـ٢. صـ١٥٩.

(٥٤٢) انظر: ملا خاطر، خليل إبراهيم. (١٤٠٢هـ). **مكانة الصحيحين**. القاهرة: مطبعة العربية الحديثة. صـ٣٣٧.

(٥٤٣) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٤٧.

٢. يقول ابن حجر: إنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب، ثم ساق معها رواية ابن حرب عن أبي مروان عن هشام التي سقطت منها حاكيا للخلاف فيه على عروة، كما قال: يحتمل أن يكون حديث عروة عن زينب عن أم سلمة، وحديث عروة عن أم سلمة فيه تغاير، وسماع عروة من أم سلمة ممكن، فإنه أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد.

٣. يمكن أن الدارقطني تتبع على البخاري بما وجد رواية أبي مروان منفردا عن رواية مالك في بعض نسخ صحيح البخاري، كما هو واضح في تتبع الدارقطني في كتابه.

التحليل:

اعترض الدارقطني على البخاري باعتبار رواية مالك وابن حرب منفرد في بعض النسخ، وأما في رواية الأصيلي فقد جاءت رواية مالك وابن حرب مقرونة، فلا بأس عندئذ؛ لأن البخاري علّق رواية ابن حرب بعد رواية مالك الموصولة، فذلك اختلف الرواة في عروة، منهم من روى عن زينب عن أم سلمة، ومنهم من روى عن أم سلمة بغير زينب. أما رواية مالك عن عروة عن زينب عن أم سلمة فهي متصلة، ومثبتة عند البخاري، وعطف البخاري مع رواية عروة عن أم سلمة ليبين الخلاف فيها. وإما رواية هشام عن عروة عن أم سلمة فهو المحفوظ في هذا الشأن كما قال ابن حجر والعيني، فيمكن أن يسمع عروة من أم سلمة مباشرة بعد أن سمع من زينب؛ لأنه كان يعيش في زمنها، وكان عروة ممن كان يدور إلى بيوت أمهات المؤمنين، وأيضا من الممكن أن الحديثين يفيدان معنا مغايرا، فليس فيه الإشكال. ودعوى الدارقطني أن عروة لم يسمع من أم سلمة بعيدة. وكما ذكر العيني: أن رواية عروة عن أم سلمة هي الأصح في الإسناد. والله أعلم.

الحديث الثامن وعشرون:

قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا، حدثه: أن أبا بكر ﷺ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى المسْلِمِينَ:....(٥٤٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا...

---

(٥٤٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الزكاة. باب (زكاة الغنم). جـ ٢. صـ١١٨. رقم الحديث: ١٤٥٤.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن الأنصاري عن أبيه عن ثمامة عن أنس: حديث الصدقات وهذا لم يسمعه ثمامة من أنس، ولا سمعه عبد الله بن المثنى من عمه ثمامة. قال علي بن المديني حدثني عبد الصمد حدثني عبد الله بن المثنى قال دفع إلى ثمامة هذا الكتاب. قال: وحدثنا عفان حدثنا حماد قال أخذت من ثمامة كتابا عن أنس نحو هذا وكذا. قال حماد بن زيد عن أيوب أعطاني ثمامة كتابا فذكر هذا.(٥٤٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا... ولكن ثمانة لم يسمعه من أنس، ولم يسمعه عبد الله بن المثنى من عمه ثمانة. ولكنه دفع إليه كتاب عن أنس.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. المراد بقول البخاري: "حدثني ثمامة": هو عم الراوي عنه، لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك.
٢. إن عبد الله بن المثنى الراوي عن ثمانة اختلف فيه قول بن معين، فقال: مرة صالح، ومرة ليس بشيء، وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي، وأما النسائي، فقال: ليس بالقوي، وقال العقيلي: لا يتابع في أكثر حديثه.
٣. قد تابعه على حديث عبد الله بن المثنى هذا، حماد بن سلمة، فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس، وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقا، فذكر الحديث، هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه، ورواه أحمد في مسنده، قال حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر فذكره. وقال إسحاق بن راهويه في مسنده عن النضر بن شميل، حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ فذكره فوضح أن حمادا سمعه من

(٥٤٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٥١.

ثمامة وأقرأه الكتاب، فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبة وانتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه.(٥٤٦)

٤. وأما قول الدارقطني: "عبد الله بن المثنى لم يسمعه من ثمانة فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه.

٥. يدل سياق البخاري ((عن عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة أن أنسا حدثه))، وليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة ولا أعلم بحديث أبيه منه.(٥٤٧)

تخريج الأحاديث:

هناك طريقتان لهذا الحديث:

الطريقة الأولى: عن محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس. أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار(٥٤٨) والبغوي في شرح السنة(٥٤٩)

الطريقة الثانية: عن حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك. أخرجه أحمد في مسنده.(٥٥٠) والنسائي في سننه.(٥٥١) والبيهقي في سننه الصغرى.(٥٥٢) وأبو يعلى في مسنده.(٥٥٣) عن حماد بن سلمة قال: أَخَذْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَتَبَ لَهُمْ...

---

(٥٤٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٣. صـ٣١٨.

(٥٤٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٥٧.

(٥٤٨) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (١٤١٢هـ -١٩٩١م). **معرفة السنن والآثار**. (محقق) عبد المعطي أمين قلعجي. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية. كتاب الزكاة. باب (صدقة الخلطاء). جـ ٦. صـ٦١. رقم الحديث: ٧٩٩٢.

(٥٤٩) البغوي. **شرح السنة**. كتاب الزكاة. باب (صدقة الإبل). جـ٦. صـ٣. رقم الحديث: ١٥٧٠.

(٥٥٠) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. صـ٢٣٢. رقم الحديث: ٧٠.

(٥٥١) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب الزكاة. باب (زكاة الإبل). جـ٥. صـ١٨. رقم الحديث: ٢٤٤٧.

(٥٥٢) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (١٤١٠هـ -١٩٨٩م). **السنن الصغرى**. (محقق). عبد المعطي أمين قلعجي. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية. كتاب الزكاة. باب صدقة النعم. جـ٢. صـ٤٤. رقم الحديث: ١١٦٨.

(٥٥٣) أبو يعلى. **مسند أبي يعلى**. جـ١. صـ١١٥. رقم الحديث: ١٢٧.

وأخرجه الشافعي عن القاسم بن عبد الله، عن المثنى بن أنس أو ابن فلان ابن أنس عن أنس قال:. .....الحديث بطوله. وقال بعده: أخبرني عدد ثقات كلهم، عن حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك: عن النبي ﷺ.... (٥٥٤)

رتبة عبد الله بن المثنى

قال ابن حجر في النكت:

١. إن عبد الله بن المثنى ممن تفرده البخاري بإخراج حديثه دون مسلم. قد وثّقه البعض مثل العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي.

٢. قال ابن حجر: المراد بقول ابن معين: ((ليس بشيء))، في بعض الأحاديث المعينة التي سئلت عنه، وقد قواه ابن معين في رواية إسحاق بن منصور عنه. وعلّقه ابن حجر بقوله: لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال ولكن لا يخرج شيئا مما أنكر عليه.

٣. والخلاصة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قادح، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا.

٤. وقد أورد ابن حبان في كتابه عبد الله بن المثنى في الثقات، وقال بعده: ربما أخطأ، والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره.(٥٥٥)

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب:

١. قال الساجي عن عبد الله بن المثنى: فيه ضعف، لم يكن من أهل الحديث، روى مناكير وبنحوه.

٢. وقال الأزدي عنه: ومن مناكيره: روايته عن أنس عن أبي قتادة حديث الآيات بعد المائتين.

٣. وقال العقيلي عنه: لا يتابع على أكثر حديثه.

٤. وقال الدارقطني ثقة، وقال مرة ضعيف.(٥٥٦)

---

(٥٥٤) الشافعي. **مسند الشافعي**. جـ١. صـ٢٣٦. رقم الحديث: ٦٤٧.

(٥٥٥) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥م). **النكت على صحيح البخاري**. (محقق). أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود. القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. جـ٢. صـ١٨٠.

(٥٥٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٥. صـ٣٨٧.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا... ولكن ثمانة لم يسمعه من أنس، ولم يسمعه عبد الله بن المثنى من عمه ثمانة. ولكن دفع إلى ثمامة هذا الكتاب، وفيه عن أنس.

٢. يقول ابن حجر: إن عبد الله بن المثنى الراوي عن ثمانة اختلف فيه قول بن معين، فقال: مرة صالح، ومرة ليس بشيء، وقد تابعه على حديث عبد الله بن المثنى هذا، حماد بن سلمة، وأما قول الدارقطني: "عبد الله بن المثنى لم يسمعه من ثمانة فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه. كما أن سياق البخاري يدل على أنه ليس عبد الصمد فوق محمد بن عبد الله الأنصاري في الثقة ولا أعلم بحديث أبيه منه.

٣. أراد الدارقطني أن يوضح الفرق بين حديث البخاري وبين حديث غيره، لأن رواية البخاري فيها سماع عبد الله بن المثنى عن ثمانة عن أنس، بينما رواية عبد الصمد والأخرين تفيد أنه دفع إليه كتاب مكتوب عليه عن الصدقات التي كتبها أبو بكر.

٤. دافع ابن حجر هنا بوجود متابع من رواية حماد مثل رواية محمد بن عبد الله بن المثنى، وكما يقول: هذه الروايات تفيد أن المناولة صحت في رواية الحديث. وأيضا عبد الصمد ليس مثل محمد بن عبد الله بن المثنى في الثقة وكما هو يعرف حديث أبيه من غيره.

التحليل:

إن قول الدارقطني: إن عبد الله بن المثنى لم يسمع من ثمانة، قول لا يلتفت إليه؛ لأنه عمه وأهل بيته، وعنده زيادة علم من غيره، وقول الدارقطني: إن ثمانة لم يسمع من أنس، قول لا قرينة عليه، بل ثبت في حديث حماد بن سلمة أنه سمعه من أنس، فبطل قول الدارقطني، فإن هذا الحديث فيه عبد الله بن المثنى الأنصاري، هو مما تفرد به البخاري دون مسلم بإخراج الحديث، واختلف العلماء في تعديله وتضعيفه، فمنهم من وثّقه، ومنهم من ضعفه، فالجملة هو صدوق يخطئ، وقال البعض: إنه ليس من أهل الحديث، ولكن ابنه محمد بن عبد الله بن المثنى من أهل الحديث، وكما يقول البعض عنده مناكر، ولكن المنكر في حديثه عن غير عمه ثمانة، كذا قاله ابن حجر عن ابن حبان، فهذا الحديث قد أخرج البخاري عن عبد الله بن المثنى عن عمه ثمانة، فانتفى التعليل عنه. ويقول العقيلي: لا يتابع أكثر حديثه. فيمكن متابعة بعض أحاديثه كمثل هذا

الحديث، فقد تابعه حماد بن سلمة عن ثمانة عن أنس، فانتفى التعليل عن نفي المتابعة لهذا الحديث. والله أعلم.

الحديث التاسع وعشرون:

قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس: «أن أبا بكر ﷺ لَمَّا اسْتُخْلِفَ بَعَثَهُ إِلَى البَحْرَيْنِ وَكَتَبَ لَهُ هَذَا الكِتَابَ وَخَتَمَهُ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ نَقْشُ الخَاتَمِ ثَلاَثَةَ أَسْطُرٍ مُحَمَّدٌ سَطْرٌ، وَرَسُولُ سَطْرٌ، وَاللَّهِ سَطْرٌ».(٥٥٧)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثمانة عن أنس

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري أيضا بهذا الإسناد (المذكور أعلاه): كان نقش الخاتم ثلاثة أسطر. والقول فيه، مثل القول في الأول.(٥٥٨)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث ثمانة عن عبد الله بن المثنى الأنصاري رغم أنه لم يسمعه منه.

فقد أجاب الباحث عن هذه الإشكال في الحديث السابق، وليس مضطرا لتحليلها مرة ثانية في هذا المكان.

الحديث الثلاثون:

قال البخاري: حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن عمر، قال: يا رسول الله. ح حدثني محمد بن مقاتل، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، قال: لَمَّا قَفَلْنَا مِنْ حُنَيْنٍ، سَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ نَذْرٍ كَانَ نَذَرَهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافٍ: «فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِوَفَائِهِ» وقال: بعضهم، حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، ورواه جرير بن حازم، وحماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.(٥٥٩)

وقال البخاري: حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: يا رسول الله، إِنَّهُ كَانَ «عَلَيَّ اعْتِكَافُ يَوْمٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفِيَ بِهِ»، قَالَ:

---

(٥٥٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فرض الخمس. باب (ما ذكر من ذرع النبي ﷺ). جـ ٤. صـ٨٢. رقم الحديث: ٣١٠٦. وكتاب اللباس. باب (هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر). جـ٧. صـ١٥٨. رقم الحديث: ٥٨٧٨.

(٥٥٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٥٢.

(٥٥٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب قول الله (ويوم حنين). جـ ٥. صـ١٥٤. رقم الحديث: ٤٣٢٠.

وَأَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ، فَوَضَعَهُمَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ، قَالَ: «فَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَبْيِ حُنَيْنٍ»، فَجَعَلُوا يَسْعَوْنَ فِي السِّكَكِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، انْظُرْ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «مَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّبْيِ»، قَالَ: اذْهَبْ فَأَرْسِلِ الجَارِيَتَيْنِ، قَالَ نَافِعٌ: وَلَمْ يَعْتَمِرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ وَلَوِ اعْتَمَرَ لَمْ يَخْفَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَزَادَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مِنَ الخُمُسِ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: فِي النَّذْرِ وَلَمْ يَقُلْ يَوْمٍ.(٥٦٠)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق حماد بن زيد مرسلا ثم يخرجه موصولا من طريق آخر.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن أبي النعمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر قال: نذرت نذراً. مرسلاً. ووصله حماد بن سلمة وجرير بن حازم ومعمر عن أيوب. ووصله عبيد الله عن نافع.(٥٦١)

وقال الدارقطني: أخرج البخاري أيضا من حديث حماد عن أيوب. أن عمرا أصاب جاريتين من سبي خيبر. وهذا مرسل أرسله حماد ووصله جرير ابن حازم عن أيوب وابن كاسب عن ابن عيينة عن أيوب وقول حماد المرسل أصح.(٥٦٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج وقدم رواية المرسل على رواية الموصول، كما يقول: أن الأصح هو رواية حماد بن زيد المرسل.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إنما نظر البخاري إلى أصل الحديث، لا إلى النقص والزيادة في ألفاظ الرواة.

٢. إنما أورد طريق حماد بن زيد عن أبي نعمان المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة، لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه.

---

(٥٦٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فرض الخمس. باب (ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة). جـ ٤. صـ٨٢. رقم الحديث: ٣١٠٦

(٥٦١) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٥٣.

(٥٦٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٥٣.

٣. بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولا كما أشار إليه البخاري.(٥٦٣)

٤. إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله، وقد بيّن البخاري الخلاف فيه، وقد قال: في مثل هذا يعتمد عن القرائن.(٥٦٤)

تخريج الأحاديث:

رواية حماد بن سلمة،

أخرجه مسلم في صحيحه عن حماد بن سلمة عن أيوب ح وحدثنا يحيى بن خلف، حدثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، بهذا الحديث في النذر، وفي حديثهما جميعا اعتكاف يوم.(٥٦٥)

رواية معمر بن راشد عن أيوب

أخرجه أحمد في مسنده، (٥٦٦) ومسلم في صحيحه،(٥٦٧) عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ.....

وتابعه أيوب على وصله عبيد الله بن عمر:

أخرجه البخاري عن إسماعيل بن عبد الله، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب ﷺ، أنه قال: يا رسول الله، إني نذرتُ في الجاهليةِ.(٥٦٨)

رتبة حماد بن زيد عن أيوب

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: عن أبي زرعة: حماد بن زيد، أثبت من حماد بن سلمة بكثير، وأصح حديثا وأتقن. وقال عن يعقوب بن شيبة: حماد بن زيد أثبت من بن سلمة، وكل ثقة غير أن ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلا لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانا يهاب الحديث ولا يرفعه، وكان

---

(٥٦٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. صـ٣٥.

(٥٦٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. صـ٣٦٤.

(٥٦٥) مسلم. **صحيح مسلم**. كتاب الإيمان. باب (نذر الكافر). جـ٣. صـ ١٢٧٨. رقم الحديث: ١٦٥٦.

(٥٦٦) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٤. صـ٤٥٢. رقم الحديث: ٤٩٢٢.

(٥٦٧) مسلم. **صحيح مسلم**. كتاب الإيمان. باب (نذر الكافر). جـ٣. صـ ١٢٧٨. رقم الحديث: ١٦٥٦.

(٥٦٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الاعتكاف. باب (من لم ير عليه صوما). جـ ٣. صـ٥١. رقم الحديث: ٢٠٤٢.

يعد من المثبتين في أيوب خاصة، وقال عن يحيى بن زيد: أن حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث، وابن علية، والثقفي، وابن عيينة، وقال أيضا: ليس أحد أثبت في أيوب منه.(٥٦٩)

وقال الذهبي في السير عن حماد بن زيد: عن أحمد بن حنبل: حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين، هو أحب إلي من حماد بن سلمة. وقال عن يحيى بن يحيى النيسابوري: ما رأيت شيخا أحفظ من حماد بن زيد. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: حماد بن زيد ثقة، وحديثه أربعة آلاف حديث، كان يحفظها، ولم يكن له كتاب. وقال عبد الرحمن بن خراش الحافظ: لم يخطئ حماد بن زيد في حديث قط. وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أعلم من حماد بن زيد، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وما رأيت بالبصرة أحدا أفقه منه –يعني: حماد بن زيد.(٥٧٠)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن أبي النعمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر قال: نذرت نذراً. مرسلاً. ووصله حماد بن سلمة وجرير بن حازم ومعمر عن أيوب. ووصله عبيد الله عن نافع، وابن كاسب عن ابن عيينة عن أيوب، وقول حماد المرسل أصح.
٢. يقول ابن حجر: إنما أورد البخاري طريق حماد بن زيد عن أبي نعمان المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة، لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه. وكما بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولا كما أشار إليه البخاري.
٣. صحح الدارقطني طريق المرسلة لما فيه زيادة لفظ من غيرها، ولكن ابن حجر يقول: إنما نظر البخاري إلى أصل الحديث، لا إلى النقص والزيادة في ألفاظ الرواة. وكما يقول ابن حجر: إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله، وقد بيّن البخاري الخلاف فيه، وقد قال: في مثل هذا يعتمد عن القرائن.
٤. لكن البخاري أخرج رواية حماد بن زيد المرسل، وعلق الروايات الموصولة بعدها، ويفهم من هذا أن رواية حماد بن زيد أصح في هذا الباب من غيرها.
٥. الذي يصل الحديث أكثر من الذي يرسل، فيقدم الوصل إذا وجد فيه القرائن، ووجد القرينة أن النافع لم يلق عمر بل التقى بعبد الله بن عمر يقول عن أبيه عمر، كما أن أكثر من رووه هذه الرواية يصلوها عن عبد الله بن عمر خلاف ما رواه حماد بن زيد.

---

(٥٦٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٣. صـ١٠-١١.

(٥٧٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٧. صـ٤٥٩.

التحليل:

يقول الدارقطني هنا: "أن البخاري أخرج رواية حماد المرسلة، ثم علّق الروايات الموصولة بعدها؛ لإظهار أن رواية حماد بن زيد هي الأصح منها". وذلك أن في رواية حماد بن زيد عن أبي نعمان لا يوجد فيها ابن عمر، فقد اشتهر الإسناد عن نافع عن ابن عمر عن عمر، والآخرون غير حماد بن زيد رووه موصولا بذكر ابن عمر فيه، ومهما كان حماد بن زيد أحفظ من غيره، وأثبت في أيوب خاصة، وكان من عادته أن يرفع الموقوف ويوقف المرفوع، فيمكن أن يقع الخطأ في روايته، وإنما أخرج البخاري روايته للإشارة إلى أن روايته مرجوحة لما تخالف رواية أصحاب أيوب وغيره، كما خالف بعض أصحاب حماد بن زيد نفسه فقد رووه موصولا، وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، فيقدم رواية من وصله إذ صح الحديث فضلا عن المرسل، فرواية حماد بن زيد مرجوحة وغيرها تكون راجحة. والله أعلم.

الخلاصة

انتقادات الدارقطني على البخاري ليست إنزال منزلة البخاري، بل تعلي رتبته وشأنه في الحديث، كما أن الدارقطنى والحافظ ابن حجر إمامان عظيمان في الحديث، وبمقارنة آرائهما تفيد علما نافعا لطلبة الحديث خاصة، وعلى الجميع عامة، ويظهر بمقارنة آرائهما طريقتهم في الانتقادات والدفاع حيث تعبيرهم في الانتقادات والدفاع ليس مذلا على الآخر، بل كان على الاحترام والتواضع. كما أن الإمام البخاري ظل في كتابة صحيح البخاري ستة عشر أعواما، وما كان يكتب حديثا إلا اغتسل وصلى ركعتين، ولم يجمع في كتابه أحاديثا صحيحة كلها، بل اختار منها ما احتاج إلى الموضوع، كما ترك من الصحاح أكثر، وطريقته في كتابه قد لفت أنظار المحدثين حتى اجتمع العلماء بقبول كتابه وتسليمه كتابا صحيحا بعد كتاب الله، وأما تتبع الدارقطني والانتقاد من غير المسلمين فلا يستويان أبدا، أما الانتقاد من غير المسلمين فليذل مرتبة صحيح البخاري، وأما تتبع الدارقطني فيفيد فائدة عظيمة.

الفصل الرابع: مقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر من الحديث الواحد وثلاثين إلى الحديث السابع والخمسين: دراسة ونقد

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من الحديث الواحد وثلاثين إلى الحديث الخامس والأربعين

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من السادس والأربعين والثلاثين إلى السابع والخمسين

الفصل الرابع: مقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر من الحديث الواحد وثلاثين إلى الحديث السابع والخمسين: دراسة ونقد

يتناول هذا الفصل مجموعة من الأحاديث التي أعلها الدارقطني في كتابه الالزامات والتتبع، فيذكرها الباحث واحدا واحدا منها، ثم يناقشها ويقارنها مع دفاع ابن حجر، كما قسمها الباحث إلى المبحثين، ويشمل كل المبحث على خمسة عشرة أحاديثا.

المبحث الأول: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من الحديث الواحد وثلاثين إلى الحديث الخامس والأربعين

هذا المبحث يحتوي على ثلاثة مطالب، يورد الباحث فيها الأحاديث التي انتقدها الدارقطني من صحيح البخاري، كما يذكر أجوبة ابن حجر لكل حديث منها، ويقارنهما بتخريج الأحاديث وذكر الأدلة حتى تصل إلى الإجابة المقنعة في الحديث.

المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد وثلاثين إلى الخامس وثلاثين

الحديث الواحد وثلاثون:

قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، قال: أخبرني عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: كَانَ فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فِي أَرْبَعَةٍ، وَفَرَضَ لِابْنِ عُمَرَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَ مِائَةٍ، فَقِيلَ لَهُ هُوَ مِنَ المهَاجِرِينَ فَلِمَ نَقَصْتَهُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلاَفٍ، فَقَالَ: " إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ أَبَوَاهُ يَقُولُ: لَيْسَ هُوَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ".(٥٧١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق إبراهيم عن هشام عن ابن جريج عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عمر بن الخطاب ﷺ.

---

(٥٧١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب مناقب الأنصار. باب (هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة). جـ ٥. صـ ٦٣. رقم الحديث: ٣٩١٢.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن إبراهيم الفراء عن هشام عن ابن جريج عن عبيد الله عن نافع أن عمر فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ. وهذا مرسل.(٥٧٢) يعني أن نافعا لم يدرك عمر بن الخطاب.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه اختل شرطه في كتابه بوجود مرسل في صحيحه من رواية إبراهيم الفراء عن هشام عن ابن جريج عن عبيد الله عن نافع أن عمر لأن النافع لم يدرك عمر بن الخطاب، بل الذي أدركه النافع هو ابنه عبد الله بن عمر بن الخطاب.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١) يظهر أن صورته منقطع لأن نافعا لم يلحق عمر لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعا حمله عن بن عمر.

٢) إن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا ترجح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق.

٣) قد أورده أبو نعيم من طريق أخرى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر، فذكر نحوه وأتم منه.(٥٧٣)

٤) وقع في رواية غير أبي ذر هنا عن نافع يعني عن بن عمر، ولعلها من إصلاح بعض الرواة، واغتر بها شيخنا بن الملقن، فأنكر على بن التين قوله: إن الحديث مرسل، وقال لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها بن عمر.

٥) وقد روى الدراوردي عن عبيد الله بن عمر، فقال عن نافع عن بن عمر: قال فرض عمر لأسامة أكثر مما فرض لي فذكر".(٥٧٤)

٦) قد اعتمد البخاري كثيرا من أمثال هذا السياق، فأخرجه على أنه موصول إذا كان الراوي معروفا بالرواية عمن ذكره".(٥٧٥)

---

(٥٧٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٥٦.

(٥٧٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. ص٣٦٨.

(٥٧٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٧. ص٢٥٣.

(٥٧٥) ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١. ص ٣٦٢.

وقال السخاوي: من اشتهر بصحبة أبيه أو قريبه أو مولاه إذا جاءت الرواية عنه بأي صيغة كانت، حملت على أنه أخذ ذلك عنه.(٥٧٦)

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى عن إبراهيم بن موسى عن هشام عن ابن جريج أخبره عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب(٥٧٧) وقال بعده: أخرجه البخاري في "الصحيح" هكذا.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن مصعب، عن عبد العزيز بن محمد الداوردي عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن بن عمر، قال: فرض عمر، لأسامة..... وقال بعده حسين سليم أسد محقق هذا المسند: رجاله ثقات إلا أن عبد العزيز الدراوردي قال النسائي لا بأس به. (٥٧٨)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن إبراهيم الفراء عن هشام عن ابن جريج عن عبيد الله عن نافع أن عمر فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ. وهذا مرسل.
٢. يقول ابن حجر: يظهر أن صورته منقطع لأن نافعا لم يلحق عمر لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعا حمله عن بن عمر، كما اعتمد البخاري كثيرا من أمثال هذا السياق، فأخرجه على أنه موصول إذا كان الراوي معروفا بالرواية عمن ذكره، وقد أورد أبو نعيم وغيره عن ابن عمر عن أبيه.
٣. أكّد ابن حجر قوله بقول السخاوي: من اشتهر بصحبة أبيه أو قريبه أو مولاه إذا جاءت الرواية عنه بأي صيغة كانت، حملت على أنه أخذ ذلك عنه.
٤. يمكن أن الدارقطني تتبع على البخاري بما رآه صورته المرسل.

---

(٥٧٦) السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. جـ٢. صـ٩١٧.

(٥٧٧) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب قسم الفيء والغنيمة. باب (التفضيل على السابقة والنسب). جـ١٣. صـ٢٨٩. رقم الحديث: ١٣١٢٥.

(٥٧٨) أبو يعلى. **مسند أبي يعلى**. مسند عمر بن الخطاب. جـ١. صـ ١٤٨.

التحليل:

انتقد الدارقطني هذه الرواية لأجل وجود الانقطاع بين نافع وبين عمر؛ لأن نافعا لم يلق عمر، ولكن البخاري يقدم مثل هذا الحديث إذا ترجح عنده أن الراوي أخذه عن الراوي المذكور، فيجعله من باب المسند، وليس من المرسل، وذلك أن إسناد هذا الحديث من مسند بن عمر، وليس هو من مسند عمر بن الخطاب حتى يكون مرسلا، ويحتمل أن يقع الخطأ في بعض النسخ كما قال ابن الملقن، ويؤيده رواية الداوردي التي أخرجها أبو يعلى في مسنده، وفيها ابن عمر عن عمر، وأيضا اشتهر ابن عمر بروايته عن أبيه عمر بن الخطاب، كما اشتهر نافع بروايته عن ابن عمر، فيعتبر روايته متصلة، فإخراج البخاري في صحيحه عن عمر بدون بن عمر يعتبر من مسند بن عمر. والله أعلم.

الحديث الاثنين وثلاثون:

قال البخاري: حدثني يحيى بن سليمان قال: حدثني ابن وهب، قال: حدثني عمر بن محمد، قال: فأخبرني جدي زيد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا، إِذْ جَاءَهُ العَاصِ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أَبُو عَمْرٍو، عَلَيْهِ حُلَّةُ حِبَرَةٍ وَقَمِيصٌ مَكْفُوفٌ بِحَرِيرٍ، وَهُوَ مِنْ بَنِي سَهْمٍ، وَهُمْ حُلَفَاؤُنَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: مَا بَالُكَ؟ قَالَ: " زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونِي إِنْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: لاَ سَبِيلَ إِلَيْكَ، بَعْدَ أَنْ قَالَهَا أَمِنْتُ، فَخَرَجَ العَاصِ فَلَقِيَ النَّاسَ قَدْ سَالَ بِهِمُ الوَادِي، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُونَ؟ فَقَالُوا: نُرِيدُ هَذَا ابْنَ الخَطَّابِ الَّذِي صَبَا، قَالَ: لاَ سَبِيلَ إِلَيْهِ. فَكَرَّ النَّاسُ ".(٥٧٩)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من يحيى الجعفي، وفيه عمر بن محمد، سمع من جده مباشرة.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن يحيى الجعفي عن ابن وهب عن عمر بن محمد حدثني جدي زيد عن ابن عمر: إسلام عمر. خالفه الوليد بن مسلم عن عمر بن محمد حدثني أبي عن جده عن ابن عمر زاد فيه رجلاً.(٥٨٠)

---

(٥٧٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب مناقب الأنصار. باب (إسلام عمر). جـ ٥. صـ ٤٨. رقم الحديث: ٣٨٦٤.

(٥٨٠) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٥٨.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث من يحي الجعفي، وفيه عمر بن محمد سمع من جده مباشرة بينما خالفه الوليد بن مسلم، يرويه عن عمر بن محمد، سمع من أبيه عن جده عن ابن عمر، ولم يسمع من جده مباشرة.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. أن في رواية البخاري قد صرح عمر بن محمد بسماعه من جده.

٢. يمكن أنه سمع منهما كما هو الظاهر هنا إن كان الوليد حفظه. (٥٨١)

تخريج الحديث:

وهذا الحديث يرويه عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر واختلف عنه: هل هو روى عن جده، أو أبيه عن جده.

الرواية الأولى: هي مما أخرجه البخاري عن ابن وهب عن عمر بن محمد عن جده زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

الرواية الثانية: هي ما أورده ابن حجر في فتح الباري عن الوليد بن مسلم، فرواه عن عمر بن محمد حدثني أبي عن جدي عن بن عمر زاد فيه رجلا. (٥٨٢)

الرواية الثالثة: هي ما رواها ابن شكوال في كتابه غوامض الأسماء المبهمة عن علي بن الحسين الدرهمي، فرواه عن عمر بن محمد، عن أبيه مرسلاً. قاله أبو داود السجستاني عنه. (٥٨٣)

رتبة ابن وهب

هو عبد الله بن وهب بن مسلم، شيخ الإسلام، أبو محمد الفهري مولاهم المصري الحافظ، هو من الثقات، والألفاظ التي قيلت عنه: ثقة، صالح الحديث، وهو صاحب التصانيف، له كتاب موطأ ابن وهب، وله كتاب الجامع، وكتاب البيعة، وكتاب المناسك، وكتاب المغازي، وكتاب الردة، وكتاب تفسير غريب الموطأ وغيرها من الكتب، ونقل الذهبي ما دار بين العلماء من مدحه في فنه، وذلك قال عنه أبو زرعة: نظرت في نحو من ثلاثين ألف حديث لابن وهب، ولا أعلم أني رأيت له حديثا

---

(٥٨١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٦٨.

(٥٨٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٦٨.

(٥٨٣) ابن شكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود. (١٤٠٧هـ). **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**. (محقق) عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين. بيروت: عالم الكتب. جـ٢. صـ٨٠٩.

لا أصل له وهو ثقة، وقال عنه أحمد بن صالح الحافظ: حدث ابن وهب بمائة ألف حديث ما رأيت أحدا أكثر حديثا منه، وقع عندنا سبعون ألف حديث عنه. وقال أبو حاتم الرازي: هو صدوق صالح الحديث. وقال أبو أحمد بن عدي في كامله: هو من الثقات لا أعلم له حديثا منكرا إذا حدث عنه ثقة. وقال يحي بن معين: ثقة.(٥٨٤)

رتبة الوليد بن مسلم

هو الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي، الحافظ، هو أيضا من الثقات، وهو العراقي، ونقل الذهبي عنه بعض الأقوال عن أحمد بن حنبل قال: ليس أحد أروى لحديث الشاميين من الوليد بن مسلم، وإسماعيل بن عياش. وقال عنه أبو حاتم الرازي: صالح الحديث. وقال عنه أبو أحمد بن عدي: الثقات من أهل الشام، مثل الوليد بن مسلم. وقال عنه أبو مسهر: كان الوليد من حفاظ أصحابنا.(٥٨٥)

ثبوت اللقاء بين عمر بن محمد وبين جده زيد بن عبد الله بن عمر الخطاب

هو عمر بن محمد، كان يسكن مدينة رسول الله ﷺ، ونزيل عسقلان، حدث عن أبيه محمد بن زيد، وحدث عن جده عبد الله بن عمر أيضا، فأخذ منه ابن وهب، والوليد بن مسلم،(٥٨٦) فثبت اللقاء بينه وبين جده زيد، فكان يحدث عن أبيه وعن جده أيضا، كما ثبت أن ابن وهب والوليد بن مسلم هما تلميذا عمر بن محمد.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: بأنه البخاري أخرج هذا الحديث من يحي الجعفي، وفيه عمر بن محمد سمع من جده مباشرة بينما خالفه الوليد بن مسلم، يرويه عن عمر بن محمد، سمع من أبيه عن جده عن ابن عمر، ولم يسمع من جده مباشرة.
٢. يقول ابن حجر: إن في رواية البخاري قد صرح عمر بن محمد بسماعه من جده. ويمكن أنه سمع منهما كما هو الظاهر هنا إن كان الوليد حفظه.
٣. استخدم الدارقطني طريقة الترجيح بالزيادة في هذه الرواية، لأن في رواية الوليد زاد فيها رجلا بين عمر بن محمد وبين جده.

---

(٥٨٤) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. صـ٢٢٣.

(٥٨٥) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. صـ٢١١-٢١٤.

(٥٨٦) انظر: الخطيب. (١٤١٧هـ). **تاريخ بغداد**. المرجع السابق. جـ١١. صـ١٨١.

التحليل:

إن الدارقطني انتقد على رواية البخاري لما ترجح عنده رواية الوليد بن مسلم؛ لأن فيها زيادة على رواية البخاري، فاستخدم الدارقطني قرينة الترجيح بالزيادة في هذه الرواية، كما أن هذه الرواية مما تفردها البخاري في صحيحه، فذكره العيني في عمدة القاري.(٥٨٧) ولم يعثر الباحث على تخريج هذا الحديث في السنن والمسانيد غير البخاري، وهذا الحديث من رواية عمر بن محمد، فيمكن أنه روى عن أبيه أولا التي حفظها من الوليد بن مسلم، وثم عن جده زيد، فيمكن أن عمر بن محمد سمع منه مباشرة بعدما سمع من أبيه، فترك رواية أبيه، وبدأ يروي عن جده مباشرة بسبب وصوله سندا عالياً، فالروايتان صحيحتان إن كان الوليد بن مسلم حفظها عن عمر بن محمد. والله أعلم.

الحديث الثالث وثلاثون:

قال البخاري: حدثني محمد بن بشار، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن عمران بن حطان، قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الحَرِيرِ فَقَالَتْ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلْ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لاَ خَلاَقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ» فَقُلْتُ: صَدَقَ، وَمَا كَذَبَ أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ، وَقَصَّ الحَدِيثَ.(٥٨٨)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث عمران بن حطان، عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب، رغم وجود كلام عن عمران بن حطان من جرح وتعديل.

تتبع الدارقطني:

قال البخاري: أخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير، وعمران متروك لسوء اعتقاده، وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوه عن عمر، عن عبد الله مولى أسماء وغيره، عن ابن عمر عن عمر.(٥٨٩)

---

(٥٨٧) العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد. (د.ت). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. دار بيروت: إحياء التراث العربي. جـ١٧. صـ٥.

(٥٨٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه). جـ ٧. صـ ١٥٠. رقم الحديث: ٥٨٣٥.

(٥٨٩) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٥٩.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث عمران بن حطان مهما أنه موصوف بمتروك لسوء اعتقاده كما أن هذا الحديث ثابت من وجوه عن عبد الله مولى عن ابن عمر عن عمر.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. أخرج البخاري هذا الحديث في المتابعات، وليس في أصل الباب.

٢. لهذا الحديث عدة طرق غير رواية عمر وغيره، وهي مما رواه مسلم من طريق آخر عن بن عمر وغيره، كما رواه مسلم من طريق آخر عن بن عمر نحوه.

٣. بعض الأئمة يزعمون أن البخاري أخرج هذا الحديث من عمران بن الحطان، بعدما رجع من رأيه الخوارج، ولكن هذا العذر غير مطمئن، لأن يحيى بن أبي كثير، إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله، لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة.

٤. قد أورد المبرد في كتابه الكامل على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره، أن عمران هذا رجع في آخر عمره، عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات. (٥٩٠)

٥. إنما أخرج البخاري لعمران بن حطان على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع، إذا كان صادق اللهجة متدينا.

٦. قد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد.

٧. قيل إن يحيى بن أبي كثير حمله عنه قبل أن يبتدع، فإنه كان تزوج امرأة من أقاربه، تعتقد رأي الخوارج لينقلها عن معتقدها، فنقلته هي إلى معتقدها.

٨. ليس له في البخاري سوى هذا الموضع وهو متابعة، وآخر في باب نقض الصور.

٩. ويحيى هو بن أبي كثير، وأراد البخاري بهذه الرواية تصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث. (٥٩١)

---

(٥٩٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٤٣٣.

(٥٩١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ٢٩٠.

تخريج الحديث:

إن هذا الحديث قد أورده البخاري متابعة، لأن فيه بعض الروايات عن عمر، والبخاريّ يخرج لأصحاب البدع إذا كانوا من أهل الصدق.

وإن الروايات عن عمر بن الخطاب: قال البخاري: حدثنا علي بن الجعد، أخبرنا شعبة، عن أبي ذبيان خليفة بن كعب، قال: سمعت ابن الزبير، يقول: سمعت عمر، يقول: قال النبي ﷺ: مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ". وقال أبو معمر: حدثنا عبد الوارث، عن يزيد، قالت معاذة: أخبرتني أم عمرو بنت عبد الله: سمعت عبد الله بن الزبير: سمع عمر: سمع النبي ﷺ نحوه.(٥٩٢)

والشاهد الأول من صحيح البخاري: رواية ابن زبير: قال البخاري حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، قال: سمعت ابن الزبير، يخطب يقول: قال محمد ﷺ: "مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ".(٥٩٣)

والشاهد الثاني عن أنس بن مالك: قال البخاري: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا عبد العزيز بن صهيب، قال: سمعت أنس بن مالك، قال شعبة: فقلت: أعن النبي ﷺ؟ فقال شديدا: عن النبي ﷺ فقال: مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيا، فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ".(٥٩٤)

فبهذه المتابعة والشواهد تنضم إلى هذا الحديث من القوة حتى يجعله صحيحا لغيره.

موقف البخاري من رواية أهل البدع

كثير من رجال البخاري، قد رموا ببدع اعتقادية مختلفة قرابة تسعة وستين راوياً، كما أوردها الحافظ ابن حجر في" هدي الساري"(٥٩٥) ومن خلال التتبع لهؤلاء الرواة استخلص أبو بكر كافي المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع، ويمكن أن تلخيصها في النقاط التالية:

---

(٥٩٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه). ج ٧. ص ١٥٠. رقم الحديث: ٥٨٣٤.

(٥٩٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه). ج ٧. ص ١٥٠. رقم الحديث: ٥٨٣٣.

(٥٩٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه). ج ٧. ص ١٥٠. رقم الحديث: ٥٨٣٢.

(٥٩٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. ج ١. ص٣٨٥-٤٦٣.

١. ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.
٢. أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.
٣. أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.
٤. أحياناً يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.
٥. كثير منهم لم يصح ما رموا به.

فالعبرة إنما هي صدق في الأداء، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره. ولم يكن هذا من مذهب البخاري فقط، بل هو مذهب غيره من المحدثين.(٥٩٦)

قاعدة البخاري في صحيحه عن أهل البدع والأهواء

يقبل حديث أهل البدع والأهواء، إذا كانوا موصوفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى، وأحيانا يتوقف عن تخريج الحديث عنهم: إما لأنه لم يتبين لهم صدقهم، أو أرادوا محاصرة البدعة وإخمادها حتى لا تفشوا، ولكن شاء الله تعالى أن تكثر البدع وتفشو، وتبناها كثير من العلماء والفقهاء والعباد، فلم يكن من المصلحة ترك رواياتهم، لأن في تركها، اندراسا للعلم، تضييعا للسنن، فكانت المصلحة الشرعية تقتضي قبولها ما داموا ملتزمين بالصدق والأمانة.(٥٩٧)

ويقول فيها علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي خربت الكتب.(٥٩٨)

فبتركهم ونفي أحاديثهم بسبب البدع والأهواء تفوت الأمة المسلمة كثيرا من الأحاديث، والقاعدة التي بنّها المحدثون قد سار بها البخاري ومسلم، ومن نهجوا في طريقتهما.

أقوال العلماء حول عمران بن الحطان

أورد الحافظ ابن حجر أسماء من طعن فيه من رجال البخاري، وفي ضمنه عمران بن الحطان، وقال: هو السدوسي الشاعر المشهور، كان يرى رأي الخوارج، وقال عنه أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم (والقعدية قوم من الخوارج)، وكانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروج بل يزينونه، وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبد الرحمن بن

---

(٥٩٦) انظر: أبو بكر كافي. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. صـ ١٠٤.

(٥٩٧) انظر: أبو بكر كافي. **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. صـ ١٠٤-١٠٥.

(٥٩٨) الخطيب البغدادي. **الكفاية في علم الرواية**. جـ١. صـ١٢٩.

ملجم قاتل علي ﷺ بتلك الأبيات السائرة، وقال يعقوب بن شيبة أدرك جماعة من الصحابة، وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج.(٥٩٩)

وذكر المزي عن محمد بن أبي رجاء: أخبرني رجل من أهل الكوفة، قال: تزوج عمران بن حطان امرأة من الخوارج ليردها عن دين الخوارج، فغيرته إلى رأي الخوارج، وذكر ابن حبان في الثقات، وقد وثّقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج.(٦٠٠)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث عمران بن حطان مهما أنه موصوف بمتروك لسوء اعتقاده كما أن هذا الحديث ثابت من وجوه عن عبد الله مولى عن ابن عمر عن عمر.
٢. يقول ابن حجر: أخرج البخاري هذا الحديث في المتابعات، وليس في أصل الباب،
٣. تتبع الدارقطني على البخاري بأنه أخرج عن الراوي المتروك بسوء اعتقاده، ولكن البخاري عنده موقف آخر، هو البخاري كان يأخذ من أهل البدع والأهواء إذا عرف منه أنه لا يكذبه.
٤. يظهر هنا أن الدارقطني يبتعد عن مثل هذا الراوي الموصوف بأهل البدع ولو كان لا يكذب في الحديث لأنه كان يأخذ قرينة الحفظ والاتقان.

التحليل:

إن الدارقطني رجح رواية عبد الله عن ابن عمر؛ لأن فيها من كان أحفظ وأتقن على رواية عمران بن حطان الذي رأى رأي الخوارج، كما أجمع العلماء لقبول حديثه حسب الشروط التي وضعها المحدثون لقبول الحديث من أهل البدع والأهواء، ومهما رأى عمران بن حطان رأي الخوارج عرف عنده الصدق والورع في التحديث، فلذا أخرجه البخاري في صحيحه لما رآه مستحقا لتخريجه بما وصف أنه أهل الحديث، ولا يتهمه بالكذب في الحديث، والجدارة هنا أن البخاري أخرجه في المتابعات، وليس في الأصول، كما أخرج له حديثاً آخر في لبس الحرير عن عمر وغيره في الأصول، وعلة تخريجه في البخاري لإظهار قول يحيي بن أبي كثير "حدثني عمران بن حطان" فلم يكن مجهولا في غير هذا المكان. والله أعلم بالصواب.

---

(٥٩٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٤٣٢.

(٦٠٠) انظر: المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ٢٢. صـ٣٢٣.

الحديث الرابع وثلاثون

قال البخاري: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر ﷺ، قال: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ»، وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أمه، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ ﷺ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، سَمِعْتُ عُمَرَ ﷺ.(٦٠١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج رواية زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وقدّمه على روايتي ابن زريع، وهشام عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة بنت عمر بن الخطاب ﷺ سمعت عن عمر.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن ابن بكير عن الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر: «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ» قال: وقال يزيد بن زريع عن روح عن زيد عن أمه عن حفص عن عمر. وقال هشام بن سعد عن زيد عن أبيه عن حفصة عن عمر.(٦٠٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج رواية يحيى بن بكير، وفيه زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، ولكن في رواية يزيد بن زريع ورواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن عمر، فيمكن أن يسقط شخص بين أسلم وبين عمر، ألا وهي حفصة تؤكده رواية يزيد وهشام.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. هناك روايتان: رواية عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، ورواية عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن عمر، لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه.

---

(٦٠١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فضائل المدينة. باب (كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة). جـ ٣. صـ ٢٤. رقم الحديث: ١٨٩٠.

(٦٠٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٦٥.

٢. في سياق حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة، زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بينه ابن حجر في كتابه "تغليق التعليق" فدل على أنهما طريقان محفوظان.
٣. أما رواية هشام بن سعد، فإنها غير محفوظة لأنه غير ضابط، وقد رواه بن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عمر مرسلا، لم يذكر بينهما أحدا، ومالك كان يصنع ذلك كثيرا.(٦٠٣)
٤. أما رواية بن زريع عن روح بن القاسم، وصله الإسماعيلي عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به، ولفظه عن حفصة، قالت: سمعت عمر يقول: اللهم قتلا في سبيلك ووفاة ببلد نبيك قالت: فقلت: وأنى يكون هذا قال يأتي به الله إذا شاء.
٥. أما رواية هشام بن سعد عن زيد عن أبيه أسلم، وصله بن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه ولفظه عن حفصة، أنها سمعت أباها يقول: فذكر مثله، وفي آخره إن الله يأتي بأمره إن شاء.
٦. إيراد البخاري بهذين التعليقين لبيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم.
٧. اتفق هشام بن سعد، وسعيد بن أبي هلال على أنه عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر، وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة.
٨. انفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله عن أمه.
٩. للحديث طرق أخرى أخرجها البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارئ عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله، أنه سمع عمر يقول ذلك، وطريق آخر أخرجها عمر بن شبة من طريق عبد الله بن دينار عن بن عمر عن عمر إسنادها صحيح ومن وجه آخر منقطع.(٦٠٤)

تخريج الحديث:

إن لهذا الحديث ثلاث طرق كما قاله ابن حجر: رواية عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، ورواية عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن أبيها عمر بن الخطاب، ورواية عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن أبيها عمر بن الخطاب، ولكن الدارقطني تتبع على البخاري باعتبار أنه حديث واحد، فبتخريج هذه الطرق سيتضح لنا المقام بوضوح إن شاء الله.

---

(٦٠٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٥٨.

(٦٠٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٤. صـ١٠٢.

الرواية الأولى: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، أخرجها البخاري في صحيحه. عن يحي بن بكير، حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر. (٦٠٥)

الرواية الثانية: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن أبيها عمر بن الخطاب، أخرجها أبو نعيم في الحلية عن سليمان بن أحمد، ثنا إبراهيم بن هاشم، ثنا أمية بن بسطام، ثنا يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، قالت: سمعت عمر، يقول: «اللَّهُمَّ قَتْلًا فِي سَبِيلِكَ، وَوَفَاةً فِي بَلَدِ نَبِيِّكَ» قُلْتُ: وَأَنَّى يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: «يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِذَا شَاءَ».(٦٠٦)

الرواية الثالثة: عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن أبيها عمر بن الخطاب، أخرجها الطبراني في معجمه الأوسط عن زيد بن أسلم، عن أمه، عن حفصة ابنة عمر قالت: سمعت عمر يقول: «اللَّهُمَّ قَتْلًا فِي سَبِيلِكَ، وَوَفَاةً فِي بَلَدِ نَبِيِّكَ» قُلْتُ: وَأَنَّى يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: «يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِذَا شَاءَ». (٦٠٧)

وقال الدارقطني في العلل: أخرجها روح بن القاسم، وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة. كما رواه هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن حفصة، والصحيح قول من قال عن أمه.(٦٠٨)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري رواية يحي بن بكير، وفيه زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، ولكن في رواية يزيد بن زريع ورواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة عن عمر، فيمكن أن يسقط شخص بين أسلم وبين عمر، ألا وهي حفصة تؤكده رواية يزيد وهشام.

٢. يقول ابن حجر: هناك روايتان: رواية عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، ورواية عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن عمر، لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى

---

(٦٠٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فضائل المدينة. باب (كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة). جـ ٣. صـ ٢٤. رقم الحديث: ١٨٩٠.

(٦٠٦) أبو نعيم الأصبهاني. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. جـ١. صـ٥٣.

(٦٠٧) الطبراني. **المعجم الأوسط**. جـ٣. صـ١٥٩.

(٦٠٨) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ١٤٠.

عمر من الملازمين له العارفين بحديثه. كما يوجد في كل منهما شيئا الذي لا يوجد في الأخرى.

٣. قال ابن حجر: قصد البخاري بهاذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم.

٤. ترجح عند الدارقطني الرواية التي فيها الزيادة.

التحليل:

إن الدارقطني استخدم قرينة الترجيح بالزيادة في هذه الروايات كما أن هذه الروايات الثلاثة من زيد بن أسلم، تختلف ألفاظها وأسانيدها، من أن رواية زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رويت بألفاظ «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ» بينما رواية زيد بن أسلم عن أبيه أو أمه عن حفصة عن عمر بن الخطاب رويت بألفاظ «اللَّهُمَّ قَتْلًا فِي سَبِيلِكَ، وَوَفَاةً فِي بَلَدِ نَبِيِّكَ....»، فالرواية التي أخرجها البخاري هي الصحيح في بابه، أما الروايتان الأخريان عن زيد بن أسلم عن أبيه أو أمه عن حفصة عن عمر بن الخطاب فيقول عنه الدارقطني في العلل: الصحيح قول من قال عن أمه، ولم يعرض عن ذكر رواية البخاري، فدل هذا على أن رواية البخاري تختلف عن رواية حفصة. كما يقول الحافظ ابن حجر إن هناك روايتان محفوظتان، هما: رواية البخاري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب، ورواية الطبراني عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن عمر بن الخطاب؛ لأن الليث وروح بن القاسم اللذان رويا حديث البخاري والطبراني، هما حافظان، وأسلم كان مولى لعمر بن الخطاب وملازمين له، ويعرفون أحاديثه أكثر من غيره. وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة؛ لأنه غير ضابط. وكما اعترف الدارقطني في العلل: الصحيح من قال عن أمه، فرواية من قال عن أبيه عن حفصة، هي ليست صحيحة. فيمكن أن سمع زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن عمر بن الخطاب أولا، ثم سمع من أبيه عن عمر بن الخطاب مباشرة، فبدأ يحدث بهذا كما اختاره البخاري بوجوده السند العالي. والله أعلم.

الحديث الخامس وثلاثون:

قال البخاري: حدثني عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، وَعُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا عُمَرُ، نَزَرْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ لاَ يُجِيبُكَ، قَالَ عُمَرُ: فَحَرَّكْتُ بَعِيرِي ثُمَّ تَقَدَّمْتُ أَمَامَ المُسْلِمِينَ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزِلَ فِيَّ قُرْآنٌ، فَمَا

نَشِبْتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ بِي، قَالَ: فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ، وَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ، لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ» ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١].(٦٠٩)

وأخرج البخاري أيضا عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ..... نفس اللفظ.(٦١٠)

وأخرجه في مكان آخر في البخاري عن إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ... نفس اللفظ.(٦١١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث في ثلاثة أماكن في كتاب البخاري من طرق مختلفة كلهم عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه مرسلا.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن عبد الله بن المسلمة القعنبي، وابن يوسف، وإسماعيل عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير ومعه عمر فنزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] مرسلا، ووصله قراد، وابن عثمة، ويزيد بن أبي حكيم، والخريبي.(٦١٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث في كتابه عن شيوخه الثلاثة كلهم رووه عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ مرسلا، بينما وصله قراد، وابن عثمة، ويزيد بن أبي حكيم، والخريبي.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. أن سياق هذا الحديث يشبه صورة الإرسال، لما لم يدرك أسلم زمان هذه القصة، لكنه محمول على أنه سمع من عمر بن الخطاب بعده بدليل قوله يحكي له قصته بصيغة المتكلم (فحركت بعيري إلخ كما أشار إليه القابسي.

---

(٦٠٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب (غزوة الحديبية). جـ ٥. صـ ١٢٦. رقم الحديث: ٤١٧٧.

(٦١٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب تفسير القرآن. باب (إنا فتحنا لك فتحا مبينا). جـ ٦. صـ ١٣٥. رقم الحديث: ٤٨٣٣.

(٦١١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فضائل القرآن. باب (فضل سورة الفتح). جـ ٦. صـ ١٨٩. رقم الحديث: ٥٠١٢.

(٦١٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٦٦.

٢. قد جاء مصرحا ومتصلا من طريق آخر بلفظ (سمعت عمر) أخرجه البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك، ومن طريق بن غزوان عن مالك، ثم قال لا نعلم رواه عن مالك هكذا إلا بن عثمة وبن غزوان.

٣. رواية بن غزوان، وهو عبد الرحمن أبو نوح المعروف بقراد، قد أخرجها أحمد عنه، واستدركها مغلطاي على البزار ظانا أنه غير بن غزوان، وأورده الدارقطني في غرائب مالك من طريق هذين، ومن طريق يزيد بن أبي حكيم، ومحمد بن حرب، وإسحاق الحنيني أيضا فهؤلاء خمسة رووه عن مالك بصريح الاتصال.(٦١٣)

٤. ظاهر رواية البخاري الوصل، فإن أوله وإن كان صورته صورة المرسل، فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر، ففيه بعد قوله، فسأله عمر عن شيء فلم يجبه، فقال عمر: نزرت رسول الله ﷺ ثلاث مرات، كل ذلك لا يجيبك قال عمر فحركت بعيري، ثم تقدمت أمام الناس، وخشيت أن ينزل في القرآن، وساق الحديث على هذه الصورة حاكيا لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلا هذا من العجب.(٦١٤)

تخريج الحديث:

أخرجها البزار في مسنده(٦١٥) عن محمد بن خالد وعن بن غزوان متصلا، وقال الدارقطني في العلل: لما سئل عن حديث زيد بن أسلم: قال: يرويه محمد بن خالد بن عثمة، وأبو نوح عبد الرحمن بن غزوان، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، ويزيد بن أبي حكيم، ومحمد بن حرب بن سليم المكي، هؤلاء كلهم أسندوه عن مالك. فقالوا عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر متصلا مسندا، وأما أصحاب الموطأ، فرووه عن مالك مرسلا. منهم: معن، والقعنبي، والشافعي، ويحيى بن بكير، وغيرهم.(٦١٦)

وبتعريف كل من هذه الرواة من التعديل والتجريح يظهر لنا حقيقة هذا الحديث، ومدى اختيار البخاري بمثل هذه الرواة.

---

(٦١٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. صـ٥٨٣.

(٦١٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ٣٧٣.

(٦١٥) البزار. **مسند البزار**. جـ١. صـ٣٨٨. رقم الحديث: ٢٦٥-٢٦٤.

(٦١٦) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ١٤٦.

تراجم من وصلوه عن مالك منهم:

١. محمد بن خالد بن عثمة. قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطأ.(٦١٧)

٢. أبو نوح عبد الرحمن بن غزوان. قال الذهبي في الميزان: كان يحفظ، وله مناكير.(٦١٨)

٣. إسحاق بن إبراهيم الحنيني. قال ابن حجر في التقريب: ضعيف.(٦١٩)

٤. يزيد بن أبي حكيم. قال ابن أبي حاتم: صالح الحديث.(٦٢٠)

٥. محمد بن حرب بن سليم المكي. قال أبو حاتم: صالح الحديث ليس به بأس.(٦٢١)

تراجم من أرسلوه عن مالك منهم:

١. معن بن عيسى بن يحيى بن دينار بن عبد الله الأشجعي مولاهم المدني القزاز الحافظ أبو يحيى، ولزم مالكا زمانا، وكان من خيار أصحابه ومتقنيهم، ومفتيهم، وكان مالك يتكئ على يده في خروجه إلى المسجد، حتى كان يقال له: عصا مالك، قال أبو حاتم: هو أوثق أصحاب مالك وأثبتهم.(٦٢٢)

٢. القعنبي، عبد الله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن المديني سكن البصرة، روى عن مالك بن أنس وآخر، بصري ثقة حجة، وسئل أبو زرعة عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، فقال: ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه.(٦٢٣)

٣. الشافعي، محمد بن إدريس أجل تلامذة الإمام مالك، ولا يحتاج الباحث لذكره لأنه مشهور بين الأنام بالمذهب، ولازمه حتى يموت.

٤. يحيى بن عبد الله بن بكير، قال الذهبي: احتج به الشيخان، وذكره ابن حبان في "الثقات، وقال أبو حاتم، لا يحتج به. قال: وكان يفهم هذا الشأن. وقال النسائي: ضعيف.(٦٢٤)

---

(٦١٧) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (هـ١٤٠٦ -م١٩٨٦). **تقريب التهذيب**. (محقق) محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد. ص٤٧٦.

(٦١٨) الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. جـ٥. ص ٥٨١.

(٦١٩) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص٣٢٦.

(٦٢٠) ابن أبي حاتم. **الجرح والتعديل**. جـ٩. ص٢٥٨.

(٦٢١) ابن أبي حاتم. **الجرح والتعديل**. جـ٧. ص٢٣٧.

(٦٢٢) الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ٤. ص١٢١٤.

(٦٢٣) ابن أبي حاتم. **الجرح والتعديل**. جـ٥. ص١٨١.

(٦٢٤) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. ص٢٩.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن عبد الله بن المسلمة القعنبي، وابن يوسف، وإسماعيل عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير ومعه عمر فنزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١] مرسلا، ووصله قراد، وابن عثمة، ويزيد بن أبي حكيم، والخريبي.

٢. يقول ابن حجر: ظاهر رواية البخاري الوصل، فإن أوله وإن كان صورته صورة المرسل، فإن بعده ما يصرح بأن الحديث لأسلم عن عمر، ففيه بعد قوله، فسأله عمر عن شيء فلم يجبه، فقال عمر: نزرت رسول الله ﷺ ثلاث مرات، كل ذلك لا يجيبك قال عمر فحركت بعيري، ثم تقدمت أمام الناس، وخشيت أن ينزل في القرآن، وساق الحديث على هذه الصورة حاكيا لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلا هذا من العجب.

٣. من الممكن أن زيد بن أسلم قد روى عن أبيه عن عمر أولا، ثم روى عن عمر مباشرة بغير أبيه.

٤. رجح الدارقطني رواية الوصل لما ترجح عنده قرينة كثرة العدد، لأن من وصلوها أكثر من أرسلوها.

التحليل:

إن الدارقطني انتقد رواية البخاري؛ لأنه أخرجها مرسلا وقدمها على الموصول، كأن الدارقطني أخذ يقدمها بقرينة كثرة العدد إذا كانوا حفاظا، كما أن أصحاب الموطأ، رووه مشبها بالإرسال، وليس هو من ضمن المرسل، لما فيه حكاية عمر قصته بصيغة المتكلم إلى الراوي أسلم، كأنه الاتصال وليس هو مرسلا، وإذا قيل إن الذي أخرجه البخاري في صحيحه من طريق عبد الله بن يوسف، وعبد الله بن مسلمة، وإسماعيل عن مالك مرسلا، فليس هو مختلا لشروط البخاري، ولا يعتبر عيبا له؛ لأن إرسال مالك يعتبر متصلا ومسندا، والرواة الذين رووه مصرحا بالسماع من مالك، وليسوا أقوى من أصحاب الموطأ. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس وثلاثين إلى الأربعين

الحديث السادس وثلاثون

قال البخاري: حدثنا عفان بن مسلم هو الصفار، حدثنا داود بن أبي الفرات، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، قال: قَدِمْتُ المَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﷺ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مُرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ المؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ، شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الجَنَّةَ» فَقُلْنَا: وَثَلاَثَةٌ، قَالَ: «وَثَلاَثَةٌ» فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ، قَالَ: «وَاثْنَانِ» ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الوَاحِدِ.(٦٢٥)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود عن عمر، وليس بين عبد الله بن بريدة، وبين أبي الأسود رجل.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفرات عن بن بريدة عن أبي الأسود عن عمر: مر بجنازة، فقال: وجبت. وقال علي بن المديني في المسند: ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود فيكون متصلا. وقال الدارقطني: وقد روى هذا الحديث وكيع، عن عمر بن الوليد المثنى عن عبد الله بن بريدة، قال: جلس عمر. مرسلا، ورفعه ولم يذكر بين ابن بريدة وبين عمر أحدا.(٦٢٦)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الأسود، وليس فيه يحيى بن يعمر بين ابن بريدة وبين أبي الأسود كما قاله علي بن المديني.

وقال الدارقطني في العلل: هو حديث رواه داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الأسود واختلف فيه هل هو مثل هذا أو كما يقول يعقوب الحضرمي: عنه عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود؟

---

(٦٢٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (ثناء الناس على الميت). جـ ٢. صـ ٩٧. رقم الحديث: ١٣٦٨.

(٦٢٦) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣١٦.

وقال: وهم في ذكر يحيى بن يعمر في إسناده، لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود. منهم: عفان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبو عبد الرحمن المقري، وأبو الوليد الطيالسي، وشيبان بن فروخ، وغيرهم، فإنهم رووه عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، لم يذكروا بينهما أحدا.

وكذلك رواه سعيد بن رزين، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، كرواية الجماعة عن داود. وكما جاء مرسلا من طريق عمر بن الوليد الشني، عن عبد الله بن بريدة مرسلا، عن عمر، لم يذكر بينهما أحدا.

والمحفوظ من ذلك ما رواه عفان، ومن تابعه عن داود بن أبي الفرات. وقد أخرجه البخاري، ومسلم في الصحيح مثل ما رواه عفان، عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود.(٦٢٧)

وقال الدارقطني في كتابه "الجزء فيه ببيان أحاديث": هذا مما انفرد به داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة، وغير داود أثبت منه.(٦٢٨)

وقال سعد بن عبد الله محقق كتاب (الجزء فيه ببيان أحاديث): ترجيح الدارقطني في هذا الموضع من العلل يخالف ظاهر كلامه في جزئه هذا، وهذا يدل على تغير اجتهاده، ولكن لا ندري أي قوليه الأخير.

وقال سعد بن عبد الله: تخلص مما سبق أن للحديث علتان:

الأول: أنه من رواية عبد الله بن بريدة عن عمر مرسلا، رواه هكذا عمر بن الوليد الشني، وروايته غير محفوظة، كما يقتضي كلام الدارقطني في العلل.

والثاني: أن عبد الله بن بريدة لم يصرح بالسماع من أبي الأسود، وهو عادة ما يروي بواسطة يحيى بن يعمر، وقد أثبت هذه الواسطة يعقوب الحضرمي في روايته للحديث عن داود بن أبي الفرات، فوهم في ذلك. (٦٢٩)

---

(٦٢٧) انظر: الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ٢٤٨.

(٦٢٨) الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٢٨). **الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح**. (محقق) سعد بن عبد الله. الرياض: دار السميعي للنشر والتوزيع. صـ٤٩.

(٦٢٩) الدارقطني. **الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح**. صـ٤٩.

دفاع ابن حجر

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن قول داود بن أبي الفرات عن أبي الأسود هو الديلي التابعي الكبير المشهور، ولم يره ابن حجر من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معنعنا.

٢. قد حكى الدارقطني في كتابه "التتبع" عن علي بن المديني أن بن بريدة إنما يروي عن يحي بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود، ولكن ابن حجر يقول إن بن بريدة ولد في عهد عمر، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتفى بالمعاصرة، فلعله أخرجه شاهدا، واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله.(٦٣٠)

٣. فعلته باقية إلا أن يعتذر للبخاري عن تخريجه بأن اعتماده في الباب، إنما هو على حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة.(٦٣١)

ويرجح أبو عبد الرحمن مؤلف كتاب "منهج الإمام الدّارقطني" رواية الثقات على رواية الثقة، إذا خالفهم في الإسناد، إنَّما أخرجه البخاري في صحيحه، والنَّسائي في السنن.(٦٣٢)

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في موضع آخر في صحيحه(٦٣٣) عن موسى بن إسماعيل، حدثنا داود بن أبي الفرات، حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ.....

وأخرجه الترمذي عن يحي بن موسى، وهارون بن عبد الله البزاز، قالا: حدثنا أبو داود الطيالسي قال: حدثنا داود بن أبي الفرات قال: حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود الديلي، قال: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ... وقال بعده: هذا حديث حسن صحيح. (٦٣٤)

---

(٦٣٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٣. صـ ٢٣٠.

(٦٣١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٥٦.

(٦٣٢) يوسف بن جودة يس يوسف الداودي. (٢٠١١م -١٤٣٢م). **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**. (د.م). دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر. صـ١٠٦.

(٦٣٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الشهادات. باب (تعديل كم يجوز؟). جـ ٣. صـ ١٦٩. رقم الحديث: ٢٦٤٣.

(٦٣٤) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب الجنائز. باب (ما جاء في الثناء الحسن على الميت). جـ٢. صـ ٣٦٤. رقم الحديث: ١٠٥٩.

وأخرجه أحمد في مسنده[٦٣٥] عن يونس بن محمد عن داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بُرَيدة عن أبي الأسود أنه قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَوَافَيْتُهَا وَقَدْ وَقَعَ فِيهَا مَرَضٌ، فَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا... بعده يوافق لفظ البخاري

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[٦٣٦] عن عفان، حدثنا داود بن أبي الفرات، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود الديلي، مثل لفظ البخاري.

وأخرجه أحمد في مسنده[٦٣٧] عن عبد الله بن يزيد، حدثنا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود الديلي، قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا.... بعده يوافق لفظ البخاري.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه[٦٣٨] عن المقرئ قال: حدثنا داود بن أبي الفرات حدثني عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود الديلي قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ.... نفس لفظ البخاري.

وأخرجه أحمد في مسنده[٦٣٩] عن عبد الصمد وعفان، قالا: حدثنا داود بن أبي الفرات، حدثنا عبد الله بن بريدة –قال عفان: عن ابن بريدة عن أبي الأسود الديلي، قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ،.... مثل لفظ البخاري.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار[٦٤٠] عن أبي الوليد الطيالسي، وشيبان بن فروخ، جميعا، قالا: حدثنا داود بن أبي الفرات، قال: حدثنا عبد الله بن بريدة، عن: أبي الأسود الدؤلي، قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا ....بعده يوافق لفظ البخاري.

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى[٦٤١] عن هشام بن عبد الملك، وعبد الله بن يزيد قالا: حدثنا داود بن أبي الفرات قال: حدثنا عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود الديلي قال: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ...

---

(٦٣٥) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. صـ٢٨٦. رقم الحديث: ١٣٩.

(٦٣٦) ابن أبي شيبة. **مصنف ابن أبي شيبة**. كتاب الجنائز. باب (في الجنازة يمر بها فيثنى عليها خيرا). جـ٣. صـ٤٧. رقم الحديث: ١١٩٩٦.

(٦٣٧) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. صـ٣٣١. رقم الحديث: ٢٠٤.

(٦٣٨) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. كتاب الجنائز. فصل (في الموت وما يتعلق به). جـ٧. صـ٢٩٧. رقم الحديث: ٣٠٢٨.

(٦٣٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. صـ٤٠٦. رقم الحديث: ٣١٨.

(٦٤٠) الطحاوي. **شرح مشكل الآثار**. جـ٨. صـ٣٥٧. رقم الحديث: ٣٣٠٨.

(٦٤١) النسائي. **السنن الكبرى**. كتاب الجنائز. باب (الثناء). جـ ٢. صـ ٤٢٥. رقم الحديث: ٢٠٧٢.

والمرسل من رواية عمر بن الوليد الشني

أخرجه أحمد في مسنده عن وكيع، عن عمر بن الوليد الشني، عن عبد الله بن بريدة، قال: جلس عمر مجلسا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه تمر عليه الجنائز...[٦٤٢]

بحث سماع عبد الله بن بريدة من أبي الأسود الديلي

هناك بعض الأقوال حول هذا السماع.

١. قال ابن حجر: هو لم ير عبدَ الله بن بريدة يروي عن أبي الأسود إلا معنعنا كما يقول إن ابن بريدة ولد في عهد عُمر فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب. لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة، فلعله أخرجه شاهدًا، واكتفى بحديث أنس الذي قبله.
٢. حكى الدارقطني قول علي بن مديني: أن ابن بريدة إنما يرويه عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، ولم يقل في الحديث: سمعتُ أبا الأسود.
٣. قال أبو إسحاق الحويني، هو يجمع بين القولين: الصواب أن يقال: إذا كان البخاريُّ لا يكتفي بالمعاصرة، فتخريجه لرواية ابن بريدة عن أبي الأسود، دليلٌ على أنه سمع منه عنده، لكن ربما وقع التصريح بالسماع في حديث آخر، وبإسناد ليس على شرط البخاري، أو لغير ذلك من الاحتمالات، وليس معنى أن عليّ بن المديني يرى أن بينهما واسطة، وأن البخاري يرى ذلك أيضًا.[٦٤٣]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الأسود، وليس فيه يحيى بن يعمر بين ابن بريدة وبين أبي الأسود.
٢. يقول ابن حجر: إن بن بريدة ولد في عهد عمر، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتفى بالمعاصرة، فلعله أخرجه شاهدا، واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله.

---

(٦٤٢) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. صـ٤٤٧. رقم الحديث: ٣٨٨.

(٦٤٣) الحويني، أبو إسحاق. (١٤٣٣هـ -٢٠١٢م). **نثل النبال بمعجم الرجال**. (محقق) أحمد بن عطية، الوكيل. مصر: دار ابن عباس. جـ٢. صـ٣٥٩.

٣. الإمام الدارقطني أخذ ينتقد بقرينة التاريخ بأن ابن بريدة لم يلتق أبا الأسود، وإنما سمع بواسطة يحيى بن يعمر، ولكن ابن حجر أثبت أن ابن بريدة ولد في عهد عمر، فقد أدرك أبا الأسود.

التحليل:

هذا الحديث يحوي انقطاع أظهره رواية يعقوب الحضرمي عن داود بن أبي الفرات، ولكن خالفه عدد من الثقات، وهذا الذي جعل الدارقطني يشك فيه، وعلته باقية في حديث البخاري، ولكنه اعتذر عنه عندما وجد أصل الحديث عن أنس، فقال الدارقطني: المحمول رواية عفان، ومن تابعه عن داود بن أبي الفرات. وكما يقول الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأما رواية عمر بن الوليد الشني فمنقطع كما يقول أحمد شاكر: إسناده ضعيف لانقطاعه؛ لأن عبد الله بن بريدة ولد سنة ١٥هـ. ومات سنة ١١٥هـ. فلم يدرك عمر، ولكن أصل الحديث صحيح، رواه داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود الديلي عن عمر.(٦٤٤)

الحديث السابع وثلاثون

قال البخاري: حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: أخبرني مروان بن الحكم، قال: أَصَابَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ سَنَةَ الرُّعَافِ، حَتَّى حَبَسَهُ عَنِ الحَجِّ، وَأَوْصَى، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَقَالُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ – أَحْسِبُهُ الحَارِثَ –، فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ عُثْمَانُ: وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا الزُّبَيْرَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ «إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لَأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».(٦٤٥)

وقال البخاري: حدثني عبيد بن إسماعيل، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، أخبرني أبي، سمعت مروان، كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَقِيلَ ذَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، الزُّبَيْرُ، قَالَ: «أَمَا وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرُكُمْ ثَلاَثًا».(٦٤٦)

---

(٦٤٤) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. صـ٣٢٥.

(٦٤٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب (مناقب الزبير ﷺ). جـ ٥. صـ ٢١. رقم الحديث: ٣٧١٧.

(٦٤٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب (مناقب الزبير ﷺ). جـ ٥. صـ ٢١. رقم الحديث: ٣٧١٨.

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث علي بن مسهر وأبي أسامة عن هشام عن أبيه عن مروان في فضل الزبير.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث مروان عن عثمان في فضيلة الزبير، وقد اختلف في لفظه علي بن مسهر، وأبو أسامة عن هشام عن أبيه عنه.(٦٤٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث علي بن مسهر، وأبي أسامة عن هشام عن أبيه، ولكن بينهما اختلاف في اللفظ.

دفاع ابن حجر:

قال ابن حجر: أخرج البخاري في صحيحه عن علي بن مسهر، وأبي أسامة معا، وليس بينهما معارض يوجب تعليلا، وقال بعده: سيأتي في محل شرحه، (٦٤٨) ولكن ما وجد الباحث ابن حجر يتكلم عن هذا، فيمكن أنه يكتفي بهذا الجواب، ولا يحتاجه أن يكرره عند شرح الحديث.

تخريج الأحاديث:

حديث علي بن مسهر

أخرجه أحمد في مسنده عن زكريا بن عدي، حدثنا علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان... نفس لفظ البخاري.(٦٤٩)

حديث أبي أسامة

أخرجه البخاري في صحيحه عن عبيد بن إسماعيل، عن أبي أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن مروان.(٦٥٠)

ففي هاتين الروايتين فضيلة لزبير ﷺ حيث شهد له عثمان بن عفان ﷺ بالخبرية، وأنه كان من أحب الناس إلى رسول الله ﷺ، ولا يوجد تعارض بينهما في المعنى، فيحتمل أن يروي واحد منهما بمعنى الحديث، والثاني يروي بلفظ الحديث.

---

(٦٤٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٧٣.

(٦٤٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. ص ٣٦٧.

(٦٤٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ١. ص ٥٠٤. رقم الحديث: ٤٥٥.

(٦٥٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب مناقب الزبير ﷺ. جـ ٥. ص ٢١. رقم الحديث: ٣٧١٨.

رتبة علي بن مسهر

العلامة، الحافظ، أبو الحسن القرشي، الكوفي، قاضي الموصل، أخو قاضي جبل عبد الرحمن بن مسهر، وسمع من: يحيى بن سعيد الأنصاري، ومطرف بن طريف، وهشام بن عروة، وعاصما الأحول، وغيره. وحدث عنه: خالد بن مخلد، وزكريا بن عدي، ومعلى بن منصور الرازي، وفروة بن أبي المغراء، وإسماعيل بن أبان الوراق وغيره. وقال أحمد بن حنبل: هو أثبت من أبي معاوية في الحديث. وقال أبو زرعة: صدوق، ثقة.(٦٥١) وقال العقيلي: قال أبو عبد الله يعني أحمد لما سئل عنه لا أدري كيف أقول قال: كان قد ذهب بصره، فكان يحدثهم من حفظه.(٦٥٢)

رتبة أبي أسامة

أبو أسامة، حماد بن أسامة بن زيد الكوفي، الحافظ، الثبت، مولى بني هاشم. وسمع من: هشام بن عروة، والأعمش، وابن أبي خالد، وإدريس بن يزيد الأودي، وأجلح الكندي وغيره. حدث عنه: عبد الرحمن بن مهدي، والشافعي، وقتيبة، والحميدي، وأحمد، وإسحاق، وأبو خيثمة، وإبراهيم بن سعيد وعبيد بن إسماعيل وغيره.

وقال أحمد بن حنبل: أبو أسامة ثقة، كان أعلم الناس بأمور الناس، وأخبار أهل الكوفة، ما كان أرواه عن هشام بن عروة. وروى عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: كان ثبتا، ما كان أثبته! لا يكاد يخطئ. وقال أيضا: سئل أبي عن أبي عاصم، وابن أسامة، فقال: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم، كان أبو أسامة ضابطا، صحيح الكتاب، كيسا، صدوقا. وقال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن أبي أسامة وعبدة، قال: ما منهما إلا ثقة. وقال ابن الفرات: كان عند أبي أسامة ست مائة حديث عن هشام بن عروة. (٦٥٣) وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا كثير الحديث، يدلس، ويبين تدليسه، وكان صاحب سنة وجماعة، وقال العجلي: كان ثقة، وكان يعد من حكماء أصحاب الحديث، وقال ابن قانع: كوفي صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال عبد الله بن عمر بن أبان: سمعت أبا أسامة يقول: كتبت بإصبعي هاتين مائة ألف حديث.(٦٥٤)

---

(٦٥١) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ٤٨٥-٤٨٦. وانظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٧. صـ٣٨٣.

(٦٥٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٧. صـ٣٨٤

(٦٥٣) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. صـ٢٧٧-٢٧٨. وانظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٣. صـ ٢-٣.

(٦٥٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٣. صـ٣.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث علي بن مسهر، وأبي أسامة عن هشام عن أبيه، ولكن بينهما اختلاف في اللفظ.

٢. يقول ابن حجر: أخرج البخاري في صحيحه عن علي بن مسهر، وأبي أسامة معا، وليس بينهما معارض يوجب تعليلا.

٣. اعترف ابن حجر ما تتبع الدارقطني ولكن قال بعده: لا يوجد معارض يوجب تعليلا، وانتقاد الدارقطني هنا بناء على أنه يهتم بألفاظ الحديث.

التحليل:

يظهر هنا أن الدارقطني انتقد روايتي البخاري بأن بينهما اختلاف في الألفاظ، ولكن البخاري لم يشترط أن يحدث بألفاظ الحديث فقط بل يخرج أحيانا بمعنى الحديث أيضا، كما أن علي بن مسهر، وأبا أسامة من ضمن الثقات، ولكن أبا أسامة، مما رواه عن هشام بن عروة، وأيضا كتب بنفسه بمائة ألف حديث، فيستحيل في حقه أن يغير ألفاظ الحديث، ولكن علي بن مسهر، قد ذهب بصره، وكان يرويه عن حفظه دون كتابه، فيمكن أن يحدث بمعنى الحديث، وأما رواية أبي أسامة فهي رواية رويت بالألفاظ، وأما رواية علي بن مسهر فهي رواية رويت بالمعنى، ولكن ليس بينهما تعارض، يوجب تعليلا كما ذكره ابن حجر العسقلاني. والله أعلم.

الحديث الثامن وثلاثون:

قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن الحكم، عن علي بن حسين، عن مروان بن الحكم، قال: شَهِدْتُ عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا ﷺ وَعُثْمَانُ «يَنْهَى عَنِ المُتْعَةِ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا»، فَلَمَّا «رَأَى عَلِيٌّ أَهَلَّ بِهِمَا، لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ»، قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَدَعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ».(٦٥٥)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث مروان بن الحكم في متعة الحج عن علي عن مروان بن الحكم.

---

(٦٥٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الحج. باب (التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي). جـ ٢. صـ ١٤٢. رقم الحديث: ١٥٦٣.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري من حديث مروان عن علي في المتعة، وإسناده حسن، عن الحكم عن علي بن الحسين عنه، ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً.(٦٥٦)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث مروان بن الحكم في متعة الحج، وكان يقول إنه حسن الإسناد، كما يقول إن مسلما لم يخرج عن مروان شيئا.

ولم يتعرض الحافظ ابن حجر للرد عليه، ولم ينقل كلام الدارقطني للرد عليه في مقدمة فتح الباري وفي شرح الحديث أيضا، ولعله وجد حديث سعيد بن مسيب الذي أخرجه البخاري في صحيحه نفس المعنى قد أجاب عنها حتى لم تحتج للتوضيح.(٦٥٧)

وتعرض مقبل الوادعي بالجواب عليه: ويرى أن هناك وجهين لمراد الدارقطني:

١. يرى أنه يلزم مسلما أن يخرج هذا الحديث، لأن سنده حسن، وقال بعده: كيف يلزما مسلما بإخراجه مع أنه قد انتقد البخاري في إخراجه عن مروان في حديث سبب نزول آية (غير أولى الضرر).
٢. يحتمل أن يكون مراد الدارقطني انتقاد البخاري في إخراجه عن مروان عن علي في المتعة مع أن سنده حسن، وهو أنزل من الصحيح، ومراد قول الدارقطني "ولم يخرج مسلم لمروان شيئا"، تأكيدا لانتقاد على البخاري.(٦٥٨)

وكما يقول مقبل الوادعي: أن لهذا الحديث شاهد في صحيح البخاري، فقال البخاري: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حجاج بن محمد الأعور، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن المسيب، قال: اختلف علي، وعثمان ﷺ، وهما بعسفان، في المتعة، فقال علي: «ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله النبي ﷺ»، فلما رأى ذلك علي أهل بهما جميعا.(٦٥٩)

وقد تعرض خالد بن منصور لرد على مقبل الوداعي في كتابه ((آراء المحدثين في الحديث الحسن الذات وغيره)):

---

(٦٥٦) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٨٨.

(٦٥٧) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٨٨.

(٦٥٨) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٢٨٨.

(٦٥٩) البخاري. **صحيح البخاري**.كتاب الحج. باب (التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي). جـ ٢. ص ١٤٣. رقم الحديث: ١٥٦٩.

الأمر الأول: فقد قال مقبل الوداعي: ((الذي يظهر لي أن الدارقطني يرى أنه يلزم مسلما أن يخرج هذا الحديث لأن سنده حسن)) أي: فكأن الدارقطني يرى أن حديث مروان الذي أخرجه البخاري حسن الإسناد أي صحيحه، فكان يلزم مسلما أن يخرجه، وهذا ما فهمه محقق الكتاب الشيخ مقبل الوادعي، ولكن الواقع غير ذلك، لانتقاد الدارقطني على البخاري في حديث مروان السابق. وكما يفهم من السياق أنه ليس من باب الإلزامات، لأن الحديث مذكور في باب التتبع.

والأمر الثاني: يحتمل أن يكون مراد الدارقطني ب (إسناده حسن)، أنه أحط رتبة من الصحيح بدلالة انتقاده للبخاري حين أخرج حديث مروان في التفسير، فعلى هذا يكون كلامه حول عدم إخراج مسلم لمروان، ليس من باب الإلزامات، بل للإظهار ما تفرد به كل واحد من الشيخين في مسند علي، حيث انفرد البخاري ببعض الأحاديث التي لم يخرجها مسلم وبالعكس.

والأمر الثالث: أن الذي قاله مقبل الوداعي علة تحسين الدارقطني حديث مروان ((ولم يخرج مسلم لمروان شيئا، تأكيدا لانتقاد على البخاري))، فقال خالد بن منصور: لم أوافقه على هذا، لأن الدارقطني لو أراد ذلك لما حسّن إسناد الحديث، ولقال كما في الموضع الآخر: ((وهو الصحيح إلا عن مروان)) وأيضا أن الحديث ثابت من وجه آخر عن البراء في صحيح البخاري.

والأمر الرابع: المراد بقوله ((لم يخرج مسلم)) يدل على أنه كان بصدد الحديث عن الإلزامات أو بيان ما انفرد به كل من الشيخين عن الآخر في مسند علي ﷺ.(٦٦٠)

رتبة مروان بن الحكم

مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، هو من كبار التابعين روى عن: عمر، وعثمان، وعلي، وزيد. وأخذ عنه: سهل بن سعد –وهو أكبر منه –وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وعروة، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله،(٦٦١) كان عمره ثماني سنين لما قبض رسول الله ﷺ، فلم يزل مع أبيه بالمدينة حتى مات أبوه الحكم بن أبي العاص في خلافة عثمان بن عفان، فلم يزل مروان مع ابن عمه عثمان بن عفان، وكان كاتبا له، وأمر له عثمان بأموال، وكان يتأول في ذلك صلة قرابته، وكان الناس ينقمون على عثمان تقريبه مروان، وطاعته له، فلما حصر

(٦٦٠) خالد بن منصور. **آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته وغيره**. صـ٤٤٨-٤٤٩.

(٦٦١) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٣. صـ٤٧٦.

عثمان، كان مروان يقاتل دونه أشد القتال.[٦٦٢] فكان له علاقة قوية مع عثمان بن عفان، وكان يصاحبه دائما.

تخريج الأحاديث:

حديث مروان بن الحكم أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده،[٦٦٣] والنسائي في سننه،[٦٦٤] والبيهقي في سننه الكبرى.[٦٦٥]

وأخرج البخاري هذا الحديث من طريق آخر فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حجاج بن محمد الأعور، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن سعيد بن المسيب، قال: اختلف علي، وعثمان ﷺ وهما بعسفان، في المتعة، فقال علي: «مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرٍ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ»، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهَلَّ بِهِمَا جَمِيعًا.[٦٦٦]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث مروان بن الحكم في متعة الحج، أنه حسن الإسناد، ولكن مسلما لم يخرج عن مروان شيئا.
٢. لم يتعرض ابن حجر على رد الدارقطني في هذا التتبع.
٣. في هذا الحديث لم يردّ ابن حجر على الدارقطني، بل اعترف وحسّن عمله.

التحليل:

يفهم مما سبق أن التحليل في هذا المكان صعب لعدم وضوح مراد الدارقطني ب (حسن الإسناد، ولم يخرج مسلم) أهو أنه أراد به الصحيح، أو أنه يلزم مسلما لإخراج هذا الحديث، فعلى أية حال والحديث ثابت، وله شاهد عن سعيد بن المسيب، وثبت لقاء مروان بن الحكم مع عثمان بن عفان، فتفرد البخاري بمروان بن الحكم دون مسلم، لا يعتبر أنه غير ثقة، كما أن لكل من الشيخين بعض المتفردات في الإسناد والرواة، ولعل قصد الدارقطني بقوله (لم يخرج مسلم) لإظهار ما تفرد به البخاري عن الإمام مسلم، والله أعلم.

---

(٦٦٢) بن سعد، أبو عبد الله محمد بن منيع. (١٩٦٨م). **الطبقات الكبرى**. (محقق) إحسان عباس. بيروت: دار صادر. جـ٥. صـ٣٥.

(٦٦٣) الطيالسي، **مسند أبي داود الطيالسي**. جـ١. صـ٩٤. رقم الحديث: ٩٦.

(٦٦٤) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب مناسك الحج. باب (القِران). جـ ٥. صـ ١٤٨. رقم الحديث: ٢٧٢٣.

(٦٦٥) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الحج. باب (جواز القِران). جـ٤. صـ٥٧٤. رقم الحديث: ٨٧٧٣.

(٦٦٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الحج. باب (التمتع والإقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي). جـ ٢. صـ ١٤٣. رقم الحديث: ١٥٦٩.

الحديث التاسع وثلاثون:

قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت عمرو، قال: سَمِعْتُ عَمْرًا، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ فَحَدَّثَهُمَا بَجَالَةُ، - سَنَةَ سَبْعِينَ، عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ -، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَمِّ الأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ، فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ المَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنَ المَجُوسِ.(٦٦٧)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث ابن عيينة عن عمرو عن بجالة عن عمر كتابة.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن عيينة عن عمرو عن بجالة، ولكنه لم يسمع من عمر، وإنما أخذ من كتابه، وهو حجة في قبول المكاتبة ورواية الإجازة. وقد رواه بشير بن عمرو، وعباد الغبري عن بجالة موقوفاً.(٦٦٨)

وذكر الدارقطني في العلل: إن هذا الحديث قد رواه ابن عيينة، ووافقه ابن جريج عن عمرو بن دينار عن بجالة عن عبد الرحمن بن عوف، وقد خالفهما، ثم ذكر رواية داود بن أبي هند، عن قشير بن عمرو، عن بجالة، عن عبد الرحمن مرفوعا، وقال: غير داود بن أبي هند يرويه بهذا الإسناد موقوفا، غير مرفوع. وقول ابن عيينة، وابن جريج هو الصحيح.(٦٦٩)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج حديث ابن عيينة عن عمرو عن بجالة، ولكنه لم يسمع من عمر مباشرة، وإنما أخذ من كتابه، كما وافقه ابن جريج في روايته عن عمروا عن بجالة عن عبد الرحمن بن عوف. وكما رواه بشير بن عمرو، وعباد الغبري عن بجالة موقوفا، وخالفهم حجاج بن أرطأة، فرواه عن عمرو بن بجالة عن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن عوف، كما رواه داود بن أبي هند، عن قشير بن عمرو، عن بجالة، عن عبد الرحمن مرفوعا، وغير داود بن أبي هند يرويه بهذا الإسناد موقوفا، غير مرفوع. ولكن قول ابن عيينة، وابن جريج هو الصحيح.

---

(٦٦٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجزية. باب (الجزية والموادعة مع أهل الحرب). جـ ٤. صـ ٩٦. رقم الحديث: ٣١٥٦.

(٦٦٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٢٩١.

(٦٦٩) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ١٤٠.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل، وتكون فيه رواية عمر عن عبد الرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه ((فجاءنا كتاب عمر، انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرني)) فذكره.(٦٧٠)

٢. إن أصحاب الأطراف ذكروا هذا الحديث في ترجمة بجالة بن عبدة عن عبد الرحمن بن عوف، وليس بجيد، وقد أخرج أبو داود من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن بن عباس قال: ((جاء رجل من الأسبذيين من أهل البحرين، وهم مجوس أهل هجر، إلى رسول الله ﷺ، فمكث عنده، ثم خرج، فسألته: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شر، فقلت: مه؟ قال: الإسلام أو القتل، قال: وقال عبد الرحمن بن عوف: قبل منهم الجزية، قال ابن عباس: فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف، وتركوا ما سمعت أنا من الأسبذي، (٦٧١)وعلى هذا فبجالة يرويه عن بن عباس سماعا، وعن عمر كتابة، كلاهما عن عبد الرحمن بن عوف.(٦٧٢)

وقال الشافعي في الأم: حديث بجالة متصل ثابت؛ لأنه أدرك عمر، وكان رجلا في زمانه كاتبا لعماله.(٦٧٣) وقال في الرسالة: حديث بجالة موصول، قد أدرك عمر بن الخطاب، وكان كاتبا لبعض ولاته.(٦٧٤) وقال في موضع آخر في كتاب الأم: بجالة رجل مجهول ليس بالمشهور، ولا يعرف أنه كان عاملا لجزء بن معاوية كان لعمر بن الخطاب ﷺ.(٦٧٥) فاختلف قول الشافعي عن بجالة بن عبدة مرة، قال: أن حديثه متصل، ومرة قال: أنه مجهول.

فأجاب البيهقي عن هذه الإشكال: كأن الشافعي رحمه الله لم يقف على حال بجالة بن عبدة حين صنف كتاب الحدود، ثم وقف عليه حين صنّف كتاب الجزية، إن كان صنفه بعده، فتركه

---

(٦٧٠) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب السير. باب (ما جاء في أخذ الجزية من المجوس). جـ٣. صـ ١٩٨. رقم الحديث: ١٥٨٦.

(٦٧١) أبو داود. **سنن أبي داود**. كتاب الفرائض. باب (في أخذ الجزية من المجوس). جـ ٤. صـ ٦٥١. رقم الحديث: ٣٠٤٤.

(٦٧٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٦. صـ ٢٦١.

(٦٧٣) الشافعي. **الأم**. بيروت: دار المعرفة. كتاب الجهاد. (من يلحق بأهل الكتاب). جـ٤. صـ١٨٣.

(٦٧٤) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (١٣٥٨هـ/١٩٤٠م). **الرسالة**. (محقق) أحمد شاكر. مصر: مكتبه الحلبي. صـ٤٣٢.

(٦٧٥) الشافعي. **الأم**. كتاب الحدود وصفة النفي. باب (حد الذميين إذا زنوا). جـ٦. صـ١٦١.

مسلم، ولم يخرجه، وأخرجه البخاري في "الصحيح" عن على بن عبد الله المديني عن سفيان بن عيينة.(٦٧٦)

تخريج الحديث:

سفيان عن عمرو بن دينار عن بجالة عن عمر

أخرجه الترمذي عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن بجالة، أن عمر، وقال الترمذي بعده: وفي الحديث كلام أكثر من هذا، هذا حديث حسن صحيح.(٦٧٧) والنسائي في سننه الكبرى مختصرا(٦٧٨) وأحمد في مسنده.(٦٧٩) والشافعي في مسنده مختصرا.(٦٨٠)

وقال محقق مسند أحمد: إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بجالة –وهو ابن عبدة التميمي العنبري البصري–فمن رجال البخاري. سفيان: هو ابن عيينة، وعمرو: هو ابن دينار، وجزء بن معاوية: هو ابن حصين بن عبادة التميمي السعدي عم الأحنف بن قيس، وهو معدود في الصحابة، وكان عامل عمر على الأهواز، ووقع في رواية الترمذي أنه كان على مناذر (وهي من قرى الأهواز)، وذكر البلاذري أنه عاش إلى خلافة معاوية، وولي لزياد بعض عمله.(٦٨١)

ابن جريج عن عمرو بن دينار عن بجالة عن عمر

أخرجه أحمد في مسنده عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن بجالة يقول: لَمْ يُرِدْ عُمَرُ أَنْ يَأْخُذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ.....(٦٨٢)

---

(٦٧٦) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الحدود. باب (ما في حد الذميين). جـ١٧. صـ٢٢.

(٦٧٧) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب السير. باب (ما جاء في أخذ الجزية من المجوس). جـ٣. صـ ١٩٨. رقم الحديث: ١٥٨٦.

(٦٧٨) النسائي. **السنن الكبرى**. كتاب السير. (أخذ الجزية من المجوس). جـ ٨. صـ ٨٩. رقم الحديث: ٨٧١٥.

(٦٧٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣. صـ١٩٦. رقم الحديث: ١٦٥٧.

(٦٨٠) الشافعي. **مسند الشافعي**. جـ١. صـ١٧٠.

(٦٨١) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣. صـ١٩٧.

(٦٨٢) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣. صـ٢١٦. رقم الحديث: ١٦٨٤.

الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن دينار، عن بجالة بن عبدة،

أخرجه الترمذي عن الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن دينار، عن بجالة بن عبدة عن عمر عن عبد الرحمن بن عوف.... وقال بعده: هذا حديث حسن.(٦٨٣)

قشير بن عمرو عن بجالة عن بن عباس

أخرجه أبو داود عن قشير بن عمرو عن بجالة عن بن عباس قال: ((جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَسْبَذِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ.....(٦٨٤)

الحكم على الأحاديث:

١. أما رواية (سفيان عن عمرو بن دينار عن بجالة عن عمر) هذا الحديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، قاله ابن الملقن في البدر المنير: يقول: (٦٨٥) كما يقوله الترمذي: حديث حسن صحيح. وصححه الدارقطني في العلل.

٢. أما رواية ابن جريج قد وافق رواية ابن عيينة، قد صححه الدارقطني في العلل مع رواية ابن عيينة.

٣. أما رواية (أبي داود عن قشير بن عمرو عن بجالة عن بن عباس أن رسول الله قضى فيهم بالإسلام أو القتل) ضعيف؛ لأن فيه قشير بن عمرو، وهو مجهول الحال. قاله ابن الملقن في البدر المنير.(٦٨٦)

٤. أما رواية (الحجاج بن أرطاة، عن عمرو بن دينار، عن بجالة)، قال الترمذي: هذا حديث حسن.

٥. أما رواية (غير داود بن أبي هند يرويه بهذا الإسناد) موقوفا، غير مرفوع قاله الدارقطني.

---

(٦٨٣) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب السير. باب (ما جاء في أخذ الجزية من المجوس). جـ٣. صـ ١٩٨. رقم الحديث: ١٥٨٦.

(٦٨٤) أبو داود. **سنن أبي داود**. كتاب الفرائض. باب (في أخذ الجزية من المجوس). جـ ٤. صـ ٦٥١. رقم الحديث: ٣٠٤٤.

(٦٨٥) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). **البدر المنير**. (محقق) مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع. جـ٩. صـ١٩١.

(٦٨٦) ابن الملقن. **البدر المنير**. جـ٩. صـ١٩١.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن عيينة عن عمرو عن بجالة، ولكنه لم يسمع من عمر، وإنما أخذ من كتابه، وهو حجة في قبول المكاتبة ورواية الإجازة. وقد رواه بشير بن عمرو، وعباد الغبري عن بجالة موقوفاً، وقال في العلل: قول ابن عيينة، وابن جريج هو الصحيح.

٢. يقول ابن حجر: إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل، وتكون فيه رواية عمر عن عبد الرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه ((فجاءنا كتاب عمر، انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية فإن عبد الرحمن بن عوف أخبرني)) فذكره.

٣. اختلف قول الدارقطني في التتبع والعلل، ولكنه صحح رواية البخاري عن ابن عيينة في الأخير، كأنه يريد أن يظهر الاختلافات التي توجد في هذا الحديث.

٤. أتى ابن حجر بدليل يثبت أن بجالة قد لقي عمر لأنه كان كاتبا لبعض ولاته.

التحليل:

يفهم مما سبق أن الدارقطني ذكر الاختلاف في إسناد البخاري، ثم رجح طريق سفيان، وابن جرير، وقال: الصحيح هو روايتا ابن عيينة، وابن جريج، ويقول الحافظ ابن حجر: بجالة يرويه عن بن عباس سماعا، وعن عمر كتابة كلاهما عن عبد الرحمن بن عوف. وأن رواية بجالة هي متصلة الإسناد، على أحد قول الشافعي، فيرى الباحث أن رواية ابن عيينة، ورواية ابن جريج أصح من هذه الأحاديث. والله أعلم.

الحديث الأربعون:

قال البخاري: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، قال: سمعت ابن الزبير، يخطب يقول: قال محمد ﷺ: «مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ».(٦٨٧)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث عن سليمان بن حرب عن حماد عن ثابت عن ابن الزبير عن النبي ﷺ.

---

(٦٨٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه). جـ ٧. صـ ١٥٠. رقم الحديث: ٥٨٣٣.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن سليمان بن حرب عن حماد عن ثابت عن ابن الزبير قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ». قلت: لم يسمعه ابن الزبير من النبي ﷺ، إنما سمع من عمر: قاله أبو ذبيان وأم عمرو عنه.(٦٨٨)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث «مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ.. » عن سليمان بن حرب عن حماد عن ثابت عن ابن الزبير عن النبي ﷺ، ولكن ابن الزبير لم يسمع من النبي ﷺ، وإنما سمع من عمر رضي الله عنه،كذا قاله أبو ذيبان وأم عمرو عنه.

وقال الدارقطني أيضا في العلل: هذا الحديث روى شعبة مرة مرفوعا عن أبي ذيبان عن ابن الزبير عن عمر عن النبي ﷺ. ومرة خالف شعبة، وجعفر بن ميمون، رويا عن أبي ذيبان عن عمر موقوفا، ورواه يزيد الرشك، عن معاذة، عن أم عمرو بنت عبد الله بن الزبير، عن أبيها، عن عمر عن النبي ﷺ. كما رواه ثابت البناني، عن ابن الزبير، عن عمر، موقوفا أيضا. فقال بعده: رفعه صحيح.(٦٨٩)

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. هذا تعقب ضعيف من الدارقطني، فإن بن الزبير صحابي ومرسله مقبول، لإن هناك عدة من الأحاديث الصحاح بمراسل الصحابة، وقد اتفق العلماء على قبول ذلك، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم فلا يعتد بمخالفته.
٢. أخرج البخاري حديث بن الزبير عن عمر، تلو حديث ثابت عن بن الزبير، فما بقي عليه للاعتراض وجه للدارقطني.(٦٩٠)
٣. هذا من مرسل بن الزبير، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل، لأنهم إما أن يكون عند صحابي منهم عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر، واحتمال كونها عن تابعي لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر، لكن تبين من الروايتين اللتين بعد هذه أن بن الزبير إنما حمله عن النبي ﷺ بواسطة عمر.
٤. رغم كون الرواية، قد رويت من عمر لم يوجد لفظة (لن) في جميع الطرق التي قد رويت عن عمر، وإنما رويت بلفظة (لم) ولكن ابن الزبير قد حفظ من النبي ﷺ عدة أحاديث، وكان

---

(٦٨٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٠٦.

(٦٨٩) انظر: الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ١٠٧.

(٦٩٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧٨.

يقول لما يخطب بعد قول النبي ﷺ«من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» لن يلبسه في الآخرة كذا في جميع الطرق عن ثابت. (٦٩١)

تخريج الأحاديث:

رواية ثابت عن ابن الزبير

أخرجه أحمد في مسنده عن يونس، وعفان، قالا: حدثنا حماد بن زيد، قال عفان في حديثه: حدثنا ثابت البناني، وقال يونس: عن ثابت، قال: سمعت ابن الزبير، قال عفان: يخطبنا، وقال يونس: وهو يخطب يقول: قال محمد ﷺ: " «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».(٦٩٢) وأخرجه النسائي في سننه الكبرى عن حماد بن زيد عن ثابت، قال: سمعت عبد الله بن الزبير، وهو على المنبر يخطب...(٦٩٣)

رواية أبي ذبيان وأم عمرو

أخرج البخاري علي بن الجعد، أخبرنا شعبة، عن أبي ذبيان خليفة بن كعب، قال: سمعت ابن الزبير، يقول: سمعت عمر، يقول: قال النبي ﷺ: «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ». وقال أبو معمر: حدثنا عبد الوارث، عن يزيد، قالت معاذة: أخبرتني أم عمرو بنت عبد الله: سمعت عبد الله بن الزبير: سمع عمر: سمع النبي ﷺ نحوه.(٦٩٤)

وأخرج الطحاوي في مشكل الآثار عن بكار بن قتيبة قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شعبة قال: حدثني أبو ذبيان قال: سمعت ابن الزبير يخطب، يقول: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تُلْبِسُوا نِسَاءَكُمُ الْحَرِيرَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺيَقُولُ: «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ» قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: وَأَنَا أَقُولُ، مَنْ لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ، لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ; لِأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ (الحج: ٢٣).(٦٩٥)

---

(٦٩١) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١٠. صـ ٢٨٩.

(٦٩٢) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٢٦. صـ٤٣. رقم الحديث: ١٦١١٨.

(٦٩٣) النسائي. **السنن الكبرى**. كتاب التفسير. (سورة الحج). جـ ١٠. صـ ١٩١. رقم الحديث: ١١٢٨١.

(٦٩٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه). جـ ٧. صـ ١٥٠. رقم الحديث: ٥٨٣٤.

(٦٩٥) الطحاوي. **شرح مشكل الآثار**. جـ١٢. صـ٣٢٥. رقم الحديث: ٤٨٤٣.

رتبة ثابت وأبي ذيبان وأم عمرو وعلاقتهم مع ابن الزبير

رتبة ثابت البناني:

وهو ثابت بن أسلم بصري، يكنى أبا محمد. وثابت البناني من تابعي أهل البصرة، وزهادهم ومحدثيهم، وقد كتب عن الأئمة والثقات من الناس، وأروى الناس عنه حماد بن سلمة، وما هو إلا ثقة صدوق، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة، إذا روى عنه ثقة وله حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع في حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوي عنه لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولين، وإنما هو في نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة. وقال أحمد بن حميد: أنه سأل أحمد بن حنبل عن ثابت أثبت أو قتادة؟ قال ثابت ثبت في الحديث، وكان يقص وقتادة كان أذكر، وكان محدثا.(٦٩٦)

رتبة أبي ذيبان

خليفة بن كعب التميمي، أبو ذبيان البصري. ووثقه النسائي وابن حبان، والذهبي، وابن حجر. وقال المزي: روى له: البخاري، ومسلم، والنسائي، حديثا واحدا، وقد وقع لنا عاليا من روايته(٦٩٧) وهو هذا الحديث الذي بأيدينا.

رتبة أم عمرو

أم عمرو بنت عبد الله بن الزبير بن العوام القرشية الأسدية، وقال ابن حجر: أنها مقبولة.(٦٩٨) وقال المزي: روت عن: أبيها عبد الله بن الزبير، ومعاذة العدوية. كما استشهد بها البخاري. وروى لها النسائي حديث عمر: (من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة).(٦٩٩) وذكرها الذهبي في فصل النسوة المجهولات في كتابه ميزان الاعتدال. فقال: تفردت عنها معاذة العدوية في تحريم الحرير.(٧٠٠)

---

(٦٩٦) انظر: الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**. (محقق) عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. بيروت: الكتب العلمية. جـ٢. صـ٣٠٦.

(٦٩٧) انظر: المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ٨. صـ ٣٢٣.

(٦٩٨) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. صـ ٧٥٧.

(٦٩٩) انظر: المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ ٣٥. صـ٣٧٢-٣٧٣.

(٧٠٠) انظر: الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. جـ٤. صـ ٦١٣.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث «مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ.. » عن سليمان بن حرب عن حماد عن ثابت عن ابن الزبير عن النبي ﷺ، ولكن ابن الزبير لم يسمع من النبي ﷺ، وإنما سمع من عمر رضي الله عنه،كذا قاله أبو ذيبان وأم عمرو عنه.

٢. هذا تعقب ضعيف من الدارقطني، فإن بن الزبير صحابي ومرسله مقبول، لإنّ هناك عدة من الأحاديث الصحاح بمراسل الصحابة، وقد اتفق العلماء على قبول ذلك، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم فلا يعتد بمخالفته.

٣. ولكن هنا لم يحكم الدارقطني على البخاري بأنه غير صحيح، بل أثبت أنه من عمر مهما أن مرسل الصحابة مقبول عند الجميع، ويظهر هنا عنايته برجال الحديث.

التحليل:

يفهم مما سبق أن الدارقطني انتقد البخاري في حديث (لبس الحرير) بما يفيد أنه مرسل، ولكن الحافظ ابن حجر رده بأنه مسند وليس منقطعا؛ لأن مراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل، كما أن ثابت البناني الذي أخرجه البخاري في أول الباب، هو أتقن من غيره من الرواة (أبي ذيبان وأم عمرو)، وأن أبي ذيبان لم يخرجه البخاري غير هذا الحديث، وأن أم عمرو هي ممن تفرد بروايتها عن معاذة العدوية، كما أن الذهبي جعلها من النسوة المجهولات، فاختار البخاري رواية ثابت البناني المسندة، كما أوردها في صحيحه قبل رواية أبي ذيبان وأم عمرو. والله أعلم.

المطلب الثالث: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد والأربعين إلى الخامس والأربعين

الحديث الواحد والأربعون:

قال البخاري: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، قال: قال لي زيد بن ثابت: «مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي المِغْرِبِ بِقِصَارٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ».(٧٠١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت متصلا ومرفوعا.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة عن مروان، قال لي زيد بن ثابت: «مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي المِغْرِبِ بِقِصَارٍ المفصل، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قرأ فيها بطولي الطوليين عن ابن عاصم عنه.

وقال الدارقطني: رواه هشام بن عروة عن أبيه، واختلف عليه، فقال أبو حمزة وابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن مروان كقول ابن أبي مليكة.

وقال يحيى القطان والليث بن سعد وحماد بن سلمة وغيرهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد أنه قال لمروان مرسلاً. وكذلك قال عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت.(٧٠٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة عن مروان عن زيد مرفوعا، بينما الآخرون مثل أبي حمزة وابن أبي الزناد رويا عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان كقول ابن أبي مليكة، وخالفهم يحيى القطان، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وغيرهم رووا عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد أنه قال لمروان مرسلاً، ويوجد رواية أخرى عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت.

---

(٧٠١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأذان. باب (القراءة في المغرب). جـ ١. صـ ١٥٣. رقم الحديث: ٧٦٤.

(٧٠٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣١٤.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن رواية البخاري هي متصلة الإسناد، بما أخرجه النسائي من رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان: يا أبا عبد الملك أتقرأ في المغرب ب﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾.

٢. صرّح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكأن عروة سمعه من مروان عن زيد، ثم لقي زيدا فأخبره.(٧٠٣)

تخريج الحديث:

رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم

أخرجه البخاري في صحيحه(٧٠٤) وأبو داود في سننه(٧٠٥) والنسائي في سننه(٧٠٦) كلهم من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال: قال لي زيد... وقال النووي في المجموع: هذا لفظ البخاري، ورواه النسائي بإسناده الصحيح عن زيد.(٧٠٧)

رواية يحيى القطان عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت.

أخرجه أحمد في مسنده عن يحيى بن سعيد، عن هشام، قال: أخبرني أبي، أن زيد بن ثابت، أو أبا أيوب، قال لمروان: " أَلَمْ أَرَكَ قَصَّرْتَ سَجْدَتَيِ الْمَغْرِبِ؟ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِيهَا بِالْأَعْرَافِ ﷺ.(٧٠٨)

ورواية بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت.

أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، قال: قال لي زيد بن ثابت: أَلَمْ أَرَكَ اللَّيْلَةَ خَفَّفْتَ الْقِرَاءَةَ فِي سَجْدَتَيِ الْمَغْرِبِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنْ "كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيَقْرَأُ فِيهِمَا بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ ﷺ.(٧٠٩)

---

(٧٠٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٢. صـ ٢٤٧.

(٧٠٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأذان. باب (القراءة في المغرب). جـ ١. صـ ١٥٣. رقم الحديث: ٧٦٤.

(٧٠٥) أبو داود. **سنن أبي داود**. باب تفريع استفتاح الصلاة. باب (قدر القراءة في المغرب). جـ٢. صـ ٢١٥. رقم الحديث: ٨١٢.

(٧٠٦) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب الافتتاح. (القراءة في المغرب بالمص). جـ٢. صـ١٧٠. رقم الحديث: ٩٩٠.

(٧٠٧) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). **المجموع شرح المهذب**. (د.م). دار الفكر. جـ٣. صـ٢٩.

(٧٠٨) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٣٥. صـ٤٨٤. رقم الحديث: ٢١٦٠٩.

(٧٠٩) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٣٥. صـ ٤٩٨. رقم الحديث: ٢١٦٣٣.

ورواية عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت

أخرجه النسائي عن محمد بن سلمة قال: حدثنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن أبي الأسود، أنه سمع عروة بن الزبير يحدث، عن زيد بن ثابت، أنه قال لمروان: يَا أَبَا عَبْدِ الْمَلِكِ، أَتَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ ب﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾؟ فَقَالَ: نَعَمْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: فَمَحْلُوفَةٌ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فَيَبْدَأُ بِأَطْوَلِ الطُّولَيَيْنِ».(٧١٠) وقال النووي: رواه النسائي بإسناده الصحيح.(٧١١)

ورواية وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب أو عن زيد بن ثابت

أخرجه أحمد في مسنده عن وكيع، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ " قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالْأَعْرَافِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ.(٧١٢)

الحكم على الأحاديث

وقال الترمذي: أنه سأل البخاري عن حديث محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، وزيد بن ثابت، فقال البخاري: أنه صحيح، ولكن عروة كان يشك في هذا الحديث، ثم صحّح البخاري رواية ابن أبي مليكة عن عروة عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت من ضمن الروايات المختلفة.(٧١٣)

وقال الدارقطني: إن هذا الحديث يرويه هشام بن عروة، ولكن اختلف أصحابه بين أبي أيوب وبين زيد بن ثابت، فالصحيح هو من زيد بن ثابت، ولكن عروة لم يسمعه منه، وإنما سمع من مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت، يبين ذلك رواية ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، قال: أخبرني مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت.(٧١٤)

---

(٧١٠) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب الافتتاح. (القراءة في المغرب بالمص). جـ٢. صـ١٦٩. رقم الحديث: ٩٨٩.

(٧١١) النووي. **المجموع شرح المهذب**. جـ٣. صـ٣٨٣.

(٧١٢) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ٣٨. صـ ٥٢٤. رقم الحديث: ٢٣٥٤٤.

(٧١٣) انظر: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (١٤٠٩هـ). **علل الترمذي الكبير**. (محقق) صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية. صـ٧٣.

(٧١٤) انظر: الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٦. صـ ١٢٧. رقم الحديث: ١٠٢٦.

المقارنة بين الدراقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: هناك أربع روايات، رواية عن عروة عن مروان عن زيد رواها ابن أبي مليكة، ورواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان رواها أبو حمزة وابن أبي الزناد، ورواية هشام بن عروة عن أبيه عن زيد أنه قال لمروان مرسلاً. ورواية أخرى عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت.

٢. يقول ابن حجر: إن رواية البخاري هي متصلة الإسناد، بما أخرجه النسائي من رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان: يا أبا عبد الملك أتقرأ في المغرب ب﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾. كما صرح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكأن عروة سمعه من مروان عن زيد، ثم لقي زيدا فأخبره.

٣. قصد الدارقطني بهذه أن يبين الاختلافات التي وجدت في حديث البخاري، وإلا لم يصحح حديث البخاري في علله.

التحليل:

يفهم مما سبق أن هذا الحديث هو من رواية هشام بن عروة اختلف أصحابه عنه، ولكن الصحيح من كل هذه الروايات هي رواية البخاري عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت، كما أن عروة بن الزبير سمع من زيد بن ثابت، ومن مروان بن الحكم أيضا، ويؤيده رواية النسائي، وفيها التصريح ما وقع بين زيد بن ثابت، وبين مروان بن الحكم، فكأن عروة سمعه من مروان عن زيد، ثم لقي زيدا فسمعه منه، فيحتمل أن يريد بهذا الدارقطني توضيح الاختلافات التي وجدت في رواية البخاري، لما صححه الدارقطني هذه الرواية في علله. والله أعلم.

الحديث الثاني والأربعون

قال البخاري: حدثنا الصلت بن محمد، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة، قال: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ جَعَلَ يَأْلَمُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَكَأَنَّهُ يُجَزِّعُهُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، وَلَئِنْ كَانَ ذَاكَ، لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ صَحَبَتَهُمْ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُمْ، وَلَئِنْ فَارَقْتَهُمْ لَتُفَارِقَنَّهُمْ وَهُمْ عَنْكَ رَاضُونَ، قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِضَاهُ، فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَنَّ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ

وَرِضَاهُ، فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنٌّ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ مَنَّ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا تَرَى مِنْ جَزَعِي فَهُوَ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجْلِ أَصْحَابِكَ، وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ لِي طِلاَعَ الأَرْضِ ذَهَبًا لاَفْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ» قال البخاري: حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس «دخلت على عمر بهذا».(٧١٥)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة عن ابن عباس بينما هو علّقه في صحيحه عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس بغير المسور بن مخرمة.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن الصلت بن محمد عن ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور قال: لما طعن عمر قال له ابن عباس: صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ. وقال البخاري قال حماد ثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ليس فيه المسور بهذا.(٧١٦)

قال الدارقطني في العلل: بعد ذكر أسانيد مختلفة في حديث طعن عمر- قال: رواه ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة، وهو صحيح عنه.(٧١٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج حديث ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة عن ابن عباس بينما هو علّقه في صحيحه عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس بغير المسور بن مخرمة.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن قول البخاري: ((حدثنا إسماعيل بن إبراهيم)) هو الذي يقال له بن علية.
٢. إن قول البخاري عن المسور بن مخرمة كذا رواه بن علية.

---

(٧١٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب أصحاب النبي ﷺ. باب (مناقب عمر بن الخطاب). جـ ٥. صـ ١٢. رقم الحديث: ٣٦٩٢.

(٧١٦) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٢٢-٣٢٣.

(٧١٧) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ٢١١.

٣. إن قول البخاري: عن بن عباس، رواه حماد بن زيد. علّقه البخاري في الأخير، وكما أسنده الإسماعيلي من رواية القواريري عن حماد بن زيد موصولا، ويحتمل أن يكون محفوظا عن الاثنين.(٧١٨)

٤. إن ابن أبي مليكة، قد صح سماعه من بن عباس، ومن المسور جميعا.

٥. أما المسور قد حضر القصة، فالظاهر أن بن أبي مليكة، رواه عن كل منهما.(٧١٩)

لقاء ابن أبي مليكة مع ابن عباس والمسور بن مخرمة

ابن أبي مليكة، عبد الله بن عبيد الله، ولد في خلافة علي، أو قبلها كما أنه موصوف بحافظ وإمام، وكان عالما، مفتيا، صاحب حديث وإتقان، وحدث عن كثير من الصحابة: منهم: عائشة أم المؤمنين، وأختها؛ أسماء، وأبي محذورة، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو السهمي، وابن عمر، وابن الزبير، وعقبة بن الحارث، والمسور بن مخرمة، وأم سلمة، وعبد الله بن جعفر، وعن عثمان بن عفان –وهو مرسل–. وغيره، فثبت تحديث ابن أبي مليكة عن ابن عباس والمسور بن مخرمة عند الذهبي في السير.(٧٢٠)

تخريج الأحاديث:

قد جمع الدارقطني في العلل الاختلافات التي توجد في السند، قد كثر من حدث عن المسور بن مخرمة، منهم: سليمان بن يسار، وهشام بن عروة، وعبد الملك بن عمير، وابن أبي مليكة.

١. **سليمان بن يسار**

رواه زائدة وإسماعيل بن زكريا، وعلي بن مسهر، وأبو ضمرة، والليث بن سعد، والمفضل بن فضالة، وأبو أسامة، وحماد بن سلمة، وأبو معاوية، وعبدة، وغيرهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سليمان بن يسار، عن المسور بن مخرمة.

٢. **هشام بن عروة**

رواه مالك بن أنس؛ فرواه عن هشام، عن أبيه، أن المسور بن مخرمة أخبره. ورواه جرير، وعبد الله بن إدريس، وعيسى بن يونس، ومحمد بن دينار، عن هشام، عن أبيه، عن المسور. والقول قول

---

(٧١٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٧. صـ ٥١.

(٧١٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٧.

(٧٢٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٥. صـ٨٩.

زائدة ومن تابعه، عن هشام، عن أبيه، عن سليمان بن يسار. وقول مالك، عن هشام، عن أبيه؛ أن المسور أخبره، وهم منه، لكثرة من خالفه.

٣. **عبد الملك بن عمير**

رواه قرة بن خالد، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن المسور بن مخرمة عن عمر. وخالفه شريك فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن أبي المليح الهذلي عن عمر. وقول قرة أشبه بالصواب.

٤. **ابن أبي مليكة**

رواه ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة، وقال الدارقطني: هو صحيح عنه. (٧٢١) وهذا السند الذي بين أيدينا الآن.

هناك السندين عن ابن أبي مليكة:

السند الأول: ابن أبي مليكة عن ابن عباس

أخرجه أبو نعيم في الحلية عن حماد بن زيد، ثنا أيوب، عن ابن أبي مليكة، قال: قال ابن عباس: لما طعن عمر.....(٧٢٢)

السند الثاني: ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة عن ابن عباس

هذا مما تفرد به البخاري في صحيحه ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة عن ابن عباس.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن الصلت بن محمد عن ابن علية عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور قال: ((لما طعن عمر..))، وعلّق البخاري بعده عن حماد ثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس ليس فيه المسور. وكما صحح الدارقطني رواية ابن أبي مليكة عن المسور في علله.
٢. يقول ابن حجر: إن ابن أبي مليكة، قد صح سماعه من بن عباس، ومن المسور جميعا. وأما المسور قد حضر القصة، فالظاهر أن بن أبي مليكة، رواه عن كل منهما.
٣. أراد الدارقطني أن يكشف الاختلافات بين الروايتين، رواية ابن أبي مليكة عن المسور عن ابن عباس، ورواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس مباشرة بغير المسور، ولكنه صحح رواية

---

(٧٢١) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ٢. صـ ٢١١.

(٧٢٢) أبو نعيم الأصبهاني. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. جـ٦. صـ٢٦٦.

ابن أبي مليكة عن المسور بينما صحح ابن حجر الروايتين معا لإمكانية اللقاء بين ابن أبي مليكة وبين المسور وبين ابن عباس.

التحليل:

انتقد الدارقطني على البخاري بناء على قرينة الترجيح بالزيادة؛ لأن في رواية ابن علية زيادة رجل على ما في رواية حماد بن زيد، وكما أن رواية ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة عن ابن عباس، هي مما تفرد بها البخاري في صحيحه، وأن رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس، وصلها الإسماعيلي من رواية القواريري عن حماد بن زيد، وأبو نعيم في الحلية عن حماد بن زيد. والمسور بن مخرمة هو ممن حضر القصة، فالإسنادان محفوظان، فثبت لقاء ابن أبي مليكة من ابن عباس والمسور بن مخرمة أيضا، وصحح الدارقطني رواية ابن علية في علله، والله أعلم.

الحديث الثالث والأربعون

قال البخاري: حدثنا أزهر بن جميل، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أَنَّ امْرَأَةَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلاَ دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الكُفْرَ فِي الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «لاَ يُتَابَعُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ».(٧٢٣)

وقال البخاري: حدثنا إسحاق الواسطي، حدثنا خالد، عن خالد الحذاء، عن عكرمة: أَنَّ أُخْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ: بِهَذَا، وَقَالَ: «تَرُدِّينَ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَدَّتْهَا، وَأَمَرَهُ يُطَلِّقُهَا، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَطَلِّقْهَا».(٧٢٤)

وقال البخاري: عن أيوب بن أبي تميمة، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه قال: جَاءَتْ امْرَأَةُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ .....(٧٢٥) وقال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، حدثنا قراد أبو نوح، حدثنا جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ جَاءَتْ امْرَأَةُ ثَابِتِ

(٧٢٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٦. رقم الحديث: ٥٢٧٣.

(٧٢٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٤.

(٧٢٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٥.

بْنِ قَيْسٍ.....[٧٢٦] وقال البخاري: حدثنا سليمان، حدثنا حماد، عن أيوب، عن عكرمة، أن جميلة، فذكر الحديث.[٧٢٧]

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن أزهر بن جميل عن الثقفي عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس. قصة الخلع. وعن المخرمي عن قراد عن جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، وحماد بن سلمة عن أيوب، وأصحاب الثقفي غير أزهر يرسلونه أيضا. وخالد الطحان، وإبراهيم بن طهمان يرسلونه عن خالد الحذاء عن عكرمة، ولم يخرج مسلم لعكرمة شيئا.[٧٢٨]

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن البخاري قد حكى الاختلاف في الحديث، ولذا علّقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلا، وعن أيوب موصولا، وذلك لما يقويه رواية جرير بن حازم.
٢. يوجد في رواية أبي ذر عن المستملي من الزيادة.
٣. قال البخاري عقب حديث أزهر (لا يتابع فيه عن بن عباس) وهذا معنى قول الدارقطني أن أصحاب الثقفي يرسلونه، وقد ذكر الحافظ ابن حجر من وصل حديث إبراهيم بن طهمان في تغليق التعليق.[٧٢٩]

---

(٧٢٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٦.

(٧٢٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٧.

(٧٢٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٢٧-٣٢٨.

(٧٢٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٦٧.

تخريج الحديث:

رواية عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولا

أخرجه النسائي في سننه،[٧٣٠] وفي سننه الكبرى.[٧٣١] والبيهقي في سننه الكبرى، وقال بعده: أرسله غيره عن خالد الحذاء [٧٣٢]

اعترض أبو ذر عبد القادر في كتابه "الشاذ والمنكر" عن قول الدارقطني في التتبع: "وأصحاب الثقفي غير أزهر يرسلونه" قال: ولم أقف على من أخرجه عن الثقفي مرسلاً، وأعتقد أن الدارقطني فهم خطأً من كلام البخاري، أنه روى مرسلاً عن الثقفي، ويؤيد هذا أن الدارقطني لم يذكر من أرسله عن أصحاب الثقفي.[٧٣٣]

ورواية خالد الطحان عن خالد الحذاء عن عكرمة. مرسلا

أخرجه البخاري عن خالد، عن خالد الحذاء، عن عكرمة: أن أخت عبد الله بن أبي...[٧٣٤]، والبيهقي في سننه الكبرى.[٧٣٥] وخالف أيضا إبراهيم بن طهمان عن عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء مرسلاً أيضا، أخرجه البخاري تعليقاً [٧٣٦]. وأشار أبو ذر عبد القادر في كتابه "الشاذ والمنكر" إلى أن مراد الإمام البخاري، هو ذكر الاختلاف الذي يدور على الخالد الحذاء لا على الثقفي، وإنما خالف خالد الطحان، عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء، في روايته الحديث مرسلاً.[٧٣٧]

---

(٧٣٠) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب الطلاق. باب (ما جاء من الخلع). جـ ٦. صـ ١٦٩. رقم الحديث: ٣٤٦٣.

(٧٣١) النسائي. **السنن الكبرى**. كتاب الطلاق. باب (الخلع). جـ ٥. صـ ٢٧٧. رقم الحديث: ٥٦٢٨.

(٧٣٢) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الخلع والطلاق. باب (الوجه الذي تحل به الفدية). جـ١٥. صـ١٨٠. رقم الحديث: ١٤٩٥٢.

(٧٣٣) انظر: عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة –موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ١. صـ٢٧٢.

(٧٣٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه. جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٤.

(٧٣٥) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الخلع والطلاق. باب (الوجه الذي تحل به الفدية). جـ١٥. صـ١٨٠. رقم الحديث: ١٤٩٥٣.

(٧٣٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٤.

(٧٣٧) انظر: أبو ذر عبد القادر. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة**. جـ١. صـ٢٧٢.

ويوجد متابعة قاصرة لحديث عبد الوهاب الثقفي

أخرجه البخاري في صحيحه عن أيوب بن أبي تميمة، عن عكرمة، عن ابن عباس .[٧٣٨] وعن جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس.[٧٣٩] وكذا قتادة السدوسي، أخرجه البيهقي عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ إن جميلة...[٧٤٠] فقال أبو بكر عبد القادر: فاختار البخاري طريق الثقفي لأنه توبع، إذ توبع في شيخه (الحذاء)، تابعه أيوب بن أبي تميمة، وكذا قتادة السدوسي.[٧٤١]

رتبة عبد الوهاب الثقفي

هو الإمام الأنبل، الحافظ الحجة، أبو محمد عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبد الله ابن صاحب النبي ﷺ، وقال عنه العلماء مثل ابن معين، وعقبة بن مكرم العمي: ثقة، اختلط في آخر عمره، بل يقوله الذهبي عنه: ما ضره تغيره، فإنه لم يحدّث زمن التغير بشيء. وقال محمد بن سعد: كان ثقة، وفيه ضعف، وقال أبو داود: تغير. وقال العقيلي: تغير في آخر عمره. وقال الفسوي: قال علي: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبد الوهاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه.[٧٤٢]

ورتبة أزهر بن جميل

أزهر بن جميل بن جناح أبو محمد. وقال مسلمة بن قاسم في «كتابه»: صدوق لا بأس به. وقال أبو عبد الرحمن النسائي: هو ثقة.[٧٤٣] وقال ابن حجر: صدوق يغرب.[٧٤٤] وأما أزهر هذا، فإنه وإن كان ثقة، لكنه ليس من المتقنين الأثبات، كما تدل على ذلك ترجمته، ولذا فإن البخاري لم يخرج له إلا هذا الحديث، ولم يخرج له من أصحاب الكتب الستة الباقين إلا النسائي، فلعل هذا من أوهامه، ولعل الحافظ ابن حجر إنما قال: "صدوق يغرب" من أجل هذا الحديث.[٧٤٥]

---

(٧٣٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٥.

(٧٣٩) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الطلاق. باب (الخلع وكيف الطلاق فيه). جـ ٧. صـ ٤٧. رقم الحديث: ٥٢٧٦.

(٧٤٠) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الخلع والطلاق. باب (الوجه الذي تحل به الفدية). جـ١٥. صـ١٨٠. رقم الحديث: ١٤٩٥٥.

(٧٤١) انظر: أبو ذر. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة**. جـ١. صـ٢٧٢.

(٧٤٢) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ٢٢-٢٣.

(٧٤٣) انظر: المغلاطي. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ٢. صـ٤٤.

(٧٤٤) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. صـ٩٧.

(٧٤٥) انظر: أبو ذر. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة**. جـ١. صـ٢٧٢.

والحكم على هذه الأحاديث:

إن حديث عبد الوهاب الثقفي هو من أصح هذا الباب، لوجود متابعة قاصرة له، وغير أزهر من أصحاب الثقفي أرسلوه هذا الحديث، وليس إرسالهم يلزم حديث أزهر بإخراجه مرسلا، كما أن هذا الحديث ليس تفرد البخاري، بل شاركه غيرهم في تخريجه متصلا، أما عن طريق إبراهيم بن طهمان، قال عنه أبو ذر عبد القادر في كتابه (الشاذ والمنكر) فإنه لم يصح عند البخاري، لذا علّقه، وإنما أورده أصلاً لبيان زيادة وردت فيه وهو قوله: "وطلقها". كما قال الحافظ ابن حجر، إنما أعلّ البخاري الحديث لكونه غير معروف عند الحفاظ متصلاً عن الثقفي إلا من طريق أزهر.(٧٤٦)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري في صحيحه عن أزهر بن جميل عن الثقفي عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس موصولا، وعن المخرمي عن قراد عن جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، وحماد بن سلمة عن أيوب، وأصحاب الثقفي غير أزهر يرسلونه أيضا. وخالد الطحان، وإبراهيم بن طهمان يرسلونه عن خالد الحذاء عن عكرمة، ولم يخرج مسلم في صحيحه لعكرمة شيئا.
٢. يقول ابن حجر: إن البخاري قد حكى الاختلاف في الحديث، ولذا علّقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلا، وعن أيوب موصولا. ومفهوم قول الدارقطني "أن أصحاب الثقفي يرسلونه" قول البخاري "لا يتابع فيه عن بن عباس"، ولكنه ذكر من وصل حديث إبراهيم بن طهمان في تغليق التعليق.
٣. الملاحظة التي يعطيها الدارقطني هنا أن الروايات التي قد أخرجها البخاري في صحيحه ليس كلها متصلة، أما الروايات عن أزهر عن جميل تعتبر موصولة، وأما الروايات عن غير أزهر تعتبر مرسلة.
٤. لكن ابن حجر اعترض عليه بأنه توجد روايات متصلة عن إبراهيم بن طهمان أيضا.
٥. إن الدارقطني هنا قد تحقق الروايات التي أخرجها البخاري في صحيحه فقط، لذا أثبت بقوله "غير أزهر يرسلونه"، ولكن ابن حجر ذكر من وصله عن إبراهيم بن طهمان في تغليق التعليق.

---

(٧٤٦) انظر: أبو ذر. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة**. جـ١. صـ٢٧٢.

التحليل:

انتقد الدارقطني على البخاري بناء على قرينة كثرة العدد إذا كانوا من الحفاظ؛ لأن أزهر بن جميل هو من وصل هذا الحديث من أصحاب الثقفي، وأما غيره من أصحاب الثقفي يرسلونه، ولكن البخاري لم يخرج هذا الحديث متصلا إلا من رواية أزهر بن جميل عن الثقفي، وذكر في نهاية الحديث ((لا يتابع فيه عن ابن عباس)) لإظهار أن المعروف عند الحفاظ هو الإرسال في هذا الحديث، ولكنه أورد المتابعة القاصرة لحديث الثقفي من أيوب لتأييده على روايات الإرسال. كما شاركه في تخريج حديث الثقفي المتصل النسائي والبيهقي. فيرى الباحث أن يقدم الرواية المتصلة على الروايات المرسلة. فالدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرجه متصلا من رواية أزهر عن الثقفي بينما أصحابه وغيرهم يروون مرسلا، فيحتمل أن تكون رواية الثقفي من ضمن الإرسال، كما أنه يمكن أن يخطئ فيه عكرمة؛ لأن الإمام مسلم لم يخرج عنه. ولكن الإمام البخاري جاء بالمتابعة القاصرة لرفع حديث الثقفي. والله أعلم.

الحديث الرابع والأربعون

قال البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ، نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلاَ يَقْعُدَ، وَلاَ يَسْتَظِلَّ، وَلاَ يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرْهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ، وَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ» قَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.(٧٤٧)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا كما علّق رواية عبد الوهاب عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إذ قام أبو إسرائيل، رواه الثقفي، وابن علية عن أيوب مرسلا.(٧٤٨)

---

(٧٤٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الإيمان والنذور. باب (النذر فيما لا يملك وفي معصية). جـ ٨. صـ ١٤٣. رقم الحديث: ٦٧٠٤.

(٧٤٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٢٩.

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث عن طريق وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا بينما الآخرون رووه مرسلا مثل الثقفي وابن علية عن أيوب.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. قد يتمسك بهذا الحديث من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والإرسال يرجح قول من وصل لما معه من زيادة العلم، لأن وهيبا وعبد الوهاب ثقتان. قد وصله وهيب، وأرسله عبد الوهاب، وصححه البخاري مع ذلك.

٢. الذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة، بل يدور مع الترجيح إلا إن استووا فيقدم الوصل.

٣. الواقع هنا أن من وصله أكثر ممن أرسله، قال الإسماعيلي وصله مع وهيب عاصم بن هلال، والحسن بن أبي جعفر، وأرسله مع عبد الوهاب خالد الواسطي.

٤. قال الحافظ: خالد متقن، وفي عاصم، والحسن مقال، فيستوي الطرفان فيترجح الوصل.

٥. قد جاء الحديث المذكور من وجه آخر، فازداد قوة بما أخرجه عبد الرزاق عن بن طاوس عن أبيه عن أبي إسرائيل.(٧٤٩)

٦. قال في مقدمة فتح الباري بعدما نقل قول الدارقطني: أشار البخاري إلى الخلاف فيه واعتمد حديث وهيب لحفظه.(٧٥٠)

---

(٧٤٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١١. صـ ٥٩٠.

(٧٥٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨٠.

تخريج الحديث:

الحديث الموصول: وصله وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس.

أخرجه أبو داود[٧٥١] والبيهقي[٧٥٢] عن موسى بن إسماعيل عن وهيب، حدثنا أيوب، عن عكرمة عن ابن عباس، قال: بينما النبي..... قال ابن حجر عن الإسماعيلي وصله مع وهيب عاصم بن هلال والحسن بن أبي جعفر.[٧٥٣]

والحديث المرسل:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، أن النبي ﷺ رأى رجلا قائما[٧٥٤] ...مرسلا. وقال ابن حجر عن الإسماعيلي: أرسله مع عبد الوهاب الثقفي، خالد بن عبد الله بن الواسطي، وابن علية، كما ذكره الدارقطني.[٧٥٥]

رتبة عاصم بن هلال، والحسن بن أبي جعفر الذين وصلا هذا الحديث مع وهيب

عاصم بن هلال

قال عنه ابن حجر في التقريب: أنه لين.[٧٥٦] ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن ابن معين أنه قال: ضعيف، وقال أبو زرعة عنه حدث بأحاديث مناكير عن أيوب، وقد حدث عنه الناس، وقال أبو حاتم عنه: صالح شيخ محله الصدق، وقال عنه أبو داود: ليس به بأس، وقال عنه النسائي: ليس بالقوي.[٧٥٧] ومجموع الأقوال تثبت أنه ليس بثقة.

والحسن بن أبي جعفر

قال عنه ابن حجر في التقريب: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله.[٧٥٨] ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن عمرو بن علي قال: صدوق منكر الحديث، وكان يحي بن سعيد لا يحدث

---

(٧٥١) أبو داود. **سنن أبي داود**. أول كتاب الإيمان. باب (ما جاء في النذر من المعصية). جـ٣. ص ٢٣٥. رقم الحديث: ٣٣٠٠.

(٧٥٢) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب النذور. باب (ما يوفى به من النذور). جـ١٠. ص١٢٩. رقم الحديث: ٢٠٠٩٢.

(٧٥٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١١. ص ٥٩٠.

(٧٥٤) عبد الرزاق. **مصنف عبد الرزاق**. جـ٨. ص٤٣٦.

(٧٥٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١١. ص ٥٩٠.

(٧٥٦) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص٢٨٦.

(٧٥٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٥. ص٥٨.

(٧٥٨) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص١٥٩.

عنه، وقال إسحاق بن منصور: ضعفه أحمد، وقال البخاري منكر الحديث، وقال الترمذي ضعفه يحيى بن سعيد وغيره، وقال النسائي: ضعيف.(٧٥٩)

رتبة خالد بن عبد الله بن الواسطي وابن علية ومعمر الذين أرسلوا هذا الحديث مع عبد الوهاب الثقفي

خالد بن عبد الله بن الواسطي

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: خالد متقن.(٧٦٠) ونقل الذهبي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: كان خالد الطحان ثقة، صالحا في دينه، وقال عنه ابن سعيد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. وقال الترمذي عنه: ثقة، حافظ. وقال عنه أبو حاتم أيضا: صحيح الحديث.(٧٦١)

اسماعيل ابن علية

نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عن ابن مهدي قال: ابن علية أثبت من هشيم. وقال القطان: ابن علية أثبت من وهيب، وقال حماد بن سلمة: كنا نشبهه بيونس بن عبيد. وقال عفان: كنا عند حماد بن سلمة، فأخطأ في حديث، وكان لا يرجع إلى قول أحد، فقيل له: قد خولفت فيه فقال من؟ قالوا: حماد بن زيد فلم يلتفت، فقال له إنسان: أن ابن علية يخالفك، فقام فدخل ثم خرج فقال: القول ما قال إسماعيل. وقال أحمد: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة".(٧٦٢)

معمر بن راشد

أن معمر بن راشد كان من الثقات، ودل عليه ما نقل ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب، قال عنه معاوية بن صالح عن بن معين ثقة، وقال عنه عمرو بن علي: كان من أصدق الناس، وقال العجلي عنه بصري سكن اليمن ثقة رجل صالح. وقال عنه: يعقوب بن شيبة معمر ثقة وصالح ثبت عن الزهري، وقال النسائي: ثقة مأمون، وقال أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن بن جريج: عليكم

---

(٧٥٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٢. صـ٢٦٠.

(٧٦٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ١١. صـ ٥٩٠.

(٧٦١) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ٢٧٨.

(٧٦٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ١. صـ٢٧٦.

بهذا الرجل فإنه لم يبق أحد من أهل زمانه أعلم منه يعني معمرا، وذكره بن حبان في الثقات، وقال كان فقيها حافظا متقنا ورعا.(٧٦٣)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري أخرج هذا الحديث عن طريق وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا بينما الآخرون رووه مرسلا مثل الثقفي وابن علية عن أيوب.
٢. يقول ابن حجر: الواقع هنا أن من وصله أكثر ممن أرسله، قال الإسماعيلي وصله مع وهيب عاصم بن هلال، والحسن بن أبي جعفر، وأرسله مع عبد الوهاب خالد الواسطي. وقال بعده: خالد متقن، وفي عاصم، والحسن مقال، فيستوي الطرفان فيترجح الوصل. كما أن البخاري أشار إلى الخلاف فيه، واعتمد حديث وهيب لحفظه.
٣. يدل على أن الدارقطني لم يعتمد رواية عاصم والحسن لما يوجد عنهما مقال، واعتمد رواية خالد لأنه متقن، فيظهر هنا بتتبعه دقة كل حديث البخاري.

التحليل:

انتقد الدارقطني على البخاري بناء على تقديم قرينة الترجيح بالحفظ والاتقان، ولكن ابن حجر، قد أجاب بأن من وصله أكثر من أرسله، ولذلك اختار البخاري الوصل، ولكن من أرسله يستوي مع من وصله في العدد، ولكن ابن حجر يقول " خالد متقن، وفي عاصم، والحسن مقال، فيستوي الطرفان فيترجح الوصل "، ولكن الحقيقة غير ذلك: لأن من أرسل هذا الحديث: ابن علية، ومعمر بن راشد، وخالد الواسطي مع عبد الوهاب كلهم من الثقات، ولكن الذين مع وهيب هما عاصم، والحسن وصفا بالضعف، ومهما كان الأمر قد صحح البخاري طريقين معا الوصل والإرسال؛ لأن وهيب الذي وصل هذا الحديث، وعبد الوهاب الذي أرسل هذا الحديث هما ثقتان، وعلّق البخاري الإرسال مع الوصل لذكر الاختلاف في هذا الحديث كما ذكره ابن حجر. والله أعلم.

(٧٦٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ١٠. صـ٢٤٣.

الحديث الخامس والأربعون

قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ الآنُكُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عُذِّبَ، وَكُلِّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنا أَيُّوبُ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَوْلَهُ: «مَنْ كَذَبَ فِي رُؤْيَاهُ» وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ، سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَوْلَهُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنِ اسْتَمَعَ». حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «مَنِ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ» نَحْوَهُ. تَابَعَهُ هِشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَه.(٧٦٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث مرفوعا من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بينما علّق عن خالد، وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا، كما علّق رواية أخرى مرفوعا عن همام عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بينما روي موقوفا عن أبي عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة، وتابعه أبو هاشم الرماني في وقفه عن أبي هريرة.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ: " مَنْ صَوَّرَ صُورَةً ". ورواه خالد، وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا، واختلف عنهما. واختلف عن قتادة، فقال همام عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعا، ووقفه أبو عوانة على أبي هريرة، وتابعه أبو هاشم الرماني عن عكرمة عن أبي هريرة قوله "قاله عنه شعبة".(٧٦٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث مرفوعا من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بينما علّقه عن خالد، وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا، كما علّقه برواية أخرى مرفوعا عن همام عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بينما روي موقوفا عن أبي عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة، وتابعه أبو هاشم الرماني في وقفه عن أبي هريرة.

---

(٧٦٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب التعبير. باب (من كذب في حلمه). جـ ٩. صـ ٤٣. رقم الحديث: ٧٠٤٢.

(٧٦٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٣٠.

وأجاب الدارقطني في كتابه العلل: لما سئل عن حديث قتادة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، واختلف عنه في رفعه، منهم من يرفعه ويقفه، فرفعه همام، والحكم بن عبد الملك، عن قتادة، ووقفه أبو عوانة، عن قتادة. ورواه أبو هاشم الرماني، عن عكرمة، عن أبي هريرة، موقوفا. كما رواه أيوب السختياني، عن عكرمة، عن ابن عباس، والقولان محفوظان.(٧٦٦)

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. تعارض الوقف والرفع فيه لا أثر له لأن حكمه الرفع.

٢. قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه على عكرمة عن بن عباس، أو عن أبي هريرة، والراجح عنده أنه عن بن عباس.(٧٦٧)

تخريج الحديث:

هناك روايتان في هذا الحديث: منها: رواية ابن عباس، ورواية أبي هريرة، ولكل منهما يوجد المرفوع والموقوف.

أولا: رواية ابن عباس مرفوعا

أخرجه البغوي في شرح السنة عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلُمٍ.... (٧٦٨) والطبراني في معجمه الكبير عن مطر الوراق، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: « مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلُمٍ...» (٧٦٩) والترمذي عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « مَن صَوَّرَ صورةً....» فقال بعده: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وأبي جحيفة، وعائشة، وابن عمر: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح (٧٧٠) والنسائي في سننه عن قتيبة، قال: حدثنا حماد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « مَن صَوَّر صورةً عُذِّب..... ». (٧٧١)

---

(٧٦٦) الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ١١. صـ ١٢٤.

(٧٦٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٨١.

(٧٦٨) البغوي. **شرح السنة**. كتاب اللباس. باب (التصاوير). جـ١٢. صـ١٣٠. رقم الحديث: ٣٢١٨.

(٧٦٩) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب العين. عكرمة عن ابن عباس. جـ١١. صـ٣٣٤. رقم الحديث: ١١٩٢٣.

(٧٧٠) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب اللباس. باب (ما جاء في المصورين). جـ٤. صـ٢٣١. رقم الحديث: ١٧٥١.

(٧٧١) النسائي. (هـ١٤٠٦ – ١٩٨٦م). **سنن النسائي**. كتاب الزينة. باب (ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة). جـ ٨. صـ ٢١٥. رقم الحديث: ٥٣٥٩.

أما الموقوف منه: قال سفيان: وصله لنا أيوب: إنما قال ذلك: لأنه من طريق شعبة ليس موصولًا.(٧٧٢)

ثانيا: رواية عكرمة عن أبي هريرة مرفوعا

أخرجه النسائي في سننه (٧٧٣) وأحمد في مسنده(٧٧٤) عن همام، عن قتادة، عن عكرمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من صور صورة .....

أما الموقوف منه: الحديث الذي علّقه البخاري عن قتيبة: عن أبي عوانة، عن قتادة، عن عكرمة، عن أبي هريرة: قوله: «من كذب في رؤياه» وقال شعبة: عن أبي هاشم الرماني، سمعت عكرمة: قال أبو هريرة: قوله: «من صور صورة، ومن تحلم، ومن استمع».(٧٧٥)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ موصولا بينما خالد، وهشام عن عكرمة عن ابن عباس موقوفا، كما اختلف عن قتادة، فقال همام عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعا، ووقفه أبو عوانة على أبي هريرة، وتابعه أبو هاشم الرماني عن عكرمة عن أبي هريرة قوله "قاله عنه شعبة". وقال في العلل: والقولان محفوظان.
٢. يقول ابن حجر: إن تعارض الوقف والرفع في الحديث لا أثر له لأن حكمه الرفع. كما أن البخاري أشار إلى الخلاف فيه على عكرمة عن ابن عباس، أو عن أبي هريرة، والراجح عنده أنه عن ابن عباس.
٣. قصد الدارقطني بهذه التتبع الإشارة إلى كل الروايات المرفوعة والموقوفة عن ابن عباس وأبي هريرة، لأنه صحح روايتين معا في علله.

---

(٧٧٢) الكوراني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الشافعي. (١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م). **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**. (محقق) الشيخ أحمد عزو عناية. بيروت: دار إحياء التراث العربي. جـ١٠. صـ٥٠٤.

(٧٧٣) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب الزينة. باب (ما يكلف أصحاب الصور يوم القيامة). جـ ٨. صـ ٢١٥. رقم الحديث: ٥٣٦٠.

(٧٧٤) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ١٦. صـ٣٢٣. رقم الحديث: ١٠٥٤٩.

(٧٧٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب التعبير. باب (من كذب في حلمه). جـ ٩. صـ ٤٣. رقم الحديث: ٧٠٤٢.

التحليل:

يعرف مما سبق أن في هذا الباب روايتين: رواية عن ابن عباس، ورواية عن أبي هريرة، ولكل واحد منهما رواية مرفوعة وموقوفة، فأشار البخاري إلى كل منهما في صحيحه، وصحّح الدارقطني روايتين معا في علله، وقال: روايتان محفوظتان، وقال الترمذي: قد روي هذا الحديث من طريق عبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وأبي جحيفة، وعائشة، وابن عمر: ولكن حديث ابن عباس حديث حسن صحيح. فرجح الترمذي رواية ابن عباس كما أكّد ذلك ابن حجر، وقال: الراجح عند البخاري هو رواية ابن عباس، فاختار البخاري الرفع عن ابن عباس لما قوي عنده من الأدلة، فرجّحه على رواية أبي هريرة، والله أعلم.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على البخاري من السادس والأربعين إلى السابع والخمسين

هذه الأحاديث المنتقدة تكشف اهتمام الدارقطني وابن حجر على كتاب البخاري نقدا ودفاعا، كما أن هذه الأحاديث ليست كلها من أصول الباب، بل أكثرها في المتابعات والشواهد، فالبخاري لم يخل شرطه في كتابه باختيار الأحاديث المنتقدة في كتابه. فيعتبر شرطه في أصول الباب، وليس في غيره.

المطلب الأول: دراسة الأحاديث المنتقدة من السادس والأربعين إلى الواحد والخمسين

الحديث السادس والأربعون

قال البخاري: حدثني عياش بن الوليد، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: " خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حُنَيْنٍ، وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ، فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ، دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحَتِهِ، أَوْ عَلَى رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى النَّاسِ فَقَالَ المُفْطِرُونَ لِلصُّوَّامِ: أَفْطِرُوا ".(٧٧٦)

قال البخاري: قال عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ خرج النبي ﷺ عام الفتح، وقال حماد بن زيد: عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ.(٧٧٧)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولا. بينما علّق رواية معمر، وحماد بن زيد.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: خرج النبي ﷺ في رمضان عام الفتح وأصحابه بين صائم ومفطر... الحديث بطوله. وقد أرسله حماد بن زيد والثقفي عن أيوب.(٧٧٨)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج حديث معمر، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولا بينما أرسله حماد بن زيد، والثقفي عن أيوب.

---

(٧٧٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب (غزوة الفتح في رمضان). جـ ٥. صـ ١٤٦. رقم الحديث: ٤٢٧٧.

(٧٧٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المغازي. باب (غزوة الفتح في رمضان). جـ ٥. صـ ١٤٦. رقم الحديث: ٤٢٧٨.

(٧٧٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٣١.

كما يذكر الدارقطني: أن حديث حماد بن زيد مرسل، ليس فيه ابن عباس، والروايات عن البخاري فيها اختلاف في وصله وإرساله، وبالإرسال جزم به أبو نعيم في مستخرجه.(٧٧٩)

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن قول البخاري ((قال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن بن عباس))، كذا وقع في بعض نسخ أبي ذر، وللأكثر ليس فيه بن عباس، وبه جزم الدارقطني وأبو نعيم في المستخرج أنه يرسل.
٢. وصله البيهقي من طريق سليمان بن حرب، وهو أحد مشايخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة فذكر الحديث بطوله في فتح مكة، وقال البيهقي في آخر الكلام عليه لم يجاوز به أيوب عكرمة.
٣. قال الحافظ ابن حجر: قد أشار إليه قبله، وأن بن أبي شيبة أخرجه مرسلا عن سليمان بن حرب به بطوله.(٧٨٠)

٤. قد ذكر البخاري حديث معمر وحماد إلا تعليقا. كما اختلفت الروايات عنه في وصله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول لروايته له موصولا من حديث خالد عن عكرمة عن بن عباس. (٧٨١)

تخريج الأحاديث:

حديث خالد الحذاء

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَان.... (٧٨٢)

---

(٧٧٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تغليق التعليق على صحيح البخاري**. جـ٤. صـ١٤٢.

(٧٨٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. صـ ٥.

(٧٨١) انظر: ابن حجر العسقلاني. (١٣٧٩هـ). **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧١.

(٧٨٢) الطبراني. **المعجم الكبير**. باب العين. عكرمة عن ابن عباس. جـ١١. صـ ٣٤٦. رقم الحديث: ١١٩٦٥.

حديث معمر بن راشد

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: " خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى مَرَّ بِغَدِيرٍ فِي الطَّرِيقِ.....(٧٨٣)

حديث حماد بن زيد

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة عن سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب عن عكرمة في فتح مكة. وقال بعده: وأما أيوب فإنه لم يجاوز به عكرمة، ولم يسق شيخنا الحديث بتمامه. (٧٨٤)

يوجد متابعة قاصرة لحديث الخالد الحذاء للوصل.

أخرجه أبو داود في سننه عن مسدد، حدثنا أبو عوانة، عن منصور، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس قال: «خَرَجَ النبيُّ ﷺ من المدينةِ إلى مكَّة حتى بلغَ عُسْفانَ، ثم دعا بإناء فرفعه إلى فيه لِيُرِيَه الناس، وذلك في رمضان، فكان ابنُ عباسٍ يقول: قد صامَ النبيُّ ﷺ وأفطرَ، فمن شاء صامَ، ومن شاء أفْطَرَ».(٧٨٥)

وأخرجه النسائي عن زكريا بن يحيى، قال: أنبأنا الحسن بن عيسى، قال: أنبأنا ابن المبارك، قال: أنبأنا شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ فِي السَّفَرِ حَتَّى أَتَى قُدَيْدًا، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَ، فَأَفْطَرَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ».(٧٨٦)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن حديث حماد بن زيد مرسل، ليس فيه ابن عباس، والروايات عن البخاري فيها اختلاف في وصله وإرساله، وبالإرسال جزم به أبو نعيم في مستخرجه.
٢. يقول ابن حجر: إن قول البخاري ((قال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس))، كذا وقع في بعض نسخ أبي ذر، وللأكثر ليس فيه ابن عباس، وبه جزم الدارقطني وأبو نعيم في المستخرج أنه يرسل.

---

(٧٨٣) عبد الرزاق. **مصنف عبد الرزاق**. كتاب الصلاة. باب (الصيام في السفر). جـ٢. صـ٥٦٣. رقم الحديث: ٤٤٧٣.

(٧٨٤) البيهقي. **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. باب فضل ما شهد بدر. جـ٥. صـ٣٢-٣٥.

(٧٨٥) أبو داود. **سنن أبي داود**. كتاب الصوم. باب (الصوم في السفر). جـ٢. صـ ٣١٦. رقم الحديث: ٢٤٠٤.

(٧٨٦) النسائي. **سنن النسائي**. كتاب الصيام. باب (الصيام في السفر). جـ ٤. صـ ١٨٤. رقم الحديث: ٢٢٨٩.

٣. يقول ابن حجر: ذكر البخاري حديث معمر وحماد إلا تعليقا. كما اختلفت الروايات عنه في وصله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول لروايته له موصولا من حديث خالد عن عكرمة عن بن عباس.

٤. تتبع الدارقطني على البخاري بما يراه في رواية حماد بن زيد انقطاع في أكثر النسخ كما قاله ابن حجر.

التحليل:

يفهم مما سبق أن الدارقطني انتقد البخاري بأنه أخرج حديث معمر في أصول الباب موصولا، بينما أخرج البخاري رواية حماد بن زيد مرسلا في أكثر النسخ كما قال ابن حجر، ولكن الحق غير ذلك، فإن البخاري أخرج حديث خالد الحذاء الموصول في أصول الباب، وهو صحيح عن ابن عباس كما له متابعة قاصرة عند أبي داود والنسائي، وعلّق رواية معمر الموصول، ورواية حماد بن زيد المرسل، كأنه يشير إلى الاختلاف الموجود في الحديث، وعبارة البخاري في تخريج حديث معمر، وحديث حماد بن زيد خير شاهد على ذلك: فقال البخاري: قال عبد الرزاق، قال حماد بن زيد، ولم يستخدم فيه لفظة التحديث مثل حدثني أو أخبرني، والله أعلم.

الحديث السابع والأربعون

قال البخاري: حدثني إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، أن ابن جريج أخبرهم، عن ابن أبي مليكة، أن علقمة بن وقاص أخبره، أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْ: لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذَّبًا، لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ «إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَأَرَوْهُ أَنْ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ، بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ»، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. كذلك حتى قوله: ﴿يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. وتابعه عبد الرزاق، عن ابن جريج، ح حدثنا ابن مقاتل، أخبرنا الحجاج، عن ابن جريج، أخبرني ابن أبي مليكة، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره: أن مروان: بهذا.(٧٨٧)

(٧٨٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب تفسير القرآن. باب ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ﴾. جـ ٦. صـ ٤١. رقم الحديث: ٤٥٦٨.

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث عن هشام، عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن علقمة بن وقاص، وتابعه عبد الرزاق عن ابن جريج بينما أخرج رواية الحجاج، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة حديث مروان أنه أرسل رافعا مولاه يسأل عن تأويل قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. ومن حديث حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف. ومن حديث هشام بن يوسف عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة بن وقاص الحديث بعينه، وقد اختلفا، فينظر من يتابع أحدهما. وأخرج مسلم حديث حجاج دون حديث هشام.(٧٨٨)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة (أنه أرسل رافعا)، أخرج البخاري عن هشام عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة بن وقاص الحديث، وعلق رواية حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، ولكن الصحابيين اختلفا في الروايتين، ويقول الدارقطني: ينظر من يتابع عنهما، فتابع مسلم حديث حجاج دون حديث هشام.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. حصل الاختلاف على ابن جريج في شيخ شيخه، قال عبد الرزاق، وهشام عنه عن بن أبي مليكة عن علقمة، وقال حجاج، ومحمد بن عبد الملك عنه عن بن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن، فصار لهشام متابع وهو عبد الرزاق، ولحجاج متابع، وهو محمد كما أخرجه بن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن بن جريج كما قال عبد الرزاق.
٢. يحتمل أن يكون الجواب أن يكون علقمة بن وقاص، كان حاضرا عند بن عباس لما أجاب، فالحديث من رواية علقمة عن بن عباس، وإنما قص علقمة سبب تحديث بن عباس بذلك فقط، وكذا أقول في حميد بن عبد الرحمن، فكأن بن أبي مليكة حمله عن كل منهما، وحدث به بن جريج عن كل منهما، فحدث به بن جريج تارة عن هذا، وتارة عن هذا.

---

(٧٨٨) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٣٣٢-٣٣٣.

٣. أما قول البخاري عقب الحديث، تابعه عبد الرزاق عن بن جريج، فيريد أنه تابع هشام بن يوسف على روايته إياه عن بن جريج عن بن أبي مليكة عن علقمة، ورواية عبد الرزاق وصلها في التفسير، وأخرجها الإسماعيلي، والطبري، وأبو نعيم وغيرهم من طريقه، وقد ساق البخاري إسناد حجاج عقب هذا ولم يسق المتن، بل قال عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن مروان بهذا.(٧٨٩)

٤. الظاهر أن هذا الاختلاف غير قادح، لاحتمال أن يكون بن أبي مليكة سمعه منهما جميعا.(٧٩٠)

تخريج الحديث:

حديث هشام عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره(٧٩١) والطبري في تفسيره(٧٩٢) والواحدي في أسباب النزول(٧٩٣) عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي مليكة أن علقمة بن وقاص، أخبره أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ! إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.....الحديث بطوله.

حديث حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن

أخرجه مسلم في صحيحه(٧٩٤) والترمذي في سننه(٧٩٥) وأحمد في مسنده(٧٩٦) والطبري في تفسيره (٧٩٧) عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، أخبرني ابن أبي مليكة، أن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أخبره أن مروان، قال: اذْهَبْ يَا رَافِعُ..... وقال الترمذي بعده: هذا حديث حسن صحيح غريب. وقال ابن كثير: مراد الترمذي بقوله (هذا حديث حسن صحيح غريب)، لا نعرفه

---

(٧٨٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. صـ ٢٣٤.

(٧٩٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧٢.

(٧٩١) عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام بن نافع الحميري. (١٤١٩هـ). **تفسير عبد الرزاق**. (محقق) محمود محمد عبده. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ ١. صـ٤٢٧. رقم الحديث: ٤٩٣.

(٧٩٢) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير. (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م). **جامع البيان في تأويل القرآن**. (محقق) أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة. جـ ٧. صـ٤٧٠. رقم الحديث: ٨٣٤٨.

(٧٩٣) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي. (١٤١٢هـ -١٩٩٢م). **أسباب نزول القرآن**. (محقق) عصام بن عبد المحسن الحميدان. الدمام: دار الإصلاح. جـ١. صـ١٣٨.

(٧٩٤) مسلم. **صحيح مسلم**. كتاب التوبة. باب (صفات المنافقين وأحكامهم). جـ٢. صـ ٢١٤٣. رقم الحديث: ٢٧٧٨.

(٧٩٥) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب القراءات. باب (ومن سورة آل عمران). جـ٥. صـ٨٣. رقم الحديث: ٣٠١٤.

(٧٩٦) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٤. صـ ٤٤٤. رقم الحديث: ٢٧١٢.

(٧٩٧) الطبري. **جامع البيان في تأويل القرآن**. جـ ٧. صـ٤٧٠. رقم الحديث: ٨٣٤٩.

إلا من هذا الوجه. ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، صحيح باعتبار الإسناد. وفي هذا نظر أيضا.(٧٩٨)

رتبة هشام بن يوسف وحجاج بن محمد

هشام بن يوسف الصنعاني

قال الذهبي في السير: إنه الإمام، الثبت، قاضي صنعاء اليمن، وفقيهها، أبو عبد الرحمن، من أقران عبد الرزاق، لكنه أجل وأتقن، مع قدم موته، فهو ممن يذكر مع معن بن عيسى، وعبد الرحمن بن مهدي. وحدث عن: ابن جريج، ومعمر، وسفيان الثوري، والقاسم بن فياض، وجماعة. وليس بالمكثر، لكنه مجود. وروى عنه: إبراهيم بن موسى الفراء، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن محمد المسندي، وخلق سواهم. ونقل عن أبي حاتم، أنه: ثقة، متقن. وعن أبي زرعة الرازي: هشام أصح اليمانيين كتابا.(٧٩٩)

حجاج بن محمد أبو محمد المصيصي

قال الذهبي في السير: إنه الإمام، الحجة، الحافظ، أبو محمد المصيصي، الأعور، مولى سليمان بن مجالد، ترمذي الأصل، سكن بغداد، ثم تحول إلى المصيصة، ورابط بها، ورحل الناس إليه. وسمع من: ابن جريج، فأكثر وأتقن، ومن: يونس بن أبي إسحاق، وحريز بن عثمان، وعمر بن ذر، وشعبة، وحمزة الزيات، وطبقتهم، وحدث عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق، وأبو خيثمة، وأبو عبيدة بن أبي السفر، وأبو يحيى صاعقة، وهارون الحمال، ويوسف بن سعيد بن مسلم، وهلال بن العلاء، وخلق كثير. وذكره أحمد بن حنبل، فقال: ما كان أضبطه، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف. ونقل عن يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب ابن جريج، وقال عن إبراهيم بن عبد الله السلمي الخشك: حجاج بن محمد نائما أوثق من عبد الرزاق يقظان.(٨٠٠)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن هشام عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة بن وقاص الحديث، وعلّق رواية حجاج عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد

---

(٧٩٨) ابن كثير. **الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**. ص٤٣.

(٧٩٩) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. ص٥٨٠-٥٨١.

(٨٠٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٩. ص٤٤٨-٤٤٩.

الرحمن بن عوف، ولكن الصحابيين اختلفا في الروايتين، ويقول الدارقطني: ينظر من يتابع عنهما، فتابع مسلم حديث حجاج دون حديث هشام.

٢. يقول ابن حجر: حصل الاختلاف على ابن جريج في شيخ شيخه، قال عبد الرزاق، وهشام عنه عن بن أبي مليكة عن علقمة، وقال حجاج، ومحمد بن عبد الملك عنه عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن، فصار لهشام متابع وهو عبد الرزاق، ولحجاج متابع، وهو محمد كما أخرجه بن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن بن جريج كما قال عبد الرزاق.

٣. يقول ابن حجر: يحتمل أن يكون علقمة بن وقاص، كان حاضرا عند ابن عباس لما أجاب، فالحديث من رواية علقمة عن بن عباس، وإنما قص علقمة سبب تحديث ابن عباس بذلك فقط، وكذا أقول في حميد بن عبد الرحمن، فكأن بن أبي مليكة حمله عن كل منهما، وحدث به ابن جريج عن كل منهما، فحدث به ابن جريج تارة عن هذا، وتارة عن هذا. فالظاهر أن هذا الاختلاف غير قادح، لاحتمال أن يكون بن أبي مليكة سمعه منهما جميعا.

٤. أراد الدارقطني أن يقول إن الحديثين يستويان في الدرجة، فحينئذ ينظر إلى من يتابعهما، فحديث هشام تابعه عبد الرزاق، فحديث حجاج تابعه مسلم، فالأحسن يقدم حديث حجاج على حديث هشام لمتابعه مسلم له.

التحليل:

يفهم مما سبق أن الدارقطني انتقد البخاري بأنه أخرج حديث هشام، وفيه علقمة بن وقاص، وعلّق رواية حجاج بن محمد، وفيه حميد بن عبد الرحمن كما تابعه مسلم في تخريجه عن حجاج بن محمد، ولم يخرجه مسلم عن هشام، ومع ذلك قدّم البخاري رواية هشام بتخريجها في صحيحه، ولكن الذي يراه الباحث أن الراويين هشام وحجاج بن محمد قد وصفا بالثقة، وكانا صاحبا ابن جرير، وإن الذي أخرج رواية هشام هو البخاري، وتابعه في تخريجه عبد الرزاق والطبري والواحدي، وأما رواية حجاج أخرجه مسلم في صحيحه، وتابعه في تخريجه الترمذي، وأحمد، والطبري، ويبدو للباحث أن للحديثين علو في الإسناد، ولكن قول الترمذي بعد تخريج الحديث (هذا حديث حسن صحيح غريب)، يوهم الشك في تسوية هذين الحديثين، فيمكن أن يكون مراده كما قال ابن كثير: لا نعرفه إلا من هذا الوجه. ومنهم من يقول: هو حسن باعتبار المتن، وصحيح باعتبار الإسناد. وفي هذا نظر أيضاً، فيرى الباحث أن يقدم رواية البخاري عن هشام، لاحتمال أن يوجد عند

البخاري أدنى دليل أن يرجح رواية هشام، فيحتمل أيضا أن سمع ابن أبي مليكة من علقمة بن وقاص، ومن حميد بن عبد الرحمن بن عوف معا، فيروي مرة عن علقمة، ومرة عن حميد بن عبد الرحمن كما قال ابن حجر. والله أعلم.

الحديث الثامن والأربعون

قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة ﵂، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا»، لم يذكر وكيع، ومحاضر، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.(٨٠١)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة موصولا بينما الآخرون مثل وكيع ومحاضر يرسلان هذا الحديث.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث عيسى بن يونس عن هشام «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا». وقال: رواه وكيع ومحاضر، ولم يذكران عن عائشة.(٨٠٢)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج حديث عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة موصولا بينما الآخرون يروون مرسلا مثل وكيع ومحاضر.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس، تفرد بوصله عن هشام، كما قال الترمذي والبزار: لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس.
٢. قال الآجري: سألت أبا داود عنه، فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل.
٣. رواية وكيع وصلها بن أبي شيبة عنه بلفظ (ويثيب ما هو خير منها)، ورواية محاضر لم أقف عليها بعد.(٨٠٣)
٤. رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواتها.(٨٠٤)

---

(٨٠١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب المكاتب. باب (المكافأت في الهبة). جـ ٣. صـ ١٥٧. رقم الحديث: ٢٥٨٥.

(٨٠٢) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٤٣.

(٨٠٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٥. صـ ٢١٠.

(٨٠٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٣٦.

تخريج الأحاديث:

حديث عيسى بن يونس الموصول

أخرجه أحمد في مسنده عن علي بن بحر، حدثنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كان....(٨٠٥)

وأخرجه الترمذي في سننه عن يحيى بن أكثم، وعلي بن خشرم، قالا: حدثنا عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، «أن النبي ﷺ كان....(٨٠٦)

وأخرجه أبو داود عن علي بن بحر، وعبد الرحيم بن مطرف الرؤاسي، قالا: حدثنا عيسى وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن هشام بن عروة، عن أبيه،....(٨٠٧)

وأخرجه الطبراني في الأوسط عن موسى بن هارون، نا يحيى بن معين، نا عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة:....(٨٠٨)

حديث وكيع عن هشام مرسلا

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي بكر قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا هشام بن عروة، قال: «كان النبي ﷺ يقبل الهدية، ويثيب ما هو خير منها».(٨٠٩)

حديث محاضر بن المورع

لم يجد الباحث رواية محاضر كما قال ابن حجر لم أقف عليها بعد.

رتبة عيسى ووكيع ومحاضر

عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله الهمداني، ونقل الذهبي بعض كلام المحدثين عنه: وثّقه أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، وطائفة. وقال أحمد بن حنبل: هو أصح حديثا

---

(٨٠٥) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٤١. صـ١٣٨. رقم الحديث: ٢٤٥٩١.

(٨٠٦) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب البر والصلة. باب (ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها). جـ٤. صـ٣٣٨. رقم الحديث: ١٩٥٣.

(٨٠٧) أبو داود. **سنن أبي داود**. أبواب الإجازة. باب (في قبول الهدية). جـ٣. صـ ٢٩٠. رقم الحديث: ٣٥٣٦.

(٨٠٨) الطبراني. **المعجم الأوسط**. جـ٨. صـ٨٢. رقم الحديث: ٨٠٣١.

(٨٠٩) ابن أبي شيبة. **مصنف ابن أبي شيبة**. كتاب البيوع والأقضية. باب (في الرجل يهدي إلى الرجل). جـ٤. صـ٤٤٥. رقم الحديث: ٢١٩٧١.

من أبيه. وقال أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث عائشة، والناس يرسلونه كما ذكر ابن معين أيضا.(٨١٠) وقال ابن حجر في التقريب: ثقة مأمون.(٨١١)

رتبة وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي

قال ابن عساكر: كان ثقة مأمونا عالما رفيعا كثير الحديث.(٨١٢) وقال الذهبي في السير: كان من بحور العلم، وأئمة الحفظ، وكان أحمد يعظم وكيعا، ويفخمه، وقال أحمد بن حنبل: ما رأيت أحدا أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع، ونقل عن يحيى بن معين قال: وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه.(٨١٣) وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ عابد.(٨١٤)

رتبة محاضر بن المورع الهمداني اليامي

أورد الذهبي في تاريخ الإسلام عنه: قال أحمد بن حنبل: سمعت منه، وكان مغفلا جدا، لم يكن من أصحاب الحديث. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس.(٨١٥) وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام.(٨١٦)

أقوال بعض الأئمة

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عيسى بن يونس عن هشام.(٨١٧) وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا عيسى بن يونس.(٨١٨) وقال أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث عائشة، والناس يرسلونه كما ذكر ابن معين أيضا.(٨١٩)

وقال أبو الفضل الصنعاني في كتابه نزهة الألباب: قد اختلف في وصله وإرساله، فوصله عيسى عن هشام، وتفرد بذلك كما في الطبراني، وسبقه أبو داود، والترمذي، والدارقطني في الأفراد. وخالف

---

(٨١٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ٤٩١.

(٨١١) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. صـ٤٤١.

(٨١٢) ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٦٣. ٦١.

(٨١٣) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨٩. صـ١٤٢-١٤٤.

(٨١٤) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. صـ٥٨١.

(٨١٥) الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ٥. صـ١٩٢

(٨١٦) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. صـ٥٢١.

(٨١٧) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب البر والصلة. باب (ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها). جـ٤. صـ٣٣٨.

(٨١٨) الطبراني. **المعجم الأوسط**. جـ٨. صـ٨٢. رقم الحديث: ٨٠٣١.

(٨١٩) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ٤٩١.

عيسى بن يونس وكيع ومحاضر إذ أرسلاه ورواية وكيع عند ابن أبي شيبة وعلى أي رواية الإرسال غير قادحة في رواية الوصل كما علم من صنيع البخاري وتبعه الدارقطني في الأفراد حيث صححه.(٨٢٠)

وقال ظفر أحمد العثماني في كتابه إعلاء السنن: أن عيسى بن يونس ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، ولهذا أخرجه البخاري في صحيحه، وقول البخاري ((لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة)) ليس للقدح في الحديث المسند، بل للتنبيه على أنه روي مرسلا أيضا، ولم ينتبه له الشوكاني، فقال: وقد أعل حديث عائشة المذكور بالإرسال. (٨٢١)

وقال أبو إسحاق الحويني: يقصد البخاريّ أن عيسى بن يونس خولف في رفعه. وكذلك قال البزّار.

وقال أبو داود: "تفرّد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل". وقال: لم يجب الحافظ عن هذا الإعلال بشيء في موضع الحديث، ويمكن أن يقال: عيسى ثقة حجة، لم يختلف فيه أحد، فزيادته مقبولة، ولعلّ هذا مستند البخاريّ في تخريج الحديث في صحيحه.(٨٢٢)

وقال مقبل هادي في تحقيق كتاب "الإلزامات والتتبع": الظاهر أن أبا داود وابن معين يوافقون الدارقطني في ترجيح الإرسال.(٨٢٣)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة موصولا بينما الآخرون يروون مرسلا مثل وكيع ومحاضر.
٢. فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس، تفرد بوصله عن هشام، كما قال الترمذي والبزار: لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس. كما رجح البخاري الرواية الموصولة بحفظ رواتها.

---

(٨٢٠) حسن بن محمد بن حيدر الوائليّ الصنعانيّ. (١٤٢٦هـ). **نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»**. (محقق) عبد الله بن محمد الحاشدي. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع. جـ٤. صـ٢٠٧٠.

(٨٢١) انظر: ظفر أحمد العثماني التهانوي. (١٤١٨م). **إعلاء السنن**. (محقق) محمد تقي عثماني. كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. جـ١٦. صـ١٣٢.

(٨٢٢) أبو إسحاق الحويني، محمد شريف. (١٤١٠هـ -١٩٩٠م). **بذل الإحسان**. الطالبية: مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي. جـ١. صـ١٢٠.

(٨٢٣) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٤٣.

٣. كأن ابن حجر وافق الدارقطني في تتبعه، لذا قال فيه: إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله.

٤. منهج الدارقطني في قبول الحديث أنه لا يقبل الحديث الذي تفرد بوصله مهما أن رواته محفوظون.

التحليل:

إن الدارقطني رجّح رواية وكيع ومحاضر بناء على قاعدة الترجيح بكثرة العدد إذا كانوا حفاظا، كما أن عيسى بن يونس تفرد بروايته عن هشام بن عروة في رفع الحديث، خالفه وكيع ومحاضر في إرسال الحديث، بيد أن عيسى بن يونس ووكيع قد وصفا في الثقة، ولكن عيسى بن يونس، قد جاء بزيادة عن غيرهما هو الرفع، فزيادة الثقة هي مقبولة عند المحدثين، فرجح البخاري رواية عيسى بن يونس الموصولة بينما الآخرون رجّحوا الإرسال أمثال أبي داود، وابن معين، والدارقطني ، فالإرسال ليس قادح لرواية الوصل، بل يعطيها زيادة الوضوح في الرواية، وقصد بهذه الرواية ذكر الاختلاف والتنبيه على رواية الإرسال. والله أعلم.

الحديث التاسع والأربعون

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، عن يزيد، عن عراك، عن عروة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ، فَقَالَ: «أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلاَلٌ».(٨٢٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج حديث بن يوسف، عن الليث، عن يزيد، عن عراك، عن عروة مرفوعا.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن بن يوسف عن الليث عن يزيد عن عراك عن عروة أن النبي ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، وهذا مرسل.(٨٢٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج حديث بن يوسف، عن الليث، عن يزيد، عن عراك، عن عروة، وهذا مرسل.

---

(٨٢٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب النكاح. باب (تزويج الصغار من الكبار). جـ ٧. صـ ٥. رقم الحديث: ٥٠٨١.

(٨٢٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٤٤.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. هو محمول عند البخاري على أن عروة حمله عن عائشة.(٨٢٦)

٢. قال الإسماعيلي: الخبر الذي أورده مرسل، فإن كان يدخل مثل هذا في الصحيح، فيلزمه في غيره من المراسيل.

٣. أجاب الحافظ ابن حجر للإسماعيلي: وإن كان صورته الإرسال، فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة، فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة، أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر.

٤. قد قال بن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه، ولم يكن مدلسا، حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك.

٥. وقال بن عبد البر: من أمثلة ذلك: رواية مالك عن بن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة، وهذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة، وغيرها من نساء النبي ﷺ، وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا.

٦. وأما الإلزام: فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح.

٧. الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني، وأبو مسعود، وأبو نعيم، والحميدي.(٨٢٧)

تخريج الأحاديث:

أخرجه البيهقي في سننه عن قتيبة بن سعيد، ثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك، أن عروة، أخبره أن رسول الله ﷺ...(٨٢٨)

---

(٨٢٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. صـ ٣٧٥.

(٨٢٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ٩. صـ ١٢٤.

(٨٢٨) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب النكاح. باب (نسخ التبني وإباحة نكاح امرأة). جـ٧. صـ٢٦١. رقم الحديث: ١٣٩١٦.

وأخرجه ابن بطة عن عيسى بن حماد قال: حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك يعني ابن مالك أن عروة أخبره.....(٨٢٩)

أقوال بعض الأئمة:

قال مقبل هادي: يحتمل أن يكون عروة حمله عن أمه أسماء، أو عن خالته عائشة، أو عن غيرهما من الصحابة، ويحتمل أنه سمعه من تابعي، فلذلك يرجح مقبل ما قاله الدارقطني، وأبو مسعود، وأبو نعيم، والحميدي، من أن الصحيح إرساله.(٨٣٠)

وقال بشير علي عمر في كتابه "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث": وجه الإرسال واضح، حيث قال عروة: "أن النبي ﷺ خطب عائشة"، لأنه لم يشاهد القصة ولا أسندها عن عائشة، بخلاف ما لو قال: عن عائشة.(٨٣١)

وقال البيهقي بعدما أخرج حديث عروة: رواه البخارى في "الصحيح" عن عبد الله بن يوسف عن الليث هكذا مرسلا.(٨٣٢)

وقال محمد بن رزق: إذا غلب الظن على أنه أخذ من عائشة فهو كمراسيل الصحابة، وعنعنة المدلس عن الثقات، فلا وجه للنص على الإرسال فيه، ولو سلم أن صورته الإرسال اصطلاحًا.(٨٣٣)

ويرى ابن عبد البر أن مرسل عروة بن الزبير من ضمن المسند، وذلك من أجل أنه قال: "إني لأسمع الحديث فأستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به حدثه عمن لا أثق به".(٨٣٤)

وقال ابن عبد البر: " كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير، وقد صح عنه ما ذكرنا؟ أليس قد كفاك المؤنة؟ وأجاب عبد الله بن يوسف الجديع: لا ريب أن هذا النص عن عروة، يفيد شدة تحريه

---

(٨٢٩) ابن بَطَّة العكبري، عبد الله عبيد الله بن محمد. (١٤١٥هـ -١٩٩٤م). **الإبانة الكبرى لابن بطة**. (محقق) رضا معطي. الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع. كتاب فضائل الصحابة. باب (ما ذكر من مواساة أبي بكر للنبيﷺ). جـ٩. صـ٦٧٥. رقم الحديث: ١٨٤.

(٨٣٠) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٤٤.

(٨٣١) بشير علي عمر. (١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م). **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**. (د.م). وقف السلام. جـ٢. صـ٢٢٠.

(٨٣٢) البيهقي. **السنن الكبرى**. جـ٧. صـ٢٦١.

(٨٣٣) انظر: محمد بن رزق بن طرهوني. (١٤٠٩هـ). **موسوعة فضائل سور وآيات القرآن**. نسخة معدة للشاملة. جـ٢. صـ ١٤٥

(٨٣٤) الشافعي. **مسند الشافعي**. جـ١. صـ٣٤٢.

واحتياطه، لكن العلم بتحري التابعي وحده، لا يكفي للاحتجاج بمرسله دون عاضد؛ لجواز أن يكون حمله عن غير ثقة عند غيره، وحسن الظن بالمتروك ذكره من الإسناد، لا يكفي لصحة النقل ما لم يشهد له شاهد.(٨٣٥)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث بن يوسف، عن الليث، عن يزيد، عن عراك، عن عروة، (خطب عائشة) وهذا مرسل.
٢. يقول ابن حجر: هو محمول عند البخاري على أن عروة حمله عن عائشة، كما قال بن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه، ولم يكن مدلسا، حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك.
٣. يقول ابن حجر: الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني، وأبو مسعود، وأبو نعيم، والحميدي.
٤. فالدارقطني قد تجنب عن شيء محتمل، فيحتمل هنا أنه أخذ من عائشة أو من أسماء بنتي أبي بكر أو من غيرهم.

التحليل:

إن الدارقطني انتقد على هذه الرواية باعتبار الانقطاع الذي يوجد في الحديث؛ لأن عروة لم يشهد ذلك الزمن، ولكن عروة بن الزبير عاصر عائشة، ولكن الحديث الذي معنا يتحدث عن خطب النبي ﷺ لعائشة، فهو لم يكن قد ولد في ذلك الزمن، فصورة الحديث واضحة على أنه الإرسال، ولكن عروة بن الزبير كان يتحرى الدقة في نقل الحديث، كما شهد له بهذا الشافعي، وابن عبد البر عنه، وأيضا هذا قد دخل تحت شروط التي قال فيها ابن عبد البر من أنه: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه، ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك، فيحتمل أن يروي عروة بن الزبير من عائشة، أو من أمه أسماء بنت أبي بكر، فزال الشك على أنه الإرسال، فيعتبر أنه من ضمن المسند، فيحتمل أيضا أن يروي عروة بن الزبير من غير الثقة كما قال مقبل الوداعي، وعبد الله بن يوسف الجديع، فيعتبر على أنه الإرسال. فيمكن أن يتيقن البخاري أنه أخذ من عائشة، أو من أسماء بنت أبي بكر، فأخرجه في صحيحه، ولكن صرح

(٨٣٥) انظر: عبد الله بن يوسف الجديع. (١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م). **تحرير علوم الحديث**. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع. جـ٢. صـ٩٣٥.

الدارقطني، وأبو داود، وأبو مسعود، وأبو نعيم، والحميدي، وغيرهم على أنه الإرسال لما رَأَو في ذلك الانقطاع. والله أعلم.

الحديث الخمسون

قال البخاري: حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير بن مطعم، قال: حدثتني عائشة ﵂، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يَغْزُو جَيْشٌ الكَعْبَةَ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ، يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ، وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».(٨٣٦)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث عن إسماعيل بن زكريا عن ابن سوقه عن نافع بن جبير عن عائشة.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث إسماعيل بن زكريا عن ابن سوقه عن نافع بن جبير عن عائشة: يخسف بجيش في البيداء، وقد خالفه ابن عيينة فقال عن أم سلمة.(٨٣٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث عن إسماعيل بن زكريا عن ابن سوقه عن نافع بن جبير عن عائشة بينما خالفه سفيان بن عينية يروى عن محمد بن سوقه عن نافع بن جبير عن أم سلمة.

وذكر الدارقطني في علله الاختلافات التي توجد في الرواية ولم يحكم فيه شيء، فقال: يرويه محمد بن سوقة، واختلف عنه؛ فرواه ابن عيينة، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير، عن أم سلمة. ورواه إسماعيل بن زكريا، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير، عن عائشة.(٨٣٨)

---

(٨٣٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب البيوع. باب (ذكر في الأسواق). جـ ٣. صـ ٦٥. رقم الحديث: ٢١١٨.

(٨٣٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٤٨.

(٨٣٨) انظر: الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ١٥. صـ ٢٣٠.

دفاع بن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال

١. أخرج البخاري هذا الحديث عن عائشة بطريق إسماعيل بن زكريا، وخالفه سفيان بن عيينة، فقال عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة كما أخرجه الترمذي.

٢. يحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما، فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة.

٣. أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة.(٨٣٩)

تخريج الأحاديث:

رواية عائشة:

أخرجه ابن حبان في صحيحه(٨٤٠) والبغوي في شرح السنة(٨٤١) وأبو نعيم في الحلية (٨٤٢) عن إسماعيل بن زكريا، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير بن مطعم، قال: حدثتني عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «يغزو.... الحديث بطوله.

ورواية أم سلمة

أخرجه أحمد(٨٤٣) والترمذي(٨٤٤) وابن ماجه (٨٤٥) عن سفيان بن عيينة، عن محمد بن سوقة، سمع نافع بن جبير يخبر عن أم سلمة، قالت: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْجَيْشَ الَّذِي يُخْسَفُ بِهِمْ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَعَلَّ فِيهِمُ الْمُكْرَهَ؟! قَالَ: "إِنَّهُمْ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ"".

وقال الترمذي بعده: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن نافع بن جبير، عن عائشة، أيضا عن النبي ﷺ.

وفي هذه الرواية يتحد كل الرواة إلا إسماعيل بن زكريا، وسفيان بن عيينة، ويورد الباحث أقوال العلماء عن كل منهما حتى يرجح الرواية على الأخرى.

---

(٨٣٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ٤. صـ ٣٤٠.

(٨٤٠) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. كتاب التاريخ. (ذكر الخبر المدحض). جـ١٥. صـ١٥٥. رقم الحديث: ٦٧٥٥.

(٨٤١) البغوي. **شرح السنة**. كتاب الرقاق. باب (إذا هلكوا بالعذاب بعثوا على نياتهم). جـ١٢. صـ١٣٠. رقم الحديث: ٣٢١٨.

(٨٤٢) أبو نعيم الأصبهاني. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. جـ٥. صـ١١.

(٨٤٣) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ١٤. صـ٤٠. رقم الحديث: ٤٢٠٤.

(٨٤٤) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب الفتن. باب (ما جاء في قبول الهدية والمكافأة عليها). جـ٤. صـ ٤٦٩. رقم الحديث: ٢١٧١.

(٨٤٥) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. أبواب الفتن. باب (جيش البيداء). جـ٥. صـ١٨٤. رقم الحديث: ٤٠٦٥.

إسماعيل بن زكريا الخلقاني، أبو زياد الكوفي

اختلف أقوال العلماء من بين توثيق وتضعيف، قال الذهبي في سيره نقلا عن يحيى بن معين، فقال اختلف قوله، مرة يقول: ثقة، ومرة ضعّفه، ومرة يقول: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل: هو مقارب الحديث.(٨٤٦)

ونقل مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال: عن النسائي في كتابه «الجرح والتعديل» ليس بالقوي. وقال أبو حاتم الرازي: حديثه مقارب، وهو صالح. وقال العجلي: كوفي ضعيف الحديث. وذكره أبو حاتم البستي في «جملة الثقات». وقال الآجري: سمعت أبا داود ذكره، فقال: ثقة. وذكره أبو عبد الله الحاكم في باب: من عيب على مسلم إخراج حديثه. وقال: حديثه مقارب. وكأنه ذهل رحمه الله عن تخريج البخاري له أيضا. وفي كتاب «الضعفاء» لأبي العرب القيرواني عن يحيى بن معين: حديثه متقارب.(٨٤٧)

وقال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: اختلف فيه قول أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال النسائي: أرجو أنه لا بأس به، ووثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالح، وقال بن عدي: هو حسن الحديث يكتب حديثه، وقال بعده: روى له الجماعة، لكن ليس له في "البخاري" سوى أربعة أحاديث: ثلاثة منها أخرجها من رواية غيره بمتابعته، والرابع منها: أخرجه عن محمد بن الصباح عنه عن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى في قصة الرجل الذي أثني عليه، فقال النبي ﷺ: "قطعتم ظهر الرجل" ولهذا شاهد من حديث أبي بكرة وغيره.(٨٤٨)

سفيان بن عيينة

عالم كبير، حافظ ومحدث، وعنده غزارة في العلم، وقد أجمع العلماء على قول واحد على أنه ثقة، وفيه نقل الذهبي في تاريخه بعض أقوال العلماء، قال الترمذي: سمعت محمدا -يعني البخاري - يقول: ابن عيينة أحفظ من حماد بن زيد. وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: ما رأيت أكف عن الفتيا منه، وما رأيت أحدا أحسن لتفسير الحديث منه. وقال ابن وهب: لا أعلم أحدا أعلم بالتفسير من ابن عيينة. وقال أحمد: ما رأيت أعلم بالسنن منه. وقال وكيع: كتبنا عن ابن عيينة أيام الأعمش. وقال ابن المديني: ما في أصحاب الزهري أتقن من سفيان.(٨٤٩)

---

(٨٤٦) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٨. صـ٤٧٦.

(٨٤٧) انظر: مغلطاي. **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. جـ٢. صـ١٧٢.

(٨٤٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. صـ ٣٩٠.

(٨٤٩) الذهبي. **تاريخ الإسلام**. جـ٤. صـ١١١٠.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١ . يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن إسماعيل بن زكريا عن بن سوقه عن نافع بن جبير عن عائشة بينما خالفه سفيان بن عينية يروى عن بن سوقه عن نافع بن جبير عن أم سلمة.

٢ . يقول ابن حجر: يحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما، فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة. وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة، كما أخرجه الترمذي عن أم سلمة.

٣ . الملاحظة هنا أن الدارقطني أراد أن يبين الاختلافات التي وجدت بين الحديثين.

التحليل:

رأى الدارقطني اختلافات في هذه الرواية، مرة عن عائشة، ومرة عن أم سلمة، فأراد أن يوضح الفرق بين هذه الرواية، كما أن رواية أم سلمة، هي أصح من رواية عائشة؛ لأن رواية أم سلمة فيه سفيان بن عيينة، هو أتقن من إسماعيل بن زكريا، ولكن من ناحية المعنى رواية عائشة أشد وضوحا وتاما من رواية أم سلمة، وكما قال ابن حجر إن البخاري قد أخرج عن إسماعيل بن زكريا بأربعة مواضع، وثلاثة منها أخرجها بمتابعة، فرواية عائشة من ضمنها، فزال الشك على أنه أخرج الرواية المرجوحة، فاختار البخاري رواية عائشة؛ لأن فيها ذكر القصة بأكملها. والله أعلم.

المطلب الثاني: دراسة الأحاديث المنتقدة من الواحد والخمسين إلى السابع والخمسين.

الحديث الواحد والخمسون

قال البخاري: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة ﵂، قالت: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانَا تُعَوِّذُهُ بِدُعَاءٍ إِذَا مَرِضَ، فَذَهَبْتُ أُعَوِّذُهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَ: «فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى، فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى»، وَمَرَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ رَطْبَةٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ بِهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا، فَمَضَغْتُ رَأْسَهَا، وَنَفَضْتُهَا، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهَا كَأَحْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا، ثُمَّ نَاوَلَنِيهَا، فَسَقَطَتْ يَدُهُ، أَوْ: سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ، فَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الآخِرَةِ.(٨٥٠)

قال البخاري: حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا نافع، سمعت ابن أبي مليكة، قال: قالت عائشة ﵂: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي نَوْبَتِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ"، قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِسِوَاكٍ، «فَضَعُفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَأَخَذْتُهُ، فَمَضَغْتُهُ، ثُمَّ سَنَنْتُهُ بِهِ».(٨٥١)

وقال البخاري: حدثني محمد بن عبيد، حدثنا عيسى بن يونس، عن عمر بن سعيد، قال: أخبرني ابن أبي مليكة، أن أبا عمرو ذكوان، مولى عائشة، أخبره أن عائشة كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيَّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تُوُفِّيَ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَأَنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ: دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَبِيَدِهِ السِّوَاكُ، وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السِّوَاكَ، فَقُلْتُ: آخُذُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «أَنْ نَعَمْ» فَتَنَاوَلْتُهُ، فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أُلَيِّنُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ: «أَنْ نَعَمْ» فَلَيَّنْتُهُ، فَأَمَرَّهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكْوَةٌ أَوْ عُلْبَةٌ - يَشُكُّ عُمَرُ - فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي المَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، يَقُولُ: «لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ» ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى» حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ. (٨٥٢)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريقين، طريق من ابن أبي مليكة، عن عائشة بلا واسطة، وطريق آخر عن ابن أبي مليكة، أن أبا عمرو ذكوان عن عائشة.

---

(٨٥٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأذان. باب (القراءة في المغرب). جـ ٧. صـ ٨٩. رقم الحديث: ٤٤٥١.

(٨٥١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب فرض الخمس. باب (ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ). جـ ٤. صـ ٨١. رقم الحديث: ٣١٠٠.

(٨٥٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الأذان. باب (القراءة في المغرب). جـ ٦. صـ ١٣. رقم الحديث: ٤٤٤٩.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري وحده حديث أيوب، ونافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: تُوُفِّيَ النبي فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وقصة السواك. وأخرجه أيضا من حديث عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة مثله. ولم يخرجهما مسلم.(٨٥٣)

يلاحظ هنا أن البخاري وحده دون مسلم أخرج حديث أيوب، ونافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: تُوُفِّيَ النبي فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وقصة السواك. وأخرجه أيضا من حديث عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة مثله. ولم يخرجهما مسلم.

وقال الدارقطني في علله: رواه ابن أبي مليكة، واختلف عنه؛ فرواه عمر بن سعيد بن أبي حسين، عن ابن أبي مليكة، عن ذكوان، عن عائشة. وقال ذلك عيسى بن يونس. وخالفه ابن المبارك، فلم يذكر ذكوان، وقال: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة.

وكذلك رواه أبو الزبير، ونافع بن عمر الجمحي، وعبد الجبار بن الورد، وأيوب السختياني، وسهل بن أبي الصلت السراج، عن سهل، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وكذلك قال محمد بن شريك المكي، وخالفهم عمر بن قيس المكي، فرواه عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. فالصحيح حديث ذكوان، عن عائشة.(٨٥٤)

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

١. إن رواية بن أبي مليكة "أن ذكوان أخبره" عن عائشة بواسطة، ورواية بن أبي مليكة عن عائشة بلا واسطة أشارتا ما ليست في الأخرى، فلكن الظاهر أن الطريقين محفوظان.(٨٥٥) أي يوجد في كل من الحديثين شيئا الذي لا يوجد في الآخر.

٢. قد ثبت سماع بن أبي مليكة عن عائشة، ولذا أخرجه البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع بن أبي مليكة من عائشة كما تقدم في نظائره، ويؤيد ذلك أن قتيبة بن سعيد

---

(٨٥٣) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٣٥٠.

(٨٥٤) انظر: الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ١٤. ص ٣٢٥. رقم الحديث: ٣٦٦٨.

(٨٥٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ ٨. ص ١٤٤.

روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن بن أبي مليكة، قال سمعت عائشة تقول: فذكره من كتاب التفسير.[٨٥٦]

ثبوت سماع ابن أبي مليكة من عائشة، وأبي ذكوان

قال الذهبي في سيره: إن ابن أبي مليكة، زهير بن عبد الله، ولد في خلافة علي، أو قبلها، وحدث عن كثير من الصحابة منهم: عائشة أم المؤمنين، وذكوان مولى عائشة، وأختها؛ أسماء، وأبي محذورة، وابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وعن عثمان بن عفان –وهو مرسل –، وعن: جده أبي مليكة، وحميد بن عبد الرحمن الزهري، وغيرهم، كما أنه كان عالما، مفتيا، صاحب حديث وإتقان.[٨٥٧] فثبت لقاء ابن أبي مليكة مع عائشة، ومولاها ذكوان أبا عمرو.

المقارنة بين الحديثين

وجد الباحث بين رواية ابن أبي مليكة عن عائشة، وبين رواية ابن أبي مليكة عن أبي ذكوان عن عائشة زيادات وإضافات التي لم توجد في الأخرى.

أما في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة بعض الزيادات التي لا توجد في رواية ابن ذكوان. وهي:

١. كانت إحدانا تعوذه بدعاء إذا مرض.
٢. فمضغت رأسها، ونفضتها، فدفعتها إليه.
٣. فسقطت يده

أما في رواية ابن أبي مليكة عن أبي ذكوان عن عائشة بعض الزيادات التي لا توجد في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة. وهي:

١. أخذ الماء من عمر بن الخطاب ومسحه به.
٢. قول «لا إله إلا الله، فقال بعده: إن للموت سكرات.
٣. نصب يده فقال: «في الرفيق الأعلى» حتى قبض ومالت يده.

---

(٨٥٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧٢.

(٨٥٧) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٥. صـ٨٩.

تخريج الأحاديث:

حديث ابن أبي مليكة عن عائشة

أخرجه أحمد في مسنده عن أيوب، عن ابن أبي مليكة قال: قالت عائشة: مَاتَ رَسُولُ اللهِﷺ فِي بَيْتِي، وَيَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي ونَحْرِي، فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ رَطْبٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ فِيهِ حَاجَةً، قَالَتْ: فَأَخَذْتُهُ فَمَضَغْتُهُ، ونَفَضْتُهُ وَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ كَأَحْسَنِ مَا رَأَيْتُهُ.(٨٥٨)

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير(٨٥٩) وابن حبان في صحيحه (٨٦٠)عن نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، قال: قالت عائشة: « **تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ**ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ، دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَمَعَهُ سِوَاكٌ يَمْضَغُ، فَأَخَذْتُهُ فَمَضَغْتُهُ، ثُمَّ سَنَنْتُهُ».

حديث ابن أبي مليكة عن أبي عمرو عن عائشة

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير(٨٦١) والبغوي في شرح السنة(٨٦٢) عن عمر بن سعيد، عن ابن أبي مليكة، أن أبا عمرو ذكوان مولى عائشة، أخبره أن عائشة قالت: إِنَّ مِمَّا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيَّ، أن رسول الله ﷺ « قُبِضَ فِي بَيْتِي...

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: إن البخاري وحده دون مسلم أخرج حديث أيوب، ونافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: تُوُفِّيَ النبي ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وقصة السواك. وأخرجه أيضا من حديث عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة مثله. ولم يخرجهما مسلم.

---

(٨٥٨) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج ٤٠. ص٢٦١. رقم الحديث: ٢٤٢١٦.

(٨٥٩) الطبراني. **المعجم الكبير**. مسند النساء. عائشة بنت أبي بكر. ج٢٣. ص٣٣. رقم الحديث: ٨٢.

(٨٦٠) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. كتاب التاريخ. باب (وفات النبيﷺ). ج١٤. ص٥٨٣-٥٨٤. رقم الحديث: ٦٦١٦.

(٨٦١) الطبراني. **المعجم الكبير**. مسند النساء. عائشة بنت أبي بكر. ج٢٣. ص٣٢. رقم الحديث: ٧٨.

(٨٦٢) البغوي. **شرح السنة**. كتاب الفضائل. باب (في مرضه ووفاته). ج١٤. ص٤٣. رقم الحديث: ٣٨٢٦.

٢. يقول ابن حجر: إن رواية ابن أبي مليكة عن ذكوان عن عائشة، ورواية بن أبي مليكة عن عائشة بلا واسطة تشيران ما ليست في الأخرى، فلكن الظاهر أن الطريقين محفوظان. كما قد ثبت سماع بن أبي مليكة عن عائشة.

٣. أراد الدارقطني إعطاء نظرة بأن هناك روايات أخرى غير روايات التي أخرجها البخاري.

التحليل:

يفهم مما سبق أن ابن أبي مليكة، قد لقي كثيرا من الصحابة منهم عائشة، وأبو ذكوان، فقد ثبت لقائه مع عائشة، كما يجد الباحث بين الحديثين شيئا مختلفا، وزيادة على الآخر، فالحديثان محفوظان، وأخرجهما البخاري في صحيحه، فيحتمل أن سمع ابن أبي مليكة من أبي ذكوان أولا، ثم عن عائشة ثانيا، أما ما انتقده الدارقطني: هو عدم تخريج مسلم حديثين معا في صحيحه، فهذا لا يعتبر عيبا ربما رجال هذين الحديثين لم يُعتبروا ثقة عند مسلم بينما اعتبرهم البخاري ثقة، والله أعلم.

الحديث الاثنين والخمسون

قال البخاري: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب، أخبرنا أيوب، عن عكرمة: أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ القُرَظِيُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ...(٨٦٣)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج الحديث عن محمد بن بشار، عن عبد الوهاب، عن أيوب، عن عكرمة. بصيغة الإرسال.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث الثقفي عن أيوب عن عكرمة: قصة أم رفاعة. وفيه ذكر عائشة، ولكنه مرسل. وكذلك رواه حماد بن زيد عن أيوب.(٨٦٤)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج في صحيحه عن أيوب عن عكرمة مرسلا، وكما أن رواية حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة أيضا مرسل.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: فقال:

---

(٨٦٣) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (ثياب الخضر). جـ ٧. صـ ١٤٨. رقم الحديث: ٥٨٢٥.

(٨٦٤) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ ٣٥٢.

١. سياق البخاري يقتضي أنه من رواية عكرمة عن عائشة لأن لفظه عن عكرمة فقال: ((أن رفاعة طلّق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر))، فذكره، فهذا ظاهر في ذلك إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال. وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب الخضر، لأنه أورده في باب الثياب الخضر.

٢. أما أصل قصة رفاعة وامرأته، فمخرجة عنده في النكاح في مكانها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة.(٨٦٥)

تخريج الأحاديث:

هذا الحديث قد رواه عكرمة، وعروة عن عائشة، فأخرجه عكرمة عن عائشة بصيغة المرسل، كما أخرجه البخاري عن عروة عن عائشة متصلا.

رواية حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، **أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ** ﵂ وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ.....(٨٦٦)

رواية الزهري عن عروة عن عائشة

أخرجه البخاري عن أبي اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني عروة بن الزبير، أن عائشة، ﵂ زوج النبي ﷺ قالت: جاءتِ امرأَةُ رِفَاعَةَ القُرَظيِّ رسولَ اللهِ ﷺ وَأَنَا جالِسَةٌ، وَعِنْدَهُ أَبو بَكْرٍ....(٨٦٧)

وأخرجه أحمد في مسنده عن سفيان عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، جاءتِ امرأَةُ رِفَاعَةَ القُرَظيِّ.....(٨٦٨)

---

(٨٦٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ ١. صـ ٣٧٧.

(٨٦٦) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب النكاح. باب (الزوجان يختلفان في الإصابة). جـ٧. صـ٣٧١. رقم الحديث: ١٤٣٠١.

(٨٦٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب اللباس. باب (الإزار المهدب). جـ ٧. صـ ١٤٢. رقم الحديث: ٥٧٩٢.

(٨٦٨) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٤٠. صـ١١٧. رقم الحديث: ٢٤٠٩٨.

وقال الإمام أبو بكر البرقاني: هكذا رواه البخاري مرسلا عن بندار، وكذلك رواه حماد بن زيد ووهيب عن أيوب مرسلا. وقد أسنده سويد بن سعيد عن عبد الوهاب الثقفي، فقال فيه: عن ابن عباس: أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ القُرَظِيُّ وذكر الحديث.(٨٦٩)

وقد نقل الحافظ ابن حجر قول بن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه، ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك.(٨٧٠)

تثبيت سماع عكرمة عن عائشة

اختلف أقوال العلماء عن سماعه عن عائشة منهم من ثبته، ومنهم من نقضه.

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: عكرمة مولى ابن عباس سمع ابن عباس، وابن عمر، وأبا سعيد الخدرى، وأبا هريرة، وعائشة، وقيل لأبي سمع من عائشة؟ فقال نعم.(٨٧١)

وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: سمع من أبيه يقول: عكرمة لم يسمع من عائشة.(٨٧٢)

وقال البخاري في كتابه التاريخ الكبير: عكرمة مولى بن عباس: سمع من ابن عباس، وأبي سعيد، وعائشة.(٨٧٣)

وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق: أن عكرمة سمع من ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وعائشة.(٨٧٤)

ونقل مغلطاي الاختلاف في قول أبي حاتم المذكور، وقول ابن معين: أنه سئل هل سمع عكرمة من عائشة؟ قال: لا أدري. ثم قال: وإلى الأول نحا البخاري، وأبو داود، وغيرهما. أي أنهم أثبتا سماع عكرمة عن عائشة.(٨٧٥)

واختلف قول أبي حاتم قال مرة: سمع من عائشة، وقال مرة: لم يسمع من عائشة كما قال ابن معين: لا يعرف على أنه سمع أو لا، وقال البخاري وابن عساكر وأبو داود أنه سمع من عائشة.

---

(٨٦٩) الحَمِيدي، محمد بن فتوح بن عبد الله. (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م). **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**. (محقق) علي حسين البواب. بيروت: دار ابن حزم. جـ٤. صـ٣٣.

(٨٧٠) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ٩. صـ ١٢٤.

(٨٧١) انظر: ابن أبي حاتم. **الجرح والتعديل**. جـ٧. صـ٧.

(٨٧٢) ابن أبي حاتم الرازي. **المراسيل**. جـ١. صـ١٥٨.

(٨٧٣) البخاري. **التاريخ الكبير**. جـ٧. صـ٤٩.

(٨٧٤) ابن عساكر. **تاريخ دمشق**. جـ٤١. صـ٧٢.

(٨٧٥) مغلطاي. **إكمال تهذيب الكمال**. جـ٩. صـ٢٦٧.

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري حديث الثقفي عن أيوب عن عكرمة: قصة أم رفاعة. وفيه ذكر عائشة، ولكنه مرسل. وكذلك رواه حماد بن زيد عن أيوب مرسلا.
٢. يقول ابن حجر: فهذا ظاهر في ذلك الحديث إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال. وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب الخضر، لأنه أورده في باب الثياب الخضر. وأما أصل قصة رفاعة وامرأته، فمخرجة عنده في النكاح في مكانها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة.
٣. فالدارقطني أشد تحريا من غيره في قبول الحديث مهما أن البخاري أخرجه لاستشهاد على اللون الأخضر
٤. كأن كلام ابن حجر يشير إلى أن انتقاد الدارقطني مقبول في هذا الحديث، ولكن البخاري أخرج في هذا المكان للاستشهاد باللون، أما أصل الرواية توجد في باب النكاح.

التحليل:

إن الدارقطني انتقد هذه الرواية بناء على أنها من ضمن الإرسال مع أن البخاري أخرجها شاهدا، وأن رواية عبد الوهاب عن أيوب عن عكرمة، وكذلك رواية حماد بن زيد، ووهيب عن أيوب عن عكرمة تروى بصيغة الإرسال، وأما رواية عروة بن زبير عن عائشة فمتصلة، والعلة التي قال عنها ابن حجر: البخاري أخرجه لذكر الثياب الخضر فيه، كما أن هذا في رواية عكرمة فقط دون رواية غيره الذين أوصل هذا الحديث، ولذا اختار البخاري رواية عكرمة، فإرسال عكرمة عن عائشة هو ضمن الاتصال، ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك، ومادام لم يعرف منه التدليس، وقد ثبت سماع عكرمة من عائشة. والله أعلم.

الحديث الثالث والخمسون

قال البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، قال: قلت لأنس: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المَدِينَةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لاَ يُقْطَعُ شَجَرُهَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالمَلاَئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، قَالَ عَاصِمٌ: فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ آوَى مُحْدِثًا».(٨٧٦)

(٨٧٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الاعتصام. باب (إثم ما آوى محدثا). جـ ٩. صـ ١٠٠. رقم الحديث: ٧٣٠٦.

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق عاصم عن أنس، وزاد عاصم بعده عن موسى بن أنس لفظة «أو آوى محدثا».

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن أبي سلمة عن عبد الواحد عن عاصم عن أنس أن النبي ﷺ حرم المدينة. وقال موسى بن أنس: آوى محدثا. وهذا وهم من البخاري، أو من أبي سلمة لأن مسلما أخرجه عن حامد عن عبد الرحمن، قال فيه: فقال النضر بن أنس، وهو الصواب.(٨٧٧)

يلاحظ هنا أن الدارقطني انتقد على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث من طريق عاصم عن أنس، ثم زاد عاصم بعده عن موسى بن أنس لفظة «أو آوى محدثا». وقال الدارقطني: هذا شك من البخاري أو من أبي سلمة، لأن مسلما أخرجه عن حامد عن عبد الرحمن، قال فيه: فقال النضر بن أنس، وهو الصواب.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور:

١. قال الحافظ بعد ذكر كلام الدارقطني ((أن الصواب عن عاصم عن النضر بن أنس لا عن موسى، والوهم فيه من البخاري أو شيخه، قال عياض: قد أخرجه مسلم على الصواب)). إن أراد أنه قال عن النضر، فليس كذلك، فإنه إنما قال: أخرجه عن حامد بن عمير عن عبد الواحد عن عاصم عن بن أنس.
٢. فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه، والذي سماه النضر هو مسدد عن عبد الواحد، كذا أخرجه في مسنده، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه، وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم.
٣. فبين أن بعضه عنده عن أنس نفسه، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه، وأبو الشيخ في كتاب الترهيب جميعا من طريقه عن عاصم عن أنس.
٤. قال عاصم: لم أسمع من أنس ((أو آوى محدثا)) فقلت للنضر: ما سمعت هذا يعني القدر الزائد من أنس، قال: لكني سمعته منه أكثر من مائة مرة.

---

(٨٧٧) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص ٣٥٦.

٥. قد تقدم شرح حديثي علي وأنس في آواخر الحج في أول فضائل المدينة في باب حرم المدينة، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الواسطة، وإنه مدرج. (٨٧٨)

تخريج الأحاديث:

أخرجه مسلم في صحيحه عن حامد بن عمر، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، قال: قلت لأنس بن مالك: .....قال: فقال ابن أنس: «أو آوى مُحْدِثاً».(٨٧٩)

وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه، قال حديث أنس ﷺ أن عاصم بن سليمان قال له:.....: فقال ابن أنس: «أو آوى مُحْدِثاً».(٨٨٠)

وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عن مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن عاصم قال: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، حَرَّمَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». ولفظ يزيد رواه مسلم عن زهير عن يزيد، وعن حامد بن عمر عن عبد الواحد جميعا عن عاصم، وزاد عبد الواحد ما بين كذا إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثا.(٨٨١)

وقال محققو مستخرج أبي عوانة: إن هذا الحديث قد رواه عبد الواحد بن زياد، وعبد الله بن الجهم، وعمرو ابن أبي قيس، ثلاثتهم عن عاصم به. وفي رواية عبد الواحد: قال عاصم: فقال لأنس بن مالك: "أو آوى مُحْدِثاً ": وفي رواية ابن الجهم: قال عمرو: فذكر في النضر بن أنس. " أو آوى مُحْدِثاً ". فسأله عاصم: ما سمعته من أنس؟ قال: قد سمعته أنا منه أكثر من مائة مرة. وهذه اللفظة أدرجت في رواية شعبة المذكورة. وقال أبو عوانة: رواية موسى بهذا السند نسخة عزيزة.(٨٨٢)

---

(٨٧٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ١٣. صـ ٢٥١.

(٨٧٩) مسلم. **صحيح مسلم**. كتاب الحج. باب (فضل المدينة). جـ٢. صـ ٩٩٤. رقم الحديث: ١٣٦٦.

(٨٨٠) أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. (١٤٣٥ هـ -٢٠١٤م). **مستخرج أبي عوانة**. (محقق) فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية. جـ١٠. صـ٤٢٦. رقم الحديث: ٤٨١٣.

(٨٨١) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. (١٤١٧هـ -١٩٩٦م). **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**. (محقق) محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية. جـ٤. صـ٣٩.

(٨٨٢) أبو عوانة. **مستخرج أبي عوانة**. جـ١٠. صـ٤٢٦.

فالحديث العزيز: وهو ألا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز، أي قوي بمجيئه من طريق أخرى.(٨٨٣)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث من طريق عاصم عن أنس، ثم زاد عاصم بعده عن موسى بن أنس لفظة «أو آوى محدثا». وقال الدارقطني: هذا شك من البخاري أو من أبي سلمة، لأن مسلما أخرجه عن حامد عن عبد الرحمن، قال فيه: فقال النضر بن أنس، وهو الصواب.

٢. يقول ابن حجر: أخطأ الدارقطني بتسمية النضر بن أنس في رواية الإمام مسلم، فلكنه قد أبهم فيه هل أنه من موسى بن أنس، أو أنه من النضر بن أنس، ولكن تبيّن أن هذا الحديث من أنس نفسه، ومن النضر بن أنس عن أبيه، ويؤكده لما سئل النضر بن أنس عن اللفظة الزائدة في الرواية، فأجاب أنه سمع من أنس مائة مرة.

٣. تيقن عند الدارقطني أنه النضر بن أنس، لذا تقدم في قوله: هذا وهم من البخاري أو من الراوي، هذا لم يظهر إلا من جهابذة العلماء.

التحليل:

إن الدارقطني انتقد على البخاري على قوله" أن ابن أنس هو النضر بن أنس، وليس هو موسى بن أنس"، وليس قول الدارقطني هو الصواب؛ لأنه يقول: إن مسلما قد أخرجه عن النضر بن أنس، ولكن في رواية مسلم قد أبهم، وروي بابن أنس كما قاله ابن حجر، فيحتمل أنه النضر بن أنس؛ لأن عاصم سأل النضر بن أنس، هل سمعت القدر الزائد من أنس، فأجاب أنه سمع منه أكثر من مائة مرة، فيحتمل أنه موسى بن أنس؛ لأنّ ابن أنس قد سمع من أبيه، فحدث به أيضا، فسمع منه عاصم، ولكن السماع من النضر بن أنس هو الأثبت والأقوى على موسى بن إسماعيل، لأنه قد قال بصراحة أنه سمع من أبيه مائة مرة. والله أعلم.

---

(٨٨٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٢٢هـ). **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. (محقق) عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. مطبعة سفير بالرياض. جـ ١. صـ٥٠.

الحديث الرابع والخمسون

قال البخاري: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لاَ يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ» وَقَالَ مُرَجَّأُ بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «وَيَأْكُلُهُنَّ وِتْرًا». (٨٨٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري عن محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سلبمان عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس أن النبي ﷺ. كان لاَ يَغْدُو يَوْمَ الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ. قال: وقد أنكر أحمد بن حنبل هذا من حديث هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر. وقال: إنما رواه هشيم عن ابن إسحاق عن حفص بن عبيد الله عن أنس. وقيل: إن هشيم كان يدلسه عن عبيد الله بن أبي بكر وقد رواه مسعر، ومرجا بن رجاء، وعلي بن عاصم، عن عبيد الله ولا يثبت منها شيء. (٨٨٥)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس، وأنكره أحمد هذه الرواية، وكما قيل إن هشيم دلسه عن عبيد الله بن أبي بكر، إنما رواه هشيم عن ابن إسحاق عن حفص بن عبيد الله عن أنس. وقد رواه غير هشيم مثل مسعر ومرجا ابن رجاء وعلي بن عاصم عن عبيد الله ولكن لم يثبت منها شيء.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: قال

١. أحمد بن حنبل إنما استنكره، لأنه لم يعرفه من حديث هشيم لأن هشيما كان يحدث به قديما، هكذا ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلا كبار أصحابه.

---

(٨٨٤) البخاري. **صحيح البخاري**. أبواب العيدين. باب (الأكل يوم الفطر). جـ ٢. صـ ١٧. رقم الحديث: ٩٥٣.

(٨٨٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ٣٥٧.

٢. أما قول الدارقطني ((إن هشيما كان يدلس فيه))، فمردود، فرواية البخاري نفسها عن هشيم، قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر فذكرها.
٣. العجب من الإسماعيلي أيضا، فإنه أخرجه من رواية أبي الربيع الزهراني عن هشيم عن عبيد الله، ثم قال هشيم يدلس، وكأنه لما رواه عنه معنعنا، ظن أن هشيما دلسه.
٤. أما رواية مرجأ بن رجاء، فعلقها البخاري في الباب، ووصلها أحمد بن حنبل، وبن خزيمة في صحيحه.
٥. قال ابن حجر: لا أدري ما معنى قول الدارقطني ((لا يثبت منها شيء))، وقد رواه غير من ذكر، أخرجه بن حبان في صحيحه، والإسماعيلي في مستخرجه، والحاكم في مستدركه من طريق عتبة بن حميد عن عبيد الله بن أبي بكر نحوه.
٦. أما رواية مسعر، لا يصح إسنادها عنه، وعلي بن عاصم ضعيف.
٧. أما الطريق التي ذكرها عن هشيم عن محمد بن إسحاق، فرواها أحمد بن منيع في مسنده، والترمذي في جامعه، والإسماعيلي في مستخرجه من طريق هشيم. قد يظهر بعد التقرير أن إحدى الطريقين لا تعل الأخرى.(٨٨٦)

تخريج الأحاديث

يوجد لهذا الحديث طريقين.

الطريقة الأولى: رواية هشيم عن عبيد الله أبي بكر بن أنس عن أنس.

أخرجه البخاري عن سعيد بن سليمان عن هشيم(٨٨٧) وتابعه أبو الربيع الزهراني عند الإسماعيلي، وجبارة بن المغلس عند بن ماجه. (٨٨٨)

الطريقة الثانية: رواية هشيم عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس.

أخرجه الترمذي عن قتيبة عن هشيم، وقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح. (٨٨٩) وأحمد بن منيع عند بن خزيمة، وعلقه الألباني فيه: قال الألباني: إسناده ضعيف لعنعنة ابن اسحق. (٨٩٠)

---

(٨٨٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. صـ ٣٥٣.

(٨٨٧) البخاري. **صحيح البخاري**. أبواب العيدين. باب (الأكل يوم الفطر). جـ ٢. صـ ١٧. رقم الحديث: ٩٥٣.

(٨٨٨) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. كتاب الصيام. باب (الأكل يوم الفطر). جـ١. صـ٥٥٨. رقم الحديث: ١٧٥٤.

(٨٨٩) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب العيدين. باب (في الأكل). جـ١. صـ ٦٧٩. رقم الحديث: ٥٤٣.

(٨٩٠) ابن خزيمة. **صحيح ابن خزيمة**. كتاب الصلاة. باب (استحباب أكل التمر). جـ٢. صـ٣٤٣. رقم الحديث: ١٤٢٨.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عند بن حبان، وقال محققه: رجاله ثقات، لكن فيه عنعنة ابن إسحاق، ويشهد له حديث بعده، وفيه محمد بن إسحاق الثقفي، قال: حدثنا علي بن سهل بن المغيرة، قال: حدثنا مالك بن إسماعيل قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا عتبة بن حميد قال: حدثنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس.(٨٩١)

وأخرجه الحاكم عن أبي عون، وعلي بن الحسين الصفار، قال بعده: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شاهد صحيح على شرطه.(٨٩٢) كلهم عن هشيم عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس.

فأجاب ابن حجر: على الإسماعيلي لتعليله "بأن هشيما مدلس، وقد اختلف عليه فيه"، وقول ابن إسحاق: "ليس من شرط البخاري":

١. هي علة غير قادحة، لأن هشيما قد صرح فيه بالإخبار فأمن تدليسه، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه، منهم من يحدث به مصرحا عنه فيه بالإخبار.
٢. قد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين، وأن أصحاب هشيم القدماء، كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تضر طريق بن إسحاق المذكورة.
٣. قال البيهقي: يؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان، قد رواه عن هشيم على الوجهين، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثنى عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين، فرجح صنيع البخاري، ويؤيد ذلك متابعة مرجا بن رجاء لهشيم على روايته له عن عبيد الله بن أبي بكر، وقد علقها البخاري هنا.(٨٩٣)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس، وأنكره أحمد هذه الرواية، وكما قيل إن هشام دلّس عن عبيد الله بن أبي بكر، إنما رواه هشيم عن ابن إسحاق عن حفص بن عبيد الله عن أنس. وقد رواه غير هشيم مثل مسعر ومرجا ابن رجاء وعلي بن عاصم عن عبيد الله ولكن لم يثبت منها شيء.

---

(٨٩١) ابن حبان. **صحيح ابن حبان**. كتاب الصلاة. باب (العيدين). جـ٧. صـ٥٣. رقم الحديث: ٢٨١٣.

(٨٩٢) الحاكم. **المستدرك على الصحيحين**. كتاب صلاة العيدين. جـ١. صـ٤٣٣. رقم الحديث: ١٠٨٩.

(٨٩٣) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ٢. صـ ٤٤٧.

٢. يقول ابن حجر: إن أحمد بن حنبل إنما استنكره، لأنه لم يعرفه من حديث هشيم لأن هشيما كان يحدث به قديما، هكذا ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلا كبار أصحابه. كما أن قول الدارقطني ((إن هشيما كان يدلس فيه))، فمردود، فرواية البخاري نفسها عن هشيم، قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر فذكرها. وقال أيضا: لا أدري ما معنى قول الدارقطني ((لا يثبت منها شيء))، لأن في هذه الروايات منها لم تثبت ومنها تثبت. فيظهر بعد التقرير أن هذه روايتين، وليس رواية واحدة.

٣. هنا اعتمد الدارقطني قول أحمد بن حنبل، ولكنه أصلا روايتين مختلفتين.

التحليل:

إنما انتقد الدارقطني هنا بقول أحمد: أن هشيم لم يروي إلا ابن إسحاق، ولكن هذا مردود؛ لأنه كان يحدث بعبيد الله بن أبي بكر مباشرة ثم كان لا يروي إلا ابن إسحاق كما أن لهذا الحديث طريقين: طريق عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك، وطريق عن هشيم عن ابن اسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس. فهذه الروايتان مختلفان، لأن هشيم كان يروي عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قديما، ثم كان لا يروي عن عبيد الله بن أبي بكر إلا بواسطة ابن اسحاق، ولا يعرف ذلك إلا كبار أصحابه، فظن أصحابه الصغار لما يرويه عن عبيد الله بن أبي بكر أنه دلسه عن ابن اسحاق، وكما وجد في رواية هشيم عن ابن اسحاق شيئا من الكلام، فقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح، وكما ضعفه الألباني لعنعنة ابن اسحاق عن حفص، وقال شعيب الأرناؤوط: رجاله ثقات، لكن فيه عنعنة ابن إسحاق، ولكن رواية البخاري عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر، صرح فيه بقوله "أخبره" فزال الشك بكونه مدلسا عن عبيد الله بن أبي بكر، وقواه لما تابعه مرجأ بن رجاء عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك، بينما لم يجد الباحث متابعة لحديث هشيم عن ابن اسحاق، فيرى الباحث أن يقدم رواية البخاري على رواية غيره عن ابن اسحاق. والله أعلم.

الحديث الخامس والخمسون

قال البخاري: حدثنا المكي بن إبراهيم، أخبرنا ابن جريج، أخبرني إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، قال: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيَّ، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْتَعْ مِنِّي بَيْتَيَّ فِي دَارِكَ؟ فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ مَا

أَبْتَاعُهُمَا، فَقَالَ المِسْوَرُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَنَّهُمَا، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ لاَ أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلاَفٍ مُنَجَّمَةً، أَوْ مُقَطَّعَةً، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْلاَ أَنِّي سَمِعْتُ ﷺ يَقُولُ: «الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»، مَا أَعْطَيْتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلاَفٍ، وَأَنَا أُعْطَى بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ.(٨٩٤)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق ابن جريج عن عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع: "الجار أحق بسقبه" من رواية الثوري، وابن جريج، وابن عيينة وهو الصواب، ولا يلتفت إلى قول محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة ولا من خالفه.(٨٩٥)

وقال الدارقطني في العلل: رواه الثوري، وابن عيينة، وابن جريج، وبكر بن وائل، وروح بن القاسم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع. وخالفهم محمد بن مسلم الطايفي، فرواه عن إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه. وكذلك قال عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، وعمرو بن شعيب، عن عمرو بن الشريد عن أبيه.(٨٩٦)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج هذا الحديث من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع، وتابعه الثوري وابن عيينة وهو الصواب، ولكن رواية محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه، وكذلك رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، وعمرو بن شعيب، لا يلتفت إليها لأنها ضعيفة.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: قال

١. هذا الحديث من روايات الثوري، وابن جريج، وابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة.

---

(٨٩٤) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الشفعة. باب (عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع). جـ ٣. صـ ٨٧. رقم الحديث: ٢٢٥٨.

(٨٩٥) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ٣٦٢.

(٨٩٦) انظر: الدارقطني. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. جـ١٤. صـ ٣٢٥. رقم الحديث: ٣٦٦٨.

٢. أما محمد بن مسلم خالفهم عن إبراهيم بن ميسرة ولا يلتفت إليه يعني لأنه ضعيف، فلا تعلل روايته الروايات الثابتة.(٨٩٧)

٣. عمرو بن الشريد صحابي شهير، وما له في البخاري سوى هذا الحديث. وقد أخرج الترمذي معلقا، وأخرج النسائي، وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة، فيحتمل أن سمعه من أبيه، ومن أبي رافع. وقال الترمذي: سمعت محمدا يعني البخاري يقول كلا الحديثين عندي صحيح.(٨٩٨)

٤. وإنما صححهما البخاري، لأن الثوري وغيره، تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الإسناد، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، وعمرو بن شعيب روياه عن عمرو بن الشريد عن أبيه.(٨٩٩)

تخريج الأحاديث:

رواية سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن أبي رافع عن النبي ﷺ

أخرجه أبو داود (٩٠٠) وابن ماجه(٩٠١) عن سفيان، عن ابراهيم بن ميسرة، سمع عمرو بن الشريد، سمع أبا رافع، سمع النبي ﷺ يقول: " الجارُ أحَقُّ بسَقَبِهِ".

ورواية عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، عن النبي ﷺ

أخرجه أبو داود الطيالسي عن أبي داود قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: ((الجارُ أحَقُّ بسَقَبِهِ)).(٩٠٢)

---

(٨٩٧) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. صـ ٣٦٠.

(٨٩٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ٤. صـ ٤٣٧.

(٨٩٩) انظر: ابن حجر العسقلاني. **فتح الباري**. جـ١٢. صـ ٣٤٧.

(٩٠٠) أبو داود. **سنن أبي داود**. أول كتاب البيوع. باب (في الشفعة). جـ ٥. صـ ٣٧٦. رقم الحديث: ٣٥١٦.

(٩٠١) ابن ماجه. **سنن ابن ماجه**. أبواب الشفعة. باب (الشفعة بالجوار). جـ٣. صـ ٥٤٥. رقم الحديث: ٢٤٩٥.

(٩٠٢) أبو داود الطيالسي. **مسند أبي داود الطيالسي**. جـ٢. صـ٢٧٥. رقم الحديث: ١٠١٦.

ورواية عمرو بن شعيب، عن عمرو بن الشريد بن سويد، عن أبيه

أخرجه أحمد في مسنده[٩٠٣] وابن أبي شيبة في مسنده [٩٠٤] عن عمرو بن شعيب، عن عمرو بن الشريد بن سويد، عن أبيه الشريد بن سويد، قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرْضٌ لَيْسَ فِيهَا لِأَحَدٍ قِسْمٌ وَلَا شِريكٌ إِلَّا الْجِوَارُ؟ قَالَ: "الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ".

ويقول الدارقطني: إن رواية محمد بن مسلم وتابعهم مثل عبد الله بن عبد الرحمن، وعمرو بن شعيب يعتبر ضعيفا.

فبذكر ترجمتهم يظهر صدق قول الدارقطني.

رتبة محمد بن مسلم الطائفي:

قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ من حفظه من الثامنة.[٩٠٥] وقال الذهبي: ما أضعف حديثه. وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا، وله غرائب. [٩٠٦]

رتبة عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي

قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ، ويهم من السابعة.[٩٠٧] ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب عنه: قال أبو حاتم: ليس بقوي لين الحديث، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، ويكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، له في مسلم حديث واحد، وقال الدارقطني: طائفي يعتبر به، وقال العجلي ثقة.[٩٠٨]

ورتبة عمرو بن شعيب

قال ابن حجر في التقريب: صدوق من الخامسة.[٩٠٩] ونقل الذهبي في السير: عن البخاري: رأيت أحمد، وعليا، وإسحاق، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، فمن الناس بعدهم؟ وقد روي إذا حدث عن أبيه، عن

---

(٩٠٣) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. ج ٣٢. ص٢١٢. رقم الحديث: ١٩٤٦١.

(٩٠٤) ابن أبي شيبة. **مسند ابن أبي شيبة**. ج٢. ص٣٩٠. رقم الحديث: ٩١١.

(٩٠٥) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص ٥٠٦.

(٩٠٦) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. ج٨. ص١٧٦.

(٩٠٧) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص ٣١١.

(٩٠٨) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. ج٥. ص٢٩٨.

(٩٠٩) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص ٤٢٣.

جده، فهو كتاب، ويقول: أبي عن جدي، فمن هنا جاء ضعفه، أو نحو هذا القول، فإذا حدث عن ابن المسيب، أو سليمان بن يسار، أو عروة، فهو ثقة عنهم، أو قريب من هذا. (٩١٠)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع، وتابعه الثوري وابن عيينة وهو الصواب، ولكن رواية محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه، وكذلك رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، وعمرو بن شعيب، لا يلتفت إليها لأنها ضعيفة.

٢. يقول ابن حجر: هذا الحديث من روايات الثوري، وابن جريج، وابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة. وأما محمد بن مسلم خالفهم عن إبراهيم بن ميسرة ولا يلتفت إليه يعني لأنه ضعيف، فلا تعلل روايته الروايات الثابتة. كما أتى بقول الترمذي: سمعت محمدا يعني البخاري يقول كلا الحديثين عندي صحيح. وإنما صححهما البخاري، لأن الثوري وغيره، تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الإسناد، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، وعمرو بن شعيب روياه عن عمرو بن الشريد عن أبيه.

٣. الملاحظ هنا أن الدارقطني أراد أن يبين الاختلافات التي وجدت في هذه الروايات، كما أنه صحح رواية البخاري عن ابن جريج.

التحليل:

رجح الدارقطني رواية ابن جريج والثوري وابن عيينة على رواية محمد بن مسلم بناء على قرينة ترجيح الحفظ والاتقان، وكما أن لهذا الحديث طريقين: أما الطريق الأول الذي أخرجه البخاري عن ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع، وتابعه ابن عيينة والثوري، فهو الصواب كما ذكره الدارقطني، وابن حجر، وأما الطريق الثاني الذي قال عنه الدراقطني: عن محمد بن مسلم الطايفي، عن إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، وتابعه عبد الله بن عبد الرحمن، وعمرو بن شعيب، فيه ثلاثة أشخاص، وليس كلهم يعتبروا ضعفاء ليرد أحاديثهم، بل فيه محمد بن مسلم يعتبر ضعيفا، وأما عبد الله بن عبد الرحمن، وعمرو بن شعيب لا ترد روايتهما تماما، بل تقبل روايتهما كما صحح البخاري طريقين معا لما يرويه الطريق الأول ابن عيينة، والثوري، وابن جريج، والطريق الثاني عن عبد الله بن عبد الرحمن، وعمرو بن شعيب. والله أعلم.

---

(٩١٠) انظر: الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. جـ٥. صـ١٦٥.

الحديث السادس والخمسون

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، قال: حدثني ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاَءِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ.(٩١١)

وقال البخاري: أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: «أَيُّ هَؤُلاَءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُفِّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (٩١٢)

يلاحظ هنا أن البخاري قد أخرج هذا الحديث موصولا عن الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله، بينما علّق رواية الأوزاعي وسليمان بن كثير المرسلة.

تتبع الدارقطني:

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر، كان يجمع بين قتلي أحد، ويقدم أقرأهم، قال: رواه ابن المبارك عن الأوزاعي مرسلا عن جابر، وقال سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابرا. وقال معمر عن الزهري عن ابن أبي صغيرة عن جابر وهو مضطرب.(٩١٣)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري، بأنه قد أخرج هذا الحديث موصولا عن الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله، بينما علّقه البخاري رواية الأوزاعي وسليمان بن كثير المرسلة، ورواية معمر عن ابن أبي صغيرة، وهو مضطرب.

---

(٩١١) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (الصلاة على الميت). جـ ٢. صـ ٩١. رقم الحديث: ١٣٤٣.

(٩١٢) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (الصلاة على الميت). جـ ٢. صـ ٩١. رقم الحديث: ١٣٤٨.

(٩١٣) الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. صـ٣٦٧.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: قال

١. قد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها، لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك عن الليث، والأوزاعي جميعا عن الزهري، فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأثبته الليث، وهما في الزهري سواء، وقد صرحا جميعا بسماعهما له منه، فقبلت زيادة الليث لثقته.

٢. ثم أجاب لحديث سليمان: أراد البخاري بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة، وتأكيد رواية الليث بذلك، ولم يرها علة توجب اضطرابا.

٣. وأما رواية معمر، فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة، فرواه عن الزهري عن بن أبي صغيرة، وقال: ثبتني فيه معمر، فرجعت روايته إلى رواية معمر.

٤. أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه، بأن يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين. وأما رواية الأوزاعي المرسلة، فقصر فيها بحذف الواسطة، فهذه طريقة من ينفي الاضطراب عنه.

٥. لا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه، وأن البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف.(٩١٤)

تخريج الأحاديث:

يوجد لهذا الحديث بعض الطرق:

الطريق الأول: رواية الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر عن النبي ﷺ

أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع كثيرة عن سعيد بن سليمان(٩١٥) وأبي الوليد(٩١٦) ومحمد بن مقاتل(٩١٧) وعبد الله.(٩١٨) ، كلهم رووا عن الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر عن النبي ﷺ.

---

(٩١٤) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. صـ ٣٥٦.

(٩١٥) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (دفن الجنائز). جـ ٢. صـ ٩١. رقم الحديث: ١٣٤٥

(٩١٦) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (من لم ير غسل الشهداء). جـ ٢. صـ ٩١. رقم الحديث: ١٣٤٦.

(٩١٧) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (من يقدم في اللحد). جـ ٢. صـ ٩٢. رقم الحديث: ١٣٤٧.

(٩١٨) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الجنائز. باب (من يقدم في اللحد). جـ ٢. صـ ٩٣. رقم الحديث: ١٣٥٣.

وأخرجه الترمذي عن قتيبة عن الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر عن النبي ﷺ، وقال الترمذي بعده: حديث جابر حديث حسن صحيح. وقد روي هذا الحديث، عن الزهري، عن أنس، عن النبي ﷺ، وروي عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير، عن النبي ﷺ، ومنهم من ذكره، عن جابر.(٩١٩) والبيهقي في سننه الكبرى عن الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر عن النبي ﷺ.(٩٢٠)

الطريق الثاني: سفيان، عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير.

أخرجه أحمد في مسنده عن سفيان، عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير، وثبتنيه معمر، أن النبي ﷺ أَشْرَفَ عَلَى قَتْلَى أُحُدٍ، فَقَالَ: "إِنِّي أَشْهَدُ عَلَى هَؤُلَاءِ، زَمِّلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ".(٩٢١)

الطريق الثالث: معمر، عن الزهري، عن ابن أبي صعير، عن جابر بن عبد الله

أخرجه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن ابن أبي صعير، عن جابر بن عبد الله، قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الشُّهَدَاءِ الَّذِينَ قُتِلُوا يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: " زَمِّلُوهُمْ بِدِمَائِهِمْ، فَإِنِّي قَدْ شَهِدْتُ عَلَيْهِمْ "فَكَانَ يُدْفَنُ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ، وَيُسْأَلُ: " أَيُّهُمْ كَانَ أَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ " فَيُقَدِّمُونَهُ قَالَ جَابِرٌ.(٩٢٢)

الطريق الرابع: الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى عن ابن المبارك، قال: وأخبرنا الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر، كان رسول الله ﷺ يقول لقتلى أحد...(٩٢٣)

إن الواسطة بين الزهري وجابر: هو عبد الرحمن بن كعب، وعبد الله بن ثعلبة ابن أبي صغير يذكر الباحث كلاما عن كل منهما.

---

(٩١٩) الترمذي. **سنن الترمذي**. أبواب الجنائز. باب (ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد). جـ٢. صـ ٣٤٥. رقم الحديث: ١٠٣٦.

(٩٢٠) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الجنائز. باب (دفن الإثنين). جـ٤. صـ٥٤. رقم الحديث: ٦٩٢٥.

(٩٢١) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٣٩. صـ٦٤. رقم الحديث: ٢٣٦٥٩.

(٩٢٢) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٣٩. صـ٦٤. رقم الحديث ٢٣٦٦٠.

(٩٢٣) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الجنائز. باب (دفن الإثنين). جـ٤. صـ٥٥. رقم الحديث: ٦٩٢٦.

عبد الرحمن بن كعب بن مالك:

قال ابن حجر في التقريب: عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري أبو الخطاب المدني ثقة من كبار التابعين.(٩٢٤) وقال في التهذيب عنه: روى عن أبيه، وأخيه عبد الله بن كعب، وأبي قتادة، وجابر، وعنه ابنه كعب، والزهري، وغيرهم، وقال ابن سعد: كان ثقة/ وهو أكثر حديثا من أخيه. وقال أحمد بن صالح: لم يسمع الزهري من عبد الرحمن بن كعب شيئا، إنما روى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، ولم يذكره النسائي في شيوخ الزهري إنما ذكر ابن أخيه حسب.(٩٢٥)

ابن أبي صعير

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال عنه ابن السكن يقال له صحبة، وحديثه في صدقة الفطر مختلف فيه، وصوابه مرسل، وليس يذكر في شيء من الروايات الصحيحة سماع عبد الله من النبي ﷺ ولا حضوره إياه. وقال البخاري في التاريخ: عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ مرسل إلا أن يكون عن أبيه، وهو أشبه، فأما ثعلبة بن أبي صعير فليس من هؤلاء.(٩٢٦) ونقل العلائي في جامع التحصيل عنه: قال أبو حاتم: رأى النبي ﷺ وهو صغير يعني ولم يسمع منه، قال: قيل إنه ولد بعد الهجرة، وأنه لما توفي النبي ﷺ، كان بن أربع سنين، وقيل غير ذلك، والظاهر أن حديثه يلحق بمراسيل الصحابة.(٩٢٧)

هل يقبل مرسل الصحابة؟

التعريف: أما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ، أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره، لصغر سنه، أو لتأخر إسلامه أو غير ذلك.

وقال النووي: المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور أصحابنا، وجماهير أهل العلم أنه حجة، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به. وإدخاله في الصحيح، وفي صحيحي البخاري، ومسلم من هذا ما لا يحصى.

---

(٩٢٤) ابن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. ص ٧٦٢.

(٩٢٥) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٥٦. صـ٢٥٩.

(٩٢٦) انظر: ابن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. جـ٥. صـ١٦٥.

(٩٢٧) العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي. (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م). **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. (محقق) حمدي عبد المجيد السلفي. بيروت: عالم الكتب. صـ٢٠٧.

وقال أبو إسحاق الإسفراييني: لا يحتج به، بل حكمه حكم مرسل غيره إلا أن يتبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبي ﷺ أو صحابي. قال: لأنهم قد يروون عن غير صحابي. وقال النووي: "والصواب الأول، وأنه يحتج به مطلقًا لأن روايتهم عن غير الصحابي نادرة، وإذا رووها بينوها، فإذا أطلقوا ذلك، فالظاهر أنه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول.(٩٢٨)

ما هو مضطرب الحديث؟

وصف الراوي بالاضطراب يعني أنه يخالف الثقات في حديثهم، ويروى لحديث على أوجهٍ مختلفة، تدل على عدم ضبطٍ.(٩٢٩)

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري هذا الحديث عن عبد الله بن المبارك عن الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله، موصولا بينما علّقه البخاري رواية الأوزاعي وسليمان بن كثير المرسلة ورواية معمر، وأما رواية معمر عن بن أبي صغيرة، مضطرب.
٢. يقول ابن حجر: قد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها، لأن الحديث عنده عن عبد الله بن المبارك عن الليث، والأوزاعي جميعا عن الزهري، فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأثبته الليث، وهما في الزهري سواء، وقد صرحا جميعا بسماعهما له منه، فقبلت زيادة الليث لثقته.
٣. أجاب ابن حجر لحديث سليمان الذي أخرجه البخاري مرسلا، أراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة، وتأكيد رواية الليث بذلك، ولم يرها علة توجب اضطرابا. وأما رواية معمر، فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة، فرواه عن الزهري عن بن أبي صغيرة، وقال: ثبتني فيه معمر، فرجعت روايته إلى رواية معمر.
٤. بقول ابن حجر: لا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قررناه، وأن البخاري لا يعل الحديث بمجرد الاختلاف.

---

(٩٢٨) القاسمي، محمد جمال الدين. (٢٠٠٤م). **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**. مصطفى شيخ مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة. ص ١٤٣.

(٩٢٩) الرحابي، أحمد بن عمر. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **المقترب في بيان المضطرب**. (د.م) دار ابن حزم للطباعة والنشر. ص١٩٨.

٥. يدل على أن الدارقطني تتابع بدقة كل أحاديث البخاري مهما أنه أخرجه معلقا وشاهدا واعتبارا.

التحليل:

يرى الباحث أن الواسطة بين الزهري وجابر: هو عبد الرحمن بن كعب، وعبد الله بن ثعلبة ابن أبي صغير، وانتقده الدارقطني بقوله "حديث مضطرب" لما يتوسط فيه ابن أبي صغير في رواية سليمان، ولكن رواية سفيان، ومعمر قد ثبتا على أنه ابن أبي صغير، فقد يزيل الاضطراب التي وجدت في روايته، فحديثه عن النبي ﷺ يكون مرسل الصحابة، ومرسل الصحابة مقبول؛ لأن الصحابة كلهم عدول، فيمكن أن الزهري سمع من عبد الرحمن بن كعب، ومن ابن أبي صغير معا، ولكن رواية الليث أصح من رواية ابن أبي صغير المرسلة. كما أن البخاري أخرج عن الليث في مواضع بينما أخرج عن الأوزاعي في موضع فقط، فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن وأثبته الليث، فاختار البخاري رواية الليث لما رأى فيه الوصل. والله أعلم.

الحديث السابع والخمسون

قال البخاري: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة ﵂، قالت: إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ " تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَقَالَ شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، سَمِعْتُ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَ ﵂ .(٩٣٠)

يلاحظ هنا أن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة ﵂. وتابعه أبو معاوية في رواية عن الأعمش عن عمارة بينما يروي شعبة عن سليمان عن خيثمة عن أبي عطية عن عائشة.

تتبع الدارقطني

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث الثوري عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة في التلبية، وتابعه أبو معاوية عن الأعمش، وقال شعبة عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية به، قال: وروي عن يحي القطان عن الأعمش عن خيثمة أيضا، ورواه إسرائيل، وأبو الأحوص، وزهير بن معاوية، ومحمد بن فضيل، وأبو خالد، وغير واحد عن الأعمش كما قال

(٩٣٠) البخاري. **صحيح البخاري**. كتاب الحج. باب (التلبية). جـ ٢. صـ ١٣٨. رقم الحديث: ١٥٥٠.

الثوري، ورواه عبد الله بن داود الخريبي عن الأعمش، فأوضحه وبيّن علته، قال: حدثنا الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة، فذكره. قال الأعمش وذكر خيثمة عن الأسود أنه كان يزيد " وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ "، قال الدارقطني: فيشبه أن يكون دخل الوهم على شعبة من ذكر الأعمش لخيثمة في آخره.(٩٣١)

يلاحظ هنا أن الدارقطني تتبع على البخاري بأنه أخرج عن سفيان الثوري عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة ﵂ في التلبية، وتابعه أبو معاوية، وإسرائيل، وأبو الأحوص، وعمار بن زريق، وزهير بن معاوية، وابن فضيل، وأبو خالد، وجراح بن الضحاك، وخالفه شعبة من ذكر خيثمة وتابعه يحيى القطان، والأعمش.

دفاع ابن حجر:

اعتمد الحافظ ابن حجر كلام الدارقطني على عدة أمور: قال

وهو تحقيق حسن من الدارقطني، ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري، واعتمده من رواية الأعمش على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري.(٩٣٢)

تخريج الأحاديث:

رواية الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة قالت: إني لأعلم كيف كان رسول الله ﷺ...(٩٣٣)

وأخرجه أحمد في مسنده عن أبي معاوية، حدثنا الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة قالت: كانت تلبية النبي ﷺ ثلاثا، يقول: " لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ ".(٩٣٤)

رواية شعبة عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية عن عائشة

أخرجه البيهقي في سننه الكبرى عن شعبة عن الأعمش قال: سمعت خيثمة يحدث عن أبي عطية الوادعي قال سَمِعْتُ عَائِشَةَ، تَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ...(٩٣٥)

---

(٩٣١) انظر: الدارقطني. **الإلزامات والتتبع**. ص٣٧٤.

(٩٣٢) انظر: ابن حجر العسقلاني. **مقدمة فتح الباري**. جـ١. ص ٣٥٨.

(٩٣٣) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الحج. باب (كيف التلبية). جـ٥. ص٧٠. رقم الحديث: ٩٠٢٩.

(٩٣٤) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد**. جـ ٤٣. ص٨٩. رقم الحديث: ٢٥٩١٨.

(٩٣٥) البيهقي. **السنن الكبرى**. كتاب الحج. باب (كيف التلبية). جـ٥. ص٧٠. رقم الحديث: ٩٠٣٠.

رواية شعبة، عن سليمان عن خيثمة

أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سليمان، قال: سمعت خيثمة، يحدث عن أبي عطية، عن عائشة، أنها قالت: إِنِّي لَأَعْلَمُ...."."[٩٣٦]

رواية الأعمش عن خيثمة عن الأسود

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي خالد، عن الأعمش، عن خيثمة قال: "كانوا يقولون هذه التلبية، قال: وكان الأسود يقولها ويزيد: «وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ ».[٩٣٧]

ترجمة خيثمة بن أبي خيثمة بصري.

قال الذهبي في الميزان عنه: قال ابن معين: ليس بشئ.[٩٣٨] وقال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال: قال عنه أبو الحسن الكوفي: ضعيف الحديث يكتب حديثه، وفي «كتاب ابن الجارود»: ليس بشيء. وذكره أبو العرب في «الضعفاء». وقال الآجري: سمعت أبا داود يقول: خيثمة بن أبي خيثمة الكوفيون يروون عنه.[٩٣٩] ويظهر من عموم ألفاظ الأئمة: أنه ليس من أهل الثقة، بل يكتب أحاديثه.

ثبوت اللقاء بين الأعمش وخيثمة

أثبت المزي في تهذيب الكمال[٩٤٠] والذهبي في الميزان.[٩٤١] والبخاري في التاريخ الكبير لقاء الأعمش مع خيثمة.[٩٤٢]

المقارنة بين الدارقطني والحافظ ابن حجر:

١. يقول الدارقطني: أخرج البخاري عن سفيان الثوري عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة ﵂ في التلبية، وتابعه أبو معاوية، وإسرائيل، وأبو الأحوص، وعمار بن زريق، وزهير بن معاوية، وابن فضيل، وأبو خالد، وجراح بن الضحاك، وخالفه شعبة من ذكر خيثمة وتابعه يحيى القطان، والأعمش.

---

(٩٣٦) أحمد بن حنبل. **مسند أحمد.** جـ ٤٣. صـ١٨١. رقم الحديث: ٢٦٠٦٠.

(٩٣٧) ابن أبي شيبة. **مسند ابن أبي شيبة.** جـ٣. صـ٢٠٤. رقم الحديث: ١٣٤٦٥.

(٩٣٨) انظر: الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** جـ١. صـ ٦٦٩.

(٩٣٩) مغلطاي. **إكمال تهذيب الكمال.** جـ٤. صـ٢٣٩.

(٩٤٠) المزي. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** جـ٨. صـ٣٦٩.

(٩٤١) انظر: الذهبي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** جـ١. صـ ٦٦٩.

(٩٤٢) البخاري. **التاريخ الكبير.**جـ٣. صـ٢١٦.

٢. يقول ابن حجر: وهو تحقيق حسن من الدارقطني، ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري، واعتمده من رواية الأعمش على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري.

٣. الملاحظة التي أعطى الدارقطني هنا، وهو بيان وجود الروايات الأخرى، كما أنه حققها بأحسن وجه، واعترفها ابن حجر.

التحليل:

يفهم مما سبق أن هذه الروايات تجري بين عمارة وخيثمة، أما رواية عمارة فلا إشكال فيها، ولم ينتقدها الدارقطني، وأما الإشكال في رواية شعبة عن خيثمة، لأن الدارقطني وهم أن شعبة قد أدخل خيثمة في روايته، ولكنها غير مقنعة لمتابعة الأعمش ويحي القطان في رواية عن خيثمة، وكما ثبت لقاء الأعمش مع خيثمة، فذكر الدارقطني الاختلافات التي وجدت في الحديث، فتحقق فيه أكثر من ذكر المتابعات لكل من الروايتين، فاعترف ابن حجر بقوله تحقيق حسن، وقال بعده: قد ذكر البخاري الاختلاف بعد رواية الثوري، وكأن عمل الدارقطني تخريج طرق حديث التلبية. والله أعلم.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

بعد هذا التطواف حول هذا البحث بتوفيق الله وعونه! يرى الباحث من الواجب العملي عليه أن يثبت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث من هذه الدراسة، وهي:

أولا: أهم النتائج:

١. أكثر انتقادات الدارقطني على البخاري غير أصل الباب، فلا يؤثر في صحة كتابه الكاملة، لأن الرجال الذين يروون في أصل الباب كلهم ثقات ومقبولون عند الجميع، وليس في توثيقهم اختلاف، وأحيانا وثّق البخاري رجلا في غير الأصول بينما ضعّفه الآخرون، وهذا كله اجتهاد منهم، فمنهم من أخرجهم البخاري قبل الاختلاط، أو متابعة أو شاهدا أو اعتبارا. وأحيانا يخرج البخاري حديث أهل البدع والأهواء، إذا كانوا موصوفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى.

٢. يظهر عبقرية الدارقطني في الانتقادات حتى لا يخفى في عينه علة صغيرة بل ذكرها وصوّبها، كما أن ابن حجر عند الدفاع يذكر كل ما يتعلق بالقضية حتى لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

٣. الإلزام من الدارقطني للبخاري بتخريج بعض الأحاديث التي لم يخرجها في صحيحه ليس ملزما للبخاري، لأنه لم يورد الأحاديث الصحاح كلها في صحيحه، بل ترك من الصحاح أكثر مخافة الطول، كما أنها تفيد طلاب العلم والمحصلين له فائدة في معرفة المتابعة والشواهد للحديث.

٤. أحيانا يختلف موقف الدارقطني بأنه ينتقد رواية البخاري في كتابه الإلزامات والتتبع ثم يصحح رواية البخاري نفسها في كتابه العلل.

٥. ليس كل ما انتقد الدارقطني من القوادح، بل الأكثر منها ظاهر، والقدح فيها مندفع، وبعضها محتمل، يحتمل فيه وجهان، والقليل منها تعسف وصعب، كما أن أكثر الانتقادات من الدارقطني تتضح بعد تخريج أحاديثها من كتب السنة، أن الطريقين محفوظان.

٦. الانتقادات والتتبع من الدارقطني لا يشبه انتقادات أعداء الإسلام، فهم ينتقدون البخاري لإمحاء أو لإطفاء الإسلام، ولكن تتبع الدارقطني يضيف فائدة جليلة لكتاب البخاري من ناحية الصحة ومعرفة المتابعات والشواهد.

٧. يجتهد الحافظ ابن حجر غالبا في تصحيح طريقة البخاري في كتابه، وقلما يعترف أن الدارقطني على الصواب، باستخدام كلمة " أنه محتمل" أو " الجواب عنه متعسف". "فبطل الاعتراض عليه" أو " علته ظاهرة". وفي بعض الأحاديث محاولته للدفاع عن البخاري جميلة.

٨. إن تتبع الدارقطني ودفاع ابن حجر في النهاية يفيدان الصحة الكاملة لكتاب البخاري وهما يحفظانه من الضياع والأوهام وغيرها.

ثانيا: أهم التوصيات:

١. الاهتمام بخدمة السنة النبوية عامة، وبصحيح البخاري خاصة؛ لأنه يعتبر أول كتاب بعد كتاب الله، وبه يستقيم الشريعة، فالدفاع عن كتاب البخاري خاصة، وعن كتب الأحاديث عامة ضرورة لكل مسلم، لأن أعداء الإسلام حاولوا أن يسقطوا القرآن، ولم يستطيعوا ولن يستطيعوا أبدا لأن الله حفظه من الضياع، وأما الأحاديث النبوية إمكانية حدوث الخلل بسبب عدم وجود من يهتمون به، فضروري للمجتمع الإسلامي أن يعينوا أشخاصا يهتمون بالأحاديث النبوية وخاصة بصحيح البخاري.

٢. تناول سير هؤلاء المحدثين الكبار منهم البخاري والدارقطني وابن حجر في الرسائل الجامعية بتسليط الضوء على أهم جوانبها العلمية والشخصية التي تكون قدوة للطلاب في سيرهم لطلب العلم، وكذلك الدراسة لما قام به هؤلاء المحدثون من التصنيف والتأليف في الحديث النبوي وعلومه، مع التعريف بمناهجهم التي سلكوها في كتبهم، وإبراز ما تميزت به من الخصائص والمزايا، وكشف معاملاتهم في مواجهة آراء المختلفة لرأيهم.

٣. العناية بتحقيق كتاب "الإلزامات والتتبع" من طراز جديد، مضيفا آراء ابن حجر وغيره، والتخريج لكل الأحاديث من كتب المصادر، مع إيراد حديث البخاري كاملا حتى يرجح حديثا منها. وإبراز قصد الدارقطني من انتقادات الأحاديث في البخاري، لأن بعض الناس فهموا غلطا مقصود الدارقطني بتتبعه أنه انتقد عليه لأجل أن يوجد فيه الأخطاء أو الغلط، فأكثر تتبعه في الاسناد، وليس في المتن.

وختاما أسال الله تعالى أن يتقبل عملي هذا، ويجعله في موازين حسناتي، فله الحمد أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وإمامنا، وسيدنا محمد ﷺ ، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **الكتب والمؤلفات:**

إبراهيم النحاس. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **الجامع لعلوم الإمام أحمد**. الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.

أبو بكر كافي. (١٤٢٢هـ -٢٠٠٠م). **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**. بيروت: دار ابن حزم.

أبو إسحاق الحويني، محمد شريف. (١٤١٠هـ -١٩٩٠م). **بذل الإحسان**. الطالبية: مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي.

الإثيوبي: محمد بن علي بن آدم بن موسى الوَلَّوِي. (١٤١٦هـ -١٩٩٦م). **ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**. روم: دار آل للنشر والتوزيع.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤١٤هـ). **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**. (محقق) زياد محمد منصور. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م). **مسند أحمد**. (محقق) شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤١٦هـ -١٩٩٥م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. (محقق) أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار الحديث.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م). **العلل ومعرفة الرجال**. (محقق) وصي الله بن محمد عباس. الرياض: دار الخاني.

أحمد بن حنبل، أبو عبد الله. (١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م). **فضائل الصحابة**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أكرم بن ضياء العمري. (د.ت). **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**. بيروت: بساط.

الباجي، سليمان بن خلف بن سعد. (هـ١٤٠٦ – ١٩٨٦م) **التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**. (محقق) أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

الباجي، سليمان بن خلف. (هـ١٤٠٦ –١٩٨٦م). **التعديل والتجريح**. (محقق) أبو لبابة حسين. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). **صحيح البخاري**. (محقق) محمد زهير بن ناصر الناصر. (د.م). دار طوق النجاة.

البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري. (هـ١٤٠٩ – ١٩٨٩م). **الأدب المفرد**. (محقق) محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م). **التاريخ الأوسط**. (محقق) محمود إبراهيم زايد. القاهرة: مكتبة دار التراث.

بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى. (د.ت). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. (١٩٨٨م). **مسند البزار**. (محقق) محفوظ الرحمن زين الله، وغيره. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

بشير علي عمر. (١٤٢٥هـ –٢٠٠٥م). **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**. (د.م). وقف السلام.

ابن بَطَّة العكبري، عبد الله عبيد الله بن محمد. (١٤١٥هـ –١٩٩٤م). **الإبانة الكبرى لابن بطة**. (محقق) رضا معطي. الرياض: دار الراية للنشر والتوزيع.

البغوي، عبد الله بن محمد. (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م). **معجم الصحابة**. (محقق) محمد الأمين بن محمد الجكني. الكويت: مكتبة دار البيان.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. (١٤٠٣هـ -١٩٨٣م). **شرح السنة**. (محقق) شعيب الأرناؤوط-محمد زهير الشاويش. دمشق، بيروت: المكتب الإسلامي.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م). **شعب الإيمان**. (محقق) عبد العلي عبد الحميد حامد. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (١٤٠٥هـ). **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤٣٢هـ -٢٠١١م). **السنن الكبرى**. (محقق) عبد الله بن عبد المحسن التركي. (د.م). مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (١٤١٢هـ -١٩٩١م). **معرفة السنن والآثار**. (محقق) عبد المعطي أمين قلعجي. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (١٤١٠هـ -١٩٨٩م). **السنن الصغرى**. (محقق). عبد المعطي أمين قلعجي. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (١٤٠٩هـ). **علل الترمذي الكبير**. (محقق) صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٨م). **سنن الترمذي**. (محقق) بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن ثرثال، أبو الحسن أحمد بن عبد العزيز. (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م). **جزء ابن ثرثال**. (محقق) خلاف محمود عبد السميع.

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**. (محقق) عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. بيروت: الكتب العلمية.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني. (٢٠١٠م). **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**. (محقق) محمود عبد القادر الأرناؤوط. إستانبول: مكتبة إرسيكا.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. (د.ت). **المدخل إلى كتاب الإكليل**. (محقق) فؤاد عبد المنعم أحمد. الاسكندرية: دار الدعوة.

الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه. (هـ١٤١١ — ١٩٩٠م). **المستدرك على الصحيحين**. (محقق) مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (١٢٧١هـ-١٩٥٢م). **الجرح والتعديل**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن حبان، محمد بن أحمد. (١٣٩٦هـ). **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. (محقق) محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٠٣هـ— ١٩٨٣م). **طبقات المدلّسين**. (محقق) عاصم بن عبد الله القريوتي. عمان: مكتبة المنار.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (هـ١٤٠٦ -م١٩٨٦). **تقريب التهذيب**. (محقق) محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر العسقلاني. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (١٣٧٩هـ). **مقدمة فتح الباري**. (محقق) محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (٢٠٠٢م). **لسان الميزان**. (محقق: عبد الفتاح أبو غدة). (د.م). دار البشائر الإسلامية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤١٥هـ -١٩٩٤م). **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**. (محقق) يوسف عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار المعرفة.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ). **تغليق التعليق على صحيح البخاري**. (محقق) سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. بيروت، وعمان: المكتب الإسلامي، دار عمار.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م). **النكت على كتاب ابن الصلاح**. (محقق) ربيع بن هادي عمير المدخلي. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٢٢هـ). **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. (محقق) عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. مطبعة سفير بالرياض.

حسن بن محمد بن حيدر الوائليّ الصنعانيّ. (١٤٢٦هـ). **نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»**. (محقق) عبد الله بن محمد الحاشدي. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

الحسيني، عبد المجيد هاشم. (د.ت). **الإمام البخاري محدثا وفقيها**. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

ابن حزم الظاهري، والخطيب البغدادي، علي بن أحمد بن سعيد. أحمد بن علي بن ثابت. (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢). **جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك**. (محقق) أبو الفضل بدر العمراني. بيروت: دار الكتب العلمية.

حمزة محمد قاسم. (١٤١٠ هـ/١٩٩٠م). **منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري**. (محقق) عبد القادر الأرناؤوط. دمشق: مكتبة دار البيان.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير. (١٩٩٦م). **مسند الحميدي**. (محقق) حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. دمشق: دار السقا.

ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر. (١٣٩٧هـ). **المراسيل**. (محقق) شكر الله نعمة الله قوجاني. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م). **علل الحديث**. (محقق) فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي. (د.م). مطابع الحميضي.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). **صحيح ابن حبان**. (محقق) شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الحويني، أبو إسحاق. (١٤٣٣هـ -٢٠١٢م). **نثل النبال بمعجم الرجال**. (محقق) أحمد بن عطية، الوكيل. مصر: دار ابن عباس.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري. (١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م). **صحيح ابن خزيمة**. (محقق) محمد مصطفى الأعظمي. (د.م). المكتب الإسلامي.

الخطيب، أحمد بن علي أبو بكر البغدادي. (١٤١٧هـ). **تاريخ بغداد**. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر. (١٩٩٤م). **وفيات الأعيان**. (محقق) إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (١٤٠٩هـ). **الكفاية في علم الرواية**. (محقق) أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (١٤٠٩هـ). **الكفاية في علم الرواية**. (محقق) أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **سنن أبي داود**. (محقق) شعيب الأرناؤوط-محمّد كامل قره بللي. (د.م). دار الرسالة العالمية.

أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود. (١٤١٩هـ -١٩٩٩م). **مسند أبي داود الطيالسي**. (محقق) محمد بن عبد المحسن التركي. مصر: دار هجر.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م). **الإلزامات والتتبع**. (محقق) مقبل بن هادي الوداعي. بيروت: دار الكتب العلمية.

الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد. (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م). **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. (محقق) محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الدمام: دار ابن الجوزي.

الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٢٨). **الجزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري في كتابه الصحيح**. (محقق) سعد بن عبد الله. الرياض: دار السميعي للنشر والتوزيع.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). **سير أعلام النبلاء**. (محقق) مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (د.ت). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. (د.م). المكتبة التوفيقية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). **تذكرة الحفاظ**. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤٢٢هـ-٢٠٠٣م). **تاريخ الإسلام**. (محقق) بشار عوّاد معروف. (د.م). دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤١٢هـ). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. (محقق) عبد الفتاح أبو غُدّة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٣٨٢هـ -١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٣٨٧هـ -١٩٦٧م). **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**. (محقق) حماد بن محمد الأنصاري. مكة: مكتبة النهضة الحديثة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد. (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م). **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**. (محقق) محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الموصلي. الزرقاء: مكتبة المنار.
الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٣٨٢هـ -١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. (١٣٨٢هـ -١٩٦٣م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الرازي، محمد بن أحمد. (١٤٢١هـ -٢٠٠٠م). **الكنى والأسماء**. (محقق) أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. بيروت: دار ابن حزم.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٤٠٧هـ -١٩٨٧م). **شرح علل الترمذي**. (محقق) همام عبد الرحيم سعيد. الزرقاء: مكتبة المنار.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. (١٤١٧هـ -١٩٩٦م). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. (محقق) محمود بن شعبان بن عبد المقصود وغيره. المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية.

الرحابي، أحمد بن عمر. (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م). **المقترب في بيان المضطرب**. (د.م). دار ابن حزم للطباعة والنشر.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. (٢٠٠٢م). **الأعلام**. (د.م). دار العلم للملايين.

أبو زهرة، محمد. (١٩٧٨م). **الشافعي حياته وعصره آراؤه الفقهية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. (١٤١٣هـ). **طبقات الشافعية الكبرى**. (محقق) محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السبكي، محمود محمد خطاب. (١٣٥٣هـ). **المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود**. (محقق) أمين محمود محمد خطاب. القاهرة: مطبعة الاستقامة.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٩هـ -١٩٩٩م). **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. (محقق) إبراهيم باجس عبد المجيد. بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع. (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). **الطبقات الكبرى**. (محقق) محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن منيع. (١٩٦٨م). **الطبقات الكبرى**. (محقق) إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. بيروت: المكتبة العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. (د.ت). **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. (محقق) أبو قتيبة، نظر محمد الفاريابي. الجدة: دار طيبة

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). **نظم العقيان في أعيان الأعيان**. (محقق) فيليب حتى. بيروت: المكتبة العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (هـ١٣٨٩-١٩٦٩م). **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.

أبو شبهة، محمد بن محمد بن سويلم. (د.ت). **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. (د.م). دار الفكر العربي.

الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي. (١٣٥٨هـ/١٩٤٠م). **الرسالة**. (محقق) أحمد شاكر. مصر: مكتبة الحلبي.

الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي. (١٤٠٠هـ). **مسند الشافعي**. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن شكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود. (١٤٠٧هـ). **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**. (محقق) عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين. بيروت: عالم الكتب.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني. (د.ت). **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. بيروت: دار المعرفة.

ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة. (١٩٩٧م). **مسند ابن أبي شيبة**. (محقق) عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي. الرياض: دار الوطن.

ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن. (١٤٠٨هـ). **صيانة صحيح مسلم**. (محقق) موفق عبد الله عبد القادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م). **المعجم الصغير**. (محقق) محمد شكور محمود الحاج أمرير. بيروت: المكتب الإسلامي.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (١٤١٥هـ). **المعجم الأوسط**. (محقق) طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. القاهرة: دار الحرمين.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب. (١٤١٥ هـ –١٩٩٤م). **المعجم الكبير**. (محقق) حمدي بن عبد المجيد السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية. ط–٣.

الطحاوي، أحمد بن محمد. (١٤١٥هـ، ١٤٩٤م). **شرح مشكل الأثار**. (محقق) شعيب الأرناؤوط. (د.م). مؤسسة الرسالة.

ابن طاهر المقدسي، أبو الفضل محمد. (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م). **شروط الأئمة الستة**. بيروت: دار الكتب العلمية.

طاهر سليمان حمودة. (١٤١٠هـ -١٩٨٩م). **جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي**. بيروت: المكتب الإسلامي.

الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير. (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م). **جامع البيان في تأويل القرآن**. (محقق) أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ظفر أحمد العثماني التهانوي. (١٤١٨م). **إعلاء السنن**. (محقق) محمد تقي عثماني. كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.

عادل بن عبد الشكور. (١٤٢٥هـ). **قواعد العلل وقرائن الترجيح**. (د.م). دار المحدث للنشر والتوزيع.

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. (د.ت). **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**. الجدة: دار الاندلس الخضراء.

عبد الله بن يوسف الجديع. (١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م). **تحرير علوم الحديث**. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر بن همام بن نافع الحميري. (١٤١٩هـ). **تفسير عبد الرزاق**. (محقق) محمود محمد عبده. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد الرزاق، بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني. (١٤٠٣م). **مصنف عبد الرزاق**. (محقق) حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي. **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة –موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عبد الهادي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٤١٧هـ –١٩٩٦م). **طبقات علماء الحديث**. (محقق) أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد المحسن بن حمد. (١٤٠٩هـ). **عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة اسانيدها وشرح متونها**. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

عبد المحسن بن حمد العباد. (١٣٩٠هـ). **الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح**. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية المنورة: الجامعة الإسلامية.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد. (١٣٨٧هـ). **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. (محقق) مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (١٤١٢هـ –١٩٩٢م). **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. (محقق) علي محمد البجاوي. بيروت: دار الجيل.

ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني. (١٤١٨هـ١٩٩٧م). **الكامل في ضعفاء الرجال**. (محقق) عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم. (١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م). **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**. (محقق) عبد اللطيف الهميم –ماهر ياسين فحل. بيروت: دار الكتب العلمية.

عتر، نور الدين محمد الحلبي. (١٤٠١هـ -١٩٨١م). **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. (١٤١٥هـ -١٩٩٥م). **تاريخ دمشق**. (محقق) عمرو بن غرامة العمروي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق. (١٤٣٥هـ -٢٠١٤م). **مستخرج أبي عوانة**. (محقق) فريق من الباحثين. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي. (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م). **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. (محقق) حمدي عبد المجيد السلفي. بيروت: عالم الكتب.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد. (د.ت). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. دار بيروت: إحياء التراث العربي.

القاضي عياض، ابن موسى اليحصبي. (١٩٨٣م). **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. (محقق) ابن تاويت الطنجي وغيره الآخرون الثلاثة. المغرب: مطبعة فضالة، المحمدية.

القاسمي، محمد جمال الدين. (٢٠٠٤م). **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**. مصطفى شيخ مصطفى. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الكوراني، أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الشافعي. (١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م). **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**. (محقق) الشيخ أحمد عزو عناية. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **سنن ابن ماجه**. (محقق) شعيب الأرناؤوط، وغيرهم. (د.م). دار الرسالة العالمية.

مالك، بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني. (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م). **الموطأ**. (محقق) محمد مصطفى الأعظمي. أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية.

المدخلي، ربيع بن هادي عمير. (١٤٢٠هـ-١٩٩٠م). **بين الإمامين مسلم والدارقطني**. الرياض: مكتبة الرشد.

مرتضى الزبيدي، (د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس**. (محقق) مجموعة من المحققين. (د.م). دار الهداية.

المربي، المهلب بن أحمد. (١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م). **المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح**. (محقق) أحمد بن فارس السلوم. الرياض: دار التوحيد، دار أهل السنة.

المزي. يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري. (د.ت). **صحيح مسلم**. (محقق) محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أبو مسعود الدمشقي، إبراهيم بن محمد بن عبيد. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). **كتاب الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج**. (محقق) إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب. الرياض: دار الوراق.

محمد حمدي أبو عبدة. **الأحاديث التي ضعفها الألباني في صحيح البخاري**. (بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة ٧-١٥-٢٠١٠م. بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية).

محمود الطحان، أحمد النعيمي. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). **تيسير مصطلح الحديث**. (د.م). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

محمد بن رزق بن طرهوني. (١٤٠٩هـ). **موسوعة فضائل سور وآيات القرآن**. نسخة معدة للشاملة.

مصطفى باجو، أبو سفيان. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين**. طنطا: مكتبة الضياء.

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م). **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**. (محققون) محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة. (د.م). المكتب الإسلامي.

معمر، أبو عمرو بن راشد الأزدي. (١٤٠٣هـ). **جامع معمر بن راشد**. (محقق) حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: توزيع المكتب الإسلامي.

ابن معين، يحيى بن معين. (١٣٩٩هـ -١٩٧٩م). **تاريخ ابن معين**. (محقق) أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله. (١٤٢٢هـ -٢٠٠١م). **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. (محقق) عادل بن محمد -أبو محمد أسامة بن إبراهيم. (د.م). الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان. (١٤١٩هـ -١٩٩٨م). **المعجم لابن المقرئ**. (محقق) عادل بن سعد. الرياض: مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع.

ملا خاطر، خليل إبراهيم. (١٤٠٢هـ). **مكانة الصحيحين**. القاهرة: مطبعة العربية الحديثة.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م). **البدر المنير**. (محقق) مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع.

ابن منده، محمد بن إسحاق. (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م). **معرفة الصحابة**. (محقق) عامر حسن صبري. الإمارات العربية المتحدة: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. (١٤٣١هـ -٢٠١٠م). **مختصر سنن أبي داود**. (محقق) محمد صبحي بن حسن. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (هـ١٤٠٦ -١٩٨٦م). **السنن الصغرى**. (محقق) عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). **السنن الكبرى**. (محقق) حسن عبد المنعم شلبي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). **سنن النسائي**. (محقق) عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. (١٣٩٤هـ -١٩٧٤م). **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. مصر: السعادة.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. (١٤١٩هـ -١٩٩٨م). **معرفة الصحابة**. (محقق) عادل بن يوسف العزازي. الرياض: دار الوطن للنشر.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني. (١٤١٧هـ -١٩٩٦م). **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**. (محقق) محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). **تهذيب الأسماء واللغات**. بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف. (١٣٩٢هـ). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). **المجموع شرح المهذب**. (د.م). دار الفكر.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي. (١٤١٢هـ -١٩٩٢م). **أسباب نزول القرآن**. (محقق) عصام بن عبد المحسن الحميدان. الدمام: دار الإصلاح.

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى. (هـ١٤٠٤ -م١٩٨٤). **مسند أبي يعلى**. (محقق) حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.

يوسف بن جودة يس يوسف الداودي. (٢٠١١م -١٤٣٢م). **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**. (د.م). دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر.

ياسر الشمالي. (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م). الواضح في مناهج المحدثين. عمان: دار مكتبة حامد.

- **الدوريات والمجلات**

الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. (د.ت). **مجلة البحوث الإسلامية**. (د.م). (د.ن).

- الشبكة العنكبوتية.

إسلام ويب. (٢٠٠٥م). **شبهات حول السنة النبوية**. الدفاع عن الصحيحين دفاع عن السنة. شوهد في تاريخ (٢٠٢٠/٠٦/٢٣). https://www.islamweb.net/ar/article/6446/ -1-2.

محمد صالح المنجد. (نشرت في الانترنت في ٢٦ ذي القعدة هـ١٤٣٠، ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٩م). القسم العربي من موقع الإسلام، سؤال وجواب. يرى في تاريخ (٢٠١٨/٠٩/٢٠).
http://www.islamqa.com

عبد الله بن عبد الرحمن السعد. (٢٠٠٤-١٠-١٤). **شرح الإلزامات**. (المسموعة الصوتية). سمع الباحث في تاريخ (٢٠١٨-١١-١٣).
https://ar.islamway.net/collection/3477/.

علي الحذيفي. (يرى في تاريخ ١٠-٠٤-٢٠١٨). **المؤامرة على الصحيحين**. عدن: موقع نور الإسلام.